

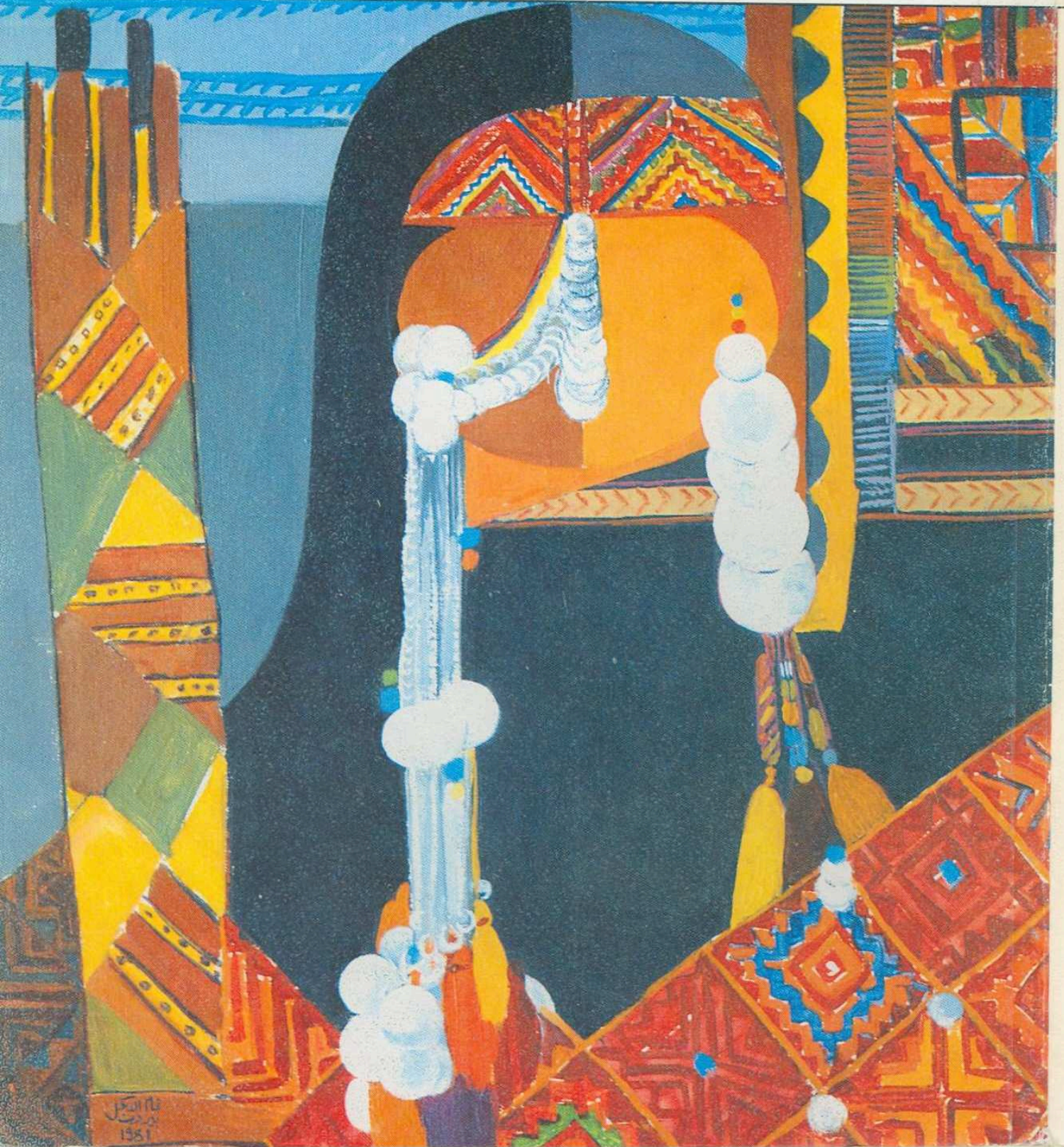
# شؤون فلسطينية

شؤون فلسطينية

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠

٢١١

٢١١



تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠

# شؤون فلسطينية

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠

٢١١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

منظمة التحرير الفلسطينية	٣
د. نبيل حيدري	وتحديات أزمة الخليج
ربيعي المدهون	التحولات في العلاقة
محمد الجندي	الأردنية - الفلسطينية
أحمد عبد الحليم	مسألة السلام العربي - الإسرائيلي
	هجرة اليهود السوفيات وتأثيرها
	في الصراع العربي - الإسرائيلي

## مراجعات

سميح شبيب	الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٤٨ - ١٩١٨	٨٧
-----------	--------------------------------------	----

## شهريات

س. ش.	المقاومة الفلسطينية - سياسياً:	٩١
	حملات «عنصرية» عربية!	
أحمد شاهين	المقاومة الفلسطينية - عربياً:	٩٥
	شرح مؤسسة التضامن العربي	
ن. ح.	المقاومة الفلسطينية - دولياً:	١٠٠
	القفز فوق المشكلات	
د. يزيد صايغ	المقاومة الفلسطينية - عسكرياً:	١٠٥
	تكثيف المواجهة ضد الاحتلال	
	إسرائيليات:	
محمد عبد الرحمن	مرحلة «اقتناص الفرص»	١٠٩
صلاح عبد الله	جملة حسابات لأزمة الخليج	١١٦
	المناطق المحتلة:	١٢٢
ر. م.	حملة وحشية على الدير	

يوميات

١٢٧ موجز الوقائع الفلسطينية  
من ١٦/٨/١٩٩٠ الى ١٥/٩/١٩٩٠

بيبليوغرافيا

١٣٨ القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة تمام الأكل

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية  
ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

مدير التحرير : محمود الخطيب

المدير العام : صبري جريس

Al-Abhath Publishing Co. Ltd  
16 Artemidos Street, Strovolos  
P. O. Box 5614  
Nicosia, Cyprus

المراسلات

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

[بريد سطحي] في الدول العربية وأوروبا - للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر  
الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم - للأفراد ٥٠  
دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الإشتراك  
السنوي

## م.ت.ف. وتحديات أزمة الخليج

### د. نبيل حيدري

من الصعوبة بمكان استشراف آفاق المواجهة الجارية في الخليج، وموقع منظمة التحرير الفلسطينية فيها، من دون الاقرار، في صورة مسبقة، بمحدودية المحاولة. انما هذا هو قدرنا حين نتناول حدثاً جارياً: ضرورة الوصول الى استنتاجات، أو على الاقل تحديد ملامح حقبة سريعة التحول، آنية ومعقدة الدلالات.

وفي منظور تاريخي أبعد مسافة، يستدعي «الحدث العراقي» الحفاظ على بعض الصفاء الذهني، لئلا تتماهى الحدود، عندنا، بين الاوهام والوقائع. من هنا، فالسؤال الحقيقي ليس حول ايجابية الحدث أو سلبيته، بل حول سؤال أكثر تحديداً: هل نحن ازاء حدث عابر، أم ازاء منعطف تاريخي؟ وما الذي في جعبتنا النظرية والتجريبية يسمح لنا بالحسم في هذا المنحى أو ذاك؟

ومن سوء حظنا، بالفعل، اننا نخط هذه الصفحات، بعد سلسلة من التحولات الاقليمية الكبرى، التي تبدو لنا، بنظرة اليوم، خطرة التأثير، من الدخول العراقي الكويت، الى الحشود العسكرية الغربية في الخليج، الى تطور العلاقات العراقية - الايرانية، الى التحولات العميقة في المواقف العربية، وكأن عقداً من الاستقرار النسبي في أوضاع المنطقة يوشك على ان ينتهي. وتبدو السلطات القائمة في المنطقة، في وقتنا هذا، مهددة أكثر من أي وقت مضى، وهي التي استطاعت الاستمرار لفترة طويلة نسبياً.

لنتجاسر ونقول، ان ميزان القوى الدولي الذي سمح، ولا شك، خلال العقود المنصرمة، بنشوء نظام عربي واضح، وأن لم يكن مهيماً، هو، اليوم، ونحن نكتب هذه السطور، في تحول عميق، وربما جذري. وقد تكون عناصر هذا التحول على الصورة التالية:

○ ما نعيشه، اليوم، هو اندحار حقبة «التضامن العربي»، سياسياً ومؤسسياً، وكأن المنطقة كانت حبل بهذا الاندحار. قد يبدو في هذا الامر مبالغة للقارىء، ولكننا نخاله يعيد النظر في هذا الحكم المتسرّع إن عرف ان الظروف التي أوجدت هذا التضامن والمفاهيم التي ارتبطت به لم تعد قائمة، بعد ان انفجر الكبت ونمت التيارات الطامحة الى ان تكون بديلة من المرجعيات العربية جميعها، من جامعة الدول العربية، الى مؤسسة القمة، الى المجالس الاقليمية والجهوية. بل نستطيع، بقليل من الخيال، ان نتصور شكل خارطة جديدة للتحالفات والمؤسسات والعلاقات، أشد تمايزاً من ذي قبل، هي في سبيل التبلور.

○ ان ما نشهده، اليوم، من الاصطفاغ العربي الجديد، ليس دليلاً على هشاشة الاطار القومي فحسب، بل برهان ساطع على ان مسألة الهوية الاقليمية، التي اعتقد البعض بأنها حُلّت في

العقود السابقة من هذا القرن بطروحاته المبسطة، ما زالت حيّة، اشكالية، تثير العواطف والاهواء الجامعة، بل والحروب، وتبدو المواجهة الجارية في الخليج، إن لم تبدل ما على الارض، فهي تبدل ما في النفوس، بحيث يغدو مستحيلاً، بعدها، ابقاء ما على الارض في الحال الذي كان عليه، او العودة الى الحال السابق، كائنة ما كانت التسويات.

○ ان هذا التحوّل الذي نراه، الآن، هو صورة غير كاملة، طبعاً؛ وهو صورة تنبؤية، بمعنى انها قابلة، في أي لحظة، لتبدل عنصر من عناصرها، بسبب تراجع في قرار هنا، او نكسة غير متوقّعة هناك؛ لكن الغالب فيها أصبح واضحاً، وهو اعتراف واقعي بأهمية العنصر الاقتصادي كمكوّن للسياسة الاقليمية، والدولية، بالمقارنة مع أي عنصر آخر. وبما ان النفط والمال النفطي متغيّران سياسيان، على الرغم من كل الادعاءات بأنهما متغيّران اقتصاديان فحسب، وان من الواجب فصلهما عن السياسة، فانهما لا بدّ ان يتأقلما، بالدرجة الكافية والمطلوبة، مع المتغيّرات الاقليمية، والدولية، واعادة توجيههما، مجدداً، نحو أهداف ذات جدوى مختلفة.

○ في صيغة النظام نفسه، نشهد، على الأرجح، تبدلاً في معطيات «المركز» و«الاطراف». فلقد أدّى التمدّد العراقي داخل النظام الفرعي الخليجي الى مزيد من الاندماج في النظام الاقليمي الشرق اوسطي، وتقلّصت ثنائية النزاع الرئيس، الذي اعتبرناه، رديحاً من الزمن، مركز النظام، وهو النزاع العربي - الاسرائيلي، طبعاً. وليس ثمة ما ينقض هذه الحقيقة البديهية، التي يبدو لنا انه من الأهمية بمكان ان نضيف بعض الايضاحات حولها: «المركز» ليس «المطلق»، وما هو اليوم «مركز» قد لا يكون غداً في الموقع ذاته. ويمكننا، من دون مبالغة، الوصول الى خلاصة، مفادها ان العلاقة بين «مركز» النظام و«اطرافه» ليست علاقة مبسطة للجزء بالكل، بل هي، أيضاً، علاقة تأثير متبادلة ومتداخلة، والارض تحت اساساتها في تبدل دائم. وليست فرضية هشّة ان يقال ان التبدلات الهامة التي يشهدها النظام العربي، في ضوء أزمة الخليج، تجعل ميزان القوى، في «المركز» وفي «الاطراف»، على حدّ سواء، قابلاً للتعديل، وإن على نحو غير مباشر.

○ اخيراً، يمكن القول بدون خطر من الوقوع في الخطأ، ان التحوّل الحاصل حالياً، في النظام الدولي، عميق، وخطر، ومتسارع، وأثره في المنطقة، في الاجمال، واسع ومتشعب. وبالطبع، ليس هذا التحوّل بالعنصر الطارئ، أو الحاصل بالصدفة، ولا هو من نوع التحوّلات الظرفية الحاصلة اليوم لتغيب في الغد القريب، ولا هو من نوع التحوّلات التي تحصل من دون ان يكون لها الأثر البالغ في أوضاع المنطقة، الأمنية والسياسية والاجتماعية، لكنه لم يستقر، بعد، على نظام جديد، او على توازن جديد للقوة. وبما ان الامر كذلك، فان من أهمّ العناصر السياسية لهذه الصورة هو الانخفاض المستمر في مستوى تأثير القوتين العظميين على اعادة رسم خارطة التوازنات الاقليمية، وعلى فرض واقع جديد يضع القواعد العامة، في هذه العملية، ويعيّن حدود المسموح به، وحدود المحظور.

### بداية تحوّل؟

من هنا، ولفهم عناصر التحوّل اعلاه، تصبح القطيعة العميقة مع المفاهيم، كما مع الخطاب المثالي، أساسية. ان المطلوب، هنا، كما في أي مجال آخر، هو المقاربة التاريخية التي تسجّل الوظيفة الفعلية لهذا التحوّل، وميزان القوى الفعلي الذي أدّى الى نشأته، ثم حكم مساره.

وبالطبع، لا يمكن فهم سيورة هذا التحوّل خارج سياق السياسات العربية المتبادلة

خلال العقدين الماضيين. ومجرد استرجاع هذه الحقبة، في الذاكرة، يشير الى حدة الاستقطاب الذي طبع تلك السياسات بميئمه، والتاريخ القريب حافل، لن نستعيد، في هذا الخصوص، إلا بعضاً منها.

يبدو ان «التضامن العربي» كان ملازماً، على الصعيد الداخلي للنظام العربي، لاستقرار نسبي في أوضاع أنظمة الحكم فيه، وكأنه كان يعبر عن انحدار في مستوى رغبة، وقدرة، كل دولة عربية في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المجاورة، وكان استقرار كل نظام كان، أيضاً، مبنياً على استقرار النظام الذي يستمر الى جانبه. وفي هذا الجومن الاستقرار الظاهري، لم يسجل، فيما عدا الاستثناء الراهن والمحتمل في السودان، أي انقطاع حاد، أو تغير جذري، في أنظمة الحكم العربية. وبالمثل، بقي الكثير من أنماط السياسات العربية المتبادلة ثابتاً، على مدى العقدين الماضيين، على الرغم من الاجداث العاصفة، وكان ثمة نوعاً من توزيع في توازن القوى في مفاصل النظام العربي ظل، في عمومها، راسخاً، بغض النظر عن التحولات الدورية من الاهمية النسبية لهذا البلد، أو ذاك.

ولما كان هذا الامر من الصعب التعامل معه، الى درجة ان المراوغة قد تكون أكثر المسارات حكمة، فانه يمكن الزعم، من غير لبس، ان هذا النمط من السياسات العربية المتبادلة، هو، اليوم، في أوج انحداره، ذلك ان هذا النمط قد اعتمد، الى حد بعيد، على الاستقرار الداخلي الرجراج، من جهة، وعلى قدر من الرخاء النسبي الذي حققه المال النفطي، من جهة أخرى.

مؤشرات هذا الانحدار أكثر من ان تحصى؛ لعل أهمها ان ثمة اتجاهات واضحة نحو اتساع عمق الهوة بين «العروبة» كمشروع ايديولوجي سياسي، وبين حدود الاقطاب المنافسة كإنظمة اقليمية. هذه الهوة يمكن تلمسها عبر علاقات «المركزة» التي حلت مكان علاقات التضامن، فاذابت جزءاً هاماً من التماسك الداخلي للنظام العربي. وقد لعبت الازمة الراهنة في الخليج دور «الكاشف الكيميائي» في هذا الاتجاه. ثم ان النظام العربي، الذي زاغت حدوده الخارجية، فقد، في الآن عينه، قدراً كبيراً من تماسكه الداخلي، وأعاد تقسيم نفسه على أساس تجمعات اقليمية مرتبطة، بلا شك، بالمناخ الاقليمي العام، ولكنها متشددة في المسائل الاقرب، جغرافياً، اليها. والواقع ان هذا الاهتمام لم يكن معدوماً في المرحلة السابقة، إلا انه، اليوم، يغلب، بشكل واضح، على التطلعات العروبية الشاملة، مترافقاً، هذه المرة، مع محاولات لانشاء زعامة اقليمية. ومن الدول الاقرب الى هذا المثال، في ضوء أزمة الخليج، كل في جوارها المباشر، المملكة العربية السعودية والعراق، الذاهبان، حتى الآن، على ما يبدو، باتجاه التصادم. أضيف الى ذلك، ان «منطق الدولة» الذي ظل يوجه السياسة العربية، رديحاً من الزمن، بات أقوى كثيراً من النزعة العروبية الجامعة. كما ان التفكك بات بارزاً بمقدار ما كانت الرغبة في المركزّة عميقة ومشاركة.

قد يبدو الطرح السابق لهذه القضية، بشيء من التريث، وكأنه من باب التوصيف. غير ان هذه المؤشرات تحملنا الى التأكيد، مرة أخرى، انه في الوقت الذي تعيش الايديولوجية العروبية مرحلة انتكاسها، يمرّ النظام العربي بأحد أبرز مراحل غير القائمة على ترابط واضح بين الاقطاب الاقليمية المكوّنة له، أولاً، والشديدة التأثير بجوارها الاقليمي المباشر، ثانياً. هاتان الخاصيتان تبعدان عن الافق القريب امكانية احياء شيء مشابه للتيار القومي في الخمسينات. واذا كان من الممكن التنبؤ بشيء في هذا المضمار، فيمكن القول ان تجربة الخمسينات قد ولّت، وان حقبة «التضامن» طويت صفحاتها الى أمد غير قريب مداه، وان المرحلة المقبلة هي تلك المتميّزة بتقارب عربي من نوع جديد، يسبقه، بالضرورة، حسم لعدد محدود من موازين القوى السياسية العربية، من بينها تلك الساعية الى

## المنعطف

الجلي، ان نمط الاستقرار الظاهري الذي ساد في السياسات العربية المتبادلة على مدى السنوات الماضية، أدى الى بروز أقطاب اقليمية منافسة للقطب الرئيس في النظام العربي، أي مصر. وإذا استطاعت سوريا ان تنتقل من مجرد رقعة لتنافس الآخرين عليها، الى نوع من القوة الذاتية، والى لاعب مستقل نسبياً يتصدّر الواجهة الاقليمية، فإنها كانت، بالاحرى، محاولة وسيطة من الزمن، نافرة واستثنائية في مغزاها والمعنى؛ ذلك ان تضاؤل الدور المصري، ان لم يكن عزلته، بعد توقيع السادات على اتفاقية كامب ديفيد، وانشغال العراق في حربه مع ايران، ساهما، اضافة الى تراكم تطورات سابقة، في صوغ الدور السوري الجديد في توازن القوى العربي.

وكما استفادت سوريا من عزلة مصر، وانخراط العراق في الحرب، لكي تبني مركزاً لها في المعادلة الاقليمية، وجدت دول الخليج نفسها قادرة، أكثر من أي وقت مضى، على بناء مركز اقليمي تتمايز فيه عن مجمل النظام العربي. ولسنا بحاجة الى التذكير، هنا، بخطأ تصوّر ان الدور الخليجي، في المعادلة الاقليمية، هو ظاهرة نفضية فحسب، وان كان من البديهي ان التراكم الهائل في عائدات النفط قد أعطى امكانات وقدرات ذاتية مضافة اغرت بالتفكير في ملء الفراغ الذي حصل بتراجع الدور القيادي للقطب المنافسة. لقد بات في حكم المؤكد، انه لولا الانشغال العراقي - الايراني، لكان من الصعب، وان لم يكن من المستحيل، ان تعلن دول الخليج ولادة مجلسها، ذلك ان الحرب بين الطرفين، التي ظلت محصورة ومحدودة نوعاً ما، أدت الى تخفيف كبير في مستوى الضغط المستمر الذي مارسه الطرفان المرشّحان للعب دور قطبي على دول الخليج، والى التسريع في بناء سور مؤسسي يحمي ثرواتها؛ فلا ايران منتصرة، بحيث يغدو الخطر كبيراً على أمنها الداخلي والاقليمي، ولا العراق منتصر، بحيث يطالب بما هو أكثر من المساعدة المالية، أي الاعتراف به على اعتباره القوة العربية الاولى، بما يحمله ذلك من تبعات عظيمة الشأن.

وسواء كنّا، في هذا التفسير، محقّين أم مبالغين، فان قيام «مجلس التعاون الخليجي» استهدف، أولاً وقبل أي شيء آخر، تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، والسياسي، لدول الخليج، وحمائيتها من التأثيرات والتيارات العربية والاقليمية، على حدّ سواء. لكنه، ضمناً، فتح شهية الدول العربية الاخرى لتكوين تجمّعات اقليمية مماثلة، سعت الى كسب نفوذ أقوى ووضع أفضل، من طريق استثمار عضويتها في تلك التجمّعات، الامر الذي أدى، في النهاية، الى عودة النظام العربي، في مجمله، الى سياسة المحاور التقليدية.

ويبدو ان انحدار حقبة «التضامن العربي»، ونمو امكانات اقطاب اقليمية منافسة، عنصران سوف يحدّدان، الى حدّ بعيد، مجال النفوذ الاقليمي لمجلس التعاون الخليجي. وعليه، فمن المنطقي القول، ان ثمة امكانية جدية في تصاعد حدّة الانكفاء الخليجي عن وسط النظام الاقليمي؛ وإن حصل هذا الانكفاء، فإنه قد يعزّب، بشكل أصح، عن محاولة خروج خليجية الى محيط أوسع من المحيط الاقليمي، الذي باتت تشعر فيه بالضيق، بعد انهيار الجو الاكثر مناسبة لنفوذها، وقيام أقطاب اقليمية، في المقدم منها، طبعاً، القطب العراقي.

هل هناك ما يشير الى تحوّل تاريخي في هذا المسلك؟ في الواقع، ندرك، تماماً، اننا لا نستطيع

ان نفي الجواب عن هذا السؤال حقه، وليس من أهدافنا، هنا على الاقل، ان نتلمس اجابة شافية عنه. لكننا نهرع الى تأكيد حقيقة ان المرحلة الحالية تشهد تداخلاً فعلياً، بين الانكفاء الخليجي وبروز القطب العراقي في السياق الاقليمي، بصورة يغلب فيها التنافر على التعاقد، ممّا يشير، اجمالاً، الى ان مسألة الهوية الاقليمية، على الرغم ممّا يقال يومياً، ما زالت حيّة، اشكالية، وأن المحاولات الراهنة لحلها بشكل أم بأخر، تؤدي، عملياً، الى تعقيدها، وتزايد حدة الخلاف بشأنها.

### دور النفط

من هنا طعم المرارة الذي ظل ملازماً بعض العرب في النظر الى «سور النار» الذي قال وزير نفط دولة الامارات، مرة، ان دول مجلس التعاون الخليجي سوف تبنيه حول آبارها. وقد ذهب هذا البعض، في حينه، الى ان هذا السور (الوهمي) بني، أساساً، بوجه العرب الآخرين، قبل غيرهم.

يعود تقديرنا هذا لأسباب واضحة يعرفها كل من ألف «لذة» التعامل مع المال النفطي. فمع تدفق النفط في المنطقة، أصبح الامر السائد هو انشاء كيانات سياسية - اقتصادية اقليمية؛ بل كان هذا هو العامل الرئيس وراء نشوء ترسيخ «الدولة الحديثة» في الخليج، ومبرر وجودها الحقيقي. وقد أدى ذلك، فيما بعد، الى خلق ظاهرة «الاقليمية النفطية»، التي بالغت في التركيز على مبادئ السيادة والمساهمات المالية والانجازات الاقتصادية، ضمن خطة هدفت الى ابراز هذه الكيانات الصغيرة كحقيقة قائمة لا يمكن تغييرها. بل أكثر من ذلك، فقد وجد النظام الخليجي في التوترات والاستقطابات داخل النظام العربي، ملاذاً يحتمي به، وينفرد، من خلاله، بالتنعم بايراداته النفطية، معتبراً أي محاولة لتسييسها بمثابة خطر يهدد ثروته المستجدة.

وفيما كانت الانظار شاخصة نحو دور النفط، كأداة للضغط والمساومة السياسية في مجال العلاقات الدولية، انطلاقاً من كونه مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هي مادة اقتصادية وتجارية، قد لا تنافسها سلعة أخرى في الاقتصاد العالمي، ظلّ الملك السعودي، فيصل بن عبد العزيز، يردد دائماً: «ان النفط والسياسة مادتان لا يجوز مزجهما». بل قيل، مراراً، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ان النفط يستعمل للمرة الاخيرة في مجال السياسة. ويجب القول ان الامركان، الى حد بعيد، صحيحاً؛ اذ لم يستعمل العرب نفطهم منذ ذلك الحين، بهدف تحقيق اهدافهم السياسية.

بيد ان الأزمة الراهنة في الخليج أظهرت كم ان هذا الحكم بعيد من الواقع، الذي عبّر عنه احد المتابعين بقوله: «تبلغ علاقة النفط بالسياسة الدولية، في منطقة الخليج، أعلى مستوياتها كثافة وتعقيداً». ان هذا الحكم يبدو لنا صحيحاً، على الاقل في ما يخص الحالة السعودية. فإن نحن توقفنا، ملياً، عند هذه الحالة، وجدنا ان المملكة باتت مستعدة للتضحية بمصالحها النفطية لقاء استمرار أمنها واستقرارها، كما تراهما. بل يبدو، في معظم الوقت، ان الرياض كانت تسدّد، من خلال النفط، ما يتوجب عليها ازاء الولايات المتحدة الاميركية لقاء قيام هذه الأخيرة بحمايتها، أي بضمان استمرار السلطة القائمة فيها، ضد أي طموحات «توسعية» من أطراف دولية، أم اقليمية في المنطقة. ولا يتوضّح هذا الانحياز، اجمالاً، إلا من خلال السياسة المتحفظة، والمناهضة احياناً، التي انتهجتها المملكة ازاء شركائها في منظمة (اوبك)، أو اشقائها في المجموعة العربية.

واذا كان الامر كذلك، فان القدرة ليست في استخراج الملايين من براميل النفط يومياً، وليست



في كون ربع الاحتياط العالمي من النفط موجوداً في باطن الرمال السعودية، ولا في الحصول على العائدات النفطية الخيالية، ولا في وجود الفوائض المالية الضخمة في المصارف الاجنبية. ازاء هذه العناصر، لا يمكن، أبداً، ان نتوقف عند الارقام الفلكية للمخزون النفطي ولعائداته، اذا كانت البلد شديدة العطب على المستوى الأمني، وضعيفة على المستوى العسكري، في منطقة شديدة التوتر، لا تخلو من القدرات العسكرية الضخمة، بدءاً بالعراق، مروراً بإيران وتركيا، وانتهاءً بإسرائيل.

ان هذه العناصر تدفعنا، بالاحرى، الى التشكيك في اصالة الدور القيادي السعودي؛ وإن امتك، ربحاً من الزمن، القدرة على تقديم مساعدات اقتصادية ومالية، فانه من الممكن، بالدرجة ذاتها، النظر الى هذه المساعدات كمظهر من مظاهر الاحساس بعدم الأمن والرغبة في تحقيق قدر من الحماية والاستقرار.

وباستطاعتنا ان نخلص الى ان الولايات المتحدة الاميركية قد سبقت المملكة الى تقدير أهمية هذا المظهر. ولا شك في ان هذا هو السبب الذي ضمن نجاح واشنطن، طوال العقود الماضية، في اقامة «علاقات خاصة»، على الرغم من التردد السعودي، على الصعيد المالي. لقد كان شغل واشنطن الشاغل، في البداية، ان تعمل بحيث يسدّ تدفق البترول دولار الى الولايات المتحدة الاميركية العجز المتنامي في الميزان التجاري الاميركي، فسعت الى اقناع الرياض بايداع فوائضها في الولايات المتحدة الاميركية، الى المدى الطويل، في شكل سندات؛ ذلك ان الاعتقاد الذي كان سائداً في واشنطن، لم يكن ليدع أي مجال للشك في ان مثل هذا الفائض الضخم سوف يؤثر، تأثيراً بالغاً، في الموازنة الفيدرالية، وفي القيمة المعيارية للدولار، في حال عدم استخدامه وفق ما تتطلبه المصلحة الاميركية. ولم يتغير اهتمام واشنطن، منذ ذلك، في ان يكون لها اليد الطولى في مسألة اعادة توجيه هذه الفوائض، حتى لو طرأ انخفاض في قيمتها الفعلية. بل من دون حساب هذا الرابط، لم يكن هناك ما يدفع واشنطن الى اقامة صلات ذات ميزة خاصة مع مملكة تعاني من الطابع الصحراوي الغالب، ومن ضالة عدد السكان.

ولكن كيف نوفّق بين مركزية هذا الرابط، وبين تأكيد تقرير بروكينغز (أصدر في العام ١٩٨٥) الذي لم يشعر كاتبه، ريتشارد ماتيون، بأي رغبة اميركية في ارتباط بلاده، شرعياً وعاطفياً، بالمملكة. واذا كان لهذا الصدى نصيب من الصحة، فان الصحيح، كذلك، هو ان المتغيرات الراهنة في النظام الدولي ألقت ظلالاً من الشك وعدم اليقين في الجدوى الاقتصادية المتحصلة من هذا الارتباط.

كثيرون هم الذين يعتقدون بذلك. ويؤكد البعض منهم، بوضوح، ان مركزية العنصر الاقتصادي، كمكوّن أساس في هذا النظام، يجب ان لا تستبعد امكانية ان تنظر الولايات المتحدة الاميركية الى المال النفطي، بما يتلاءم مع احتياجات النظام الجديد. وأول ما يسترعي الانتباه، هنا، هو ان المال النفطي لم يتأقلم، بعد، مع هذه الاحتياجات، إن في طريقة توزيعه، أو في هوية المتحمكين فيه، أو حتى في حجم المال الذي يتم توزيعه، وفي هوية المنتفعين من هذا التوزيع.

بمعنى آخر، ان المال النفطي السعودي، والخليجي اجمالاً، الذي دار وأعيد دورانه خلال العقود السابقتين، أدى دوره في مهمة انتهت، وتبدأ، الآن، مهمة جديدة، وبالتالي يجب ان تخضع مجتمعات انتاج النفط وتصديره وتسويقه ومؤسسات تسعيره، لتغيرات تتناسب مع دوره الجديد، نحو خدمة أهداف ذات وظيفة مختلفة.

## مركز ضائع

بغض النظر عن مدى واقعية هذا التقويم وجدّيته، فإن منطق الحديث عن دور جديد يلعبه النفط والمال النفطي في النظام الاقتصادي، والسياسي، الاقليمي والدولي، ينقلنا، بصورة أو بأخرى، الى اعادة النظر في معيار الانتماء الى مركز النظام الاقليمي، الذي هو، برأينا، تماماً ذلك النظام الفرعي الذي يشكّل البؤرة الأكثر تأثيراً في النظم الفرعية الأخرى، وهو النزاع مع اسرائيل. غير ان هذه المركزية، أصبحت، اليوم، نوعاً من المقولة الايديولوجية، بعد ان شهدنا تصاعداً في أهمية ميزان قوى كان راكداً نسبياً في الخليج، تتشكّل بنيته بوتيرة مطردة. وإن تضاعلت النظرة الى النزاع العربي - الاسرائيلي، فانها تأرجحت، على مدى العقود الماضية، مع صعود، وهبوط، المدّ العروبي بين دورين مختلفين: الأول، هو دور الفاعل؛ والثاني، هو دور الساحة. فحين كانت المؤسسات العربية مؤهلة لتأطير النظام العربي، كشخص فاعل في النظام الدولي الشامل، فانها كانت تحدّد المواقف، وتنبّت التوجّهات في المنحى الاول. واذ ما غاب هذا التأطير، فان تلك المؤسسات نفسها تغدو ساحة تتوجّه اليها مختلف الوحدات العربية لتكوين موقف موحد، أو على الاقل متماثل من القضية عينها. لذلك، فإن الفارق الجوهرى بين «مركز» النزاع مع اسرائيل، و«المركز» الخليجي المستجد، هو ان الاول مستمر، دائم، ما يتغيّر فيه تبعاً للوحدات المكونة له، بنجاح متفاوت حسب المراحل، وبفشل يصل، احياناً، درجة غيابة كفاعل تماماً عن ميزان القوى الاقليمي.

قد لا تؤدى نظرة أخرى الى مثل هذا الاستنتاج، ولكنها لا تنفضه بأي حال. فمع النقلة النوعية التي تمخّضت عنها أزمة الخليج، تحوّلت بغداد الى طرف رئيس في سياسة المحاور الاقليمية، وعنصر التأثير الرئيس في أي مشروع سياسي اقليمي، وأيضاً في أي نزاع اقليمي. ولكن العراق لا يشكّل، مع ذلك، وفق المصطلحات المتداولة، «دولة مواجهة»، ذلك لأن مشاركته في النزاع مع اسرائيل كانت مشاركة ظرفية، من ناحية، وكانت تتمّ من طريق وسيط، من الناحية الأخرى. غير انه من الممكن، اليوم، ان نصحّ هذا الحكم. فمن اليسير علينا ان نلاحظ، من جهة، ان بغداد تُعتبر أقرب العواصم الى الحدود الاسرائيلية خارج دول المواجهة الثلاث؛ ومن جهة أخرى، ينبغي ان نرى، بوضوح، ان بغداد تساهم، اليوم، مساهمة فعّالة ومنظمة، في تصعيد التوتر مع اسرائيل، عبر ألف دلالة، بل ويبدو ان دور بغداد بات محدّداً، سواء في الحرب أم في التفاوض، وبالتالي في اختيار احد الخيارين. ان هذا التورط العميق، وإن كان ضمنيّاً، وضع بغداد في قلب سيروية مركزية في تقريره، كما في تجنّبه. وبمقدورنا ان نقول، اخيراً، انه لا بدّ من اعادة النظر، في صورة جذرية، في معيار الانتماء الى المركز من الجهة العربية، في ظل التفوق النوعي العسكري الاسرائيلي، بهدف رصد القوى التي تلعب دوراً كبيراً في السعي الى ايجاد توازن حقيقي مع اسرائيل.

وبالطبع، ليست الطريقة التي اعتمدتها بغداد للتعبير عن موقفها الجديد بالاكتر «لطافة» أو بالأشدّ تعلقاً بالمفردات الدبلوماسية، لكنها فعّالة على ما يبدو، على الرغم من الحملة الواسعة التي استنارتها في مختلف أرجاء المعمورة؛ ان طالما سيطر منطق القوة، والقوة العسكرية بالذات، على النظام الاقليمي الشرق أوسطي بأسره، فانه لا ينبغي اتهام بغداد بمحاولة التأقلم مع هذا المنطق. فسباق التسلّح هو القانون في منطقتنا، وهو اسم اللعبة الاساس. وبالتالي، فمن الطبيعي ان تسعى بغداد، سعياً حثيثاً، الى الحصول على موقع اقليمي يتناسب مع سيروية اعادة تشكيل البنية الاقليمية التي قد تسفر عن نظام عربي يتمتّع بسمات، هي على قدر معين من الخصوصية.

لا عجب، بعد ذلك، ان تسعى بغداد، في مرحلة لاحقة، الى تحقيق هدفين متناقضين ظاهرياً:

اقامة نظام فرعي، من ناحية، ولكن، من ناحية أخرى، عدم اكسابه بنية بالغة التنظيم. ويجب هذا الموقف عن ضرورتين: ضرورة التقارب وممارسة نفوذ عراقي خاص على جواره الاقليمي، وحرمان هذا الجوار من الادوات المؤسسية التي تتيح له تطويق هذا النفوذ. وهذا ما فسره طابع الغموض الذي يكتنف مقاومة بغداد وضع العلاقة مع الكويت في اطار العلاقات الدولية الكلاسيكية، وهي علاقات تتلاءم، بشكل واضح، مع نزعة دول الجوار الى الاستقلال، ما أمكن، عن القطب العراقي.

لكن المسألة، مع ذلك، ليست بهذا الوضوح. فثمة من يقول ان هدف سياسة الحركة العراقية الاخير هو العمل بحيث تنتهج جارات بغداد خيارات هذه الاخيرة، في كل الميادين الممكنة، والى أبعد حد ممكن، بحيث يضمن مثل هذا الوضع لبغداد، في الاطار الاقليمي بالذات، موقعاً يتيح، بدوره، فرض تسويات اقليمية، وبتيح، أيضاً، محاربة أي نفوذ اجنبي.

### حدود النفوذ الاميركي

وإن نحن وسّعنا دائرة النظر الى النظام الدولي الشامل، يمكن القول، في الحسابات المبسّطة، ان الحقبة الحالية تشهد بعض أهمّ التغيرات في النظام القائم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فمع تغيير الأنظمة في أوروبا الشرقية انهارت، عملياً، البنية الجيو - استراتيجية التي قام عليها ميزان القوى التقليدي على ساحة الصراع الرئيسة بين الشرق والغرب، واستمرت، في الوقت عينه، عملية تحسين، وتطوير، العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، الى قدر تجاوز أيّاً من عهود التفاهم والوفاق الدولي السابقة. كما استمرت عملية بلورة المفاهيم والاطر الوجدانية، السياسية والاقتصادية، داخل المجموعة الأوروبية الغربية، من جهة، وبين المجموعة الغربية والديمقراطيات الناشئة في بلدان أوروبا الشرقية، من جهة أخرى. ورافقت هذه التطورات، وتفاعلت معها، التحولات الهامة والبعيدة الاثر في الجسم السياسي الدولي، بمجمله.

غير انه من الصعب، بالفعل، الاكتفاء بهذا المستوى من التبسيط؛ ذلك ان النظام الدولي لم يستقر، بعد، على نظام جديد، أو، بالأصح، على توازن جديد للقوة. فمن ناحية، تؤكد، منذ مدة ليست بالقصيرة، ان القوة الاميركية ليست مطلقة، وليست مهيمنة على النظام الدولي. وتؤكد، من ناحية أخرى، ان الدول الاقليمية، ذات النفوذ تستطيع ان تعيد ترتيب الاوضاع في مجالها الاقليمي، بعيداً من توجهات النظام الدولي، وبمعزل عن تأثيرات القوة الغالبة فيه.

هل تنطبق هاتان الخاصيتان على الوضع الحالي في المنطقة؟ ليست الاجابة عن هذا السؤال، على كل حال، سهلة. ومع ذلك، فبإمكاننا ان نلاحظ ان الولايات المتحدة الاميركية هي القوة الوحيدة التي مارست، عملياً، نفوذاً يكاد يكون مطلقاً على المنطقة، إن بوصفها قوة تمتلك القدرة على حصر أي نزاع في هذا الجزء من العالم، أم بسطه على النظام الاقليمي كله، أو في سماحها لنمو أقطاب اقليمية تعتمد عليها في الحفاظ على التوازن العام للقوى في المنطقة، مثل ايران الشاه واسرائيل، قد اكسبت، في الوقت عينه، بعض هذه الاقطاب قدراً أكبر من الاستقلال على حسابها. ونحن نعتقد بأن العراق هو احد البلدان التي أفادت من هذه السيرة على أوسع نطاق، وهذا مؤشر يحملنا الى الاعتقاد بأن المنطقة، التي تكتسب أهمية حيوية بالغة في السياسة الاقتصادية والامنية الغربية، اتاحت لواشنطن ان تقبل بنمو قوى اقليمية، خارج سيطرتها، وتحارب، في آن، أي تسرب لنفوذ هذه القوى الى الجوار المباشر.

هل تجاري الولايات المتحدة الاميركية هذا المسعى الدؤوب لتثبيت الارادة العراقية في

المنطقة، كما كانت جارت بروز القطب الإيراني، وإن بصورة مختلفة، في السبعينات؟ ليس الجواب واضحاً تماماً. ولكن من المؤكد ان الوضع الأكثر ملاءمة لواشنطن كان في ان تبقى بغداد على هامشية دورها في المنطقة، وفي ان تكتفي بحدود هذا الدور، او، كما يقال، بأن تمرّ بغداد، دائماً، من واشنطن في طريقها الى المنطقة. هذا هو، على الأرجح، الوضع الأمثل للجانب الاميركي. لكن المؤشرات التي انطوت عليها أزمة الخليج الراهنة لا تدل على ان بغداد رضخت له، أو انها، بالفعل، في وارد لعب دور القوة التي لا حول لها ازاء جوارها الاقليمي خارج السياسة الاميركية، بل يمكن، الى حدّ بعيد، القول ان بغداد دخلت في خطة جديدة هدفها تثبيت استقلالية دورها في النظام الفرعي. ومن الطبيعي ان يرى المرء تلازماً بين هذا المسعى الاستقلالي، وبين نزعة الانخراط العراقي في كل المسائل المتعلقة بهذا النظام. وهكذا يبدو ان بغداد باتت تحرص على اداء دور محرك، سواء في اطار النزاع العربي - الاسرائيلي، او في النزاعات العربية الداخلية، أو حتى في المعارك التي تدور حول أسعار النفط، وكلها مواقف تشير، بوضوح، الى تحرر بغداد من وزن وتأثير القوة المهيمنة على السياق الاقليمي، بل وعلى حسابها.

لذلك نميل الى الاعتقاد بأن استمرار الوجود العسكري الاميركي في وسط خزان النفط في الخليج ليس سوى محاولة أخيرة من جانب الولايات المتحدة الاميركية لاعادة رسم خارطة التوازنات الدولية، والاقليمية، على أساس فرض واقع جديد واكتساب ميزة استراتيجية هائلة في المنطقة. ولكن، على الرغم من ضخامة هذا الاستثمار، فان حال السيولة الدولية وبروز القطب العراقي، يسمحان لنا بالقول، ان المرحلة المقبلة سوف تشهد انخفاضاً ملموساً في مستوى تأثير الولايات المتحدة الاميركية في النظام الاقليمي.

### ضغوط متناقضة

في تحديد معالم التحوّلات الماثلة أمام أعيننا، وفي تصوّر تطوّرها المقبل، إن في مداها أو في مضمونها أو في عمرها الزمني، ثمة ضرورة لا تقل أهمية، إن لم تزد، الى التوقّف عند احتمالات تأثير هذه التحوّلات وتدايعاتها المحتملة على منظمة التحرير الفلسطينية. ولأن هذه هي احدى الضرورات التي لا تحتل التأجيل، كونها تتعلّق بتطوّرات تتسم بسرعة مذهلة، وكبي لا تبقى المنظمة، دائماً، في موقع ردّ الفعل المتأخّر لتفاعلات الازمة الخليجية، فان الضرورة الاخرى تقتضي البحث في سياسات جديدة تتواءم مع طبيعة المرحلة التاريخية الخطرة التي تعيشها، وتتمكّن من مواجهة المفاجآت، والانعكاسات، المنتظرة.

المؤشرات القائمة، حتى اللحظة، وضعت المنظمة تجاه الخيار الصعب، تجاه جوهر القضية. في المرحلة السابقة، كان الوقوف الفلسطيني على «الخط الفاصل» للاهتمامات المنقلبة للنظام العربي، نابعاً، من حيث الاساس، من اغتراب القرار الفلسطيني عن أرض وطنه، ووقوعه على خطوط التماس العربية - العربية ومتغيّراتها. بل يصحّ القول، ان الوقوف هذا كان «استجابة» فلسطينية لتوازن النقائص العربية، سواء منفردة كانت أم مجتمعة، متحالفة أم متمحورة.

ولسنا، بالطبع، في حاجة الى الكثير من عناء البرهنة كي نلاحظ تلك العلاقة الطردية بين النظام العربي وبين امكان التماسك الفلسطيني من خلال برنامج سياسي. ومن الخطأ بمكان الاعتقاد بأن هذه العلاقة تمّت فجأة، او انها نهائية. فقد برزت في أعقاب حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، ممّا مكّن، بدوره، منظمة التحرير الفلسطينية من التقدّم ببرنامج مرحلي لاقامة دولة فلسطينية على

ما ينتزع من أيدي الاحتلال الاسرائيلي، وقُيِّض لهذه التجربة ان تعمّر بزخم كثيف نسبياً، حتى انتهى الامل في عقد مؤتمر جنيف. بيد ان زيارة الرئيس المصري السابق، انور السادات، لاسرائيل، وتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد، كان لهما التأثير المباشر في احباط تلك التجربة. المرة الثانية في العلاقة الطردية بين النظام العربي وتماسك البرنامج المحلي الفلسطيني أتت واضحة في مبادرة فاس؛ ولم يكن، في تلك اللحظة، أمام القرار السياسي الفلسطيني سوى محاولة تصليب الموقف العربي، الذي كان يشهد، بدوره، تشتتاً في اتجاهات شتى.

ثمّة كثير من الواقعية، أيضاً، في القول، ان المرة الثالثة «لم تكن ثابتة» كما درج المثل الشائع على تأكيدها. ففي تقدير الطرف الفلسطيني، ان العقدة الاساسية التي حكمت مسار التوجّه العربي، منذ قمة الدار البيضاء، ممثلاً في تبني المبادرة الفلسطينية، هي قدرة الولايات المتحدة الاميركية على تعطيل آلية التداخل العضوي التي ترتبت، عربياً وفلسطينياً، لحساب خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. وقد وقر هذا التعطيل لواشنطن كل الشروط المناسبة للقول، انه على العرب ان يكفوا عن مناوراتهم البلاغية، وان يتفاوضوا مباشرة مع اسرائيل، من دون ان تتبنى هي، بصورة مسبقة، المعادلة الشائعة، أي «مقايضة الارض بالسلام».

غير ان الامر الذي تجدر معانيته، هنا، هو تحوّل القضية الفلسطينية، وبحق، من قضية «تاريخية» بالنسبة الى العرب، الى قضية «اجرائية» تدور حول معنى السيادة وترسيم الحدود وحقوق المياه وما الى ذلك. ولا يحتاج اثبات هذا الامر الى أكثر من مراجعة لما نجح العرب في تنفيذه، من التزامات سواء في «قمة الجزائر»، وما أقرّ من دعم مالي (لم يتحقق سوى النزر اليسير منه)، أو في «قمة الدار البيضاء»، وما تقرّ عنها من لجان (مجتمدة).

في هذا المناخ، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مضطرة الى التعامل مع الموقف الاميركي، وتضييق التطلّعات، من مبادرة في اتجاه التسوية الشاملة والدائمة، الى حدود ادخال تعديلات اجرائية، في معظم الاحيان، على الخطة الاسرائيلية، انطلاقاً من فكرة مؤداها: اذا لم يكن بدّ من «أي حل»، فيجب ان يكون فلسطينياً، بعد ان قبل العرب، للمرة الاولى، «ترك الحرية» للفلسطينيين لايجاد تسوية تلبي بعض طموحاتهم. واذا كان الوقود فلسطينياً، فبالضرورة يجب ان يكون الحل فلسطينياً، محققاً أقصى ما يمكن من ايجابيات، من دون ان يؤدي ذلك الى جعل الحل الاقليمي على حسابهم.

لقد تقدّمت المنظمة كثيراً في تحركها السياسي، لأن الازمة الخليجية فرضت عليها رزمة من التحديات التي أُجريت الاستفاضة في شرحها، في غير مكان من هذه المقالة، عجلت، هذه المرة، الى «حسم موقفها» وخروجها من المنطقة الرمادية التي كانت فيها. فلم يعد في استطاعتها، مثلاً، وكما دائماً، الوقوف على تقاطع خطوط التماس العربية - العربية، تعلو وتهبط، كالحجاب الحاجز، وفقاً لشهيق وزفير النظام العربي؛ كما لم تعد مطالبها، كما في السابق، محصورة بالدعم المالي والحصول على «ختم» مؤسسة القمة العربية على الورقة الفلسطينية؛ ثم لم يعد ممكناً التقدّم في صحبة النظام العربي ككل نحو مكاسب دبلوماسية، وربما جغرافية، ما استطاعت الى ذلك سبيلاً.

وعليه، فان أي استقراء سريع لمدارات العمل الفلسطيني، في المستقبل القريب، في ضوء أزمة الخليج، يلحظ ان هناك اتجاهاً عاماً لابقاء أبواب الاحتمالات مشرعة، دبلوماسياً وسياسياً. وبذلك يكشف بعض الصرخات بشأن «بدء مسيرة الحل» عن مبالغة في تقدير إمكانات تسوية النزاع

العربي - الاسرائيلي، لأنه يفترض، سلفاً، ان أي تطوّر هامّ، سواء على الصعيد الاقليمي، أو الدولي، لا بدّ ان ينعكس، بشكل أو بآخر، على ذلك النزاع، باعتباره عقدة التشابك بين التأثيرات الاقليمية والتأثيرات الدولية. وليس بالغريب ان يعمد أكثر من طرف اقليمي، ودولي، الى التنبيه من الافراط في التفاؤل، والى تجنب اعطاء أي انطباع قد تستشرف منه مواقف محددة وواضحة في هذا الخصوص.

وبصفة عامة، يمكن ملاحظة انه، في أكثر الافتراضات تفاؤلاً، فان الخروج من الأزمة الخليجية عبر تنازلات الاطراف المتنازعة، سوف يجد تعبيره من خلال صفقة شاملة لحل جميع مشكلات الشرق الاوسط، بما فيها المشكلة الفلسطينية، وهي، بحدّ ذاتها، عملية تحتاج الى وقت، لا ينتفي فيه امكان حصول متغيّرات اقليمية، من شأنها ان تقلّل، او تعظّم، من فرص الحل. ولكن الرغبة شيء، والقدرة شيء آخر، والافتراض هو درجة الثالثة في سلّم اليقين.

## التحوّلات في العلاقة الاردنية - الفلسطينية

ربعي المدهون

شكّل قرار الاردن فك ارتباطه القانوني، والاداري، مع الضفة الفلسطينية المحتلة، في نهاية تموز ( يوليو ) ١٩٨٨، نقطة تحوّل فاصلة في مسار العلاقات الفلسطينية - الاردنية القديمة، الممتدة عبر التاريخ، منذ ما قبل قيام المملكة الاردنية الهاشمية، في العام ١٩٤٦، وحتى اعلان القرار الجديد. فقد جاء قرار فك الارتباط محصلة أخيرة لاستنفاد إمكانات العلاقات السابقة تاريخياً، ووصول علاقة الطرفين، الاردني والفلسطيني، الى طريق مسدود، فرض على الاردن اعادة النظر في أولوياته تجاه القضية الفلسطينية ككل، وتجاه علاقاته مع الضفة الفلسطينية على وجه الخصوص، وحيال موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية وشكل علاقته معها. وساهم في التحوّل الكبير هذا، وبصورة قاطعة، دخول الانتفاضة الفلسطينية، منذ نهاية العام ١٩٨٧، معادلات الصراع بقوة، وتقدّمها السريع نحو حسم الخيارات السياسية، في وقت قصير، نسبياً، بدءاً من خيارات حزب «العمل» الاسرائيلي في «حل اقليمي وسط» وتقاسم وظيفي اداري للسلطة في المناطق المحتلة بين اسرائيل والاردن، وانتهاء بخيار اللاحق الاردني للضفة، أو اجزاء منها، مروراً بالخيارات الاخرى الواقعة على يمينها، أو يسارها، وفي مقدّمها الحكم الذاتي الاداري في الضفة والقطاع؛ وابقاء الانتفاضة على الخيار الفلسطيني خياراً وحيداً، ومقياساً لمواقف الاطراف الاخرى من المسألة الفلسطينية، وعلى الاخص المتصارعين الرئيسيين، وفي المقدمة الاردن واسرائيل. وأملت التطوّرات هذه، بل وفرضت، على الاردن، قبل غيره، اعادة النظر في مجمل علاقاته القديمة، والتدقيق في محدّداتها التاريخية التي تخطتها الانتفاضة، وألغت «موجباتها» التاريخية، في الوقت الذي أبرزت عناصر جديدة أملت ضرورة اعادة صوغ العلاقة الاردنية - الفلسطينية بطريقة لا يتحدّد في ضوئها مستوى التنسيق والتعاون الاردني - الفلسطيني بمستوياته كافة وحسب، بل ومستقبل الاردن نفسه كبلد مستقل، ولسنوات طويلة مقبلة؛ وكذلك، مستقبل القضية الفلسطينية، وشكل العلاقة التاريخية الممكنة، والمحتملة، بين دولتي الاردن وفلسطين.

انطلاقاً من ذلك، تحاول الدراسة هذه التعرّف على مسارات العلاقة الاردنية - الفلسطينية عبر المراحل المختلفة التي مرّت بها، خلال العقود الستة الماضية، بصورة موجزة، وتقويم مسيرتها منذ اعلان فك الارتباط، وتتبع نتائجها المباشرة والاساسية على عمل الجانبين، على الساحتين، الاردنية والفلسطينية، في ظل استراتيجية كل منهما، ممثلة بالخيار الديمقراطي الاردني، من جهة، وبرنامج السلام الفلسطيني، من جهة أخرى، وتأثير ذلك في العلاقة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، اللذين يخضعان ل دستور دولة واحدة وسلطة تشريعية برلمانية واحدة، في الوقت الذي تحتفظ الغالبية الفلسطينية، المقيمة في الاردن، والتي تمثّل أكثر من نصف سكان الاردن وثلثي سكان عاصمته

عَمَان، بولائها لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ بينما يتعمّق لديها الشعور بالهوية الوطنية المستقلة، ممّا يطرح ضرورة تنسيق المواقف، بدرجة عالية المستوى، للتغلّب على اشكالية «الولاء المزدوج» للفلسطينيين في الاردن لكل من الاردن كدولة وم.ت.ف. ككيان سياسي يحتضن الطموح الفلسطيني ويصون الهوية الوطنية، ممّا يعني أهمية التعرّف على المحدّات الجديدة التي تحكم العلاقة الاردنية - الفلسطينية في طورها الجديد، وتصوغ شكلها الراهن بمستوييه، الرسمي بين دولة الاردن ودولة فلسطين والشعبي بين الاردنيين والفلسطينيين من سكان البلاد. واستدعى هذا الطموح العودة قليلاً الى جذور التجاذب، والتنافر، في علاقة الاردن بفلسطين، منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وحيث لم تحظ العلاقة بنمط نسقي منتظم؛ والعودة، كذلك، الى جذور الشك المتبادل الذي صاغ منطق الجانبين، الاردني والفلسطيني، من خلال علاقة الاردن بالمنظمة، والتي اتخذت طابعاً متعرجاً لم يخل من صراعات بلغت ذروتها في الصدام الدامي، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وكانت تعبيراً مكثفاً عن طبيعة الازمة التاريخية، استطاع الملك حسين، بعدها، المحافظة على درجة من الولاء الفلسطيني لمملكته الى ان وقعت الانتفاضة، فكانت حركة ضد الاحتلال الاسرائيلي ولصالح م.ت.ف. وتعزيز نفوذها، بالكامل، في الضفة والقطاع، ممّا وضع صورة الولاء الفلسطيني للاردن جانباً، وفتّح الطريق لمرحلة جديدة في علاقات الطرفين.

### العلاقة في منظورها التاريخي

منذ تأسيس امانة شرق الاردن، نظر الملك عبدالله اليها باعتبارها محطة مؤقتة على طريقه لمدّ نفوذه في منطقة أوسع وأكبر. وقد «اعترف، ذات مرّة، بأنه لم يقنع' بالبرية الواقعة شرق الاردن' التي حصل عليها»<sup>(١)</sup>. غير ان فشله في تحقيق حلمه، لأسباب كثيرة، ليس هنا مجال معالجتها، أدّى الى خلق علاقة دائمة التوتّر مع الجوار الفلسطيني، وتنافساً مستمراً بين الملك عبدالله ومفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني، انتهى بتحوّل المحطة المؤقتة الى «دولة مستمرة»<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من استقرار حدود الاردن، بدرجة مقبولة، حتى أواخر عهد الملك عبدالله، فقد ظلت حدوده الغربية «قيد الدرس»، مسببة مشكلة دائمة لم تجد حلاً حقيقياً لها<sup>(٣)</sup>. وقد ورث الملك حسين عن جده بعض ما في نظريته القديمة، وتجسّد ذلك في طموحه الدائم للاحتفاظ بالضفة الفلسطينية، منذ ان ضمّت، رسمياً، الى المملكة، في العام ١٩٥٠، وظلت خاضعة للنفوذ الاردني حتى وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد اعتبرت غالبية الفلسطينيين ضمّ الضفة الى الاردن «محاولة مدركة [منه] لطمس القضية الوطنية الفلسطينية»<sup>(٤)</sup>؛ وأكدت ذلك السياسات الاردنية اللاحقة التي عكست محاولة دائمة من الاردن لتغييب دور م.ت.ف. أو اخضاعه، أو محاولة كسب تأييد الفلسطينيين في الضفة، والعمل على دعم الرموز الفلسطينية الموالية له؛ وكذلك محاولات الاردن، التي لم تتوقف طوال أكثر من عشرين عاماً، خلق اتجاهات سياسية تقوم بدور منافس للاتجاهات الموالية للمنظمة في المناطق المحتلة<sup>(٥)</sup>. وأدّت السياسات الاردنية، هذه، القديم منها والجديد، الى ترسيخ الاعتقاد، لدى غالبية الفلسطينيين، «بأن تأسيس إمارة شرق الاردن كان جزءاً من مؤامرة استعمارية بريطانية، هدفت الى جعل الامارة كياناً مالياً لبريطانيا، يسهم، في المستقبل، في تكريس السياسات البريطانية في المنطقة، وعلى رأس هذه السياسات حماية الكيان الصهيوني الذي دشنته بريطانيا باصدار وعد بلفور، العام ١٩١٧»<sup>(٦)</sup>؛ كما ترسّخ الاعتقاد بأن بريطانيا حاولت «ان تجعل من إمارة شرق الاردن، الموالية لها، منطقة عازلة بين الكيان الصهيوني [المحتمل قيامه] وبقية دول الشرق العربي». وأثر الاعتقاد هذا في المواقف الفلسطينية اللاحقة تجاه الاردن. أمّا الاردن، فقد جعل علاقته بأحزاب الحركة الوطنية



في فلسطين، والاردن، وباستمرار، «علاقة تناقضية»<sup>(٧)</sup>؛ ووضع مصالحه في تناقض مستمر مع مصالحها. أمّا علاقته بـ م.ت.ف. فقد تميّزت، منذ تأسيس المنظمة في العام ١٩٦٤، «بالشكوك والخلافات والصراعات»<sup>(٨)</sup>. وأدّى منطلق الشك المتبادل هذا، والذي تأسّس على النظرة التاريخية لكل من الطرفين، أحدهما تجاه الآخر، الى استمرار غياب الثقة في ما بينهما. وتبعاً لذلك، بنى الفلسطينيون علاقتهم مع الاردن على أساس معارضة موقفه المتمسك بالأراضي الفلسطينية، وموقفه من قضية التمثيل الفلسطيني وادعائه بالحق فيه، وكذلك موقفه تجاه مستقبل المناطق المحتلة، وموقفه في العلاقات العربية والدولية، ودرجة قربيه، أو بعده، من الموقف الفلسطيني، ومدى انسجامه، أو تنافره، معه. وهكذا أعيد تجديد التنافس القديم بين الملك عبد الله والمفتي في صورة صراع متواصل وأكثر مرارة بين حسين وحركة المقاومة الفلسطينية، بلغ ذروته في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، كما أسلفنا. ومنذ ذلك الحين، «ارتكزت السياسة الاردنية تجاه الفلسطينيين على نمطين من السلوك التوجيهي. توجّه النمط الاول، عموماً، نحو تأمين 'البقاء على قيد الحياة'، وشمل استخدام التنازلات السياسية والقوة العسكرية بالتناوب؛ أمّا النمط الثاني، فشهد توجّهاً نحو تعزيز القبضة في الداخل [الاردني]، من خلال اعتماد سياسة 'الترغيب والترهيب'، المتمثلة في التنمية الاقتصادية والضبط الأمني، ونحو إدارة العلاقات الدبلوماسية مع م.ت.ف. ومع القضية الفلسطينية. وكان التعامل الاردني، في الحالتين، يتشكّل من عنصرين متناقضين، هما المهادنة والمجابهة، اللذان تجسّدا في السياسة الحكومية، بدرجات متفاوتة»<sup>(٩)</sup>.

### صراع نشط

تميّزت العلاقة الاردنية - الفلسطينية، في الفترة ما بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٤، بالصراع النشط؛ إذ شهدت مواجهات سياسية على غير صعيد، كان محورها «مشروع المملكة المتحدة» الذي أعلن عنه الملك حسين في آذار (مارس) ١٩٧٢<sup>(١٠)</sup>. غير ان الصراع عاد، في نهاية هذه الفترة، فتمحور في موضوع التمثيل الفلسطيني؛ وبلغ ذروته في أعقاب حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣. ففي أعقاب الحرب، وفي ضوء نتائجها، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية عشرة (حزيران - يونيو ١٩٧٤)، وتبنّى هدف اقامة السلطة الوطنية على كل جزء من الارض الفلسطينية يتمّ تحريرها. ووجدت القيادة الاردنية نفسها قبالة خيارين: أمّا التسليم للمنظمة بصفتها التمثيلية والانسحاب من المسألة الفلسطينية، والعودة الى حدود المملكة قبل العام ١٩٤٨، أو التمسك بمعطيات ما قبل حرب تشرين الاول (أكتوبر) والاصرار على مصادرة الدور الفلسطيني. واختار الاردن تمثيل الشعب الفلسطيني في حدود الضفة الفلسطينية، بحسب قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢. وكان الملك حسين أكد هذا الموقف في خطاب له سبق عقد مؤتمر قمة الجزائر في العام ١٩٧٣<sup>(١١)</sup>. غير ان تطوّراً لاحقاً غير، الى حدّ بعيد، في الموقف الاردني، ودفع النظام الاردني الى القبول التدريجي بالمستجدات. وقد برز ذلك من خلال الموقف من قرارات القمة الرابعة لدول حركة عدم الانحياز، الذي عقد في الجزائر، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ومؤتمر القمة العربية السادس (٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٣) الذي أقرّ، ضمناً، بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واكتفى الاردن بتسجيل تحفظه من ذلك<sup>(١٢)</sup>. وجاءت الضربة النهائية لموقع الاردن في مسألة التمثيل الفلسطيني، في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٤، حين أعلن مؤتمر القمة العربية السابع، الذي عقد في الرباط، اعترافه الصريح بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين، أيما كانوا. تبعه اصدار اعتراف دولي شبه شامل بالأمر ذاته، ممّا أدّى الى ظهور هدنة في المجابهات السياسية امتدت حتى العام

١٩٧٨<sup>(١٣)</sup>، حيث بدأت مرحلة من التعاون أثمرت تشكيل اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة، ومقرّها في عمّان، بناء على قرار أصدرته القمة العربية الطارئة، التي عقدت في بغداد، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، والتي خصصت مئة مليون دولار «لصندوق يديره الاردن وم.ت.ف. مشتركين... لدعم سكان الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة اقتصادياً ومعيشياً»<sup>(١٤)</sup>. إلا أن هذا التعاون لم يرق الى مستوى التنسيق السياسي، إلا في مرحلة لاحقة جاءت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان، في صيف العام ١٩٨٢. فمنذ ذلك الحين، استعاد الاردن موقعه على المسرح الاقليمي بفعل تراجع مواقع المقاومة، وبدأ بحثاً جاداً في سياسة مشتركة مع م.ت.ف. في الوقت الذي وافق المجلس الوطني الفلسطيني على مبدأ التعاون مع الاردن والتحرّك المشترك معه. وأجريت مباحثات اردنية - فلسطينية انتهت بابرام «اتفاق عمّان»، في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥. وكان من أهم بنوده اقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين. كما نصّ الاتفاق على ان تجري مفاوضات السلام حول القضية الفلسطينية في اطار مؤتمر دولي بمشاركة فلسطينية ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك<sup>(١٥)</sup>. ودشن الطرفان «مرحلة من الجهد الدبلوماسي المشترك والتشاور الوثيق»<sup>(١٦)</sup>. ومرة أخرى لم يدم شهر عسل التنسيق المشترك أكثر من عام، لم تزد منجزاته على تشكيل وفد مشترك «سعى الى الترويج [لاتفاق عمّان] والتعريف بأهدافه على نطاق دولي». ففي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦، أعلن الملك حسين، في خطاب وجهه الى الشعبين، الاردني والفلسطيني، عن ايقاف التنسيق مع قيادة م.ت.ف. زاعماً «أن دور المنظمة لا يعطيها كل القرار، وانما يشركها في التحركات العربية ازاء قضية فلسطين بقصد ابقاء القضية حية. وجزراً حسين القضية الى شقين: استعادة الارض التي احتلت في العام ١٩٦٧، واعتبره «شأناً عربياً يشارك فيه الفلسطينيون»؛ وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتبره الملك شأناً محض فلسطيني. أمّا المنظمة، فقد رفضت، من جانبها، عبر لجنتها التنفيذية التي أصدرت بياناً رداً على ذلك، مبدأ الفصل بين الشعب الفلسطيني ومنظّمته. وأكدت ان الحل الصحيح يأتي «من تضافر الجهود الفلسطينية - الاردنية ضمن علاقة متوازنة»<sup>(١٧)</sup>.

### الانعطاف الكبير

جاءت الانتفاضة الفلسطينية، في نهاية العام ١٩٨٧، لتقلب الموازين وتغيّر المعطيات السائدة، وتدفع جميع المعنيين بأزمة الشرق الاوسط الى اعادة النظر في مواقفهم وخياراتهم السياسية، «وقدّمت بدائل للحركة السياسية لم تتح من قبل لأي من الحكومات العربية المهمة بقضية فلسطين»<sup>(١٨)</sup>. وكان الاردن واسرائيل أبرز القوى التي تأثرت، مباشرة، بفعل الانتفاضة، كل على اختلاف موقعه وسياساته. فقد رسمت الانتفاضة فهماً جديداً للعلاقات في مجال التحالفات العربية، يقوم على ارسائها «على أسس واضحة لا تطرح الوصاية، أو السيطرة، واللاحق، مضموناً لهذه العلاقات، تحت شعار قومية القضية الفلسطينية؛ ولا تطرح، في شقّها الآخر، عزل القضية الفلسطينية عن امتدادها القومي. وهذا الفهم قام على تعزيز الدور الخاص للحركة الوطنية الفلسطينية التي تقع على عاتقها، مباشرة، مهمة انجاز الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، في اطار الدور القومي العربي المساند، والداعم، والمحتضن، لثورة الشعب الفلسطيني، باعتبار ان مهمّة انجاز الاستقلال الفلسطيني تتسجم، انسجاماً كاملاً، مع المصالح القومية، وتشكّل دعماً لها، كما كان استقلال الجزائر، على سبيل المثال، منسجماً مع المصالح القومية وداعماً لها»<sup>(١٩)</sup>.

بعد ان اكتسبت الانتفاضة شرعية عربية في «قمة الجزائر» التي عقدت بعد ستة شهور

من انطلاقتها، أخذت تتردد، في الاوساط السياسية الاردنية، ومنذ نيسان (ابريل) ١٩٨٨، أحاديث عن «اتفاق الاردن مع الاتحاد السوفياتي على المبادئ العريضة لفكرة المؤتمر الدولي، وعلى تمثيل م.ت.ف. وان الاردن سوف يقبل باقامة دولة فلسطينية مستقلة، اذا كانت هذه رغبة الشعب الفلسطيني؛ وانه ليس [نمّة] تنافس بين الاردن وم.ت.ف.»<sup>(٢٠)</sup>. وفي الجانب المقابل، بات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، يردد «ان ما كان جائزاً تكتيكياً قبل الانتفاضة لم يعد جائزاً بعدها». وعكست هذه الجملة «تقديراً يرقى الى مستوى التقديس لفعل الانتفاضة و[عكست]، في الوقت عينه، تفهماً من القيادة الفلسطينية لتقل المسؤولية، وللحسابات الدقيقة التي أصبحت تنظم ايقاع القرار السياسي الفلسطيني، وذلك في خطين متوازيين: الاول يستهدف تصعيد وتأثر المشروع الانتفاضي في الداخل؛ و[الثاني] يسعى الى توظيف نتائج هذا المشروع لتحصيل مكاسب سياسية بوزن الانتفاضة»<sup>(٢١)</sup>. وأدرك الاردن، مبكراً، التطورات الكبيرة التي جاءت الانتفاضة بها وأثرها المباشر والحاسم في خياراته السياسية، من جهة، وفي علاقته بالمنظمة والشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. وبات عليه ان يترك للفلسطينيين كامل فرصتهم في التعبير عن تطلعاتهم الوطنية. وبالفعل، فـ «عندما تأكد للاردنيين ان دولتهم أصبحت، بالديناميات الخاصة بها، قادرة على انجاز 'أردنة' الاردن، تولّت الاسرة الهاشمية صوغ الخط البديل الذي يعلن، دون تهيب أو حرج، عن انفكك التحالف السابق [مع الفلسطينيين]»<sup>(٢٢)</sup>. وأعلن الملك حسين، بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨، عن فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية. وقال، في بيان أذاعه بهذا الخصوص: «ان هناك توجّهاً فلسطينياً، وعربياً، يؤمن بضرورة ابراز الهوية الفلسطينية، بشكل كامل، في كل جهد، أو نشاط، يتصل بالقضية الفلسطينية، أو بتطوراتها؛ كما اتضح ان هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية، والادارية، مع الضفة [الفلسطينية]، وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال، يتناقض مع هذا التوجّه، مثلما يكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي الى كسب التأثير الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب يناضل ضد احتلال أجنبي... [و] الوحدة العربية، بين أي شعبين عربيين أو أكثر، هي اختيار لكل شعب عربي... وعلى أساس ذلك، تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني بالوحدة مع الاردن العام ١٩٥٠، ومن منطلقه نحترم رغبة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالانفصال في دولة فلسطينية مستقلة»<sup>(٢٣)</sup>.

### بين «الأردنة» و«الفلستنة»

جاءت خطوة الاردن، هذه، بمثابة محاولة كبيرة ومباشرة «لحمية شرق الاردن من خطر الانتفاضة ان نجحت، ومن فشلها ان قُمعت»<sup>(٢٤)</sup>. وبذلك انتقل الاردن الى «خط الدفاع الاخير عن الأمن المهْدّد لشرق الاردن»<sup>(٢٥)</sup>؛ ان بدأ ميزان القوى الاقليمي يميل في غير صالحه ويدفعه باتجاه «الأردنة» التي تمثّل خياره المفضّل في مثل هذه الاوضاع، بالاضافة الى تعقّد علاقته بفلسطين، وتعاطم أزمته الاقتصادية، وتراجع أهميته الاستراتيجية في نظر الغرب<sup>(٢٦)</sup>. وأجمع كثيرون على ان مخاوف الاردن من تطورات اسرائيلية محتملة احتلت موقعاً هاماً في تفسير لجوء الاردن الى فك ارتباطه مع الضفة الفلسطينية. فقد تصاعدت، في السنوات الاخيرة، وخصوصاً مع اشتداد الانتفاضة، أصوات اسرائيلية يمينية عدّة، دعت الى حل المسألة الفلسطينية في الاردن. وترتّم وزير التجارة والصناعة الاسبق، اريئيل شارون، الحملة ضد الاردن في هذا الاتجاه. وعبرت أوساط اسرائيلية مؤيدة لهذه الدعوات عن مفاهيم هذا التيار بقولها، انه «ما دامت أغلبية سكان الضفة الشرقية لنهر

الاردن [تنتمي] الى الشعب الفلسطيني، فان التطلّع الى سيادة فلسطينية قد تحقّق منذ فترة في الضفة الشرقية»، ودعت الى قيام دولتين، اردنية شرق النهر واسرائيلية غربية، ورفضت فكرة وجود دولة ثالثة فيما بينهما<sup>(٢٧)</sup>، مشددة على الشعار الذي أطلقه شارون «الاردن هو فلسطين». وكما كان لقرار فك الارتباط ودوافعه، فقد كان له نتائج موازية لا تقل تأثيراً في أوضاع المنطقة عن تأثر الاردن نفسه بهذه الاوضاع ولجوئه الى الانفكاك من «المتاعب» الفلسطينية. فقد فرض فك الارتباط على جميع الاطراف اعادة ترتيب أولوياتها، ودفعها نحو اتخاذ مواقف تنسجم والمعطيات الجديدة التي نشأت بفعل القرار، اقليمياً ودولياً<sup>(٢٨)</sup>. وبهيمنا، في هذا الصدد، مدى تأثير القرار ذاته في مجرى السياسة الفلسطينية. فقد وجدت م.ت.ف. نفسها قبالة استحقاقات جديدة حتمت عليها اتخاذ قرارات لمجابهتها، «ولم يكن [أمامها] سوى الواقع واستنفاد إمكاناته بكل ما يحتويه هذا الاسلوب من عناصر وممكنات الواقع الفلسطيني، التي تحرّكت... بين تطوير العناصر الاولى لشكل [وجود الفلسطينيين] السياسي الذي عبّرت عنه الانتفاضة، وبين حصاد نتائج عقدين من النضال السياسي والعسكري»<sup>(٢٩)</sup>. وعلى الرغم ممّا ترتّب على قرار فك الارتباط فلسطينياً، فقد جاء رد الفعل الفلسطيني عليه بالتروّي الشديد؛ واعتبرت المنظمة القرار الاردني «تحدياً لقدرتها على الاضطلاع بمهامها القيادية للشعب الفلسطيني». تمّ تراوحت الآراء حول مفهوم الخطوة الاردنية بين من اعتبرها «انجازاً من منجزات الانتفاضة، يقدم فرصة ل طرح القضية بصفتها المطلقة كقضية صراع اسرائيلي - فلسطيني، يمثّل فيه العامل الاردني عاملاً مضافاً وليس بديلاً من المنظمة؛ وبين من اعتبرها «خطوة تضيف عبئاً الى المنظمة في توقيت غير مناسب»<sup>(٣٠)</sup>. وكثرت التحدث عن فراغ سياسي وقانوني في الضفة الفلسطينية، فيما رأى ياسر عرفات ان المنظمة تملأ، من الناحية الفعلية، الجانب السياسي منه، وبالتالي يتوجّب عليها ملء الجانب القانوني، في وقت بدأت الحكومة الاردنية بوضع القرار موضع التنفيذ، «فتمّ فصل الموظفين التابعين للادارات الاردنية والمقيمين في الضفة الفلسطينية، الآ القليل منهم، وعمدت الى الغاء جوازات السفر الممنوحة لمواطني الضفة الفلسطينية، الذين اعتبرتهم مواطنين غير اردنيين، وتمّ استبدال الجوازات بأخرى مؤقتة، لمدة عامين فقط»<sup>(٣١)</sup>.

في مواجهة هذه الظروف، تصدّت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر (١٢ - ١٥/١١/١٩٨٨)، لمرحلة ما بعد فك الارتباط. وجاءت قراراتها بمثابة ردّ تاريخي على مجمل التطوّرات في المنطقة، واستجابة لأهداف الانتفاضة التي خيّم أجاؤها على وقائع الجلسات. وقد اعتبرت دورة المجلس الوطني هذه، «الأكثر أهمية [بين الدورات السابقة] باستثناء الدورة الاولى التي أنشأت المنظمة، ربيع العام ١٩٦٤. فقد صدر عنها ثلاث وثائق بالغة الأهمية، هي: اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس؛ وعلان تشكيل الحكومة المؤقتة لهذه الدولة؛ وبيان سياسي [حدّد] أسس التحرك السياسي [الفلسطيني] المقبل»<sup>(٣٢)</sup>. وهكذا بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الاردنية - الفلسطينية فسحت في المجال أمام م.ت.ف. لفرض كامل سلطتها على الوضع الفلسطيني.

### الفلسطينيون وخيار الاردن الديمقراطي

تابع الاردن، في المرحلة التالية لاعلان استقلال دولة فلسطين، واعتماد برنامج السلم الفلسطيني<sup>(٣٣)</sup> أساساً لتحركات م.ت.ف. السياسية، خطواته نحو تعزيز الاوضاع الداخلية في البلاد. وأعلن الملك حسين عن «ان العالم كله يتغيّر، والاردن هو جزء من هذا العالم». وتمنّى ان

يكون الاردن «رائد التغيير نحو الاحسن في المنطقة». وبناء عليه، أُجريت، في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، انتخابات برلمانية هي الاولى منذ ٢٢ عاماً. فجميع النشاطات السياسية المنظمة سبق وان قُمت منذ أكثر من ٣٥ عاماً، باستثناء فترة قصيرة امتدت بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٠، حيث ساد نفوذ المقاومة الفلسطينية وانتشرت افكارها وسياساتها<sup>(٣٤)</sup>. وقد ساهمت م.ت.ف. بطرق غير مباشرة، وبما اتخذته من مواقف منسجمة مع طموحات الاردن، من جهة، ومع أهداف السياسة الفلسطينية، من جهة أخرى، في انجاح الحملة الانتخابية. فقد أصدرت سفارة دولة فلسطين، في عمّان، بياناً أوضح فيه انها تعتبر الانتخابات لمجلس النواب الاردني «شأناً اردنياً يحظى باهتمام المراقبين كافة، في سبيل ترتيب البيت الاردني، وتحسينه من الداخل، في مواجهة العدو المشترك وأطماعه التوسعية، خصوصاً بعد قرار فك الارتباط القانوني، والاداري، مع الاراضي الفلسطينية المحتلة، الذي وجه الاردن، من خلاله، لطمة قوية للخطط والمؤامرات التصفوية كافة». وأكدت سفارة فلسطين «عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي شقيق. و[تمت] عدم بث اسمها في الحملة الانتخابية بما يوحي بأنها تدعم هذا المرشح أو ذاك»<sup>(٣٥)</sup>. وأوضح الرئيس عرفات، في وقت لاحق، ان «فتح» قررت، ابان الحملة الانتخابية، «عدم التدخل في الشؤون الاردنية؛ وانها عملت على منع أية اشارة للحساسيات بين الاردنيين والفلسطينيين، وعدم نقل الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية الى الساحة الاردنية». ووصف عرفات العلاقات الاردنية - الفلسطينية، في المرحلة الجديدة، بأنها «ممتازة ومبنية على حسن الثقة والشعور المشترك بالخطر الاسرائيلي»<sup>(٣٦)</sup>. وطبقاً للموقف الفلسطيني، صوت الفلسطينيون، في الانتخابات، وفقاً لقناعاتهم الفردية على الأغلب. من جهة أخرى، أدت النتائج المباشرة لعملية الديمقراطية في الاردن الى فتح الباب أمام منظمات المقاومة الفلسطينية، ودفعتها باتجاه اعادة النظر في بعض برامج عملها في الاردن، وفي أشكاله التنظيمية بالذات. وقد أمكن تمييز ثلاثة أشكال من العمل التنظيمي وضحت نسبياً، حتى الآن، في سياق تجربة ما قبل الانتخابات البرلمانية، وفي الفترة التي أعقبها وهي:

○ المنظمات الفلسطينية العاملة من خارج اطار م.ت.ف. ولم تجر تعديلات جوهرية ملموسة على برامج وأساليب وأشكال عملها في الاردن، واحتفظت بتواجدها، ونفوذها، تقليديين في المخيمات الفلسطينية، أو في بعضها، تنتمي، عملياً، الى مرحلة ما قبل «الخيار الديمقراطي»، وتحفظ بالنظرة القديمة للعلاقات الاردنية - الفلسطينية، ومن غير المستبعد ان تربط موقفها بالحدود التاريخية التي حكمت هذه العلاقة منذ سنين طويلة.

○ «فتح»: وقد اختارت، على ما يبدو، طريقين للعمل، يقوم أولهما على تعزيز وجودها وبعض مؤسساتها في الاردن لتسهيل حركتها على صعيد المناطق المحتلة؛ ويقوم ثانيهما على الاكتفاء بالعمل والتنسيق من خلال المؤسسات الرسمية الفلسطينية، وبضمنها سفارة دولة فلسطين في عمّان، رافضة، في الوقت عينه، الانخراط في «معمعان تشكيل الاحزاب السياسية»<sup>(٣٧)</sup>.

○ الجبهتان، الديمقراطية والشعبية: اختارت الأولى العمل من خلال تشكيل احزاب سياسية في الاردن، كانت فصلت، في وقت مبكر، تنظيمها المعروف بمنظمة الجبهة الديمقراطية في الاردن (مجد) عن جسمه الفلسطيني، وحددت له مهامات مختلفة ذات طابع مطلبى ديمقراطي، من دون ان تسمح له بالتحوّل الى جسم مستقل. غير انها اتخذت، مع بداية الحملة الانتخابية، خطوة اضافية؛ اذ أعلنت عن تحويل «مجد» الى «حزب الشعب الديمقراطي في الاردن». وقد حصل الحزب في الانتخابات على مقعد برلماني. أما الثانية (الجبهة الشعبية)، فقد أعلنت مصادرها عن احتمال القيام بخطوة

حزبية مماثلة.

حظيت هذه التطوّرات، بمجملها، بترحيب أوساط م.ت.ف. وفصائلها الرئيسية التي بدأت تحركات جديدة على الساحة الأردنية تحت مظلة التغيير الديمقراطي، الذي وقّردعماً حقيقياً للانتفاضة، وبات يسمح بـ «حشد طاقات [الشعب في الاردن] بأكملها في سبيل نصره الانتفاضة»؛ وانطلاقاً من تأكيد تلازم انتصار الخيارين، الانتفاضي والديمقراطي<sup>(٣٨)</sup>.

### الانفتاح وآفاق التعاون

سارعت منظمات المقاومة الفلسطينية الى انتهاز فرصة الانفتاح الاردني الجديد لتعزيز أوضاعها؛ فأعدت «فتح» تركز بعض نشاطها في الاردن، بصورة دائمة أو مؤقتة، ونقلت «الديمقراطية» بعض قياديينها الى عمّان. فقد سمح الاردنيون لعضو المكتب السياسي، صالح رأفت، (خرج منه بعد التطوّرات الاخيرة التي شهدتها الجبهة) بالاقامة، بصفة دائمة في الاردن، و«ادارة شؤون الانتفاضة» من هناك. كما قام الامين العام المساعد للجبهة، ياسر عبدربه، بزيارة الاردن «توصّل خلالها الى تفاهم حول تعاون بين الاردن وم.ت.ف. في مواضيع اعلامية متعلّقة بالانتفاضة، مثل اذاعة برامج في [التلفزة] الاردنية لسكان المناطق [المحتلة]، بما في ذلك برامج تعليمية من أجل تعويض السكان عن غلق الجامعات في الضفة وغزة». تبع ذلك زيارة قام بها الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس). كما وجّه الملك حسين دعوة الى أمين عام الجبهة الشعبية، د. جورج حبش، لزيارة الاردن. وقد قام وفد من الجبهة ضمّ عضومكتبها السياسي، تيسير قبعة، وعزمي الخواجة، بزيارة عمّان، التقيا، في اثنائها، رئيس وزراء الاردن، مضر بدران؛ كما قام الامين العام المساعد للجبهة، ابو علي مصطفى، بزيارة مماثلة. وأجرى الاردن اتصالات مع الجبهة الشعبية - القيادة العامة، التي يرأسها احمد جبريل<sup>(٣٩)</sup>. على ان أهمّ هذه الزيارات واللقاءات كان زيارة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في أواسط نيسان (ابريل) ١٩٩٠، برز من خلالها مستوى عالٍ من التنسيق بين الجانبين، الاردني والفلسطيني؛ ومع ذلك فقد ظلت واحدة من النقاط مثار اهتمام المراقبين، وتتعلّق بموضوع اقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي فلسطين والاردن. واستناداً الى بعض المصادر، فقد كان هناك نقاش في مسألة احياء مشروع الكونفدرالية الذي تبلور في منتصف الثمانينات، غير انه تمّ التريث الى حين «استكمال الاجراءات الحالية لاضفاء الطابع الديمقراطي في الاردن»، كذلك الى حين «يحظى الفلسطينيون باقامة كيان ذي سيادة لهم في المناطق [المحتلة] بعد انسحاب اسرائيل منها»<sup>(٤٠)</sup>. وعكس هذا الموقف، في حقيقة الامر، قلق الاردن من تراجع العملية السلمية في المنطقة؛ وخشيته من تفاقم «أعمال العنف في المناطق [المحتلة، وظهور] التيارات المتطرّفة في حزب الليكود»، واحتمال قيام اسرائيل بطرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين الى الاردن، أو الاقدام على نشاطات عسكرية مباشرة ضده<sup>(٤١)</sup>. لتحقيق شعار «الاردن هو فلسطين». وتفسّر هذه المخاوف انفتاح الاردن الواسع على الفلسطينيين، والذي تدفع باتجاهه، أيضاً، مخاطر الأزمة الاقتصادية في البلاد؛ وكذلك، خشية الملك حسين من انفجار جديد يفوق انفجار نيسان (ابريل) ١٩٨٩، أو وقوع «انتفاضة فلسطينية» في البلاد. وعلى الرغم من جميع هذه المخاوف، التي تجد لها الكثير من المعطيات المساندة، فقد اختبر الجانبان، الفلسطيني والاردني، علاقاتهما الجديدة على محك التعاون المشترك في جهودهما لدعم الانتفاضة، فكانت المسيرة الشعبية الضخمة التي شارك فيها آلاف الاردنيين والفلسطينيين في أيار (مايو) ١٩٩٠، الذين توجّهوا الى جسر الملك حسين للتعبير عن احتجاجهم

على استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتأييدهم للانتفاضة فيهما. وكانت المسيرة الشعبية، في جانبها الأساسي، «تعبيراً دراماتيكياً عن طابع التغيير في السياسة الاردنية بعد عملية الديمقراطية»<sup>(٤٢)</sup>. ويبدو ان الملك حسين، قرّر، من خلالها، ان يضع حداً للغضب الشعبي المتصاعد، وان يلقي بالعبء الاكبر، في هذا المجال، على كاهل الاحزاب جميعاً<sup>(٤٣)</sup>. وفي المقابل، أمّلت الاحزاب، نفسها، في ان تكون المسيرة «نقطة البداية لتعبئة أوسع... لتحرّك شعبي عربي داعم للانتفاضة»<sup>(٤٤)</sup>، الامر الذي يدعم طموح عمّان في تحويل الاردن الى محرّض للتضامن العربي مع الانتفاضة، باعتبار ذلك «شرطاً أساسياً من شروط حماية الاردن نفسه»<sup>(٤٥)</sup>.

### خاتمة

وهكذا، يمكن القول، أجمالاً، ان العلاقات الفلسطينية - الاردنية دخلت منحى جديداً تاريخياً، منذ اعلان فك ارتباطه القانوني، والاداري، مع الضفة الفلسطينية، حاول الطرفان، الفلسطيني والاردني، الاستفادة من معطياته، ونجحا، بدرجة مقبولة، في ازالة الكثير من اسباب الشكوك وعدم الثقة التي ميّزت علاقتهما السابقة، وكانت سبباً في استمرار حالة التوتر فيما بينهما، في ظل عمليات تجاذب وتنافر لم تنقطع على امتداد عقود زمنية عدة، من دون ان يعني التطور، هذا، انتهاء الخلافات الاردنية - الفلسطينية، أو تراجعها الى آفاق غير منظورة، مع تأكيد وجود قواعد هامة جديدة في هذه العلاقة تسمح بفتح آفاق التعاون والتنسيق الى حدود بعيدة، خصوصاً اذا ما عمل كل من الجانبين على جعل التغيير الديمقراطي في الاردن مجالاً لدعم الانتفاضة، وتأكيد «الخيار الفلسطيني»، في الوقت عينه، خياراً سياسياً وحيداً قابلاً للبحث بين أطراف الصراع المختلفة. وهذه أمور تضع على عاتق الجانب الاردني مهمة اطلاق حرية الفلسطينيين في التعبير الكامل، والحرّ، عن هويتهم المستقلة ومغادرته اعتقاداته القديمة بأن تطوّر هذه الهوية وتعمّقها يخلقان تعارضاً مع الهوية الاردنية؛ كما يضعان على عاتق الجانب الفلسطيني، وبالذات الجماهير الفلسطينية في الاردن، مهمة حماية مسيرة الديمقراطية والمساهمة في انجاح التغيير؛ فكلهما «الخيار الديمقراطي الاردني» و«الخيار السياسي الفلسطيني» مصلحة متقدّمة لكلا الشعبين في البلاد.

- (١) نبيل حيدري، «جدل العروبة والفلسطنة»  
شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٠، تشرين الثاني (نوفمبر)  
١٩٨٩، ص ٢٢.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) د. زياد ابو عمرو، «نحو علاقة اردنية - فلسطينية من نوع جديد»، الفكر الديمقراطي،  
نيقوسيا: العدد ١١، ١٩٩٠، ص ٥٨.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٥٧ - ٥٨.
- (٧) المصدر نفسه.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٥٨.
- (٩) حيدري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
- (١٠) د. يزيد صايغ، الاردن والفلسطينيون،  
لندن: رياض الريس للكتب والنشر، بلا تاريخ نشر، ص  
٦٤؛ وانظر، أيضاً، مشروع المملكة المتحدة في خطاب  
الملك حسين، في الوثائق الفلسطينية - العربية لعام  
١٩٧٢، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،  
١٩٧٥، ص ١١٥ - ١١٩.
- (١١) محمد خالد الازهري، «العلاقات الاردنية -  
الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٣، نيسان  
ابريل، ١٩٨٩، ص ٥٢.

- (١٢) د. صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ - ٧٣.
- (١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) الازهري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.
- (١٦) د. صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣-٧٣.
- (١٧) الازهري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.
- (١٨) محمد حسنين هيكل، «الزلزال السوفياتي»، الاهرام (القاهرة)، ١٩٨٩/١١/٢٦.
- (١٩) جميل هلال، «افتتاحية»، الفكر الديمقراطي، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ١٠.
- (٢٠) د. نبيل حيدري، «الاردن ومعضلته الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨.
- (٢١) المصدر نفسه.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٤.
- (٢٣) السفير (بيروت)، ١٩٨٨/٨/١.
- (٢٤) د. حيدري، «جدل العروبة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) «الاردن ليس فلسطين»، الملف (نيقوسيا)، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨١٣؛ نقلًا عن هارتس، ١٩٨٩/١١/٢٢.
- (٢٨) د. حيدري، «الاردن ومعضلته...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢.
- (٣٠) الازهري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.
- (٣٣) انظر قرارات المجلس الوطني، الدورة التاسعة عشرة، في شؤون فلسطينية، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٦-١٢.
- (٣٤) Andoni Lamis; "King Husein Leads Jordan into a New Era", *Middle East International*, No. 363, 17/11/1989, p. 3.
- (٣٥) الدستور (عمّان)، ١٩٨٩/١١/٢.
- (٣٦) المحرر (لندن)، ١٩٩٠/٤/١٠.
- (٣٧) المصدر نفسه.
- (٣٨) انظر ياسر عبدربه، «محاضرة حول الانتفاضة والبادرة الفلسطينية»، صوت الشعب (عمّان)، ١٩٩٠/٤/٣.
- (٣٩) دان أفيدان، «م.ت.ف. على طريق الملك»، الملف، العدد ٧٤/٢، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٤٧؛ نقلًا عن دافان، ١٩٩٠/٤/٢٧.
- (٤٠) المصدر نفسه.
- (٤١) زئيف شيف، «خط أحمر في الاردن»، الملف، العدد ٦٥/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٤٥؛ نقلًا عن هارتس، ١٩٩٠/٥/٢٣.
- (٤٢) Andoni Lamis; "Giving Rein to the Anger", *Middle East International*, No. 376, 25 May 1990, p. 8.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) المصدر نفسه.



## مسألة السلام العربي - الاسرائيلي

محمد الجندي

يحق للمواطن العربي العادي، اليوم، اذا ما ذهب بتفكيره الى أبعد من لقمته اليومية، التي تصبح، بالمناسبة، صعبة أكثر فأكثر، ان يسأل أين تذهب به مركبة الشرق الأوسط السياسية. وهذا السؤال مشروع؛ لا لأنه يتعلق بخبزه اليومي فقط ( الانفاق على السلاح يتم على حساب الانفاق على الخبز )، وانما، أيضاً، لأنه يتعلق بمصيره الشخصي، وبمصير عائلته، فحرب العام ١٩٤٨ أدت الى تشريد مليون فلسطيني؛ والحروب التالية أدت الى تشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين، والمصريين، والسوريين، والى العديد من المآسي اللبنانية. أيضاً، يمكن ان تتحوّل أراض عربية أخرى، في ظل التوتر الحالي السائد، الى أراض محتلة جديدة. اذن، ما هو الأفق أمام الانسان العادي في الشرق الأوسط؟ ومن جهة أخرى، الى أي مدى يمكن للاستراتيجيات غير الناضجة، وغير المسؤولة، في الطرفين، العربي والاسرائيلي، ان تجر منطقة الشرق الأوسط الى الكوارث؟ هل يمكن قيام سلام؟ أم هي أحداث عنف متصلة، ومتواصلة؟ وأن كان الأمر كذلك، فما عسى النهاية تكون؟

حتماً، لن تقف غالبية الحكومات العربية تجاه نفسها، كي تتساءل، جدياً، عن ذلك، وكي تصوغ الجواب عنه، وتدخله في استراتيجيتها. انها تفضل التحرك شبه العفوي، الذي يساعدها على تلافي مشكلاتها على المدى القصير. وربما لن تقف الأحزاب العربية تجاه نفسها للغرض عينه، لأن مثل هذه التساؤلات الكبرى لا تتناسب، في أغلب الحالات، لا مع القوة الاجتماعية التي تتمتع بها، ولا مع النهج الغيبي، السائد أحياناً، في مناقشاتها للأمور، ولا مع الخلل البنيوي، الذي يعاني منه بعضها. أيضاً، هناك، في أغلب الحالات، عائق كبير لديها يتمثل بمجمل علاقاتها التعاونية، أو التناقضية مع الحكومات ذات العلاقة، لان هذه العلاقات تجعلها تغرق في المشكلات المباشرة، التي تستهلكها، وتفصلها عن كل ما عداها.

أين يتجه المواطن العادي، إذأ؟ وكيف من المفروض ان يفعل، كي يساهم في تلافي الكوارث؟ الواقع ان يداً واحدة لا تصفق. وليس أمام كل الناس، بمن فيهم المسؤولون أو القياديون في المنطقة، سوى ان ينتظروا مصيرهم بشكل سلبي، اذا لم تحدث تطورات ايجابية جديدة.

مطلوب من الحكومات العربية ان ترسم استراتيجيات مسؤولة؛ ومطلوب من الأحزاب السياسية ان تضع استراتيجيات واقعية ومسؤولة. ولكن كل ذلك يبقى في اطار الأمنية، الى ان يبدأ أصحاب العلاقة بالسير في اتجاهه.

### السلام والحرب

السلام والحرب ليسا مجرد مسألة ارادية، متعلقة، فقط، بالأطراف ذات العلاقة المباشرة،

سلباً أم حرباً. ان العوامل الأقوى في السلم، وفي الحرب، هي العوامل الموضوعية، التي يميز المرء منها تعبيرين: الجيو - بوليتيكي، من جهة، والسوسيو - اقتصادي، من جهة أخرى. والمقصود، هنا، بالتعبير الأول من العوامل فقط ما يتعلق باعتبار الشرق الأوسط منطقة نفوذ للدول العالمية الكبرى؛ أما التعبير الثاني، فهو المتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن التعبير الأول.

ان جميع البلدان، تقريباً، ومن الجملة البلدان العربية، تعرضت، في فترات مختلفة من تاريخها، لهجرات متدفقة إليها من الخارج، لسبب تاريخي، أو لآخر. لقد تعرضت سوريا، مثلاً، في تاريخها الحديث، لهجرات أرمنية، وجرسسية، والبنانية، الخ. ولم يخلق ذلك أي تناقضات تذكر، وانما، بالعكس، انسجم الجميع فيما بينهم، وتكامل نشاطهم الاقتصادي، والاجتماعي، بشكل مفيد، على الرغم من عدم الاندماج أحياناً.

أما الهجرة اليهودية الى فلسطين، فقد خلقت تناقضاً، لأنها كانت مرتبطة بالعوامل الجيو - بوليتيكية، التي تحدثنا عنها. كانت جزءاً من عملية غزو تدريجي، تبنتها بريطانيا العظمى في البداية، ورعتها. ثم نشأت عن ذلك عوامل سوسيو - اقتصادية على مستويين رئيسيين: الأول مستوى السادة الطبيعيين (الزعماء التقليديين الاقطاعيين والدينيين) في المنطقة، إذ وجد منافس لهم لدى السلطة المنتدبة هو العنصر الصهيوني (أي: العنصر القيادي التنظيمي للمهاجرين الجدد)، والثاني مستوى الطبقات الأدنى في المدن والأرياف.

الفلاحون الفلسطينيون وقع عليهم الثقل الحقيقي للغزو الصهيوني. لقد تعرّضوا، إضافة الى الاضطهاد الاقطاعي، الذي كانوا يتعرضون له بالأصل، للاضطهاد الصهيوني، الناتج عن أمرين مترافقين: الأول انتقال ملكية الأرض، التي يعمل فيها الفلاح بشكل، أو بآخر، الى الصهيونيين «حسب الدكتور رؤوبين، ان تسعين بالمئة من الأراضي، التي حصل عليها الصهيونيون، قد باعها اليهم طبقة الأفندي العرب»<sup>(١)</sup>؛ والثاني التخطيط الصهيوني لتهويد العمل في كلا الصناعة والزراعة، «أما منذ الحرب [العالمية الأولى]، فقد رافق الاستعمار الصهيوني نضال يستهدف ابادة الفلاحين والعمال العرب، وذلك بتطبيق شعار كيبوش عفودا [أي الاستيلاء على العمل]»<sup>(٢)</sup>.

اذن، وجدت نقمة متزايدة على مستوى الفئات الفلسطينية المضطهدة. واستفاد السادة الطبيعيون من هذه النقمة لتعزيز وجودهم تجاه العنصر المتفوق الجديد - الصهيوني. وفي الوقت عينه، ان تحريك النقمة لا بد من ان ينتج عنه تفاعل تسلسلي، متداخل مع العامل الجيو - بوليتيكي المتمثل برغبة سلطات الانتداب في الاستفادة من التناقض العربي - اليهودي لصالح تدعيم هيمنتها على الطرفين.

كانت إزالة التناقض، حينذاك، تتطلب ازالة العامل البريطاني - الصهيوني (العامل الجيو - بوليتيكي)، والتباين الاجتماعي - الاقتصادي الناجم عن العامل الأول. وقد حاول ذلك، في تلك الفترة، الحزب الشيوعي الفلسطيني<sup>(٣)</sup>، ولكنه كان أضعف بكثير من ان يستطيعه.

في الوقت عينه، لم يكن ممكناً، إلا في حدود ضيقة، تطوير التناقض، كي يأخذ، تدريجياً، أبعاداً تقدمية، اقليمية ودولية. لم يكن ممكناً، مثلاً، ان تندفع الدول العربية، تحت تأثير المطرقة البريطانية - الصهيونية، الى تطوير بناها الاقتصادية وقواها الذاتية، كما فعلت اليابان، من قبل، تحت تأثير البوارج الحربية الأوروبية. ولم يكن ممكناً، أيضاً، تحقيق نقلة ايدولوجية، والتحول من صراع عنصري في اطاره العام، الى صراع اجتماعي - اقتصادي موصول بالصراعات الاجتماعية -

الاقتصادية الدولية. لقد كان طرفا تسعير التناقض، العربي - القومي والصهيوني - العنصري، موصولين، كلاهما، بأكثر من خيط بالطرف البريطاني.

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الأميركية دخلت على الخط (كان ذلك، في الواقع، منذ مؤتمر بلتمور الصهيوني في العام ١٩٤٢)، وطلبت من بريطانيا العظمى قبول المهاجرين اليهود الأوروبيين، حسب قرارات بلتمور. اشتركت بريطانيا في لجنة أميركية - بريطانية لـ «تقصي» الوضع الفلسطيني. وعندما وجدت انه مفروض عليها تنفيذ قرارات بلتمور (خصوصاً قبول الهجرة الفورية لمئة ألف يهودي، والغاء كل العوائق أمام شراء الأراضي)، حوّلت القضية الى الأمم المتحدة.

كانت نقطة الانعطاف في تاريخ القضية الفلسطينية هي اصدار قرار التقسيم الرقم ١٨١، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، عن الأمم المتحدة.

القرار شاذ، ومناقض لكل الأهداف والأسس المنصوص عنها في ميثاق المنظمة الدولية: «الحفاظ على السلام والأمن الدوليين... تطوير علاقات الصداقة بين الأمم، المبنية على مبدأ الحقوق المتساوية، وحق تقرير المصير للشعوب؛ تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو الانسانية»، الخ.

هل في فرض دولة على المنطقة العربية حفاظ على السلام والأمن الدوليين، أو تطوير لعلاقات الصداقة بين الأمم؟ هل في تغيير البنية البشرية لمنطقة ما تقيّد بحق تقرير المصير للشعوب؟ ماذا لو فرض على الولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، هجرة أميركية لاتينية، وإقامة دولة أميركية لاتينية على أراضيها؟

القرار فرضته، خلافاً لكل منطق، الادارة الأميركية على الأمم المتحدة، وكانت حينئذ تستطيع ان تقوم بذلك بحكم تأثيرها المعنوي في المنظمة الدولية، من جهة، وتأثيرها، كثيراً أو قليلاً، على الدول الأعضاء، من جهة أخرى.

مع ذلك، بصدوره عن الأمم المتحدة، اكتسب القرار وزناً اعتبارياً دولياً. وفي الوقت عينه، كان من الواضح ان الولايات المتحدة الاميركية، عزّاب القرار، سوف تضع ثقلها من أجل تنفيذه. من هنا كان المفروض بالحكومات العربية التعامل مع القرار بشكل يأخذ فيه المرء وزنه الدولي في الاعتبار. لكن لأمر ما، لم يأخذ الطرف العربي في الحسبان لا وزن القرار الدولي، ولا المصلحة الفلسطينية، بل ولا المصلحة العربية، على المدين، القريب والبعيد.

هل كان أمراً عفويّاً تشكيل جيش الانقاذ على يد اللجنة العسكرية المنبثقة من اجتماع مجلس الجامعة العربية في عاليه (لبنان)، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧؟ ان جيش الانقاذ يتألف من متطوعين عرب، بينهم العديد من الضباط العاملين والمتقاعدين. إذن، هو تشكيل، وان كان صورياً غير رسمي، فانه، واقعياً، مرتبط بالحكومات، التي ينتمي الضباط اليها، وهو، بالتالي، غير موحد الولاءات، ولا الاستراتيجية. اضافة الى ذلك، كان ضعيف التسلّح والتدرّب الى درجة كبيرة، وخصوصاً إذا ما أخذت في الاعتبار المهمة الموكلة، نظرياً، اليه.

لا ريب في ان أغلب عناصر جيش الانقاذ كانوا مخلصين؛ وهناك منه من ضحوّ بأرواحهم، وهذا مشرّف له ولهم؛ ولكن ضمن اطار ضعف الاستراتيجية، وضعف التسلّح، لم يكن الاخلاص، وحده، كافياً.

عمليات جيش الانقاذ بدأت في مطلع العام ١٩٤٨؛ ولم يمنع ذلك من ان تحتل القوات الصهيونية، حتى ١٣ أيار (مايو)، الحصّة اليهودية من فلسطين في قرار التقسيم، اضافة الى نقاط هامة واقعة في الحصّة العربية. نتيجة لذلك، أعلنت القيادة الصهيونية قيام دولة اسرائيل في ١٤ أيار (مايو)، واعترفت مباشرة بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وفي اليوم التالي، أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها لفلسطين، ودخلت الجيوش العربية تحت لافتة «التحرير» الى الحصّة العربية من فلسطين في قرار التقسيم، وكان بدأ النزوح الجماعي الفلسطيني. أما دخول الجيوش العربية، فقد استخدم ذريعة لدى القوات الصهيونية، كي تتوسّع الى درجة كبيرة خارج الحصّة اليهودية، فاحتلت مجموع الجليل، ومجموع الشاطئ الفلسطيني ما عدا قطاع غزة، وجزءاً من القدس، وشريطاً من الأراضي يصل المنطقة الساحلية بالقدس. واستكملت ذلك، في العام ١٩٤٩، باحتلال النقب.

في العام ١٩٤٩، وقّعت اتفاقيات هدنة منفصلة مع مصر ولبنان والأردن وسوريا. وتركت لاسرائيل، بموجب تلك الاتفاقيات، جميع الأراضي الزائدة على قرار التقسيم، المستولى عليها.

ربما كانت الدول العربية أضعف، وهي فعلاً كذلك، من ان تتقذ الأرض الفلسطينية عموماً، أو حتى من ان تسترجع الأجزاء المغتصبة من الحصّة العربية. ولكن كان المفروض ادراك ذلك سلفاً، والتعامل مع الواقع على هذا الأساس. ومن جهة أخرى، حتى إذا كان ما فعلوه خطأ تاريخياً غير مقصود - وهذا ممكن في كل زمان ومكان - فان الخطأ المقصود هو عدم اقامة دولة فلسطينية على الجزء المتبقي من الحصّة العربية.

عملياً، رفضت القيادات العربية، في العام ١٩٤٧، قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١، لا بالنسبة الى اسرائيل، وانما بالنسبة الى الفلسطينيين.

لقد حاولت الهيئة العربية العليا لفلسطين انشاء حكومة فلسطينية، فكان من المفروض ان تنشأ، وان تملأ الفراغ عند انتهاء الانتداب البريطاني من فلسطين، في أيار (مايو) ١٩٤٨، ولكن رفضت الدول العربية ذلك بشدة. وفي العاشر من تموز (يوليو) ١٩٤٨، وافقت اللجنة السياسية للجامعة العربية على تشكيل «ادارة مدنية فلسطينية مؤقتة»، بقيت، عملياً، مجمّدة.

تمثيل فلسطين في منظمة الأمم المتحدة كان مشكلة. لقد بذلت الهيئة العربية العليا جهوداً جديدة عشية الدورة التالية للمنظمة الدولية، في خريف العام ١٩٤٨. وربما الخلافات العربية - العربية، في حينها، ساعدت على اتاحة الفرصة لتشكيل «حكومة عموم فلسطين»، التي أعلنت في غزة، بتاريخ ٢٣/٩/١٩٤٨. غير ان هذه الحكومة لقيت مقاومة شديدة (اردنية) وشنت حملة علنية ضدها. وحينما حاولت الهيئة العربية العليا، والحكومة الجديدة، الدعوة الى مجلس وطني فلسطيني لاعطاء شرعية للحكومة، ردّ الملك عبدالله بعقد مؤتمرات فلسطينية خاصة به. فمقابل مؤتمر الهيئة العربية العليا، الذي عقد في ١/١٠/١٩٤٨، عقد مؤتمر ملكي في عمان، ثمّ في أريحا، وبعد ذلك في رام الله، ونتج عن ذلك مبيعات ملكية.

لم تستطع حكومة عموم فلسطين القيام بالمزيد من النشاط، لأن السلطات المصرية تدخلت هذه المرة، ونقلت المفتي الحاج أمين الحسيني، بالقوة، الى القاهرة، وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (التابع للحكومة) على مغادرة غزة الى القاهرة، ثمّ أكرهت، في مرحلة تالية، أعضاء الحكومة أنفسهم على الانتقال الى مصر، وفرضت حصاراً على نشاط الجميع، محوكة، بذلك،

حكومة عموم فلسطين الى هيئة شكلية ذات تمثيل في مجلس الجامعة العربية حتى مطلع الستينات، وحلول منظمة التحرير الفلسطينية محلها.

كانت الحصيلة العملية هي اقتسام الجزء الفلسطيني المتبقي من الحصة العربية في قرار التقسيم الرقم ١٨١ بين الدول العربية، وضياح الهوية الفلسطينية دولياً، بل وعربياً. وبقي الأمر كذلك حتى وقفت منظمة التحرير الفلسطينية على أقدامها من خلال فصائل المقاومة الفلسطينية.

ذكر وسيط الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨ الكونت برنادوت، في مذكراته<sup>(٤)</sup> «الى القدس»، ان مستشاريه عرضوا له المشكلة، في بداية مهمته، بالشكل التالي: «العرب الفلسطينيون ليس لديهم، في الوقت الحاضر، أي ارادة خاصة؛ وليس لديهم، أيضاً، شعور قومي فلسطيني خاص. لذا، فإن المطالبة بدولة عربية منفصلة في فلسطين هي ضعيفة. ربما أغلب الفلسطينيين، في الظروف الحالية، يكتفون بالتوحد مع شرق الأردن». لقد كان رأي الدول العربية يتطابق، اذاً، مع رأي المستشارين! بذل الكونت برنادوت جهداً لان يقيم تسوية اقليمية بين العرب والاسرائيليين، على أساس قرار التقسيم الرقم ١٨١، وقشل<sup>(٥)</sup>؛ وبذل، أيضاً، جهداً آخر لاعادة المهجرين الفلسطينيين، وكان من رأيه، في تقرير قدّمه برنادوت الى الأمم المتحدة: «مع ذلك، لا نكران في ان أية تسوية، لا يمكن ان تكون عادلة وكاملة، إذا لم يعترف بحق اللاجئين العرب في الرجوع الى وطنهم الذي أقصوا عنه بالأحداث، وباستراتيجية الصراع المسلّح بين العرب واليهود في فلسطين... انها اهانة لمبادئ العدالة الأولية ان ينكر المرء على تلك الضحايا البريئة حق الرجوع، بينما المهاجرون اليهود يتدفقون على فلسطين، ويمثلون، حتماً، الخطر على الأقل بالحلول الدائم محل اللاجئين العرب، المتجدّرين في تلك الأرض منذ قرون»<sup>(٦)</sup>.

من المعروف ان جهوده في هذا المجال لم تقابل فقط بالبرود العربي، وبالرفض الاسرائيلي الحاد والقاطع، وإنما دفع حياته، أيضاً، ثمناً لذلك: لقد كان نشاطه مضاداً للمخططات الصهيونية، ولذا كان عليه ان يرحل عن الحياة<sup>(٧)</sup>.

نجد، هنا، في الحقيقة، ان العامل الجيو-بوليتيكي والعامل السوسيو-اقتصادي العربي الناتج عن الأول، هما اللذان أشعلا «حرب» العام ١٩٤٨ وحدداً أبعادها، واللذان بنيا «سلام» العام ١٩٤٩، المتمثل باتفاقيات الهدنة التي ابرمت في ذلك العام.

ربما من المفيد، في هذا المجال، المرور على الموقف السوفياتي. لقد كتبت الـ «برافدا» السوفياتية، في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٨: «المسؤولون عن الجامعة العربية المشهورة لا يخفون ان الحرب، التي شنتها الدول العربية، هدفها ازالة اسرائيل. ان الدول العربية تسعى، باستخدام القوات المسلحة، الى ان تمنع الشعب اليهودي في فلسطين من ان يمارس حقه في تقرير المصير الوطني، وفي بناء استقلاله في دولة. من المستحيل ان يصف المرء أعمال البلدان العربية إلا بانها عدوان غير مبرر، ويمس الحقوق المشروعة للشعب اليهودي، ممّا يجعل المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الأمم المتحدة تداس بالأقدام».

وفي الثالث من أيار (مايو) ١٩٤٩، أدلى ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة، جاكوب مالك، بالتصريح التالي: «... كما هو معروف، تماماً، ان الحكومة الاسرائيلية هي مشغوفة بالسلام، وتطبّق، بشكل كامل، كل متطلبات الأمم المتحدة، وخصوصاً قرارات مجلس الأمن... جرت تصريحات هنا حول مشكلة اللاجئين العرب. لكن لماذا وجود هذه المشكلة يحمل لدولة اسرائيل؟»<sup>(٨)</sup>.

ليس المقصود، هنا، التعريض لا بستالين<sup>(٩)</sup>، ولا بالمرحلة الستالينية، ولا بالاتحاد

السوفياتي عموماً. كذلك ليس المقصود ان الاتحاد السوفياتي كان مخدوعاً بالنسبة الى الحركة الصهيونية. لقد كان ستالين بالذات عدواً لدوداً للحركات اليهودية العنصرية، ولا تخفى عليه، حتماً، الطبيعة العنصرية والاستعمارية - الاستيطانية للصهيونية، ولا الاستخدامات الأمبريالية الدولية لها. اضافة الى ان القيادة السوفياتية كانت تعرف، حتماً، ان حرب الدول العربية لم يكن هدفها ازالة اسرائيل، ولم تكن تلك القيادة من السذاجة كي تظن ذلك، أو كي تعتقد بسلمية اسرائيل، ولو بمعيار قرار التقسيم الرقم ١٨١.

من الصعب تفسير ذلك الموقف من دون ان يحصل المرء على وثائق كافية. لكن يمكن ان يوجد بعض التفسير في كواليس مؤتمر يالطا، الذي حدّد، في حينه، الخرائط الجيو - بوليتيكية، ومن الجملة كان الشرق الأوسط فيه من حصة الغرب. ربما، أيضاً، كان من جملة العوامل المؤثرة في الموقف السوفياتي القوة النسبية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الاميركية، وحاجة الاتحاد السوفياتي الى النقاط الأنفاس، لا سيما ان القيادة السوفياتية كانت تعرف الوزن الصهيوني في صنع القرار لدى السياسة الأميركية؛ وان الولايات المتحدة الاميركية كانت تمتلك، حينئذ، القبلة الذرية، التي لم يمتلكها الاتحاد السوفياتي، إلا في العام ١٩٤٩<sup>(١٠)</sup>. ربما يدخل في الاعتبار، أيضاً، كون الاستيطان الصهيوني الجديد يمكن ان يحمل معه، تدريجياً، «الحضارة» و«الماركسية - اللينينية» الى منطقة «خاملة» مغلفة على التبعية لبريطانيا؛ أو ان يحمل معه التناقض الذي يهزّ المنطقة، ويساعد في اندفاع القوى التقدمية فيها.

يجب ان توجد تفسيرات اكثر دقة، وغير مكثفة بالعموميات، وغير مبنية على الاندفاعات العاطفية، للتأييد الذي تمتعت، وتتمتع، به اسرائيل منذ قيامها، وقبيل قيامها، من كل حكومات العالم تقريباً. ويجب، في الوقت عينه، تحديد مسؤولية الحكومات العربية في الماضي، وفي الحاضر، بشكل موضوعي عن ذلك.

ان دفاع العرب عن أنفسهم لم يأخذ، حتى الآن، صيغة علمية، ولا يمكن ان يأخذ مثل هذه الصيغة، ما لم تتوضح صورة اسرائيل الحقيقية لدى مختلف دول العالم ذات الوزن منها، مثل دول الشمال، والنامية منها مثل دول الجنوب، بل ولدى الدول العربية ذاتها. اسرائيل تقوم بأدوار متنوعة في اميركا اللاتينية، وافريقيا، وآسيا؛ وعلى الرغم من انه يوجد، حالياً، تأييد في العالم للطرف العربي، فان هذا التأييد يبقى على السطح، ويتفادى أي مواجهة مع اسرائيل.

العموميات تفسّر بعض ذلك. ولكن هذا لا يكفي بالنسبة الى استراتيجية دفاعية عربية مبنية على أساس علمي، وذات منظور بعيد الأمد.

لا يمكن تفسير الموقف السوفياتي القديم، الذي مررنا عليه، بكونه ناتجاً عن التأييد للصهيونية. بالعكس، ان أدبيات الحزب الشيوعي الفلسطيني، التي تعود الى الثلاثينات<sup>(١١)</sup>، توضح الموقف الموصول بالموقف الأممي ضد الصهيونية.

وعلى الرغم من التناقض الظاهري بين الموقف السوفياتي القديم، وموقفه في الخمسينات بعد بناء العلاقات الجيدة مع مصر وسوريا، فإن جوهر الموقف لم يتغير: فالموقف العنصري مرفوض من كلا الطرفين، العربي والاسرائيلي، والتركيز السوفياتي هو على اقامة السلام في المنطقة. وهذا السلام تتغير ظروفه في المعالجة السوفياتية من مرحلة الى أخرى، حيث تتحسن شروط السلام بالنسبة الى العرب، بمقدار ما يتوفر لديهم من الظروف الموضوعية المواتية، وتساء هذه الشروط في الحالة المعاكسة.

على سبيل المثال، الشروط قبل حرب العام ١٩٦٧ ليست مثلها بعددٍ، وقبل حرب العام ١٩٧٣ ليست مثلها بعد ذلك، وبعد غزو لبنان ليست مثلها قبله.

طبعاً، أسقطت التحولات الجديدة في بلدان أوروبا الشرقية، وفي الاتحاد السوفياتي، الكتلة الشرقية، الى حد بعيد، من موازين القوى العالمية، وأصبح الطرف العربي، من جديد، كما كان في العام ١٩٤٨، وحيداً تجاه الغزو الصهيوني. وتأتي الهجرة السوفياتية المكثفة الى اسرائيل ضمن هذا الاطار. ربما الوضع العربي الاقتصادي، والعسكري، أفضل الآن، منه في العام ١٩٤٨؛ ولكن في الموازين النسبية لا يمكن الاطمئنان، تماماً، الى انه أفضل؛ قد يكون أسوأ؛ تمتلك اسرائيل، اليوم، اسلحة استراتيجية ذات تقنية عالية. اضافة الى ذلك، التدريب فيها هو ذو مستوى متقدّم. يجب ان يتذكر المرء أيضاً، وبوضوح، ان المباراة ليست تماماً بين الطرفين، العربي والاسرائيلي، وانما هي، في حقيقتها، بين المخططات الأميركية - الاسرائيلية للمنطقة العربية، وبعض القوى الوطنية المشتتة في الجانب العربي.

كل الدلائل تشير الى ان الحلف الأميركي - الاسرائيلي أصبح يعتبر نفسه مطلق اليد في مناطق عديدة من العالم، وبصورة خاصة في المنطقة العربية. لذا، فان السلام، في هذا الجزء من العالم، ان وجد، فسيكون سلاماً حرجاً قابلاً للانهايار في أي لحظة. سيكون أقل من هدنة، وربما من نوع الوضع الواقعي على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية. ان الوضع الجيو - بوليتيكي الحالي في المنطقة يتمثل في: أولاً، بالسيطرة الاحتكارية اجمالاً على النفط العربي؛ ثانياً، بالسيطرة المصرفية العالمية بشكل عام على الارصدة العربية الفائضة (الشخصية والعامة)؛ ثالثاً، بالسيطرة السياسية - المصرفية من جانب مراكز القوى العالمية، الى حد بعيد، على تحريك الارصدة العربية، غالباً في غير المصلحة العربية، السياسية والاقتصادية (مثلاً، اقراض الأموال للشركات الاحتكارية الكبرى دون الحصول، مقابل ذلك، على حصص في الادارة؛ وتقديم المساعدات المالية الضخمة الى دول، أو منظمات، ليس من مصلحة العرب مساعدتها، مثل الدول الافريقية المعترفة باسرائيل، ومثل حركة الأونيتا ضد انغولا ولصالح جنوب افريقيا، الخ)؛ رابعاً، بالسيطرة السياسية من جانب مراكز القوى العالمية الى درجة كبيرة، وبأموال الدول العربية ذاتها، على التحركات الاجتماعية، والسياسية، داخل المنطقة العربية.

هذا كله يخلق، في المجتمعات العربية، أوضاعاً سوسيو - اقتصادية تتمثل بالتالي: ١ - ضعف اقتصادي عام<sup>(١٢)</sup>؛ ٢ - مضاعفات اجتماعية: بطالة، وفقر (جوع أحياناً، كما في السودان)، وفقدان السلع ذات الضرورة الأولية، أو غلاؤها الفاحش، الخ؛ ٣ - خلل في النسيج الاجتماعي، مثلاً تقدر نسبة من هم دون العشرين من عرب اليوم بـ ٥٧ بالمئة، وهذا يعبر عن أمور كثيرة، مثل ارتفاع معدل الولادات في المجتمعات العربية، وازدياد حجم الخدمات الأساسية المطلوبة مع الزمن (الصحة، والتعليم، وتأمين العمل، الخ) والتناقض المتسارع الواقعي لهذه الخدمات في الوقت عينه، بسبب أعباء الديون، والتورّم في الاستيراد وفي الانفاق العسكري، الخ؛ ٤ - أمراض اجتماعية متنوّعة معيقة للتقدّم، مثل النسب العالية من الأمية، والرجعية بالنسبة الى وضع المرأة في المجتمع، والطائفية والعنصرية، اللتين تتفجران، أحياناً، على شكل مجازر بشعة، أو تكمنان، أحياناً أخرى، على شكل تناقضات خطيرة، يمكن ان تتفجر، ويمكن ان تستخدم من قوى خارجية ضد هذا البلد العربي، أو ذلك؛ ٥ - الضعف الشديد في الخدمات الثقافية، والاعلامية، الى درجة بقاء المتعلمين العرب، أحياناً، معزولين تماماً عن التطور الثقافي العالمي، وعن تطوّر الأحداث في العالم، وفي بلدانهم ذاتها، وفي البلدان العربية الأخرى. وسائل الثقافة والاعلام (الكتاب، والصحيفة، والمجلة، الخ) لا تنفذ

من العالم الى البلد العربي، أو من بلد عربي الى آخر، إلا بعد هياط ومياط، وعبر جيش من الجرحاين، الذين يجرون مختلف عمليات «الاستئصال» و«الترقيع»، و«التجميل»، بشكل تضيع معه الوسيلة المسكينة هويتها، وجدتها. ان أغلب العرب، مدنيين وعسكريين، فوجئوا بالحروب العربية - الاسرائيلية، وكانوا كثيراً ما يصدقون وسائل الاعلام المحلية في ان الطرف العربي هو «المنتصر». بل على الرغم من الهزائم الواضحة، يبقى الناس، ومنهم المسيسون، ووسائل الاعلام، يتحدثون عن «انتصارات» وهمية؛ ولا يكتفون بذلك، وانما يبنون عليها استنتاجاتهم، وتصوراتهم، السياسية و«النضالية».

ماذا يمكن ان ينشأ عن الوضع الجيو-بوليتيكي الحالي، والوضع السوسيو-اقتصادي الناجم عنه؛ طبعاً، لسنا في صدد وضع تنبؤات، أو توقعات، ونكتفي بالقول، ان كل الاحتمالات السيئة ممكنة: تفاقم الأزمات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، العربية؛ نشوء انفجارات داخلية واقليمية؛ اندلاع اشتباكات حدودية، أو حروب، الخ. الأزمات الداخلية تصعد الى تفجرات داخلية، أو خارجية، أو توظف من مراكز القوى الخارجية لصالح المخططات الأميركية - الاسرائيلية.

مسار ذلك، من المفروض ان تهتم به، وتدرسه، القوى العربية الوطنية، الرسمية والشعبية، يقصد الاستعداد له، وعدم الوقوع في مطبات تزيد في اضعاف الامكانات العربية في الدفاع عن الذات.

### الحاجة الى السلام

الطرفان، العربي والاسرائيلي، كلاهما بحاجة ماسة الى السلام. ولا يعني ذلك انهما بحاجة فقط الى ابرام اتفاقيات سلمية، أو اتفاقيات هدنة، كما هو الحال القائم مع أغلب دول الطوق العربية.

البلدان العربية بحاجة الى سلام اجتماعي: ان القوى الاجتماعية المتنوعة في هذه البلدان تحاول، سواء أكانت في الحكم، أم في المعارضة، ان تنفي بعضها بعضاً<sup>(١٣)</sup> وبالغضب؛ ويؤدي ذلك الى تفاعل اجتماعي تسلسلي يتمثل بالتوترات الشديدة الكامنة حيناً، والظاهرة حيناً آخر، والتي تعيشها البلدان العربية كلها.

والتوترات المذكورة لا تسمح بأي برامج تطوير، ذات أهمية فعلية؛ بل ولا تسمح، في كثير من الحالات، بممارسة الناس العادية لحياتهم. صورة لبنان الطائفي، الذي تقع فيه المجازر منذ زمن طويل، ليس فقط بين طائفة وطائفة أخرى، بل بين الكتل البشرية المنتمة الى نفس الطائفة، هي الصورة، التي ينتظرها اكثر من بلد عربي، اذا ما اختل فيه التوازن العسكري على الصعيد الداخلي. حتى «الحزبية»، التي من المفروض ان تؤلف ممارسة سياسية متطورة، كثيراً ما تؤلف، واقعياً، نوعاً من الطائفية الفقيرة، سواء بالنسبة الى «الايديولوجيا»، أم بالنسبة الى «الوطنية» بمعناها البسيط العادي. لذلك، تتغير التحالفات «الحزبية» و«الطائفية» من يوم الى آخر، وتحت الشعارات ذاتها، المتناقضة مع أبسط بدهيات الواقع.

هذه الصورة المخيفة تحتاج الى تغيير جذري. تحتاج الكتل الطائفية و«الحزبية» الى ان تجد صيغ تفاهم مع بعضها البعض، حتى ولو كان «الآخرون» أضعف، لأن الذين هم أضعف الآن يصبحون «أقوى» فيما بعد، أو قد تجعلهم صلاتهم الدولية «أقوى» بعد حين.

ولا تكفي لحل المشكلة هنا «ديمقراطية الانتخابات». فالانتخابات يمكن تزويرها بألف



وسيلة ووسيلة، وتستخدم، عادة، لكي تعطي شرعية شكلية لعمليات القمع، أو لعمليات قلب السلطة (كما في بلدان أوروبا الشرقية). الانتخابات ضرورية طبعاً، وضروري أن تكون نزيهة قدر الامكان (وخصوصاً بلا انفاق للاموال الطائلة). لكن، لبناء ديمقراطية حقيقية، لا بد من الحوار الديمقراطي بين الكتل؛ الحوار الذي يضع في اعتباره جذب الكتلة الأخرى، لا نفيها، وخصوصاً في بلداننا العربية. البلدان العربية بحاجة الى «سلام» اقتصادي. طبعاً، المقصود بهذا المصطلح، «السلام الاقتصادي»، هو نشوء المناخ السلمي السياسي، والاجتماعي، الذي يساعد في تطوير الاقتصاد، وتطوير الانتاج بصورة خاصة.

ان البلدان العربية، التي ينادي معظمها بـ «الوحدة»، وتنتقل من «مشروع وحدوي» الى آخر تعيش توترات عربية - عربية لا حصر لها، وفي كثير من الأحيان لا مبرر لها. لكن بغض النظر عن تفاصيل تلك التوترات، فانها تعاني، جميعاً، من خلل اقتصادي كبير، وأحياناً من خلل مأساوي، يتمثل بالتضخم، والديون الخارجية، والبطالة، وضعف الأجور الوسطية الى درجة الانحدار الى ما تحت خط الفقر، ونقص المواد ذات الضرورة الأولية، الخ.

والدول العربية (وكذلك دول العالم الثالث بصورة عامة) لا ترى الحل إلا في «المساعدات» الخارجية، أي في المزيد من الديون، وفي المزيد من «التبرعات» الخارجية. لكن بمقدار ما تزداد «المساعدات» بالمعنى المذكور، تزداد الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية في البلد ذي العلاقة.

تحتاج كل البلدان العربية، ومن الجملة البلدان الغنية، الى تطوير انتاجها بشكل اقتصادي (أي بشكل لا تكون فيه العملية الانتاجية عبئاً على الاقتصاد). وهذا يتطلب بناء نظام عربي مشترك للتمويل والتبادل، بشرط ان يقتصر التمويل على المشروعات الانتاجية المجزية اقتصادياً، وعلى عملية تبادل السلع الناتجة على مقياس المنطقة العربية بكاملها. هذا يؤدي، تدريجياً، الى تكامل عربي، وربما الى وحدة سياسية عربية كاملة.

ان الضعف الحالي لاقتصادات البلدان العربية ولعجز موازين المدفوعات لا يمنع من التطوير التدريجي المشترك لتلك الاقتصادات. لكن يتطلب ذلك ايجاد صندوق نقد عربي مشترك، يتعامل، فقط، مع المصارف المركزية، وذلك لمنع المضاربات، واحتلال الأرباح الطفيلية على حساب التلاعبات النقدية.

كل ذلك بحاجة الى ممارسات مسؤولة تقوم بها الادارات العربية على الصعيد الاقتصادي، وتساهم فيها، بشكل ايجابي، القوى السياسية المختلفة في المنطقة العربية.

هل تتنادى البلدان العربية، باداراتها، وبقواها السياسية، الى الدفاع عن النفس ضد الخطر الاسرائيلي؟ إذا كان ذلك صادراً عن نية صادقة، فان علاج المشكلة الاقتصادية العربية هو أهم عنصر في بناء مثل هذا الدفاع؛ ومن دون ذلك لا حاجة الى أي قوة معادية خارجية للعمل العسكري، لان البلد الذي ينهار، تدريجياً، اقتصادياً، ينهار، في الوقت عينه، سياسياً، واجتماعياً، وعسكرياً، في مواجهة أعدائه.

هل يحتاج ذلك الى برهان؟ لنستعرض قليلاً التطور البطيء للأطروحات العربية.

○ قمة الخرطوم ( ٢٩ آب - ١٢ أيلول - أغسطس - سبتمبر )، بعد حرب الأيام الستة، نادى باللإات الثلاث: «لا صلح؛ لا اعتراف؛ لا مفاوضات».

- في ٢٢ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٧، قبلت مصر والأردن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢، الذي ينص على: «حق جميع الدول بأن تعيش في حدود آمنة، ومعترف بها». وستعترف سوريا بهذا القرار ولكن بشكل غير مباشر عند وقف اطلاق النار في نهاية حرب العام ١٩٧٣.
- قمة الجزائر، من ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٣، تعهدت «سلاماً عادلاً» مقابل اعادة جميع الأراضي، التي احتلت في العام ١٩٦٧.
- الرابع من أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٦ توقيع الاتفاقية الثانية المصرية - الاسرائيلية لفك اشتباك القوات في سيناء. ولأول مرة منذ العام ١٩٤٨ تتعهد دولة عربية، هي مصر، ألا تحلّ صراعها مع اسرائيل بـ «القوة»، وانما «بوسائل سلمية».
- في ١٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٧، قام الرئيس المصري السابق، محمد أنور السادات، بزيارة رسمية للقدس. ووقّعت، في ١٧ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨، اتفاقية كامب ديفيد.
- في السابع من آب ( اغسطس ) ١٩٨١، طرح الامير (الملك حالياً) فهد خطته للسلام، التي تعترف بحق جميع دول المنطقة بـ «العيش بسلام».
- طبعاً ليس المقصود بالاستعراض تقويم المواقف السابقة، ولا تقويم المواقف الحالية؛ وانما المقصود تلمّس الخط التراجعي في الموقف العربي، وهو لم ينشأ عبثاً، وانما بنتيجة الشعور المتنامي بالضعف، وهذا ما نقصده، بصرف النظر عن نوايا، أو مصالح، الناس، الذين لعبوا دوراً فيه.
- لا ريب في ان حل الموضوع الأمني العربي لا يتفق والمواقف العربية غير الموضوعية، وغير المسؤولة، السابقة، ولكنه، في الوقت عينه، وبغض النظر عن مضمونه السياسي المرحلي، يقتضي شرطاً أولياً مسبقاً، هو التطور الاقتصادي العربي.
- اسرائيل، أيضاً، بحاجة الى السلام. ان مخطط بناء «جنوب افريقيا» عربية لدى اسرائيل هو باهظ الكلفة جداً على المديين، القريب والبعيد.
- لعل من جملة الثمن الباهظ، الذي لا تعيره الادارة الاسرائيلية كبير اهتمام، هو الذي توضحه المقارنة البسيطة بين موقف الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ من قضية الشرق الأوسط ونظيره الحالي. لقد صوّت على قرار التقسيم من قبل (أي لصالح الصهيونية) ٣٢ عضواً من ٤٦، أي بنسبة تزيد على ٦٩ بالمئة؛ أمّا الآن، فان اسرائيل، على الرغم من الضغط الأميركي على الأمم المتحدة ككيان (بالعقوبات الاقتصادية والمضايقات المتنوعة)، وعلى الدول الأعضاء، تبقى، في حالات كثيرة، معزولة مع الولايات المتحدة الاميركية. طبعاً لا تزال اسرائيل تحقق، بسلطان الولايات المتحدة الاميركية، الكثير من أهدافها العدوانية؛ ولكن موقف العالم منها، من خلال الأمم المتحدة، يعني، ببساطة، انهيار اعتبارها، مثلما هو الأمر في انهيار اعتبار جنوب افريقيا. كلتاهما، في نظر العالم، وضع شاذ، ربما شرّ لا بدّ منه (تتعامل معه دول كثيرة)، ولكنه شاذ، الأمر الذي يعني انه لا بدّ من تغييره يوماً ما.
- أيضاً، يدخل في الثمن الباهظ انعكاس المخططات العدوانية على واقع اسرائيل الاجتماعي، والاقتصادي. صحيح ان الولايات المتحدة الاميركية تدفع فواتير العدوان، ولكن يدفع الفواتير، أيضاً، الاسرائيليون بمختلف فئاتهم: السفاراديون، والاشكنازيون، والفلاشا. يدفعه البعض من دمه، ويدفعه البعض الآخر من صحته النفسية، وتدفعه الفئات الفقيرة، والمتوسطة، من

مستوياتها المعاشية، ويدفعه الجميع من الخلل والتوترات الاجتماعية، التي تنشأ جزأً السياسة العنصرية العدوانية، المؤذية في الداخل والخارج، على السواء.

هذه الأمور يشعر بها المجتمع الاسرائيلي، وينقسم تجاهها الى ثلاثة تيارات: واحد منها متطرف، تصوّر له الادارة الاسرائيلية ان حل الأزمات المعاشية يتحقق بـ «التخلّص من العرب»، أي بما يتفق والمخططات الأميركية في المنطقة، وهذا خطر جداً على الاسرائيليين والعرب معاً. التخلّص يمكن ان يعني، مرحلياً، التخلص من الفلسطينيين بالترحيل (الترانسفير) أو بالابادة؛ ويمكن ان يتوسّع ليعني العدوان على البلدان العربية ومحاولة تدمير ما يمكن تدميره فيها. ولكن بما ان ردّ الفعل العربي على المديين، القريب والبعيد، لن يكون صفرًا، كما دلّت التجربة التاريخية منذ بداية القرن العشرين حتى الآن، فانه، على الرغم من «حظوظ» الجانب الاسرائيلي وانتصاراته، سوف يكلف كثيراً، وأكثر مما يتصور الاستراتيجيون الأميركيون والاسرائيليون. والتيار المقابل للأول المتطرف، هو التيار المتصاعد، المطالب بالسلام. ان هذا التيار، وامتداداته في الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا، هو عنصر هام على المديين، المتوسط والبعيد، في حل قضية الشرق الأوسط؛ ولكن لديه نقطتين سلبيتين: الأولى هي انه يفكر بالسلام ضمن تصورات غير موحّدة، ومتأثرة، غالباً، بعوامل اسرائيلية داخلية، غير آخذة في اعتبارها مصالح العرب، وأمنهم، علماً بأن السلام لا يستجيب له الطرفان، إلا إذا كان لكليهما مصلحة فيه؛ والنقطة الثانية هي انه لا يؤلف، حتى الآن، قوة اجتماعية كافية. أمّا التيار الثالث، فهو الوسطي بين التيارين الآخرين؛ وهذا قد «يميل» الى السلام، ولكنه يبقى متمسكاً بـ «السلام» الذي يفرضه وضع اسرائيل القوي والتوازنات الدولية، دون اهتمام بانعكاس ذلك على الطرف الآخر.

هذه التيارات الثلاثة متداخلة فيما بينها، غير منفصلة عن بعضها البعض، وقد تؤدي تطورات الاحداث الى تغييرات كبرى في بنيتها. مثلاً، ما الذي يربط السفاراديين الفقراء المضطهدين عنصرياً بكتلة الليكود، التي يؤلفون جمهورها العام؟ هؤلاء التّفوا حول الليكود متوهّمين أنهم بذلك يحاربون «المؤسسة» الاشكنازية. فهل حققوا شيئاً من ذلك؟ أم ما زالت ذروة الاشكنازيين هي الحاكمة بالتعاون مع بعض «وجهاء» السفاراديين؟

لنلق نظرة على بعض تصورات المعتدلين الاسرائيليين للسلام. ثمّة تقرير صادر عن مجموعة دراسية<sup>(١٤)</sup> تابعة لجامعة تل – أبيب بعنوان «اسرائيل والضفة الغربية وغزة: نحو ايجاد حل». هذا التقرير وضع ستة خيارات لـ «الحل» في رأي المجموعة، وهي باختصار: الحفاظ على الوضع الراهن؛ والاستقلال الذاتي؛ والضمّ؛ وانشاء دولة فلسطينية؛ والانسحاب من غزة؛ والاتحاد الاردني – الفلسطيني.

وانتقدت مجموعة الدراسة الخيار الأول، لأنه ينطوي على احتمال «تدهور علاقات اسرائيل بالعالم العربي، وخصوصاً بمصر»، و «تزايد النقمة الداخلية والانشقاق الاجتماعي في اسرائيل»، و«التوترات المتزايدة في العلاقات الأميركية – الاسرائيلية، وفي روابط اسرائيل مع أوروبا الغربية». النتيجة: «يمكن ان يكون ثمّة ضعف كبير في الردع الاسرائيلي، واحتمال اندلاع حرب عربية – اسرائيلية».

وتنتقد الخيار الثاني (الاستقلال الذاتي)، بصيغه الضيقة والموسعة، بـ «ان الفلسطينيين يرفضون هذا الخيار، إذا لم يتفق على كونه انتقالياً مؤدياً الى الاستقلال الكامل»؛ و «يمكن ان

يلقى الاستقلال الذاتي الموسّع معارضة اسرائيلية داخلية؛ والاستقلال الذاتي المفروض من الطرف الإسرائيلي وحده «قد يحمل الى السلطة الفلسطينية متطرفين»؛ و «يمكن ان تفهم الولايات المتحدة الاميركية الأمر على انه انحراف عن اتفاقتي كامب ديفيد...».

وانتقدت الخيار الثالث (الضمّ) بأنه ينشئ مشكلة ديمغرافية؛ وقد يؤدي الى «رد فعل فلسطيني عنيف»، والى «ازدياد استياء اليهود الأميركيين»، والى «حدوث أزمة داخل المجتمع الإسرائيلي»؛ اضافة الى ان الضمّ «يلقي على اسرائيل عبئاً ثقيلاً، اقتصادياً وديمغرافياً».

الخيار الرابع (انشاء الدولة الفلسطينية)، في رأي المجموعة الدراسية، «يوفر امكانية أعظم لحل القضية الفلسطينية»، ولكنه يؤدي الى «أخطار جدية على اسرائيل».

الخيار الخامس (الانسحاب من غزة من طرف واحد) له ميزة، في رأي المجموعة الدراسية، في انه «يخلّص اسرائيل من اكثر من نصف السكان العرب مع جزء صغير من الأرض»، ولكن «ينتج عنه بعض الخسارة في الردع الإسرائيلي»، ويمكن «ان يؤلف سابقة بدويلة فلسطينية، قد تحصل على اعتراف دولي»؛ كما يمكن، ان يتحوّل القطاع الى «قاعدة، من نوع لبنان، للارهاب»، وان «يؤلف مصدراً للصدام بين مصر واسرائيل».

وأما الخيار السادس (الاتحاد الأردني - الفلسطيني)، فهو، في رأي الجماعة الدراسية، «غير قابل للتحقيق حالياً، لأنه غير مقبول لدى أغلب الفلسطينيين»؛ من جهة أخرى، «لن تكون فوائده لاسرائيل حقيقية، إلا بمقدار ما يكون الحكم الهاشمي مديداً»<sup>(١٥)</sup>.

في ضوء ذلك، وصلت المجموعة الدراسية الى ان الجمود الحالي لا يمكن ان يكسره إلا «شيء خارق»، مثل «الحرب»، أو ظهور «سادات» فلسطيني، أو أردني، أو «تدخل من القوى العظمى»، أو «مبادرة مسرحية، تقوم بها قيادة اسرائيلية». مثلاً، «إذا سقط الأردن تحت حكم الفلسطينيين، فمن الممكن»، في رأي المجموعة الدراسية، «ان تنشأ جملة جديدة من الخيارات لدى اسرائيل».

«لكي يتحقق تقدّم»، في رأي المجموعة الدراسية، «يفترض بالاسرائيليين والفلسطينيين ان يبدؤا بسياسة، تغير، تدريجياً، أغلب مفاهيمهم الأساسية».

«مثل هذا التقدم يتطلب»، في رأي المجموعة الدراسية، «ان تقبل اسرائيل بأربعة مبادئ تمهيدية: أولاً، البقاء على الأراضي والاستمرار الى ما لا نهاية في حكم الفلسطينيين سوف يكلفان اسرائيل ثمناً باهظاً، بمقدار ما يؤلف الاحتلال المستمر، بالنسبة اليها، ضرراً استراتيجياً؛ ثانياً، ان الأمن الإسرائيلي يمكن ضمانه بالنشر الدائم للقوات العسكرية ومن دون السيطرة المادية على جميع الأراضي، وعلى جميع السكان الفلسطينيين؛ ثالثاً، ان نشوء شكل للدولة الفلسطينية في أغلب الضفة الغربية وقطاع غزة لن يهدد، بالضرورة، اسرائيل، لا استراتيجياً ولا اربابياً، إذا ما اتخذت اجراءات الأمن الإسرائيلية؛ رابعاً، ان لا تسوية ممكنة للصراع من دون المفاوضات المباشرة مع ممثلين ذوي صلاحية للفلسطينيين».

في المقابل، يتحتّم، في رأي المجموعة الدراسية، على الفلسطينيين، ان يقبلوا: «١ - وجود اسرائيل، بكل ما يتضمّنه ذلك من الاعتراف بشرعية ودوام الدولة اليهودية في أرض - اسرائيل للشعب اليهودي؛ والتخلي عن حق العودة؛ والتخلي عن المطالبة بالأراضي الإسرائيلية لما قبل العام ١٩٦٧، أو بالأراضي الملحقة باسرائيل في اطار تسوية نهائية؛ ٢ - عملية السلام هي، من الجانب الإسرائيلي،

مفتوحة الطرف: أي لا تقدّم إسرائيل فيها أي التزام في ما يتعلق بطبيعة التسوية النهائية؛ ٣ - مرحلة انتقالية طويلة (١٠ - ١٥ سنة)، لا يكون فيها دولة فلسطينية، ويحافظ فيها على ترتيبات أمنية اسرائيلية شاملة؛ ٤ - ان التسوية النهائية ستتضمن ترتيبات أمنية دائمة، وتنازلات عن أجزاء من أراضي يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة».

وعندما تجرى التغييرات المذكورة أعلاه في المفاهيم الأساسية، يستطيع الطرفان، الإسرائيلي والفلسطيني، في رأي المجموعة الدراسية، «ان يدخلوا في عملية طويلة وديناميكية لبناء الثقة. ويمكن ان يشمل ذلك تنفيذ الطرفين للأمر والقرارات التالية: قبول إسرائيل بتقديم استقلال ذاتي حقيقي واسع للضفة الغربية وقطاع غزة؛ وان تسحب، مبكراً، سيطرتها عن أغلب أراضي الدولة في المناطق [المحتلة]؛ وان تكف، علناً وتنفيداً، عن اقامة أي مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. وبالمقابل: يوقف الفلسطينيون العنف في المناطق المحتلة، والارهاب ضد أية أهداف اسرائيلية ويهودية؛ ويقبلون باعادة توطين اللاجئين خارج دولة إسرائيل. ومن أجل تسهيل العملية، تستطيع الولايات المتحدة الاميركية ان تلعب دوراً أساسياً...».

الدولة الفلسطينية، في رأي كتاب التقرير، «تبنى تدريجياً، ومن خلال بناء الثقة، وهي كيان 'محدود الصلاحية جداً'، له بعض السوابق في التاريخ الحديث [!]'»<sup>(١٦)</sup>.

يستطيع المرء، ان يستكمل الأفكار الواردة أعلاه بالاعتماد على «تقرير للميدل ايست بروغرام» صادر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، وعنوانه «نحو كيان فلسطيني»، كتبه بول لالور، ومبني على خلاصة ندوات نقاش فلسطينية - اسرائيلية، نظمها الميدل ايست بروغرام المذكور في آذار (مارس) ونيسان (ابريل) من العام ١٩٨٩.

كتب المؤلف، بناء على الأفكار التي طرحت، ان الانسحاب من الضفة الفلسطينية «يعني لاسرائيل خسارة عمق استراتيجي، وميزة طبوغرافية. السلسلة الجبلية للضفة الغربية تشرف على قلب اسرائيل في السهل الأوسط بين رحوفوت وحيفا، حيث يتركز ٦٠ بالمئة من سكانها و ٨٠ بالمئة من صناعاتها. ستكون المنطقة ضمن المدى المجدي للمدافع العربية، ويستطيع جيش عربي مشترك، اذا استفاد من عنصر المفاجأة، ان يهبط ويحتلها، ويقسم اسرائيل نصفين».

و «ثمة خوف اسرائيلي كبير»، في استشفاف المؤلف، «من رد فعل العرب الاسرائيليين تجاه انشاء دولة فلسطينية في جوارهم؛ لأن نسبة الفلسطينيين داخل اسرائيل سوف تزداد بحلول العام ٢٠٠٥ الى ٢٤ بالمئة من مجموع السكان»<sup>(١٧)</sup>. ثمة تعقيد آخر من المنظور الاسرائيلي، هو «ان بعض مناطق اسرائيل كانت من حصة العرب في مشروع التقسيم العام ١٩٤٧، مثلاً أجزاء من الجليل». و«يرى الكثير من الاسرائيليين»، في اطلاع المؤلف، «ان غارات [الفدائيين] - التي لا تؤلف خطراً عسكرياً - لا بد من ان تشكل خطراً على دوام أي تسوية».

«الطرف الفلسطيني»، في تلخيص المؤلف، «يرى مفاهيم الأمن غير متناظرة. بينما المدفعية في رام الله تستطيع ان تقصف تل - ابيب، يجد المرء ان كل الأراضي المحتلة هي تحت رحمة النيران الاسرائيلية، ويمكن ان يعاد احتلالها في ساعات. أيضاً، ان تجربة الأربعين سنة الماضية تبين ان خسائر الفلسطينيين، البشرية والمادية، هي اكبر بكثير من نظيرتها لدى اسرائيل: من العام ١٩٦٥ حتى العام ١٩٨٨، خسرت اسرائيل ٤٣٦ مدنياً و ٤٣٢ عسكرياً (النسبة ١:١) على يد منظمة التحرير الفلسطينية؛ أمّا في الطرف الفلسطيني، فالخسائر ١٥ ألف مدني و ٢٨٢٤ مقاتلاً، في الفترة

عينها، والنسبة ١:٥».

من جهة أخرى، «ان الدولة الفلسطينية، إذا أقيمت في المستقبل، فسوف يحقق بها»، في تلخيص المؤلف، «عدة أخطار كبيرة: ١ - المتطرفون الاسرائيليون يمكن ان يلجأوا الى أعمال ارهابية ضدها؛ ٢ - الصراع بين العرب واليهود داخل اسرائيل يمكن ان يقود الى خيار الترحيل باتجاه الدولة الفلسطينية الوليدة؛ ٣ - احتمال مجيء حكومة اسرائيلية متطرفة الى السلطة (شارون، أو كهانا)، واحتلال الأراضي الفلسطينية من جديد؛ ٤ - احتمال رد الفعل الاسرائيلي المبالغ فيه على تصور فعل، أو خطر. من الأمثلة على هذا النوع من رد الفعل: الغارة على قبية، في ١٤ تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٥٣، وغزول لبنان، في العام ١٩٨٢».

استعرض المؤلف الخيارات التي طرحت، ومّر على الاستقلال الذاتي، والفرديالية مع الأردن، والدولة الفلسطينية والكونفدرالية مع الأردن. ولن نمر على الملاحظات التي وردت حول تلك الخيارات، لأنها شبيهة بما ورد في تقرير معهد يافيه.

عدّد المؤلف عقبات التسوية في تلخيصه للمناقشات، فذكر: حق العودة (أي العودة الفلسطينية)، الذي «يعارضه الاسرائيليون بشكل مستميت» حسب المؤلف؛ وعدم امكانية الدولة الفلسطينية للحياة اقتصادياً، ممّا «يراه الاسرائيليون سبباً لعدم قيام مثل هذه الدولة»؛ والمستوطنات التي تستوعب، حسب التقرير، ٦٨ الف مستوطن في الضفة الفلسطينية وغزة، و ١٢٠ الفاً في القدس، والتي يشدد الاسرائيليون على بقائها ضمن الدولة الفلسطينية في حال قيامها؛ والحدود، التي تكمن فيها نقاط اختلاف عديدة؛ والقدس.

مّر المؤلف، في تحليله، على الأبعاد الدولية، والاقليمية، للتسوية، فرأى في مصر الامكانية للقيام بدور الوسيط، بحكم صلاتها باسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، وبحكم عودتها الى الجامعة العربية، ولكنه نوه بعدم وجود الحماس لدى اسرائيل للوساطة المصرية. وطرح ان من عدم الحكمة ابعاد سوريا من عملية السلام، ولكنه اشار، في الوقت عينه، الى ان الاسرائيليين يخافون من ألا تعترف سوريا بشرعية وجود اسرائيل، ومن ألا تلتزم بالحل السلمي. ويذكر ان الاسرائيليين لا يقبلون بأن يفرض المجتمع الدولي، أو ان يدير تسوية؛ ويفضلون، بدلاً من ذلك، المفاوضات الثنائية مع التدخل الأميركي.

رأى الاسرائيليون، في تلخيص المؤلف، «ان الانتخابات يمكن ان تكسر الجمود، وتحيي عملية السلام؛ فهي وسيلة لتقديم ممثلين، ربما هم آتون بتسمية، وبأوامر، من منظمة التحرير الفلسطينية، فيكون ذلك بمثابة ' حفظ ماء الوجه '، أو ' ورقة التين ' بالنسبة الى اسرائيل». ونقل المؤلف قول الاسرائيليين، في ان «قوة المعالجة عبر الانتخابات تكمن في ' غموضها البناء '، ويجادلون في ان العمليات كثيراً ما تطوّر قوة خاصة بها، بعدما تبدأ»، الخ.

في الخامس من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، زار رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الولايات المتحدة الأميركية، وقال في خطاب له، في نيويورك، حسب وكالات الأنباء، انه على استعداد للحوار مع أي شخص من أجل انتهاء الانتفاضة. وبعد ان شرح مشروعه للسلام ذائع الصيت لوزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، علق الأخير بأن أفكار شامير «مشجعة جداً». ثم نقلت الأنباء، في السابع من نيسان (ابريل)، ان شامير أطلع رئيس الولايات المتحدة الأميركية، جورج بوش، على خطته للسلام، فرحّب الأخير بها، وعبّر عن معارضته لاقامة دولة فلسطينية. وفي ١٢ نيسان (ابريل)، ذكرت

الأنباء ان شامير أخبر الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلار، بأن لا شأن للمنظمة الدولية «الآن» في الشرق الأوسط؛ كما عبّر عن معارضته لدعوة مؤتمر دولي. وفي العاشر من أيار (مايو)، حملت وكالات الأنباء بعض تصريح لشامير، مفاده انهم «سيجدون طريقاً الى انهاء الانتفاضة، ولن يستفيد الفلسطينيون شيئاً، ولو زار ياسر عرفات مئة دولة، لأن ذلك لن يغير شيئاً على الأرض»، الخ.

صلب المشروع الشامييري هو اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وليس من الصعب ان يستشف المرء، من خلال ما رافق المشروع من تصريحات مذكورة أعلاه، ان الهدف منه يتألف من ثلاثة أمور أساسية. الأول، هو الهرب مع الولايات المتحدة الأمريكية من الاحراج الدولي بضرورة تقديم اسرائيل مشروعاً للسلام، والمناورة به على المبدأ المعترف به دولياً على نطاق واسع، وهو حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم؛ والثاني هو الازالة التلقائية للصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، من جهة، ولعلاقة الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة بالصفة الفلسطينية، من جهة أخرى؛ لانه، في حالة اجراء الانتخابات، يصبح المنتخبون، ولو كانوا موالين لمنظمة التحرير الفلسطينية، هم وحدهم الممثلون للفلسطينيين، وحدود تمثيلهم يبقى ضمن اطار فلسطيني الداخل. ليست المسألة، اذاً، هي مسألة «ورقة تين» للادارة الاسرائيلية، أي ليست بمثابة حوار ضمني مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأنما هي مناورة مكررة لازالة كامل الصفة التمثيلية عن منظمة التحرير الفلسطينية؛ والأمر الثالث هو انهاء الانتفاضة، الذي عبّر عنه شامير، ويعبّر عنه دوماً بصراحة.

أما ما يقدمه شامير، مقابل ذلك، الى الفلسطينيين، فلا يعدو، في أحسن الاحتمالات، سوى ابقاء الوضع الراهن، وربما مع شيء من الصلاحيات البلدية.

غير ان مشروع شامير، وكذلك التصوّرات التي مررنا عليها في تقريري معهد يافيه وبول للور، أصبحت قديمة بعد التطور الهام الجديد المتمثل بالهجرة السوفياتية المكثفة الى اسرائيل. هذه الهجرة تفرضها الولايات المتحدة الاميركية على الاتحاد السوفياتي بشكل صريح وفاقم، وصل درجة ربط الاتفاقيات التجارية، وربما أيضاً غير التجارية، مع الاتحاد السوفياتي بتلك الهجرة المكثفة حسب اخبار الاذاعات في الثالث والرابع من حزيران (يونيو) ١٩٩٠.

على الأغلب، لم يعد لدى الادارتين، الأمريكية والاسرائيلية، بعد التطور الدولي الحالي، أي مشروع، ولو صوري، للسلام. ربما كل ما لديهما، حالياً، هو الاستمرار في المناورة السياسية، وفي العملية القمعية، من أجل انهاء الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

ماذا يعني الانتقاد الأميركي لبناء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في الوقت الذي تخصص الولايات المتحدة الاميركية ملايين الدولارات العلنية، والمستورة، لبنائها. هل كانت تستطيع اسرائيل فعل ذلك، لولا المساعدات الأمريكية؟ وماذا يعني ذلك الانتقاد، اذا كانت الادارة الأمريكية تضغط، وتضع كل ثقلها، كما ضغطت ووضعت ثقلها بعيد الحرب العالمية الثانية، من أجل ضمان هجرة مكثفة الى اسرائيل؛ لقد كانت هجرة ما بعد الحرب العالمية الثانية مقدمة لقيام دولة اسرائيل؛ فمقدمة ماذا هي الهجرة الحالية؟ من جهة أخرى، ماذا يعني «الحوار» الأميركي على مستوى ضيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، إذا كانت الادارة الأمريكية وقفت، سلفاً، ضد اقامة الدولة الفلسطينية، وهي تقف، دون ان تعلن ذلك بوضوح، ضد حق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره، واذا كانت هذه الادارة تقاوم الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، في أبسط القرارات، التي

تمس الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين والاتفاقيات الدولية، وخصوصاً اتفاقية العام ١٩٤٨ التي تقضي، وتلزم الولايات المتحدة الأميركية بالذات، بمعاقبة جرائم الإبادة؟

ان الإدارة الأميركية تفترض، سلفاً، السذاجة العربية، والدولية، وتتصرّف على هذا الأساس، وتستخدم، على هواها، الأساليب المافيووية في «الاقناع»، المتمثلة في استخدام القوة الفجّة المباشرة وغير المباشرة (غرينادا وبنما، والعدوانات الإسرائيلية على الدول العربية، الخ)، وفي استخدام الضغوط الاقتصادية.

مع ذلك، لا بدّ من ان يضع المرء في اعتباره كون الإدارة الأميركية تؤلف واقعاً دولياً مهيماً، يجب التعامل معه بموضوعية وبدقة.

### مشاريع السلام

ان الفرق بين مشاريع السلام الإسرائيلية والعربية، بغض النظر عن تفاصيلها، أو عن كونها صادقة، أو غير صادقة، هو في ان الأولى تنطلق من وضع الطرف الأقوى، الذي يضع تصوّراته لموقفه، إذا ما أتى الآخرون اليه. أمّا في حالة عدم القبول اليه، فهو ليس في عجلة من أمره، ويتصرف بشكل يجعل فيه الزمن يتحرك لصالحه. أمّا مشاريع السلام العربية، فليست، عموماً، مبنية على تحليلات علمية، أو شبه علمية، للموقف، ولا على تصوّرات مستقبلية. هي إمّا مفروضة فرضاً، كما في حالة هدنات العام ١٩٤٩، واتفاقيات فصل القوات بعد الحروب العربية - الإسرائيلية التالية، أو هي من نوع التمنيّات، التي تطلب الإدارات العربية من الدول الكبرى تحقيقها وفرضها على إسرائيل؛ وذلك مثل تعهد «قمة الجزائر»، في العام ١٩٧٣، بـ «سلام عادل»، مقابل إعادة جميع الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، ومثل «مشروع فهد»، الذي طرح، لأول مرة، في العام ١٩٨١، وتبنّته القمم العربية، فيما بعد.

ان العملية التي قام بها الرئيس المصري السابق، السادات، والتي أدت الى عقد اتفاقيتي كامب ديفيد، كلّفت مصر وسوريا حرب العام ١٩٧٣ العربية - الإسرائيلية.

ومثل هاتين الاتفاقيتين المجحفتين يمكن ان يتكرر بشكل أو بآخر، وان يدفع العرب، هنا أو هناك، حروباً دموية ثمناً لها.

حالياً، دول الطوق العربية بصورة خاصة، ما عدا مصر نظرياً، هي في حالة حرب مع إسرائيل، واتفاقيات الهدنة، أو فصل القوات، الهشّة يمكن ان تخرقها إسرائيل على مزاجها، وبأي ذريعة كانت. فالذريعة السخيفة التي استخدمت لغزو لبنان في العام ١٩٨٢ توضح مدى هشاشة تلك الاتفاقيات عملياً.

مع ذلك، وعلى الرغم من الخطر الحقيقي المائل في العدوانية الإسرائيلية الدائمة (الغارات شبه اليومية على لبنان، واحتلال ما يسمى بـ «حزام الأمن» في جنوب لبنان، والغارات على بلدان عربية أخرى، وطلعات الطيران الإسرائيلي التجسسية بشكل متواتر، الخ)، فان الطرف العربي ينام، تقريباً، مطمئناً على جنبه، معتمداً، غالباً، على «الانقاذ الدولي» في الأيام الصعبة، مثلما حصل في العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٧، الخ. غير ان هذا «الانقاذ» أصبحت احتمالاته ضعيفة، وأضعف بكثير من الماضي. حتى «العلاقات الجيدة» مع الإدارة الأميركية لا تفيد في حالة التطور الخطير للأحداث، لأن «العلاقات الجيدة» تستخدمها الولايات المتحدة الأميركية لصالح مخططاتها، لا لصالح الأطراف الأخرى في



تلك العلاقات.

ان الادارات العربية، وكذلك القوى العربية الاجتماعية، هي بحاجة ماسة الى بناء تصورات موضوعية على المدين، القريب والبعيد، للتوازنات في المنطقة، ولوضع الاحتمالات المختلفة للتطورات السلبية، والايجابية، التي يمكن ان تحدث، وان تمس المصالح الحيوية، وربما الاستقلال لبلدان المنطقة العربية.

وفي الوقت عينه، الذي من المفروض ان يعد الأطراف العرب أنفسهم فيه على أفضل ما يمكن، وانطلاقاً مما هو جاهز، لمواجهة الاحتمالات المختلفة، فانهم مطالبون، وبالخاص، بمعالجة أوضاعهم الداخلية، وعلاقاتهم العربية - العربية، وفي الانتقال الى مرحلة، يجرون فيها تغييرات ايجابية أساسية على أمورهم السوسيو - اجتماعية. أيضاً، لكي يستطيع العرب تغيير ما هو سوسيو - اجتماعي، ينبغي، ان يكونوا قادرين على التأثير الايجابي في ما هو جيو - بوليتيكي.

طبعاً، يحتاج مثل ذلك الى تحركات مسؤولة متعددة الطرف والمستوى، ومكثفة، تقوم بها جميع الادارات العربية، وأيضاً القوى العربية الاجتماعية (الأحزاب، والنقابات، والمنظمات الاجتماعية الأخرى المختلفة)، وتعالج فيها القضايا، لا بالخطابات المسهبة، وانما بوضع النقاط على الحروف، واتخاذ الخطوات الملموسة. ان التنفيذ المادي للقرارات الأقل طموحاً هو افضل بكثير من صياغة قرارات طموحة، ولكن دون وسائل تنفيذ، أو من صياغة قرارات، يعتمد تنفيذها على الغير.

ان الانتفاضة الفلسطينية هي مسألة مطروحة على المحك العربي؛ وهي هامة، ليس فقط لان الأدبيات السياسية العربية تشيد بالقضية الفلسطينية من بداية القرن الحالي، مما يعني ان هذه القضية هي «هامة» بالنسبة الى العرب، وانما لأنها (أي الانتفاضة)، شاء العرب أم أبوا، يمكن ان تؤدي الى تطورات خطيرة تمس المنطقة العربية بأكملها.

عملياً، لا يزال الموقف العربي من الانتفاضة هو من نوع موقف المجاملة (مديح، واشادة ببطولات الأطفال، وبسلاح الحجر، وتشجيع على المزيد من البطولات، الخ). أما تنظيم الدعم الشعبي، والعمل على خلق تواصل عربي - فلسطيني، وعلى التنسيق بين النشاطات العربية، ومساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على التحرك المجدي، وخوض معركة دبلوماسية شعبية في بلدان العالم (مثل ارسال وفود حزبية للاتصال بالجاليات العربية في الخارج، وبالقوى الاجتماعية الأوروبية، والأميركية)، وتغطية أخبار الانتفاضة بشكل موضوعي، وخصوصاً الأخبار المتعلقة بعمليات الابداء الجارية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، الخ، فان ذلك ما يزال يصطدم بعقبات كبرى.

ان الانتفاضة الفلسطينية سوف تبقى مطروحة على المحك العربي. وعندما تستطيع الادارات العربية ان توليها الاهتمام الصحيح، والموضوعي، فانها تكون قد وضعت نفسها تجاه جدية القضية العربية ككل، لان الانتفاضة هي مؤشر هام الى تلك الجدية.

وعندما لا تستطيع الادارات العربية ان تحمل مسؤولياتها المرهلية بشكل صحيح، فسوف ينعكس عليها ذلك بالدرجة الأولى، ويعرضها لأسوأ الاحتمالات.

أما اسرائيل، فليس من مصلحتها ان تستمر في سياستها الهادفة الى بناء «جنوب افريقيا» عربية، وانما مصلحتها في السلام، الذي يضمن حق تقرير المصير الكامل، والواضح، لا المراوغ، للشعب الفلسطيني، ويبني على اتفاقيات غير مجففة بالنسبة الى الأطراف العربية.

ان السلام يتناقض مع العدوانية، وهو بحاجة الى طرفين، فلا يقوم على طرف واحد. وعندما تقتنع الادارات الاسرائيلية بذلك، فان الصياغة الدولية لعملية السلام لن تكون، حينئذٍ، لا معقدة، ولا هشة. أمّا «السلام»، الذي يراد بناؤه على إبادة الفلسطينيين، وابداء العرب في مراحل تالية، فلن يقع، في النهاية، إلا على رؤوس أصحابه.

لقد دلت التجربة، منذ بداية القرن، على انه على الرغم من السلبيات التاريخية الرهيبة، لم يكن لا الفلسطينيون، ولا العرب، لُقمة سهلة.

السابق، هاري ترومان، في بوتسدام. يقال، انه، بعد ثلاثة أيام، أقام ستالين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك، الآن، سلاحاً جديداً ذا طاقة تدميرية غير عادية. لكن لدهشته لم يبد الأخر أي اهتمام بذلك. وفسر ونستون تشرشل، الذي كان يراقب الحديث عن كذب، ان ستالين لم يدرك أهمية الخبر. غير ان ستالين، في الواقع، لم يفهم الخبر جيداً فحسب، وانما ادرك الخطر الكامن فيه. كتب المارشال غ. جوكوف، في مذكراته، ان ستالين، حالما رجع من الاجتماع، قال، على الفور، انه يجب على اي. كوريتشاتوف، الذي يرأس البحوث الذرية السوفياتية، ان يأخذ ذلك ( أي الخبر ) في اعتباره، وان يضاعف سير العمل. انظر يو. ليستفينوف، رؤيا كارثية من واشنطن (بالروسية)، موسكو: ١٩٨١، ص ١٨.

(١١) انظر «الأممية الشيوعية والثورة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩، وما يليها.

(١٢) عجز الميزانية في السعودية بلغ، العام ١٩٨٧، حوالي ١٤,١ مليار دولار. عائداتها النفطية تراجعت من ١١٥ مليار دولار، العام ١٩٨١، الى أقل من ٢٠ مليار دولار، العام ١٩٨٧، أي بنسبة تراجع ٨٣ بالمئة. ديون مصر لعام ١٩٨٨ قُدّرت بـ ٤٠ مليار دولار، خدمة دينها لعام ١٩٨٧ بلغت ستة مليارات دولار. يقدر الدين العراقي الخارجي بـ ٥٥ مليار دولار، والاردني بـ ٦,٥ مليارات دولار، الفوائد السنوية - حسب زيد الرفاعي - ٩٠٠ مليون دولار. ديون المغرب، في نهاية العام ١٩٨٧، بلغت ١٨,٥ مليار دولار، والجزائر ٢٢ مليار دولار، في العام ١٩٨٧، وتونس ٦,٣ مليارات دولار، في العام ١٩٨٧، وليبيا أربعة مليارات، في العام ١٩٨٦، والسودان تجاوز ١٣ مليار دولار، وسوريا خمسة مليارات، في العام

(١) «ب - العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية (موضوعات صادقت عليها سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين)»، وثيقة تعود الى العام ١٩٣١، انظر الأممية الشيوعية والثورة العربية، وثائق ١٩٣١ (ترجمة وتقديم الياس مرقص) بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠، ص ١٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٣) انظر وثيقة الحزب في المصدر نفسه، ص ١٢١، وما يليها.

(٤) انظر «برنادوت واللاجئون»، لوموند ديبلوماتيك (بالفرنسية)، آب (اغسطس) ١٩٨٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) اغتال الصهيونيون برنادوت السويدي واندري - بيار سيرو الفرنسي المراقب في الأمم المتحدة في ١٧ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٤٨. انظر الموسوعة البريطانية *Encyclopaedia Britannica*، فقرة Ber-nadotte.

(٨) النصوص الواردة مذكورة في د. زغريسكي «صفحات ممنوعة»، الأوقات الجديدة (موسكو)، ١٠ - ١٦/٤/١٩٩٠.

(٩) العالم مدين لستالين، على الرغم من سلبيات المرحلة الستالينية، بانجازين تاريخين عظيمين: بناء الاشتراكية العلمية، الذي كان في ذمة التاريخ لولا ستالين؛ والانتصار في الحرب الوطنية السوفياتية العظمى على الفاشية.

(١٠) وصل الخبر «السعيد» بنجاح التجارب المتعلقة بالقبلة الذرية الى الرئيس الأمريكي

(١٤) هي المجموعة الدراسية في مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية (JCSS) التابع للجامعة العبرية في تل - أبيب.

(١٥) من الضروري التنويه بأن الكلام الذي بين المزدوجات (« ») الواردة في اثناء الحديث عن التقرير مقتبس من التقرير، لفظاً، أو معنى.

(١٦) ربما يقصد كُتاب التقرير بالسوابق البانتوستانات في جنوب افريقيا (أي الدوليات السورية، التي أنشأتها حكومة جنوب افريقيا في مناطق السود).

(١٧) يعتمد المؤلف، في ذلك، على آرييه شاليف، الضفة الغربية: خط الدفاع (بالانكليزية)، نيويورك: بريغر، ١٩٨٥، وعلى «اللاجئون الفلسطينيين، وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة»، في عدد خاص من *Journal of Refugee Studies*, 1989

١٩٨٧. انظر محمد قواص، «المدونية العربية»، اليوم السابع (باريس)، ٢٤/٤/١٩٨٩. الدين الخارجي العربي الاجمالي يفوق، حالياً، ٢٥٠ مليار دولار (مصر حوالى ٤٥ ملياراً، والجزائر حوالى ٢٤ ملياراً). الميزان التجاري العربي للمواد الغذائية أصبح سلبياً، وبلغ العجز في هذا المجال، أكثر من ٣٠ مليار دولار، سنة ١٩٨٨. يتوقع ان يكون العجز في نهاية التسعينات، مئة مليار دولار. انظر د. غسان سلامة، «عقد الخيارات الصعبة»، العربي (الكويت)، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠.

(١٢) الكلام عن البلدان العربية يصحّ عن أغلب بلدان العالم الثالث. طبعاً، ليس المقصود تعميم ما يرد هنا عن البلدان العربية على بلدان العالم الثالث، ولكن التشابه الشديد متعدد الجانب بين البلدان الاخيرة يستحق الاشارة.

## هجرة اليهود السوفيات وتأثيرها في الصراع العربي - الاسرائيلي

أحمد عبد الحليم

نأتي الى التسعينات ونحن علي مشارف عالم «أسطوري» لم تشهد له البشرية مثيلاً، شكّلت ملامحه سرعة تداعي الاحداث، وتغيّر النظام العالمي لأول مرة بالمبادرات السلمية، وليس من طريق حروب عالمية مدمّرة، وأن كان شابها بعض احداث العنف في بعض المناطق.

وكانت أهمّ الاحداث التي تمّت على الساحة العالمية هي التغيّرات التي قادها الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، داخل الاتحاد السوفياتي، وانعكاس هذه التغيّرات على دول اوربا الشرقية، واستمرار تداعي، وتفاعل، الاحداث بسرعة كبيرة، عكست نفسها على الساحة العالمية، وأيضاً على الساحات، من زوايا بعينها، حيث لم تنعكس ايجابياً على مستوى حل الصراعات الاقليمية المزمّنة، وايقاف سباق التسلّح الذي انساقت اليه دول العالم الثالث لحلّ مشاكلها الاقليمية بالقوة المسلّحة. وبقي العالم الثالث، حتى الآن، يواجه مصيراً مجهولاً، لا يستطيع التنبؤ بكنهه. وانعكست سلبية الاحداث العالمية على الساحة الاقليمية، وفي وسطها منطقة الشرق الاوسط، وفي مركزها، حالياً، عملية تهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل، والابخار المتواترة عن توطين هؤلاء اليهود في الاراضي العربية المحتلة، وتأثير ذلك في عناصر الصراع العربي - الاسرائيلي.

وقد أثارت قضية فتح الاتحاد السوفياتي لابواب الهجرة لليهود السوفيات، واعطائهم الحق في مغادرة الاراضي السوفياتية، خليطاً من المشاعر المتضاربة لدى الاطراف العربية، واليهودية. وأصبحت القضية، في عالمنا العربي، محلاً لنقاش مرتفع الصوت، دون ان يصاحب ذلك وضع القضية في اطارها الصحيح، وتحديد مكانها ضمن حلقات الاستراتيجية الصهيونية، وايجاد اتفاق عربي موحد على أسلوب تقدير ما يحدث، وأسلوب مواجهته، ورسم الخطوات العملية لهذه المواجهة.

وموضوع الهجرة هو موضوع استعمار استيطاني على شاكلة الاستعمار الاستيطاني الاوروبي الذي مارسته الدول الاستعمارية الاوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادي، واستهدفت به أقطاراً في القارات الاخرى، خاصة افريقيا وآسيا. كما ان الهجرة اليهودية الى فلسطين كانت، وما زالت، المفصل الاساس في قضية فلسطين، والعمود الفقري لتوجّهات، ونشاطات، الحركة الصهيونية، منذ نشأتها. وما تاريخ فلسطين الحديث إلا عبارة عن ثورات واضطرابات بسبب الهجرة اليهودية. وكان دافيد بن - غوريون واضحاً حين لخصّ الفلسفة الصهيونية حول حتمية استمرار الهجرة بعد قيام اسرائيل، حين قال: «كنّا شعباً بلا أرض، وأصبحنا أرضاً بلا شعب».

وأصبحت هجرة اليهود السوفيات هي الحدث الذي تنعقد بسببه سحابات قاتمة فوق منطقة الشرق الاوسط. وتجنّد اسرائيل التعتيم الاعلامي على الهجرة اليهودية السوفياتية. فكلماً قل

الحديث والنشر عن الموضوع، زاد عدد المهاجرين. وما تزال موجات المهاجرين اليهود تتوالى الى فلسطين. وبعد ان كان اتجاه حركة نزوح اليهود من فلسطين المحتلة الى خارجها قد رجح في الاعوام الاخيرة، بحيث أصبح النازحون منها أكثر من القادمين اليها، بدأت موجات الهجرة الجديدة تعوّض عن الخارجين النازحين، بالإضافة الى اسراع الولايات المتحدة الاميركية باغلاق باب الهجرة اليها، الامر الذي أدى الى تضيق فرصة النازحين القدامى، أيضاً. ولن يكون القادمون الجدد مجرد اضافة الى الاعداد القديمة، بل هم جيش مدرّب، ومدجج، وجاهز للاستخدام.

ان هجرة اليهود السوفيات فرع من القضية، وليست القضية كلها. فالقضية هي قيام اسرائيل أصلاً، ثم ما ترتب على ذلك من عواقب ومضاعفات ما زالت واقعة حتى اليوم.

وتشكّل قضية هجرة اليهود السوفيات، نتيجة للمتغيرات الدولية، خطراً داهماً تواجهه الامة العربية مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وهو خطر قد يؤدي، اذا استمر بالمفهوم الاسرائيلي، الى خلق بركان جديد في المنطقة.

وكثيراً ما قرأنا وسمعنا ان الصهيونية تخطط لاقامة «اسرائيل الكبرى». وتشكك الكثيرون في تلك المقولة، بناء على قاعدة في التاريخ تشير الى ان لكل دولة مقدرة محدودة على التوسّع واستيعابه، وقد تنهار اذا ما تجاوزت تلك الحدود، والمثال لذلك ألمانيا النازية. غير ان احداث الشهور الاخيرة كفيّلة باعادة النظر، والاخذ بجدية احتمالات تحقيق اسرائيل لمرحلة جديدة من مراحل توسّعها، وذلك بتغيير مساحات أراضي الضفة الفلسطينية. وكلّما حققت اسرائيل مرحلة من مراحل توسّعها سعت الى اضافة مساحات أخرى اليها. وأشدّ ما نخشاه، الآن، هو ان يمضي الوقت وتمتلئ الضفة الفلسطينية بالمهاجرين السوفيات، ممّا يؤدي باسرائيل الى بدء حرب جديدة، لاضافة اراضٍ جديدة اليها، وهذه المرة من الدول العربية المجاورة. ولنا ان نسأل: هل جاء توقيت هجرة اليهود السوفيات، بهذه الاعداد الهائلة، مصادفة في هذا الوقت بالذات؟ أم هو الرد العملي على الانتفاضة التي قاربت ثلاثة أعوام دون ان تهدأ؟ ولا يعني ذلك عدم اقتناص اسرائيل لظروف دولية ملائمة لتنفيذ خططها كانت تعدّ لها من قبل. وتتمثّل الظروف هذه في المتغيرات الدولية الحالية، التي أسفرت عن حقّ المواطن السوفياتي في التنقّل دون قيد، طبقاً لمبادئ حقوق الانسان.

وكارثة تهجير يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل هي الكارثة الثالثة التي يواجهها العرب، بعد كارثتي العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧، حيث ان التهجير الذي يراى له، وبالجم الذي ينتظر ان يتمّ به، يقدم الى اسرائيل حافزاً جديداً للعمل بسرعة على استيعاب الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد قال اسحق شامير، ان التهجير على نحو ما هو مخطط له في حاجة الى اسرائيل كبرى.

ان ما تنزلق اليه أزمة الشرق الاوسط، بسبب موجة الهجرة اليهودية الحالية من الاتحاد السوفياتي، هو منعطف خطر. وربما يمضي وقت طويل قبل ان تظهر الآثار التي ستتركها هذه الهجرة، لا في فلسطين فحسب، بل في الدول العربية جميعاً. ان الموجة الحالية لا تقضي على ما تبقى من القضية فحسب، بل تخلق واقعاً جديداً يقوم على أنقاض ما كان موجوداً بالفعل؛ وان فهم الموجة الحالية من هجرة اليهود السوفيات لا يمكن ان يكون صحيحاً، اذا تمّ بمعزل عن فهم الفكر الصهيوني ككل، ومخططاته التوسّعية، ومفاهيمه للتسوية الاقليمية في المنطقة.

ان أهمية الهجرة، بالنسبة الى اسرائيل، تفوق أية أهمية أخرى، لأنها تمثّل عصب المشروع الصهيوني، وتتصل بأهمّ مقومات وجود دولة اسرائيل، وهو الحشد القادر على ضمان بقائها.

وقدرتها على التوسّع، وتحقيق أطماعها على حساب الآخرين.

ولنتقل الآن الى استعراض سريع لنشأة اسرائيل وأهدافها القومية، ونظرة اسرائيل الجيو - بوليتيكية الى قضية حدود الدولة - فكرة التوسّع، قبل الانتقال الى تحليل الابعاد الجديدة لعملية تهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل.

### نشأة اسرائيل وأهدافها القومية

لكي نتفهّم أبعاد هجرة اليهود السوفيات الحالية الى اسرائيل، يجب ان نضعها في اطار اهداف اسرائيل «القومية»، وأسباب نشوء الدولة، وتطوّرها على مدى الزمن.

#### مراحل انشاء «الدولة اليهودية»

بدأت فكرة «الخلاص والعودة»، كعقيدة دينية، منذ الشتات الاول في القرن السادس قبل الميلاد، عندما اتجه كهنة اليهود في صلواتهم اليومية بالدعاء لأن يعاد بناء القدس وان «يرسل المخلص الى صهيون». وقد ظلّت هذه الفكرة مجرد شعور غامض يجيش في صدور اليهود على امتداد القرون الطويلة التي أعقبت تدمير «الهيكل الثاني» في القدس على يد القائد الروماني تيتوس، سنة ٧٠ ميلادية.

وقد ظهر عدد من الدعاة طوال هذه القرون؛ إلا ان دعاوهم لم تلق النجاح المنشود حتى أوائل القرن التاسع عشر، حينما بدأت فكرة «الخلاص» تمرّ بأطوار مختلفة، سعياً وراء حل «للمشكلة اليهودية» من طريق الخلاص أمّا بـ «العودة» الى صهيون، أو بدونها. وترتب على ذلك ان ظهرت حركات فكرية تدعو الى «الاندماج» في المجتمعات الاوروبية، التي اعترضتها ظروف الاضطهاد العنصري ومعارضة الكثير لفكرة الاندماج مع انتشار الحركات القومية في اوربا، ممّا دفع اليهود الى البحث عن حلول عملية أخرى من خلال فكرة «القومية اليهودية» التي تنادي بأن يكون حل المشكلة اليهودية حلاً ذاتياً، يعتمد اليهود فيه على أنفسهم «ببعث الشعب اليهودي في أرض اجداده».

واستمر تطوير فكرة الخلاص بالعودة الى «أرض - اسرائيل» (فلسطين)، الى ان أعطى ثيودور هرتسل للفكرة طابعها السياسي في شكل «دولة يهودية»، كحل لمشكلة اليهود. وكان المعنى الكامن لذلك هو اغتصاب أرض فلسطين، وتشريد شعبها. ومن هنا كان لازماً أن تكون «القوة» هي الوسيلة، و«التوسّع وفرض الامر الواقع» هو الاسلوب، و«الهجرة» هي السبيل الى اقامة تلك «الدولة اليهودية». وكان ذلك هو المثلث الاستراتيجي الذي دارت حوله «الغاية الصهيونية» و«الاهداف القومية» ونظريات الامن الاسرائيلية المختلفة، منذ ذلك الحين.

واستتبع ذلك ان تبوّأت القوة المسلّحة مركز الصدارة في تحقيق مخطط انشاء «الدولة اليهودية»، وصار للمنظمات العسكرية الكلمة المسموعة منذ بداية الامر، وقام الفكر العسكري بالدور الاول، والاهمّ، في رسم السياسة الصهيونية الهادفة الى خلق وتطوير الوجود الصهيوني في فلسطين. ولعلّ ذلك ما يفسّر، الى حدّ بعيد، سبق انشاء، وتنظيم، «المؤسسة العسكرية» التي صاحبت اقامة الدولة على اقامة الدولة ذاتها. ولم يتطلب الامر سوى تغيير اسم المنظمة العسكرية السرية «هاغاناه» من «منظمة الدفاع» الى «جيش الدفاع».

وبنيت الافكار الاستراتيجية الصهيونية على اساس الاستناد الى أصول جنسية، وعرقية،

تؤمن بامتيازها، وتفوقها، وضرورة سيطرتها على مقدرات وأراضي شعوب أخرى مجاورة، تسكنها أصول جنسية وعرقية ترى أنها أقل منها تقدماً. ولعل المثال الذي أعطاه ايمان الجنس الأري، او الجرمانى، بتفوقه على الاجناس الاخرى، ونهجه في التوسّع وضّم الاراضي، والاساس الذي بنى عليه فردريك راتزل - وكارل ريتز - نظرياته ومبادئه من ان الدولة هي «كائن حي»، وانه لا سبيل أمام الدول الصغيرة والضعيفة الى البقاء والحياة، وان الدول القوية تسحق، في طريق تقدّمها، الدول الضعيفة حولها، كان هو النبراس الذي اتخذه المخططون الاستراتيجيون الاسرائيليون مرشداً لهم خلال انشاء الدولة اليهودية، وتطورها، وتوسّعها. فقد وضع راتزل قانوناً لنمو الدول يرتكز على مقومات عدة، كان أهمها ان مساحة الدولة هي أفضل المعايير التي يستدل منها على قوة الدولة، وان نمو الدولة ما هو الا نتيجة تابعة لنمو سكانها، وان الدولة تنمو بامتصاص اجزاء صغيرة ذات أهمية استراتيجية، واقتصادية، من الاراضي حولها، وتهجير سكان جدد الى هذه الاجزاء للتمسك بها وتعميرها، وان حدود الدولة ما هي الا غلاف لرقعتها، وهي ظاهرة دينامية قابلة للتغير. وقد استفادت اسرائيل تماماً من هذه النظرية، بل وقامت بتطويرها لصالحها؛ وكانت ظاهرة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وتوطينهم في القدس وأراضي الضفة الفلسطينية، هي آخر مظاهر تنفيذ هذه النظرية.

عموماً، لقد بدأ الامر بدعوة «الخلاص والعودة» الى فلسطين واستيطانها في أواخر القرن الماضي. واستمر ينمو، ويستفحل، ويتطور، الى الآن. ولفهم ذلك يمكن تقسيم هذه الفترة، طبقاً لتطور الصهيونية، وانجازاتها، الى أربع مراحل رئيسية، هي:

أولاً - مرحلة «الهجرة»: وتبدأ بظهور فكرة «الاندماج»، ثم اندثارها لتحل محلها فكرة «القومية اليهودية» والدعوة الى الهجرة. واستغرقت الفترة من نهاية القرن الثامن عشر حتى الربع الاخير من القرن التاسع عشر بتكوين جمعيات «محبّة صهيون» وانطلاق الهجرة على يد طلائع هذه الجمعيات، الى ان توحدت جهودها في العام ١٨٨٧ لتبدأ أولى المراحل الفعلية، التي تشكّل المنطلق العملي نحو «الدولة اليهودية».

ثانياً - مرحلة «التسلّل»: كانت بدايتها مع باكورة الهجرة لجيل من المغامرين، أو «الرواد» كما يدعوهم الصهيونيون، أطلق عليه «العلباه الأولى» (الهجرة الأولى)، يعود لهم فضل ظهور أول الشعارات الصهيونية على أرض فلسطين، التي تتلخّص في ضرورة الاستيلاء على الارض ومنع اصحابها من استردادها. ومنذ العام ١٨٨٧، وعلى امتداد ثلاثين عاماً، استمر المغامرون يتوغّلون في أراضي فلسطين.

وكانت «الحقبة الاولى»، بسنواتها العشر، جهداً متواصلاً لنشر دعوة «القومية اليهودية» والحثّ على الهجرة الى «صهيون» واستيطان فلسطين. وفي العام ١٨٩٧، بدأت «الحقبة الثانية» بتبلور الافكار الصهيونية عملياً في اطار المنظمة الصهيونية العالمية والتحوّل الى التخطيط الجادّ المنظم لاقامة «وطن قومي يهودي في فلسطين». وكان العام ١٩٠٧ هو بداية «الحقبة الثالثة» والاخيرة في هذه المرحلة، اثر استقرار رأي المنظمة الصهيونية العالمية على انه «لا بديل من فلسطين وطناً قومياً لليهود». وتميّزت هذه الحقبة بتدفق موجات جديدة من المهاجرين (الهجرة الثانية) تصاحبها مفاهيم سياسية جديدة بأن يكون «العمل هو أساس الاستيطان»، وان يكون «النقاء اليهودي» هو جوهر المجتمع. وتجسّدت لهذه الافكار، خلقت نواة المؤسسة العسكرية الصهيونية في فلسطين تحت اسم منظمة «هاشمير» أي «الحارس».

ثالثاً - مرحلة «الاعتصاب»: كان العام ١٩١٧ بداية لمرحلة جديدة من مراحل العمل الصهيوني في فلسطين، انتهت باغتصابها. وتولّى تنفيذ هذه المرحلة جيل من الارهابيين، اعتنق أسلوباً جديداً في سلب الارض، اعتمد على أخذ الارض بالقوة، والتمركز عليها، والدفاع عنها. واحتوت هذه المرحلة على ثلاث حقبة. واختصت «الحقبة الرابعة» بتقنين الوجود اليهودي في فلسطين باصدار «وعد بلفور»، وتأكيد في صك الانتداب البريطاني على فلسطين بواسطة عصبة الامم. واستتبع ذلك تعزيز الوجود اليهودي بتوسيع نطاقه في ظل الانتداب، وتكوين الكيانات السياسية، وانشاء المنظمة العسكرية «الهاغاناه»، للقضاء على اليقظة العربية النامية في فلسطين، التي بدأت بوادرها تظهر منذ العام ١٩٢٧، لتضع بداية «الحقبة الخامسة» التي اتّسمت بالعمل على مقاومة المد الثوري الفلسطيني، فكانت مشحونة بالصراع الدامي. وتحوّلت الهجرة اليهودية، خلالها، الى هجرة جماعية واسعة؛ كما تبلور، خلالها، التنظيم السياسي الصهيوني في شكل «الوكالة اليهودية»، وتطوّرت القوة الصهيونية المسلّحة. وانتهت هذه المرحلة بـ «الحقبة السادسة» التي بدأت، في العام ١٩٣٧، بانطلاق العمليات الارهابية الى أقصى مداها، وانتهت، في العام ١٩٤٧، باصدار قرار تقسيم فلسطين من الامم المتحدة. وتميّزت هذه الحقبة بتعدّد شكل المنظمات الصهيونية العسكرية، واتساع مجال نشاطها، خاصة في اثناء الحرب العالمية الثانية عندما شكّلت الهاغاناه قوة ضاربة هي «البالمح»؛ كما ازداد نشاط العمل الصهيوني وتركّزت جهوده على تحقيق هدف محدّد هو «فرض الدولة اليهودية في فلسطين بالقوة المسلّحة»، باستغلال فترة الارتباك المنتظرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية للاستيلاء على فلسطين، باعتبارها احدى مناطق الفراغ التي سوف تخلّفها هذه الحرب.

رابعاً - مرحلة «التوسّع»: كانت المرحلة الرابعة والاخيرة، المستمرة حتى الآن، هي مرحلة «التوسّع»، والتي سيطر عليها شعار «الانقضاء وفرض الامر الواقع». وبدأت هذه المرحلة في العام ١٩٤٧ بـ «الحقبة السابعة» التي تميّزت بالعدوان الواسع على فلسطين، ومحاولة ابتلاعها واحتوائها بعد تفرّيقها من سكانها العرب بالارهاب. وفيها أعلنت الدولة في أيار (مايو) ١٩٤٨، وتحوّلت المنظمات العسكرية السرية الى جيش نظامي تحت اسم «جيش الدفاع الاسرائيلي». وفي العام ١٩٥٦، شنّت اسرائيل حرباً عدوانية، بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا، ضد مصر للقضاء على حركة التحرر العربي المتمثلة في الثورة المصرية، وتثبيتاً للوجود الصهيوني في المنطقة، تمهيداً لفرضه عليها نهائياً في النهاية.

ومع نهاية العدوان بدأت «الحقبة الثامنة» في العام ١٩٥٧، وكانت أبرز معالمها الجهود التي بذلت في المجال العسكري تحقيقاً للشعار الجديد «الحدود الآمنة»، وكانت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ختاماً مثيراً لهذه الحقبة التي انتهت بابتلاع أرض فلسطين كاملة، اضافة الى مزيد من الاراضي العربية المجاورة لها. ومع بدايات العام ١٩٦٨ بدأت «الحقبة التاسعة» التي بذلت اسرائيل، خلالها، جهودها لاحتواء التوسّع الثاني، وتأمين أكبر قدر من المكاسب التي ترتبت على حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إلا أن هذه الجهود أحبطت بحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي فاجأت مخططات اسرائيل.

واشتملت «الحقبة العاشرة»، التي بدأت في حوالى العام ١٩٧٧، على محاولة اسرائيل استعادة التوازن الاستراتيجي، والانتقال الى مراحل جديدة من التسلّح اشتملت على النووي والصاروخي والفضائي؛ كما تضمّنت عملية السلام مع مصر، وغزول لبنان، وبدء التخطيط، استعداداً



للمرحلة الجديدة. ومع بدايات «الحقبة الحادية عشرة»، التي بدأت في منتصف العام ١٩٨٧، بعد تولّي ميخائيل غورباتشوف الحكم في الاتحاد السوفياتي، بدأ الاستعداد للمضي خطوة الى أمام على طريق المخطط الصهيوني، كان أساسها تشجيع الهجرة الى اسرائيل، ليتمكن تثبيت الامر الواقع في الاراضي المحتلة، والاستعداد للمزيد من العدوان لضمّ اراضٍ جديدة الى اسرائيل، تمهيداً لتحقيق فكرة «اسرائيل الكبرى». وفي اطار هذه المرحلة، جاءت عمليات هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل مع نهاية العام ١٩٨٩، وسوف تبلغ مداها خلال النصف الاول في التسعينات، تمهيداً لانتقال اسرائيل الى حقبة جديدة، بأهداف جديدة، كلها ضارّة بالمصالح العربية.

### الابعاد الحقيقية للاهداف «القومية» لاسرائيل

التحدي الرئيس، وأن لم يكن الوحيد، للعرب هو السياسة التوسّعية العدوانية لاسرائيل. وهذه السياسة ليست وليدة الساعة، حيث يقوم المعتقد السياسي والايديولوجي لتكتل «الليكود» على مفهومي «القوة» و«التوسّع»، كما رسمها فلاديمير جابوتينسكي في الربع الاول من هذا القرن؛ كما يقوم هذا المعتقد على مجموعة من المبادئ العامة التي تؤكد «الحق» الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة، بناء على اعتبارات دينية، وتاريخية. كما تتبنّى أحزاب اليمين الديني بعض المفاهيم الدينية، مثل «العودة الى أرض الاجداد»، و«الحق التاريخي»، و«تكامّل الارض». وتقوم الاحزاب العمالية، التي تشكّل تجمّع «المعراخ» على أساس فرض الامر الواقع والحقائق الثابتة؛ ويقوم المعتقد السياسي والايديولوجي لها على أساس مشروع يغفّل اللون الذي يُبنى على أساس عدم امكانية خسارة حرب واحدة، والتوصّل الى حدود آمنة معترف بها، ويمكن الدفاع عنها.

وبذا تبني الابعاد الحقيقية للاهداف «القومية» الاسرائيلية أساساً على العقيدة الدينية، فنجد ان السياسة الاسرائيلية العامة تنبثق من «الغاية الصهيونية القومية» القائمة على خلق «دولة يهودية كبرى» في منطقة الشرق الاوسط، مبتدئة بـ «اعادة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين» ضمن اطار المفهوم التاريخي الصهيوني لدولة اسرائيل. وقد تطلب طموح الغاية الصهيونية، واتساع ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ان يعتمد المخطط الصهيوني، لتحقيق هذه الغاية، على التدرج المرحلي - في اطار العقيدة الدينية - للانتقال المتتالي من هدف الى آخر، حتى تتحقق الغاية «القومية» كاملة.

وتستخدم اسرائيل مصطلح «الامن» مبرراً، أو غطاءً، لكل، أو احد، أركان استراتيجيتها «القومية» والعسكرية؛ كما انه من الصعب تحديد الهدف النهائي لدولة اسرائيل. وتتنوّع الاهداف الاسرائيلية، وتتعدّد، وتختلط، في كثير من الاحيان، باستراتيجية تحقيقها. وتتحدد الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه العرب بالتوسّع الاقليمي، وضمان التفوّق العسكري الاسرائيلي في المجال التقليدي، والنووي، والصاروخي، والفضائي، على العرب ككل، وضمان الحفاظ على «يهودية» دولة اسرائيل بتأكيد الاغلبية اليهودية، والحفاظ على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية مع العمل على عدم ايجاد بديل عربي ممكن من اسرائيل في استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية، ومنع قيام دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين.

واضافة الى أهداف التحدي الاسرائيلي التقليدية، فقد تواجدت عناصر جديدة أضفت على هذه الاهداف العديد من المخاطر الجديدة، يأتي في مقدّمها دخول اسرائيل المجال النووي، والفضائي، والصواريخ المضادة للصواريخ، بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، واشتراكها في مبادرة

الدفاع الاستراتيجي الاميركية. ومن ثمّ طرح من جديد، وبقوة، ضرورة الوعي بماهية وعواقب مرحلة جديدة من مراحل تطوّر تكنولوجيا التسلّح الاسرائيلي، وانعكاساتها على امكانية تحقيق الابعاد الحقيقية للاهداف القومية الاسرائيلية، ومن ثمّ مدلولاتها بالنسبة الى مستقبل الصراع المصري بين العرب واسرائيل.

ان البحث في هذه المدلولات انما يمهد لفهم حقيقة ما أضحى عليه وضع اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية، ووضع هذه المرحلة الجديدة من التعاون بين المراحل السابقة لها، في ضوء الوضع المتطوّر لدور اسرائيل في اطار الاستراتيجية الاميركية في المنطقة، وشكل، ودرجة، هذا التعاون، وتطوّر الاطار التنظيمي له، واحتياجات اسرائيل الى الدعم الاميركي لاستيعاب وتوطين موجات هجرة اليهود السوفيات في القدس والاراضي العربية المحتلة.

عموماً، لقد جعلت الغاية الصهيونية من وجود اسرائيل وسيلة وأداة لانجاز «مهمة تاريخية قومية» هي: جمع شتات اليهود من انحاء العالم وتهجيرهم الى فلسطين، مع تأمين الحياة الطبيعية لهم، وخلق المجال الحيوي للنشاط الصهيوني في الشرق الاوسط. ولذلك، فان تحقيق هذه الغاية قد تطلب قاعدة للانطلاق (اسرائيل)، ثمّ العمل على توفير الامن لهذه القاعدة كنقطة وثوب ضرورية تحقق «المجال الحيوي»، من خلال التوسّع الاقليمي، وتهجير اليهود الى اماكن التوسّع، وفرض السيطرة الاسرائيلية على المنطقة. ويشكّل تأمين اسرائيل «الحالية» وتحقيق اسرائيل «التاريخية» المحور الذي تدور حوله «السياسة القومية» الصهيونية، ومنها ينبع مفهوم «الامن القومي» و«المجال الحيوي».

ولكي يتكامل مفهوم «الامن القومي» لاسرائيل، كان لزاماً ان تسعى الى تحقيقه بشقيه، العسكري والسياسي، من خلال اهداف أساسية عدّة، هي:

١ - التأمين الجغرافي العسكري: ويرتكز على ثلاث دعائم هي: الحدود الطبيعية الآمنة ذات الانتقالات المتتالية، تبعاً لزيادة حجم السكان؛ والشكل الجغرافي السليم دائب التطلّع الى التوسّع؛ والعمق الاستراتيجي الكافي، واستمرار توسّعه.

٢ - التأمين السياسي: ويرتكز هذا المفهوم على ثلاث دعائم، أيضاً، هي: تفتيت التضامن العربي، ومنع قيام أي اتفاق عربي موحد وجماعي؛ وفرض «السلام» الاسرائيلي على العرب، أمّا دولة بعد أخرى، أو عليها جميعاً؛ وتغيير الشكل السياسي لمنطقة الشرق الاوسط، بتفتيت المنطقة، لتسهيل عملية انشاء «اسرائيل الكبرى».

ويعتمد المجال الحيوي على «التوسّع الاقليمي»، ومن خلاله يمكن تحقيق السيطرة على المنطقة من خلال اهداف رئيسة عدّة، هي:

١ - التوسّع الاقليمي: ويرتكز على ثلاث دعائم، هي: الاستيلاء على المناطق الاستراتيجية اللازمة للدفاع الاستراتيجي، والكافية لاستيعاب عمليات تهجير اليهود اليها؛ والاستيلاء على موارد المياه والثروة الطبيعية والاراضي الخصبة، استعداداً لتوفير الموارد الاقتصادية اللازمة لـ «اسرائيل الكبرى»؛ والسيطرة على خطوط المواصلات العالمية والممرات المائية الدولية في المنطقة، لزيادة أهمية وضعها الجيو - بوليتيكي والجيو - استراتيجي.

٢ - السيطرة على المنطقة: وترتكز على ثلاث دعائم، أيضاً، هي: تحقيق نهضة صناعية

كبرى، من خلال قاعدة تكنولوجية متقدمة تكفل أقصى درجات الاعتماد الذاتي على النفس، مع تقدّم التصنيع الحربي وإنتاج السلاح والاكتفاء الذاتي منه، وتسويقه في دول العالم الثالث، وخاصة في إفريقيا؛ وفتح الاتصال الحر بالعالم العربي، كضرورة لتحقيق التغلغل الاقتصادي؛ والاحتفاظ بالقدرة العسكرية التي تحقق لها «اليد الطولى» في المنطقة.

وتتشكّل الاهداف هذه، في مجموعها، وغيرها طبقاً لتطوّر الظروف السياسية، الغاية الصهيونية الكبرى. لذا، فهي أهداف متكاملة يصعب فصلها عن بعضها؛ وهي، جميعاً، تتأثر، وتؤثر، ببعضها. وقد طبعت هذه الاهداف، وأبعادها، الصهيونية بطابعها العدواني. وهي التفسير المنطقي لحقيقة الوجود الاسرائيلي، وغايته «القومية»، وما ينبع منه من أهداف استراتيجية وسياسية واقتصادية وعسكرية. وكان ذلك هو العامل الاساس الذي أدّى الى تعاطم الصراع بين العرب واسرائيل، فضلاً عن استمراره.

### نظرة اسرائيل الجيو - بوليتيكية الى قضية حدود الدولة

ولضمان استمرار توسّع «رقعة اسرائيل» لاستيعاب موجات الهجرة المتتالية لها ولتحقيق غايتها «القومية» في انشاء «اسرائيل الكبرى»، فان لاسرائيل فلسفة خاصة في نظرتها الجيو - بوليتيكية لحدودها، من المفيد تبين أبعادها، لفهم أبعاد عملية تهجير اليهود السوفيات التي تحدث حالياً.

#### الصراع الاقليمي والحدود

ترى اسرائيل ان الصراع العربي - الاسرائيلي كان نتاجاً لتفاعلات في العلاقات الدولية، كانت تهدف الى صوغ علاقات دولية جديدة، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهور عالم ثنائي القطبية. وقد اشتبكت الشعوب والدول في جميع انحاء العالم في صراعات السيادة والحدود، حيث يعتبر ذلك جزءاً من عملية بناء الامم وتشكيل الدولة.

وتتعدّد العناصر التي تدفع الدول الى النزاع حول الاراضي والحدود، وغالباً ما تكون هذه العوامل متشابكة. وأكثر العناصر التي تدفع الدول الى محاولة دفع حدودها وتوسيع رقعتها بروزاً هي محاولة السيطرة على: المساحات البرية الاستراتيجية والتكتيكية، والمسطحات المائية الاستراتيجية، والمنافذ البرية الى البحار المفتوحة، ومناطق وجود المعادن الاستراتيجية، ومصادر المياه اللازمة للزري والشرب وانتاج القوة الكهربائية، اضافة الى المطالب التاريخية للدول، والدوافع العنصرية، والعرقية، والدينية، لوحدة الشعوب.

وتميل الدول، في الوقت الحالي، الى تحقيق هذه الاهداف بقوة السلاح، أو التهديد باستخدام مثل هذه القوة. وتعتبر الحلول التي تنتج عن المفاوضات، مثل «اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية»، نادرة الحدوث. وفي معظم الاحيان، تقوم الدول الاقوى، والمننتصرة، بفرض شروطها على الدول الاضعف، والمهزومة. ويتركز معظم صراعات الحدود في الثلاثة أحزمة المتفجّرة في العالم: الشرق الاوسط، وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذه المناطق، يقل اهتمام الدول الكبرى بمنع النزاعات من الانفجار، بل وتشجيع الصراع حينما يبدو انه يخدم اهدافها الاستراتيجية، والايديولوجية، ثمّ في سرعة احتواء القتال بعد تحقيق المكاسب التي يخططون لها، وتحقيق مكاسب الدول المحلية التابعة لها. وفي هذا الاطار، تعمل اسرائيل على تحقيق اهدافها «القومية»، وتوسيع رقعة الدولة، وتهجير اليهود العائدين الى اسرائيل إليها.

وتعتبر الضرورات الاقليمية، والمساحات المطلوبة للمستعمرات السكانية، وجاذبية الاراضي الصالحة للزراعة والموارد التعدينية وموارد المياه، ودرجة الاتصالات المتبادلة بين الدول، سواء أصديقة كانت أو عدوة، كقوى يمكن لها، من خلال التركيبات المختلفة، ان تصنع عملية تحديد الحدود الاقليمية.

وحيثما تتواجد خطوط الحدود ضمن مناطق الحدود، يصبح لخصائص توزيع السكان أهمية سياسية. ففي المناطق الخالية من السكان، تكون مشاكل تعديل الحدود قليلة بصفة عامة (ومن هنا أهمية تعمير سيناء من وجهة النظر المصرية)، بينما تصبح المناطق التي يتواجد فيها سكان مصدراً لتواترات كبيرة.

وتقسم اسرائيل الحدود، بصفة عامة، الى أربعة أنواع، هي: خطوط حدود موجودة من قبل، وخطوط حدود في مراحل تالية، وخطوط حدود مفروضة بالقوة، وخطوط حدود مرسومة طبقاً لثقافات موحدة (أو مفروضة بالقوة - وموجودة من قبل).

ويعرّف علماء الجغرافيا «خطوط الحدود الموجودة من قبل» بأنها الخطوط التي رسمت قبل وجود سكان مستقرين في المنطقة، والتي تخلق فيما بينهم أرضية ثقافية موحدة، و«خطوط الحدود في مراحل تالية» بأنها الخطوط التي ترسم بعد وجود الارضية الثقافية الموحدة، و«خطوط الحدود المفروضة بالقوة» بأنها الخطوط التي ترسم دون الوضع في الاعتبار الارضية الثقافية الاصلية الموحدة.

وقد أضافت اسرائيل الى ذلك نوعاً رابعاً من الحدود يتلاءم مع أهدافها في التوسّع والاستيلاء على أراض جديدة هو «خطوط الحدود المرسومة طبقاً للارضية الثقافية الموحدة» والتي تبرز نتيجة للحروب، ونتيجة لاخلاء منطقة ما من السكان، أو تسكين منطقة ما بسكان جدد، ومن هنا يأتي تهجير اليهود السوفيات الى القدس والاراضي العربية المحتلة، خاصة في منطقتي الضفة الفلسطينية والجولان.

وبذا، فقد وظفت اسرائيل أنواع الحدود المختلفة لخدمة غايتها «القومية»، مستخدمة، في ذلك، المثلث الاستراتيجي الشهير الذي تقوم أضلاعه على: «القوة» كوسيلة، و«التوسّع وفرض الامر الواقع» كأسلوب، و«عمليات التهجين» كسبيل، لتوسيع رقعة اسرائيل الحالية، وصولاً الى تحقيق هدف انشاء «اسرائيل الكبرى».

### الحدود في الصراع العربي - الاسرائيلي

تعتبر اسرائيل ان الموضوعات المتشابهة للسيادة والاراضي، في الصراع العربي - الاسرائيلي، موضوعات معقدة، نظراً الى التغيرات في المواقف، والسياسات المتبعة للطرف المتصارعة. وتدعي اسرائيل بأنها، في العام ١٩٤٧، كانت مستعدة لأن تسلّم للسيادة العربية أجزاء من فلسطين، ومستعدة لقبول تدويل القدس، في مقابل اقامة دولة يهودية ذات ارتباطات فدرالية مع الدولة الفلسطينية؛ وانها كانت مستعدة، بين العامين ١٩٤٧ و١٩٦٧، للاعتراف بالسيادة الاردنية على الضفة الفلسطينية، وبالاذعان للتقسيم المستمر للقدس، في مقابل توقيع اتفاقية سلام مع العرب؛ كما انها مستعدة، في الوقت الحالي، للتفاهم في موضوع التسوية الاقليمية، على الرغم من ان انصار انشاء «اسرائيل الكبرى» لهم اليد الطولى؛ وفي جميع الظروف، فسوف تحتفظ اسرائيل بأجزاء كبيرة من الاراضي المحتلة لصالح تحقيق «الأمن الاسرائيلي».

وتعتبر إسرائيل أن الحدود السياسية بينها وبين جيرانها ما زالت في حالة تغير مستمر. فهي ما زالت الحدود التي حدّدت باتفاقيات الهدنة العسكرية، واتفاقيات ايقاف اطلاق النيران والفصل بين القوات؛ وأن الحدود الوحيدة التي اتفق عليها بعملية تسوية عربية - اسرائيلية رسمية هي حدودها مع مصر على طول مواجهة سيناء. ومن هنا، فإن احتمالات تغيير الحدود مع الدول العربية المجاورة وتوسيع رقعة اسرائيل قائمة.

وترى إسرائيل أن حدودها الدولية لم يستكمل تحديدها بشكل كامل وباتفاقيات دولية بعد. وكانت «حدود إسرائيل» مع سوريا والأردن، خلال الفترة من العام ١٩٤٧ إلى العام ١٩٦٧، تضمّ عدداً من المناطق منزوعة السلاح والمناطق العازلة، وقد تمت إزالة جميع هذه المناطق بالانتصار العسكري الإسرائيلي في العام ١٩٦٧. وقد استخدمت إسرائيل، في ذلك، شعار «عدم ثبات الحدود»؛ كما تمّ ادماج اقتصادات وقوة عمل المناطق التي تقع وراء «الخط الأخضر» السابق (الحدود السابقة مع دول الجوار) في الاقتصاد الإسرائيلي؛ كما توسّعت المستعمرات اليهودية لتصبح اقاليم جديدة، لا يمكن معها العثور على الحدود السياسية السابقة.

وفي جنوب لبنان، لم يعد خط الحدود، في الوقت الحالي، هو خط ما قبل العام ١٩٦٧، الذي كان يتطابق مع الحدود الدولية السابقة، التي رسمت بين فرنسا وبريطانيا العظمى. فقد تغيّرت جغرافية منطقة الحدود بشكل حادّ خلال الغزو الواسع للبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢. وفي سياق هذه التغييرات في المناطق، تمّ تغيير طبيعة الحدود. وكان الشرط المسبق لاتفاقية الحدود بين إسرائيل ومصر هو انشاء مناطق في سيناء تتضمّن: مناطق محدّدة القوات العسكرية، ومناطق تحت اشراف الشرطة المدنية المصرية المسلّحة بالاسلحة الخفيفة فقط، ثمّ مناطق تحت اشراف قوات الامم المتحدة.

وتعتبر إسرائيل أن الحدود الخارجية للأرض التي تتبعها، أو تدار بواسطة، ذات طبيعة «مناطق الحدود القابلة للتغير» بشكل أساس. فإذا كان هناك حل للصراع مع جميع الدول المجاورة، فقد يتحوّل معظم هذه المناطق إلى خطوط دقيقة محدّدة، تتناسب والمطالب الامنية لاسرائيل. وسيحتّم التعامل مع مشكلة الحدود مع بدء المفاوضات مع الأطراف العربية، وسيكون على هذه الأطراف أن تضع في اعتبارها الحدود الجغرافية للاستيطان اليهودي، في ضوء الحدود الاقليمية الممكنة؛ ومن هنا تأتي أهمية سرعة تهجير اليهود السوفيات إلى المناطق العربية المحتلة. فإذا قدر للعرب أن يوافقوا على الاعتراف بإسرائيل في مقابل إعادة «بعض» الأراضي، فسوف تحدّد إسرائيل، في هذه الحالة، الحدّ الأدنى من المطالب لتوفير حدود آمنة يمكن الدفاع عنها. وبالطبع، لا يوجد حدّ أدنى لتكتل «الليكود» الذي يطالب بضمّ الضفة الفلسطينية، ويرفض، بصفة مستمرة، موضوع التقسيم؛ بينما ستصبح المشكلة، بالنسبة إلى حزب «العمل» الإسرائيلي، هي الوصول إلى خطة للتقسيم، تكون مقبولة من أغلبية المجتمع اليهودي. والنتيجة الفعلية لموقف الطرفين هي عدم التخلي عن أي جزء من أجزاء الأراضي العربية المحتلة، بل واحتمالات شتّى حرب جديدة تضيف إسرائيل بها أراضي إضافية إلى مساحتها.

#### المبادئ التي تؤثر في التعديلات الاقليمية والحدودية

ترى إسرائيل أن ضمّها لأراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والجولان، أو تحديدها لأراضٍ خاصة، ومناطق أمن، وممرات لاستخدامها، يجب أن يتمّ في إطار جيو - بوليتيكي واسع، وليس في إطار عسكري ضيق، وذلك نظراً إلى أن العلاقة الاستراتيجية بين الأراضي والأمن لها

أبعاد اقتصادية، وديمغرافية، وسيكولوجية، وكذلك عسكرية. وترى اسرائيل ضرورة وضع التعديلات الاقليمية والحدودية لتلبية الحاجات التالية: السيطرة على المياه؛ وتوفير نقاط المراقبة والكشف والمناطق العسكرية والممرات الاستراتيجية؛ وتوفير العمق الدفاعي اللازم لتنفيذ خطط العمليات؛ وتوفير مساحات كافية للنمو السكاني والنشاط الاقتصادي؛ وتعظيم حجم اليهود، في اطار الدولة اليهودية، مع تقليل حجم السكان العرب؛ وتوفير الامن السيكولوجي لسكان اسرائيل.

وتعتبر اسرائيل ان أياً من هذه العناصر لا يعتبر بديلاً من الآخر، على الرغم من انه قد يكون احدها أكثر بروزاً من الآخر في منطقة جغرافية معينة. وعموماً، تعتبر السيطرة على المياه هي أخطرها جميعاً، على الاطلاق.

وترتبط مسألة المياه بدوافع التوسع الاقليمي، والاستيطاني؛ وتتمسك اسرائيل بسيطرتها على جنوب لبنان ومرتفعات الجولان، للسيطرة على مياه الانهار الموجودة في هذه المناطق، وأولها نهر اللباني واليرموك؛ كما تتمسك بالضفة الفلسطينية للحصول على مياه نهر الاردن والسيطرة على خزّان المياه الجوفية في المنطقة، الذي يبعد من خطوطها السابقة بمسافة ٢ - ٦ كيلومترات داخل الضفة الفلسطينية. وتسعى اسرائيل، من وراء سيطرتها على الموارد المائية، الى زيادة المساحات الزراعية، والاعداد لتلقي الاعداد الكبيرة من المهاجرين اليها، وخاصة القادمين من الاتحاد السوفياتي. ويعتبر المساس بموارد اسرائيل المائية احد الاسباب الرئيسية التي قد تؤدي الى نشوب الصراع المسلح.

ولاسرائيل، من وجهة نظرها، نوعان من متطلبات المراقبة والكشف والمناطق الدفاعية: احدهما تكتيكي، ويتعلق بمقاومة العمليات العسكرية الفلسطينية داخل الاراضي العربية المحتلة؛ والآخر استراتيجي، ويتعلق بهجوم الجيوش الكبيرة. وللسيطرة على الاراضي المحتلة، يجب وضع اعداد من النقاط الثابتة، التي تصلح للمراقبة والكشف، وان تستكمل بدوريات متحركة في مناطق تأمين محدّدة، تختارها، استراتيجياً، بعناية. وتصبح التسوية الاقليمية والحدودية مطلوبة لتأكيد النقاط الحاكمة التي يمكن منها استمرار المراقبة؛ وهذا يعني احتلال أجزاء كبيرة من الاراضي التي توقّر نقاط انذار مبكر من مسافات بعيدة. وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية، أنشأت اسرائيل العديد من المستعمرات التي تحدّد المناطق المطلوبة لهذا الهدف.

وتدّعي اسرائيل بأن عمقها الجغرافي المحدود يتطلب منها ضمّ العديد من المساحات الارضية، لتوفير العمق الدفاعي المطلوب لتأمين اسرائيل. ودون هذا العمق لا يمكن لاسرائيل مركّزة تجميعاتها الاستراتيجية، والتوزيع الاستراتيجي لهذه التجميعات في مساحات كافية؛ كما انه لا يمكن لها اجراء عمليات الفتح الاستراتيجي للقوات المسلّحة، لتنفيذ خطط العمليات الموضوعية للدفاع عن اسرائيل بالكفاءة المطلوبة. ويظهر هذا العنصر، في أوضح صورته، في منتصف اسرائيل، ممّا يعني ضرورة احتفاظها بمعظم، أو كل، أراضي الضفة الفلسطينية، لتحقيق العمق الدفاعي المطلوب. ويشير هذا العامل، بوضوح، الى عدم ايمان اسرائيل الحقيقي بالسلام.

كذلك ترى اسرائيل ان تتضمن شروط الامن لها، على المدى الطويل، وجود مساحات كافية للنمو السكاني والنشاط الاقتصادي، تكفي، وتستوعب، الخطة الاسرائيلية لاستيعاب موجات الهجرة المتوقّعة خلال السنوات المقبلة، والتي تعتبر موجات هجرة اليهود السوفيات أخطرها على الاطلاق. ولاستيعاب هذا النمو، سيكون على منطقة قلب اسرائيل، التي تحتوي على أكبر كثافة للسكان

والنشاط الاقتصادي، ان توسّع حدودها لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، ممّا يعني، مرة أخرى، توجيه هذا التوسّع نحو الضفة الفلسطينية بشكل أساس. وتتوّجّع إسرائيل ان تصبح منطقة قلب إسرائيل حتى العام ٢٠٠٠ ثلاثة أضعاف المنطقة الحالية.

وترى إسرائيل ان أحسن وسيلة لخدمة «المثال الصهيوني» لاقامة دولة يهودية هو تعظيم حجم اليهود في اطار إسرائيل. ولذا تسعى الى تفرّغ الاراضي المحتلة من سكانها العرب بالوسائل المختلفة كافة، وتهجير اليهود السوفيات اليها.

وتعرّف إسرائيل عبارة «الامن السيكولوجي» لسكان إسرائيل، التي تحتج بها لكسب المزيد من الاراضي، بأنها تلك المناطق التي تسبّب ألماً في نفوس اليهود، والتي، برؤيتها، يزعمون كيف كانت تستخدم حينما كانت تحت سيطرة العرب.

ولا يحتاج الامر الى أي جهد لتبيّن الاهداف الحقيقية لتمسك إسرائيل بهذه العناصر، التي تعتبرها أهمّ المحدّات الإسرائيلية لموقفها تجاه الاراضي العربية المحتلة. فترجمة هذا الكلام، تعني، بوضوح، عدم رغبة إسرائيل في التخلّي عن أي جزء من الاراضي العربية المحتلة. فاذا كان احد العناصر يعطي بعض الامل في امكانية استعادة العرب جزءاً من أراضيهم المحتلة، يجيء العنصر الآخر ليضيف المزيد من الاراضي، التي ترغب إسرائيل في الاحتفاظ بها. وبتراكم افرزات العناصر الستة، ترى ان إسرائيل لن تتخلّى عن أي شبر من الاراضي المحتلة، وانها ما زالت متمسكة بضرورة اقامة «إسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات».

#### توسيع مناطق القلب ومناطق المحيط لإسرائيل

تعتبر إسرائيل ان تقسيم الاقاليم السياسية ليست ظاهرة منعزلة. ففي العصر الحديث، ارتبط تخطيط الحدود القومية بالتوسّع الجغرافي لمناطق القلب، وكذا بالمطالب التاريخية والتبادل السكاني. وقد شكّلت الظروف الديمغرافية، والاقتصادية، والايديولوجية، لإسرائيل، التي أنشأت، ووسّعت، مناطق القلب فيها، «المحيط القومي» للدولة في شكله العام، كما شكّلت اهداف تخطيط حدود هذا المحيط. وبذا أصبح المحيط هو «حدود إسرائيل».

وترى إسرائيل ان تطوّر معظم مناطق القلب يحدث نتيجة لقوى داخلية، بينما تتسبّب القوى الخارجية في اجهاض، أو ازالة، منطقة القلب للدولة. وفي حالة إسرائيل، فقد أثّرت العناصر الداخلية، والخارجية، في نمو القلب.

وسوف ينعكس عدد سكان إسرائيل المستقبلي - مع الوضع في الاعتبار اعداد اليهود السوفيات التي ينتظر ان تصل الى إسرائيل - على استمرار التوسّع في منطقة الكثافة السكانية والمنطقة الصناعية. وللاحتمالات المستقبلية لتوسّع الوسط دلالات هامة لتغيرات الحدود المستقبلية، حيث يخضع ذلك لقدرات إسرائيل السياسية، والاستراتيجية، على المساومة بخصوص حدودها الخارجية. ومن غير المحتمل، ان تتخلّى إسرائيل، خلال العمليات الدبلوماسية، عن «وحدة القدس» التي سوف تصبح جزءاً من القلب في المستقبل القريب، وكذلك عن معظم، ان لم يكن كل، الاراضي العربية المحتلة.

وتتأسس الفكرة السياسية - الجغرافية لمناطق القلب على فرضية ان وحدة الاراضي والسكان تشكّل «كتلة حرجة» تؤثر في مصير الدولة ككل. وتنبثق أفكار قيام الدولة من «نواة القلب»، في الوقت الذي تنتج منطقة الكثافة السكانية الطاقات السياسية التي تحافظ على أفكار الدولة، نظراً

الى تجمعاتها الاقتصادية، والسكانية. من هنا، قد تصبح القدس مربوطة بالوسط، كامتداد للكثافة السكانية، مستوعبة لأفكار الدولة التي تعتبر تعبيراً عن الصهيونية البرغماتية. وقد تتطور القدس الى نواة قلب جديدة دافعة الدولة الى مرحلة جديدة من التوسع الاقليمي. وبذا تخطط اسرائيل لكي تلعب القدس دور القلب الايديولوجي لـ «ارض اسرائيل الكبرى».

وتعتبر هذه المفاهيم عن الاهداف التوسعية والاستيطانية لاسرائيل؛ كما تعتبر الاساس الذي تقوم اسرائيل، بناء عليه، بالتوزيع الديمغرافي للمهاجرين السوفيات الجدد على الاراضي العربية المحتلة. ومن هنا خطورتها المطلقة على مستقبل المنطقة العربية، ومستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار تطور القوة العسكرية الاسرائيلية من المجال التقليدي الى المجال النووي والصاروخي والفضائي. ومن هنا، أيضاً، تتمثل خطورة عمليات تهجير اليهود السوفيات الى القدس والاراضي العربية المحتلة.

### عملية التهجير وقضية المياه

ان تهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل يعني عبئاً لا يحتمل على أهم مورد من الموارد الطبيعية، وهو المياه. ولا مراء ان الماء هو العنصر الاساس الذي يحدّد قدرة اسرائيل على استيعاب يهود جدد؛ ولا بدّ من السيطرة على ارض جديدة حتى يتسنى لاسرائيل السيطرة على مصادر أخرى للمياه. وهنا تبرز المشكلة الرئيسية التي ستكون السبب الرئيس في حرب مقبلة، مهما اختلفت الاسباب.

والماء من أهم ضوابط توزيع السكان، حيث يتجمعون أينما وجد، تاركين مساحات كبيرة شبه خالية من الصحراء. لذلك نجد ان تركيز السكان في اسرائيل، وتمركزهم، استدعيا التوسع دائماً تجاه الحدود العربية المتاخمة للاراضي المحتلة، في جنوب لبنان والجولان السورية، بحجة الأمن. كما ترجع زيادة عدد المستعمرات في الضفة الفلسطينية، أساساً، الى توفر المياه الجوفية ومياه الآبار.

والحروب التي خاضتها اسرائيل مع العرب هي حروب مياه في المقام الاول. ففي العام ١٩٦٧، وصلت الى منابع نهر الاردن، وأوقفت العمل العربي لتحويل روافده والافادة من مائه. وفي العام ١٩٨٢، نشرت قواتها على نهر الليطاني، الذي قامت بدرس موارده المائية درساً مستفيضاً.

وقد اهتمت الحركة الصهيونية، منذ زمن طويل، بدرس مصادر المياه في فلسطين، تمهيداً لبدء تحقيق الحلم الصهيوني في انشاء الدولة اليهودية. وكان هناك مشروع روتنبرغ اليهودي الروسي لتوليد الكهرباء في العام ١٩٢٠، ومشروع تجفيف اراضي الحولة في العام ١٩٣٤، ومشروع لودرميلك في العام ١٩٣٨، لودرميلك الذي ألف كتاباً عن «فلسطين ارض الميعاد»، وكان من اهدافه توفير الاحتياجات المائية لأربعة ملايين مهاجر يهودي، ومشروع هينر وسافاج في العام ١٩٤٦. وبعد اقامة اسرائيل، جاء عدد من المشروعات، مثل مشروع مين في العام ١٩٥٣، ومشروع كوتون، ومشروع جونستون بعد ذلك.

وهكذا نجد ان الحركة الصهيونية دائبة العمل على حصر، وتنمية، موارد المياه، ووضع المشروعات التي تستولي على مصادر المياه العربية، وارسال الحملات لدرس هذه الموارد. ومن الطبيعي ان يلعب الماء الدور الرئيس في التوسع السياسي، والاقتصادي، والعمراني، خاصة مع وجود عجز مائي في اسرائيل يقدر بحوالي ٨٥ مليون متر مكعب سنوياً، سيتزايد، ليصل الى ما يقرب من ٤٠٠ مليون متر مكعب، قابلة للزيادة في منتصف التسعينات. ويتطلب ذلك استغلال مصادر مياه جديدة، سوف



يزيد في حدتها وصول هذه الاعداد الهائلة من المهاجرين اليهود السوفيات.

وتستغل اسرائيل، حالياً، من خارج حدود الارض المحتلة العام ١٩٤٨، حوالي ٤٠ بالمئة من مياه نهر الاردن وروافده في الضفة الفلسطينية. وستزيد في هذه النسبة متطلبات زيادة السكان من طريق التهجير. ولا حل لأزمة المياه الا باستغلال موارد جديدة، وطرد عرب آخرين توفيراً للمياه، واحتلال اراضٍ عربية جديدة، في حروب مقبلة، تأميناً لمصادر أخرى جديدة للمياه.

### تهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل

يجزنا الحديث عن هجرة اليهود السوفيات الى جدل نظري حول الفارق بين «الهجرة» و«التهجير». وقد قام الدكتور احمد صدقي الدجاني بتوضيح الفوارق النظرية بين هذين المصطلحين. فـ «الهجرة» هي فعل ارادي يقوم على حرية الانسان المقترنة بالمسؤولية، وهي حق من حقوق الانسان كـ «فرد» لا بد من احترامه وكفالتة. اما «التهجير»، فهو فعل تعسفي قسري تستخدم فيه وسائل غير مشروعة للتأثير في الفعل الارادي، وهو فعل «جمعي» يتعامل مع الفرد كرقم وفق مفهوم النظام الشمولي، وهو فعل «عدواني» يقوم على اصطناع تناقض بين الانسان المواطن ووطنه الذي نشأ فيه ليستدرج الي «مواطنة» جديدة في وطن قوم آخرين يُستهدفون باستعمار استيطاني يقع في مهاوي العنصرية.

وهناك صلة مباشرة بين «التهجير» الصهيوني لليهود من أوطانهم الى فلسطين، وانتهاج الاسرائيليين سياسة التوسّع الاقليمي وتشبّههم باحتلال الاراضي العربية، وتنفيذ سياسات اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة، ثم اختلاق الظروف المناسبة لشنّ حرب جديدة للاستيلاء على المزيد من الاراضي، ثم زيادة عمليات التهجير مرة أخرى، وهكذا، موقّرين بذلك أكبر قدر ممكن من «الكتلة الحيوية» للدولة، وهي توسيع رقعة الدولة وزيادة سكانها، حتى تحقيق الهدف النهائي للصهيونية، وهو انشاء «اسرائيل الكبرى».

### النوايا الاسرائيلية - الصهيونية

ان فهم النوايا الحقيقية، التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها من وراء صفقة اليهود السوفيات، أمر في غاية الاهمية. فاسرائيل لم تجلب كل هذه الاعداد الضخمة لمجرد حل مشاكلهم. ان اسرائيل تسعى، بصفة مبدئية، الى نزع فتيل «القنبلة السكانية» التي تهدد بذوبان الدولة اليهودية في طوفان من السكان العرب خلال سنوات قليلة مقبلة، اذا ما استمرت الفجوة في معدّلات الزيادة السكانية بين العرب واسرائيل. وقد أدّت موجات الهجرة الحالية الى مضاعفة معدّلات الهجرة الى اسرائيل عشرات المرات عما كان يتمّ في السابق.

ان المشروع الصهيوني جزء عضوي من المشروع الاستعماري الذي كرّس «حقوق» الانسان الاوروبي في «التوسّع» و«الاستغلال». كما ان هجرة مئات الآلاف من اليهود السوفيات الى فلسطين تؤكد ان أحاديث التسوية ليست واقعية. ان اسرائيل هي «المشروع» الصهيوني، و«الهجرة» المستمرة لليهود العالم، وحلم «التوسّع» والسيطرة على حساب الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، وشعوب مصر وسوريا والاردن ولبنان. والمشروع الصهيوني، أيضاً، هو نفي لمشروع التحرّر العربي.

وتغطّي اسرائيل عملية تهجير اليهود السوفيات الى الاراضي العربية في فلسطين بمناورة الازمة السياسية الحالية لنظام الحكم، وتوزيع الادوار بين احزابها وسياسيها، لعرقلة مشروع السلام

في منطقة الشرق الاوسط، والضغط على الكونغرس الاميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، والحملة الشرسة ضد العراق بسبب اعدام جاسوس ايراني الاصل بريطاني الجنسية، ثم مسرحية ضبط صواعق التفجير النووي في مطار هيثرو في لندن، تهيئة لضربة اسرائيلية ضد العراق، والحرب المجنونة في لبنان، والافراج عن الرهائن فيها، تمهيداً لتمزيق العالم العربي، والضجة الكبرى التي أثارتها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، والغرب بصفة عامة، عن تملك العراق السلاح الكيميائي. وقد وضع من كل ذلك مدى تأييد الغرب لاسرائيل، ومدى تحامله على العرب.

وحتى تتغلب اسرائيل على ضيق رقعتها الجغرافية، وصعوبة المناورة فيها، فانها تؤسس عقيدتها العسكرية على مبادئ رئيسية عدّة، من أخطرها توسيع هذه الرقعة الجغرافية الضيقة بالحاق أجزاء كبيرة من أرض فلسطين اليها، ثم باحتلال باقي أراضي فلسطين، وتجاوز ذلك الى دول عربية أخرى. ولم تكن رغبة التوسّع وحدها، هي الحافز الى ذلك، ولكن كان هناك هدف عسكري بنقل الحرب الى أرض العرب، لتظل اسرائيل بمنجاة من تأثير هذه الحرب، تمهيداً لتحقيق هدف انشاء «اسرائيل الكبرى».

ولن يكون هدف الملايين السوفيات النهائي، الذين يستعدون لغزو الاراضي العربية المحتلة، هو الارض المحتلة فقط. وحتى وان كان ذلك هو هدفهم، فان أول آثار غزوه هو طرد الفلسطينيين من على أرضهم؛ وسوف يكون الهدف النهائي هو القدس والدول المحيطة بفلسطين، بما في ذلك الجولان وجنوب لبنان وأجزاء من الاردن وسيناء ومصر.

وهناك مخاوف على الاردن الذي يرتبط مع اسرائيل بأكبر خط حدود؛ كما ان هناك مخاوف تتعدّى الجولان، بالنسبة الى الحدود الشمالية، ومخاوف لا يمكن تجاهلها على البوابة الشرقية لمصر، وهي سيناء. أمّا جنوب لبنان، فان المخاوف مستقرة فيه بالفعل مع الوجود الاسرائيلي. وأي مراقب لا يحتاج الى درس الاستراتيجية ليتوصّل الى ان التوسّع الاستيطاني لاسرائيل أت لا محالة خلال سنوات قليلة. وليس ذلك رجماً في الغيب، وانما إعمال للمنطق العادي. فهناك أرض محدودة المساحة ومحدودة السعة السكانية سوف تضيق بالملايين من البشر القادمين اليها، وسوف يتوسّعون، توسّعاً طبيعياً، على الارض المحيطة بهم حتى تحقيق «اسرائيل الكبرى» من النيل الى الفرات، وهو هدف الصهيونية من قديم الأزل.

ان القضية ليست قضية مخاطر تهدّد شعب الضفة وغزة فقط، ولا الشعب الفلسطيني كله، وانما قضية مخاطر تهدّد مصير الدول العربية كلها. بعضها مهدّد بالخطر عاجلاً، وبعضها لن يتأخّر عنه طويلاً.

ويتضح المخطط الاسرائيلي من التحركات الدائرة، الآن، في الشرق الاوسط، وعلى الساحة الدولية، حيث تدل هذه التحركات على رغبة اسرائيل في تصدير المشكلة الفلسطينية الى الاردن، وان تحل مشكلة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير المصير بتوطين الفلسطينيين في الدول التي يعيشون فيها الآن. وبذا يصادرون حقه في اقامة دولته على أرضه واقامتتها على حساب الاردن. وبذا ترضي المجتمع الدولي دون دفع الثمن الذي سوف يكلفها: الانسحاب من على الاراضي المحتلة، والتوقف عن التوسّع الذي جعلت منه اسرائيل، منذ العام ١٩٤٨، محوراً لاستراتيجيتها في المنطقة. فاذا نجحت اسرائيل في ترتيب آلية فعّالة ومنتظمة لنقل اليهود من الاتحاد السوفياتي اليها، فان من المتوقع ان يصل عدد المهاجرين، خلال السنوات الخمس المقبلة، الى ٧٥٠ ألف شخص. واذا

نجحت إسرائيل في تدبير الهياكل المناسبة لتوطين هؤلاء في الأراضي المحتلة، فالنتيجة الحتمية هي خلل كبير في التوازن الديمغرافي على هذه الأراضي.

وتدرك إسرائيل صعوبة التعايش بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الضفة الفلسطينية، خاصة بعد الانتفاضة. ولذا تسعى الى تفرغ مناطق الانتفاضة من سكانها الاصليين. كما ان القمع الاسرائيلي للانتفاضة، وظروف الحياة التي تزداد صعوبة في الأراضي المحتلة، سواء على الصعيد الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الانساني، أرغمت عدداً كبيراً من سكان الأراضي المحتلة على التوجه الى الاردن، ميسرة بذلك لاسرائيل امكانية تحقيق هدفها الاستراتيجي في تفرغ الأراضي العربية المحتلة من سكانها.

ومن المفارقات الغريبة ان تكون البيريسترويكاً أداة لطرد اليهود من الاتحاد السوفياتي، واجتذابهم الى البقاء في الوقت عينه. غير ان روح المغامرة التي تدفع اليهود السوفيات الى الهجرة بهذه الاعداد الكبيرة انما تدل على عنصرية متأصلة في نفس الفرد اليهودي.

وتحاول اسرائيل، بمخطط مدروس، خلق واقع جديد في الارض المحتلة. ويتمثل ذلك في المساعي المبذولة لتوطين اليهود السوفيات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ويتضح حجم المخطط الاسرائيلي، بصورة أكبر، في ضوء الخطة الاستيطانية التي تستهدف ٧٥٠ ألف يهودي من الخارج، خلال السنوات الخمس المقبلة. وتهدف الخطة، أيضاً، الى زيادة عدد المستوطنين، في الضفة وغزة، الى مليون نسمة قبل العام ٢٠٠٠. وقد واكبت ذلك سياسة اسرائيلية مرسومة لاخلاء الضفة وغزة من سكانها، لفتح الطريق لليهود المهاجرين اليها. وفي اطار هذه السياسة، يُمنع الفلسطينيون، الذين يغادرون الارض المحتلة لأي سبب، من العودة اليها؛ وبذا يتم القضاء على الطابع العربي لتلك الأراضي، لابتلاعها وضمها الى اسرائيل، وبذلك يسقط كل حديث عن فلسطين.

### عملية التهجير

لعل الموجة الحالية من الهجرة لا تقل خطورة، ان لم تكن تزيد، عن موجات الهجرة الاولى، قبل العام ١٩٤٨، والتي أعقبها ضياح فلسطين العربية واقامة اسرائيل. كما ان موجات الهجرة الحالية تأتي، أيضاً، نتيجة مؤامرة دولية. فاليوم، تقوم الولايات المتحدة الاميركية لدى الاتحاد السوفياتي بالدور عينه الذي لعبته بريطانيا لدى الدولة العثمانية، وكأنا التاريخ يعيد نفسه. وسياسة الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية، واجتذاب اليهود اليها من بقاع الارض، هي خطة راسخة ومحبوكة الاطراف بدأت في العام ١٨٩٧، في مؤتمر بازل، في سويسرا، الذي دعا اليه مؤسس الصهيونية هرتسل، وانتهى الى قرار بانشاء «اسرائيل الكبرى» على حساب الدول العربية، ان حرباً أو سلماً.

بعد قرار غورباتشيف السماح لليهود السوفيات بالهجرة، وقيام الولايات المتحدة الاميركية بفرض حظر على دخولهم أراضيها بموجب قانون جديد يفرض قيوداً على الهجرة، اتجه هؤلاء الى اسرائيل قادمين من بوخارست وبودابست وموسكو وبعض العواصم الأخرى. ويبلغ معدّل تدفقهم اليومي خمسمئة يهودي. وهذا المعدّل لم يسبق له مثيل منذ ابرام الوفاق بين القوتين العظميين، في السبعينات.

ففي بدء علاقات الوفاق السوفياتي - الاميركي، بعد الزيارة الشهيرة للرئيس الاميركي

الاسبق، ريتشارد نيسكون، لموسكو، في صيف العام ١٩٧٢، بدأ الاتحاد السوفياتي في فتح حوار مع الجانب الاميركي لتنشيط العلاقات الاقتصادية، والتجارية، بين الطرفين. وبسرعة تحركت جماعات الضغط اليهودية مع اصدقائها في الكونغرس الاميركي؛ وترتب على هذا التحرك ان قدم السناتور هنري جاكسون، بالاشترك مع عضو مجلس النواب تشارلز فانك، تعديلاً لتشريع التجارة الخارجية الاميركية يمنع الحكومة الاميركية من تقديم تسهيلات ائتمانية تجارية، أو قروض تجارة، أو مزايا جمركية، أو معاملة تفضيلية للدول التي تضع قيوداً على هجرة مواطنيها الى الخارج. وقد كان المقصود بهذا التعديل التشريعي، المسمى «جاكسون - فانك»، ربط أي نمو في العلاقات التجارية الاميركية - السوفياتية بموضوع السماح لليهود السوفيات بالهجرة. ولا يزال موضوع الغاء هذا التشريع، أو ايقاف العمل به، أو تعديله، هو المحور الخفي للأزمة الحالية لهجرة اليهود السوفيات.

وقد شهد العام ١٩٨٨ استمراراً في نهج التحسن في علاقات الشرق والغرب، بصفة عامة، والعلاقات السوفياتية - الاميركية، بصفة خاصة. وخلال أيار ( مايو ) من ذلك العام، عقد لقاء القمة الرابع الشهير بين الرئيسين، رونالد ريغان وميخائيل غورباتشيف. وفي الجلسة الاولى لهذا اللقاء، التي عقدت بتاريخ ٢٩ أيار ( مايو )، خصص كامل الوقت للبحث في قضية حقوق الانسان. وقد احتوت هذه القضية على شقين: أولهما يتعلق بحالات فردية لانتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي، حيث تقدم ريغان بطلب الى غورباتشيف يشمل ١٤ حالة انتهاك لحقوق الانسان، وطلبه باتخاذ اجراءات عاجلة بشأنها؛ وثانيهما، وهو الأهم، يتعلق بهجرة اليهود السوفيات، حيث ضخم ريغان هذه المسألة، وأدخلها في عداد انتهاكات حقوق الانسان، ومن ثم تقدم بطلب الى غورباتشيف لاتخاذ اجراءات عاجلة للسماح بهجرة عدد من اليهود السوفيات. وكانت هذه هي البداية الحقيقية لهذا الموضوع.

وخلال لقاء القمة الاميركي - السوفياتي الأخير، في مالطا، نوقش موضوع تشريع «جاكسون - فانك» بين الرئيسين، جورج بوش وغورباتشيف، فأسفر النقاش عن اتفاق الطرفين على ان صدور قانون سوفيياتي جديد يحرر الهجرة السوفياتية من أية قيود هو الشرط الوحيد لايقاف العمل بتعديل تشريع «جاكسون - فانك» واعطاء الاتحاد السوفياتي معاملة الدولة الاولى بالرعاية. وفي هذا الاطار جاءت محاولات الكونغرس بالضغط، بعنف، على كل من الادارة الاميركية والجانب السوفياتي، لربط تطوّر العلاقات فيما بينهما بموضوع الهجرة المباشرة لليهود السوفيات من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل. وربط الكونغرس، بمجلسيه، بين موافقة الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الاتفاق التجاري بين شركة «ايروفلوت» السوفياتية وشركة «العال» الاسرائيلية، والذي ينص على قيام الشركة السوفياتية برحلات مباشرة بين موسكو وتل - أبيب لنقل اليهود السوفيات، وبين ايقاف العمل بتشريع «جاكسون - فانك».

وقد استطاعت شركة «العال» ان تعقد اتفاقاً مع الخطوط الجوية السوفياتية «ايروفلوت»، على تسيير خط مباشر من موسكو الى تل - أبيب لنقل المهاجرين اليهود. وعندما تسرب الخبر، تحركت قيادة الاتحاد السوفياتي وأصدرت قراراً بالغاء هذا الاتفاق. وقد وقع الاتفاق في الاسبوع الاول من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٩، وألغى في الاسبوع الاول من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٩٠. وأسرعت اسرائيل الى الولايات المتحدة الاميركية لمخاطبة الاتحاد السوفياتي لعدم الالغاء، وكان الرد السوفياتي ان باب الهجرة ليهود الاتحاد السوفياتي مفتوح لم يغلَق، ولكن ترتيب رحلات مباشرة من موسكو

الى تل - أيبب لم يعد ممكناً، لأسباب سياسية وإنسانية، لأنه ينطوي على اجبار لليهود السوفيات بتجاهل حقوقهم الانسانية في اختيار المهجر الذي يفضلون الذهاب اليه. لكن هذا الالغاء لم يدم طويلاً، إذ أعلن، مؤخراً، ان الرحلات المباشرة بين موسكو وتل - أيبب ستبدأ اعتباراً من نهاية تشرين الاول ( اكتوبر ) الجاري.

وكانت احدى الوسائل الفعالة الاخرى لنقل المهاجرين السوفيات الى اسرائيل هي استخدام خطوط الملاحة البحرية. وسوف يستخدم في ذلك الخط البحري من ميناء اوديسا على البحر الاسود الى ميناء حيفا في اسرائيل، وهو الميناء ذاته الذي وصل اليه المهاجرون اليهود الأوائل الى اسرائيل سراً بالمئات، وليس بالآلاف، كما سيحدث خلال هذا العام.

ولتخاشي المحاذير والمواجهات السياسية مع العرب، قامت الشركات السوفياتية بتسجيل عدد من سفنها في سجل سفن قبرص. وتأتي هذه الاتفاقية في أعقاب اتفاقية أخرى بين الاتحاد السوفياتي وحكومة قبرص، تسمح للبحارة السوفيات بالعمل على السفن المسجلة تحت علم قبرص. أي ان الاتفاقيتين، السوفياتيتين - القبرصيتين، سوف تتيحان رفع علم قبرص على سفن سوفياتية ببحارتها، وتتيحان، أيضاً، للاتحاد السوفياتي استئجار سفن تحمل علم قبرص وتشغيلها ببحارة سوفيات.

كما وقّعت اتفاقية بين موسكو واتحاد اصحاب السفن اليونانيين، يسمح بتشغيل بحارة سوفيات على السفن اليونانية، وتتيح الاتفاقية للسوفيات استئجار سفن من مالكيها اليونانيين وادارتها ببحارة وطواقم سوفياتية.

وبذا، فان جميع الاتفاقيات التي وقّعتها موسكو سوف تضمن للسوفيات القيام بنقل المهاجرين اليهود الى اسرائيل عبر البحرين، الاسود والمتوسط، الى الموانئ الاسرائيلية. ويتطلب نقل المهاجرين عدداً يتراوح بين ثلاثمئة رحلة بحرية عبر البحر المتوسط على الاقل، وهي حركة زائدة في البحر المتوسط سوف تكون بالتأكيد تحت عيون رقابة الاسطول السادس الاميركي، وسفن المجموعة الخامسة للأسطول السوفياتي. وبالطبع، لن تقف سفن هذين الاسطولين ساكنة لو تعرّضت سفن المهاجرين السوفيات لأية عمليات ضدها.

وينتظر أن يزيد عدد اليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل هذا العام الى ١٥٠ ألف يهودي، وذلك بالاضافة الى المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا الشرقية، واثيوبيا، وباقي دول العالم. كما تتوقع اسرائيل تمكّنها من استيعاب مليون يهودي سوفياتي خلال السنوات الثلاث، أو الخمس، المقبلة، وأن كان البعض يتوقع زيادة العدد على ذلك، خاصة في أعقاب اعلان الاتحاد السوفياتي عن سماحه بهجرة أربعة ملايين سوفياتي معظمهم من اليهود. ويصاحب كل ذلك عمليات دفع للسكان الفلسطينيين من الاراضي المحتلة الى الاردن. ويقدر عدد الذين لجأوا من الضفة الى الاردن، في العام الماضي وحده، بنحو ١٥٠ ألف شخص. وحيث أن أكثر من ٦٠ بالمئة من سكان الاردن، البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة، هم من أصل فلسطيني، فان أي تحرك سكاني جماعي الى الاردن سيؤدي الى اختلال التوازنات التي تحكم الاردن الآن، وقد تؤثر في الاستقرار السياسي، والاجتماعي، فيه. وقد أبدى الملك حسين قلقه البالغ من تطوّر الاحداث بهذا الشكل، وربط مخطط التهجير الاسرائيلي بتلكؤ الحكومة الاسرائيلية في عملية السلام، حيث تحاول اسرائيل خلق أوضاع جديدة، وعلاقات قوى تزداد لصالحها في الشرق الاوسط، بعد الجرعة المنشطة التي تمثلها هجرة اليهود السوفيات، قبل ان تحسم الموقف لصالحها نهائياً في المنطقة.

## مزايا المهاجرين السوفيات

تسعى اسرائيل، بكل جهدها، الى تشجيع وتيسير هجرة اليهود السوفيات اليها. والواضح، بل والمؤكد، ان سيل هجرة اليهود سيستمر دون توقّف، وسيتجه، في ظل الظروف الحالية، الى اسرائيل، دون غيرها. ففي الوقت الذي فتح السوفيات أبوابهم لهجرة اليهود منها، أغلقت اميركا أبوابها في وجه هؤلاء المهاجرين. وأصبحت هجرة اليهود السوفيات واقعاً جديداً، يكمل العمل المنظم الذي تقوم به اسرائيل. ولا تتمّ عمليات الهجرة الى اسرائيل بأسلوب عشوائي؛ فلا يساق أي مهاجرين سوفيات اليها، بل تتمّ غربلة المهاجرين، من طريق الوكالات والمنظمات اليهودية المتخصصة، بحيث يتمّ اختيار أفضل العناصر، وفرز الخبرات والكفاءات التي تحتاج اليها اسرائيل، لكي يتمّ تهجيرها، وتحديد مكان الإقامة، ونوع العمل، والخبرة الطويلة، قبل ان تبدأ الهجرة. ويكفي ان نتعرف على النسب التالية، ليمكن فهم هذه الحقائق، حيث كانت النسب المئوية للمهاجرين السوفيات الجدد كالآتي: ٥٦ بالمئة من الخبراء والعلماء وأساتذة الكمبيوتر وبحوث الفضاء؛ ٣٠ بالمئة من الحرفيين والمهنيين والمدربين والعمال المهرة؛ عشرة بالمئة من أصحاب الخبرة اليدوية من الموظفين والاداريين والمزارعين.

وقد أشار الباحث الاسرائيلي ميرون بينبنستي، الذي أقام مركزاً للبحوث والاحصاء لشؤون الضفة وغزة، الى مدى خطورة الهجرة السوفياتية اليهودية الى اسرائيل، والاستيطان في الاراضي المحتلة، في سلسلة مقالات نشرها في «الواشنطن بوست» الاميركية. كتب: ان هؤلاء المهاجرين ليسوا من اليهود السوفيات العاديين، وانما يأتون من مدن فيلنا وكوفتا ومينسك. وهذه المدن السوفياتية هي مهد الحركة الصهيونية التي جاءت منها الدفعة الاولى من مؤسسي اسرائيل. ويوصل المهاجرين الجدد، سوف تكتمل الصورة النهائية والهدف الاساس الحقيقي الذي تسعى اليه هذه الحركة، وهو اقامة «اسرائيل الكبرى». فقد أوضح الباحث الاسرائيلي المذكور ان وصول هذه الاعداد من الاتحاد السوفياتي سوف يؤدي الى زيادة العناصر الصهيونية المتطرفة داخل اسرائيل؛ وسوف تزداد قوى اليمين المتطرّف، وغلاة الفكر الصهيوني من جماعات غوش أيمنيم، الذين يؤمنون بقيام «اسرائيل الكبرى»، وبضرورة ابعاد العناصر الفلسطينية، بهدف تحقيق الحلم الصهيوني الاساس. لذلك، فان رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، قد أعلن، على الفور، عن اقامة «اسرائيل الكبرى».

وبذا يتمييز يهود الاتحاد السوفياتي بأنهم طاقة علمية وثقافية وسياسية وعسكرية، وفئات عمر تحتاج اسرائيل اليها لتنفيذ الخطوة الجديدة في بناء اسرائيل. وعموماً يحقّق اليهود السوفيات لاسرائيل العديد من المزايا، من أهمها: توفير القوة البشرية التي تحتاج اسرائيل اليها لمواجهة التوازن السكاني مع الفلسطينيين المقيمين في الارض المحتلة؛ وتوفير الامكانات العلمية والتكنولوجية والفنية المتطورة؛ وايجاد المبرّر، فيما بعد، للزحف الى الاراضي العربية وطردهم الفلسطينيين من على أرضهم؛ واستدرا عطف الولايات المتحدة الاميركية والطوائف اليهودية فيها وفي كل الدول الغنية، وبالتالي الحصول على المزيد من المعونات لاسرائيل، لتواجه هذا الزحف القادم من الاتحاد السوفياتي.

وهذه المزايا الاربعة (زيادة القوة البشرية، وزيادة القوة الفنية، وايجاد المبرّر للزحف الى الاراضي العربية، واستخدام المهاجرين لفرض المزيد من المعونات) لا يمكن ان تحققها اسرائيل الا اذا وصل اليهود السوفيات الى اسرائيل بالفعل، ولم يذهبوا الى أي مكان آخر. وهنا يمكن تحقيق مزية خامسة هامة للغاية، وهي شنّ الحرب مستقبلاً، لاضافة المزيد من الاراضي الى اسرائيل، لتأمين المساحة المطلوبة، والموارد الطبيعية المختلفة، ومصادر المياه.

## تمويل عمليات الهجرة

يوضح ما حدث خلال المؤتمر السنوي الثامن والخمسين للجمعية العمومية لمجلس اتحاد المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية، والذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ان ما نراه اليوم ليس تصرفاً مؤقتاً، ولكنه يدخل في اطار خطة منظمة، أهم معالمها:

○ تمّ، خلال المؤتمر، وضع خطة خمسية لادارة، وتنفيذ، حملة لجمع التبرعات لاعادة توطين اليهود السوفيات في اسرائيل. وسمّيت الحملة «الخروج - ٢» (اكسودس - ٢). وقد وضعت نتيجة للقاء رئيس الوزراء الاسرائيلي، شامير، مع المجلس، خلال زيارته للولايات المتحدة الاميركية في خريف العام ١٩٨٩.

○ حدّدت الحكومة الاسرائيلية احتياجاتها المالية، لاعادة توطين نصف مليون يهودي سوفياتي في اسرائيل، خلال الخطة الخمسية، لتكون بليونى دولار.

○ في اطار توزيع الادوار، تعهّدت اسرائيل والوكالة اليهودية جمع ١,٥ بليون دولار من المبلغ المطلوب، وطالبت التجمّعات اليهودية بجمع المبلغ المتبقي وهو ٥٠٠ مليون دولار. وأشارت المعلومات الى ان المنظمات اليهودية تهدف الى جمع ٣٥٠ مليون دولار من اليهود الاميركيين، و١٥٠ مليون دولار من اليهود خارج اميركا، لتحصل، في النهاية، على اجمالي المبلغ المطلوب (٥٠٠ مليون دولار) طبقاً للخطة الخمسية، والحملة العالمية المثارة لتنفيذها.

○ هناك حملتان رئيستان، حالياً، في الولايات المتحدة الاميركية، أحدهما تسمّى «الطريق الى الحرية»، وتهدف الى تمويل عملية استيطان اليهود السوفيات في كل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل؛ والثانية هي «الخروج - ٢» وتهدف الى تمويل استيطان اليهود السوفيات في اسرائيل فقط.

وفي اطار عمليات التمويل، تسعى اسرائيل الى اقناع الادارة الاميركية والكونغرس الاميركي للحصول على دعم اضافي يصل الى ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون دولار للمساعدة في عمليات الهجرة، إلا ان الدلائل اشارت الى ان الولايات المتحدة الاميركية قد خصّصت مبلغ ٢٠ مليون دولار لاسرائيل للمساعدة في عمليات الهجرة خلال الميزانية الاميركية لعام ١٩٩٠؛ ويسعى اللوبي اليهودي في واشنطن الى مضاعفة هذا المبلغ، في العام ١٩٩١.

ونظراً الى ان مشاكل المساكن والبنية الاساسية لاحتياجات حياة هؤلاء المهاجرين الجدد الى اسرائيل تتطلب مبالغ طائلة، وفي أسرع وقت، لمواجهة التدفق اليهودي السوفياتي، فقد قدّم السناتور ليهي والسيناتور كاستن الاميركيين مشروع قانون الى الكونغرس الاميركي، بتاريخ ٨/٢/١٩٩٠، يعطي الحق لاسرائيل لأن تقتترض ٤٠٠ مليون دولار من المصارف الاميركية، بضمن الحكومة الاميركية، ممّا يقلل سعر الفائدة الى أقصى حدّ ممكن، على ان تستخدم هذه المبالغ خلال العام ١٩٩٠، وما بعده، لتدبير المساكن والبنية الاساسية لليهود السوفيات في اسرائيل. وقد أكد عضوا مجلس الشيوخ ان الولايات المتحدة الاميركية تمنع استخدام أموال المنح، أو القروض، الاميركية لاسرائيل في الاراضي العربية المحتلة؛ كما أكدت الادارة الاميركية انه عند توقيع أية اتفاقية قرض، أو منحة، أو معونة، لاسرائيل، فسوف تتضمّن شرطاً بمنع استخدام هذه الاموال في الاراضي المحتلة. ولكن من الطبيعي ان يحرر مبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار الاميركي مبلغاً مناشئلاً من الميزانية الاسرائيلية، سوف تستخدمها الحكومة الاسرائيلية، بالتأكيد، في استيطان اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة. كما لا بدّ ان يعلم الكونغرس الاميركي بانشاء جماعة غوش ايمونيم الدينية

المتطرفة في اسرائيل مجلساً لاستيطان اليهود في الضفة الفلسطينية، تمكّن، بالفعل، من توطين ما يزيد على مئتي أسرة يهودية سوفياتية في الضفة الفلسطينية خلال الشهور القليلة الماضية. ومن الملفت للنظر ان خطوات التمويل ترتبط بنوعية المهاجرين، الامر الذي يوضح بعض الاهداف غير المعلنة لعمليات الهجرة:

١ - أعلنت أكاديمية العلوم الاستراتيجية عن انها ستخصّص ٦,٣ ملايين دولار لتشجيع خمسة عشر عالماً يهودياً سوفياتياً للهجرة الى اسرائيل، خلال السنوات الخمس المقبلة.

٢ - أعدت وزارة الاستيعاب والهجرة في اسرائيل برنامجاً لدفع رواتب العلماء السوفيات المهاجرين لمدة عامين، وذلك حتى يسهل على الجامعات والمراكز البحثية الاسرائيلية استيعاب هؤلاء العلماء.

٣ - أعلنت جامعة بن - غوريون عن عزمها على انشاء مختبرات ومعامل للعلماء الجدد، ليقوموا ببحوث تخدم المجتمعات المحلية في اسرائيل، ويخصّص لها تمويل خاص. كما أعلنت جامعة بئر السبع (وفيها ٢٠ عالماً يهودياً سوفياتياً من هجرات سابقة) انها يمكنها ان تستوعب مئة عالم جديد دون دعم خارجي.

٤ - أشارت التوقعات الاسرائيلية المعلنة الى ان الهجرة السوفياتية الحالية تضمّ نسبة كبيرة من الجامعيين والباحثين. ويتوقّع الاسرائيليون الوصول الميكرو لحوالي ألفي باحث في الهندسة والصناعة، وسيزيد ذلك في نسبة القوى العاملة الاسرائيلية في هذا المجال بحوالي ١٢ بالمئة.

### مواقف الاطراف العالمية، والاقليمية

مع تصاعد معدّلات وصول المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، واتجاه اسرائيل الى توطينهم في أراضي الضفة والقطاع المحتلين، وجدت الاطراف الدولية كافة نفسها، سواء التي شاركت في تسهيل الهجرة أم التي لم تشارك فيها، في مأزق حقيقي ازاء الرأي العام العالمي، والعربي. وبدلاً من ان تتبنّى الاطراف هذه سياسات محدّدة لثني اسرائيل عن الاستمرار في عمليات الاستيطان في الاراضي المحتلة، اتجهت، جميعها، الى اصدار البيانات التي تستنكر ذلك. فالاتحاد السوفياتي أعلن عن «أسفه» لاستغلال المهاجرين منه في التوسّع في الاراضي المحتلة. وأصدرت الولايات المتحدة الاميركية بياناً يؤكد رفضها إعادة توطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة، مؤكدة ان اقامة مستوطنات يهودية في هذه الاراضي لا يساعد في تحقيق السلام في المنطقة. وقد تزامن البيان الاميركي مع بيان وزراء خارجيات المجموعة الاوروبية، الذي ندّد، بشدة، بتوسّع اسرائيل في اقامة المستوطنات اليهودية، وحذّر اسرائيل من توطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة؛ حتى بريطانيا، وعلى لسان رئيسة وزرائها، مارغريت تاتشر، سارت على الدرب ذاته. ومع تسليمنا بقيمة هذه الادانات والاستنكارات الدولية للسلوك الاسرائيلي، فان جدواها لا يتعدّى المستوى المعنوي، ومن ثمّ يصبح على أهالي الارض المحتلة مهمة اعاقه هذا الاستيطان، لا سيما في ظل غطاء دولي يدين عمليات الاستيطان غير الشرعية. والآن الى بعض التفاصيل.

### أولاً: الموقف الدولي، والاقليمي

قرّرت لجنة حقوق الانسان، في جنيف، ثلاثة مشروعات قرارات خاصة بالقضية



الفلسطينية وقضية المهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل، باجماع الاصوات، باستثناء الولايات المتحدة الاميركية التي صوتت ضدها.

وقد دانت القرارات، بشدة، عمليات الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة، واعتبرتها غير قانونية، بالاضافة الى ادانة انتهاكات سلطات الاحتلال لحقوق الانسان الفلسطيني؛ كما أكدت ان الانتفاضة هي شكل من أشكال المقاومة المشروعة.

فقد طالب مشروع القرار الاول سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالامتناع عن توطين المهاجرين الجدد في الاراضي العربية المحتلة، وأكد ان عمليات التوطن هذه غير قانونية وتتعارض مع الاحكام ذات الصلة باتفاقية جنيف الرابعة؛ وأعرب عن القلق ازاء محاولات توطين المهاجرين اليهود الجدد في الاراضي المحتلة. وأشار القرار الى ان اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، تنطبق على الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، كافة، بما فيها القدس.

ودان القرار الثاني، بشدة، اسرائيل لاستمرارها في احتلال الاراضي الفلسطينية، مما يشكل العقبة الرئيسية أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقّه في تقرير المصير بحرية على ترابه الوطني. ودعا سلطات الاحتلال الى الانسحاب من على الاراضي المحتلة، تنفيذاً لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالموضوع.

ودان القرار الثالث «ممارسات اسرائيل التي تنتهك حقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي العربية، بما فيها القدس». وأكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه. ودان القرار، بشدة، أيضاً، قيام الجيش والمستوطنين الاسرائيليين باطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين، وفرض تدابير وقيود اقتصادية ضدهم، وتدمير المنازل، ونهب العقارات والممتلكات الشخصية، والاحتجاز الجماعي، ومصادرة ممتلكات السكان، بما فيها حساباتهم المصرفية.

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الافريقية، في ختام دورته الثالثة عشرة، التي عقدت في القاهرة من ١٠ - ١٤ آذار (مارس) ١٩٩٠، دانت اللجنة السياسية، بشبه اجماع، هجرة اليهود السوفيات، وتوطنهم في الاراضي العربية المحتلة. وقد أخذت المناقشات، داخل اللجنة، اتجاهين: احدهما - وهو الغالب - أيد وجهة النظر المصرية، بينما أبدى وفد الكاميرون - ومعه وفدا كينيا وزيمبابوي - تحفظات من عرض هذا المشروع، نظراً الى ارتباط هذه الدول بعلاقات متنوعة مع اسرائيل (ذكرت الكاميرون ان هذا الموضوع يسبب لها حرجاً في علاقتها مع اسرائيل).

#### ثانياً: موقف الولايات المتحدة الاميركية

يعتبر اليهود السوفيات هم آخر احتياطي بشري يمكن لاسرائيل استغلاله لتسريع تهويد الاراضي العربية. فبواسطة هذا الاحتياطي يمكن اطلاقه فرص التسوية السلمية القائمة على العدل، وتقليل أخطار التفوق الديمغرافي العربي. ولكي تكفل واشنطن حق اسرائيل، وحدها، في الحصول على هذا المخزون البشري الاستراتيجي، الذي يؤهلها للتوسع على حساب العرب، فقد رفضت، تماماً، السماح لهؤلاء المهاجرين بالذهاب اليها.

وقد أدت اجراءات الحكومة الاميركية، التي تشجع هجرة اليهود السوفيات الى الخارج، الى زيادة احتمالات توجّههم الى اسرائيل، وليس الى الولايات المتحدة الاميركية، وذلك على النحو التالي:

○ رأَت الولايات المتحدة الاميركية، تسهياً لعمليات الهجرة السوفياتية، ان تغلق خط المرور العادي للمهاجرين اليهود السوفيات، والذي كان يعتمد على القنصليات الاميركية في روما وفيينا، وقامت بفتح مكاتب هجرة اميركية، في موسكو وواشنطن، لتسهيل الاجراءات، ولواجهة الزيادة في أعداد المهاجرين. وقد أدّى ذلك الى ارتفاع هجرة اليهود السوفيات الى الولايات المتحدة الاميركية من ألفي مهاجر، في العام ١٩٨٦، الى ٦٠ ألف مهاجر، في العام ١٩٨٩.

○ وفي الوقت عينه، حدّت الولايات المتحدة الاميركية، في اطار قانون الهجرة فيها، العدد المسموح بدخوله الى الولايات المتحدة الاميركية العام ١٩٩٠ بعدد ١٢٥ ألف مهاجر من دول العالم كافة، مع تخصيص مبالغ حكومية، في موازنة العام ١٩٩٠، لتغطية مطالب توتين ١١١ ألفاً منهم فقط، على ان يترك الباقي للتمويل الاميركي الشخصي، غير الحكومي. ومن هذا العدد، حدّت الولايات المتحدة الاميركية العدد المسموح به لهجرة اليهود السوفيات اليها بخمسين ألف يهودي سوفياتي، ووقّرت مبالغ حكومية لتوتين أربعين ألفاً منهم في الولايات المتحدة الاميركية، والباقي يمول توتينهم من طريق الجمعيات والافراد.

○ لتسهيل توتين هذا العدد الزائد، وقّعت الحكومة الاميركية، مؤخراً، مذكرة تفاهم مع التجمّعات اليهودية الاميركية تسمح لها باستقبال وتوتين ثمانية آلاف يهودي سوفياتي. فضلاً عن ذلك، فان اسرائيل تستخدم المعونات الاميركية لها (أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً)، بطريقة أو بأخرى، في استيعاب الكمّ الاكبر من أعداد المهاجرين اليهود السوفيات وتوتينهم في اسرائيل وفي الاراضي العربية المحتلة ببناء مستوطنات اسرائيلية جديدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وخاصة حزام المستوطنات حول القدس.

وتتناقض أقوال الادارة الاميركية مع أفعالها. فقد أوضحت الولايات المتحدة الاميركية، غير مرة، ان الادارة الاميركية عبّرت للجانب الاسرائيلي، مراراً، عن معارضتها لعمليات استيطان المهجرين الجدد في الاراضي العربية المحتلة؛ كما أكدت حرص الولايات المتحدة الاميركية على ضرورة الاسراع بعملية السلام. ولكن الاحداث أثبتت غير ذلك، حيث:

١ - لم تتوقف هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، ولم تتوقف عملية توتينهم في الاراضي المحتلة.

٢ - أغلقت الولايات المتحدة الاميركية أبوابها في وجه المهاجرين اليهود السوفيات اليها، وحرّضت حلفاءها على فعل ذلك، لاجبارهم على التوجّه الى اسرائيل.

٣ - خلقت الولايات المتحدة الاميركية موقفاً معادياً للعراق، وأثارت زوبعة في وسائل الاعلام العالمية، لانتاج ستارة كثيفة من الدخان لاختفاء عمليات استيطان المهجرين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة، ولتمكين اسرائيل من تحقيق أهدافها.

٤ - لم تتوقّف أنواع المساعدات الاميركية المتعدّدة والمتنوّعة الى اسرائيل، على الرغم من اعلان واشنطن عن انها ترفض ان تنفق مساعداتها لاسرائيل على هذا المشروع؛ فهناك السلاح والمال والمشروعات والشراء من اسرائيل والبيع لها واعفاءاتها الضريبية. فمهما قيل عن تخفيض هذا المال، لهذا الغرض أو ذاك، فهو، في النهاية، يدعم اسرائيل في عملياتها غير المشروعة في اقامة المستعمرات واستيطان اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة.

ويؤدّي الموقف الاميركي هذا الى تعزيز الفكرة العدوانية، وفكرة التوسّع والاستعمار

الاستيطاني، وهذه هي الخطورة، حيث ستؤدي الخطوات، هذه، الى تعزيز موقف المتعصبين في إسرائيل، وإعطائهم دعماً يمكن الاعتماد عليه أكثر من البحث عن طريق للسلام.

وفي إطار السيناريو الاميركي المعدّ للتعتيم على الموقف الاميركي الحقيقي، أدير حوار، اشترك فيه كل من الرئيس الاميركي بوش، ونائبه دان كويل، ووزير خارجيته، جيمس بيكر. وقد بدأ الرئيس الاميركي بالاعلان عن ان الولايات المتحدة الاميركية تعارض الاستيطان اليهودي في الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس. ثم أعلن بيكر عن ان اسرائيل تتحمل مسؤولية عرقلة جهود السلام. وأعقبه بوش، مرة أخرى، بقوله ان الادارة الاميركية ستربط بين المساعدات التي تقدّمها الى اسرائيل وموقف الحكومة الاسرائيلية من مسألة الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة، وان واشنطن لا تعتقد بوجود اقامة المزيد من المستوطنات في الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية. ثم اشترك كويل، في الحوار، بقوله ان هناك خلافاً بين اميركا واسرائيل حول مسألة المستوطنات. وأنهى بيكر الحوار بقوله ان اسرائيل مسؤولة عن تعطيل جهود السلام، وان الكرة، الآن، في الملعب الاسرائيلي. كل ذلك وما زالت المعونات المالية الاميركية تتدفق على اسرائيل، وما زالت اسرائيل تقيم المزيد من المستعمرات وتوطن اليهود السوفيات الجدد في الاراضي المحتلة.

وعموماً، اذا كانت الحكومة الاميركية تشترط، لتقديم مساعدة اضافية الى الحكومة الاسرائيلية تخصّص للتهجير، ان يقتصر الاستيطان على اسرائيل فقط، فان الطوائف اليهودية في اميركا تستطيع جمع ملايين الدولارات للانفاق على المستوطنات في أي مكان؛ ثم انه من الصعب مراقبة التنقل بين اسرائيل والاراضي العربية المحتلة. وأرقام هجرة اليهود السوفيات كقيلة بقلب الميزان السكاني في الضفة الفلسطينية؛ يضاف الى ذلك ميزة العنصر البشري في نوعية المهاجرين، ممّا يضيف الى الدولة اليهودية قوة اقتصادية - عسكرية جديدة.

وعلى المستوى الشعبي الاميركي، تظاهر، في الثاني من نيسان (ابريل) هذا العام، ١٢٠ ألف يهودي اميركي عند مقر الامم المتحدة في نيويورك، لاطهار دعمهم لليهود السوفيات الراغبين في الهجرة الى اسرائيل. وطالب المتظاهرون بتنظيم رحلات مباشرة بين موسكو وتل - أبيب. وأعلن عدد من المسؤولين الاميركيين دعمهم للمتظاهرين، فطالب نائب الرئيس الاميركي، كويل، بمناهضة النزعة المعادية للسامية في الاتحاد السوفياتي، وازالة الحواجز أمام اليهود السوفيات الراغبين في الهجرة الى اسرائيل.

وبذا يتدفق اليهود السوفيات في نهر منبذعة الاتحاد السوفياتي ومصبّه في اسرائيل. وحتى لا يحد هذا النهر عن مصبّه، أغلقت الولايات المتحدة الاميركية منافذها أمام هجرة اليهود اليها. ولا جدال في ان المهاجرين قوة مضافة، سواء أكانت اقامتهم في اسرائيل أم على الارض العربية المحتلة.

### ثالثاً: موقف الاتحاد السوفياتي

آخر القنابل، التي فجرتها التغيرات السريعة الجارية في الاتحاد السوفياتي، هي قبلة السماح بهجرة اليهود السوفيات مباشرة الى اسرائيل، وبكثافة شديدة لم يعرفها تاريخ الهجرة اليهودية الى اسرائيل، منذ بدايتها مع مطلع هذا القرن. وسوف يؤدي انفجار القنبلة هذه الى تحولات في نظريات الحرب والسلام، وفي المبادئ والمصالح. ولم تكن هذه الخطوة السوفياتية الا استجابة مباشرة لواحد من الضغوط، أو الشروط، الاميركية، تحت اسم «حقوق الانسان وحرية اليهود السوفيات في الهجرة الى الخارج».

ويمثل تحرّك موسكو في اتجاه الانفتاح على اسرائيل بشكل عام، اضافة الى الضغوط الاميركية، توجّهاً جديداً في السياسة السوفياتية، وسعيًا متعمداً الى توسيع البدائل أمام موسكو في الشرق الاوسط. ومن بين الاسباب التي دفعت موسكو الى تعديل مواقفها من اسرائيل، بما في ذلك فتح باب هجرة اليهود السوفيات، ما يلي:

○ ان التغيير في طبيعة علاقات القوتين العظميين لا يقلل من اهتمامهما بالمنطقة. فهي منطقة مشحونة بعدد من أخطر النزاعات الاقليمية، التي يهّم الاتحاد السوفياتي، الآن، تهدئتها، أو حلّها، بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، حتى لا تتحوّل الى مواقع لنزاع بين القوتين العظميين، وهو أمر، لو حدث، يتناقض مع التعاون الاقتصادي مع واشنطن، الذي يستهدفه غورباتشيف.

○ ان هناك وضعا قائما لا ينسجم مع مبدأ المصلحة في صياغة العلاقات الدولية، والاستفادة، الى أقصى حدّ، من فرص المساعدة الاقتصادية المتاحة في الغرب، وهو تعديل «جاكسون - فانيك» أنف الذكر. ويقتضي التعديل بفرض قيود على التبادل التجاري مع الاتحاد السوفياتي، وعدم اعطائه وضع الدولة الاولى بالرعاية، ما لم ترفع القيود عن باب الهجرة الواسعة أمام اليهود السوفيات. وارتباطاً بذلك، طلب غورباتشيف، في قمة مالطا مع بوش، الغاء تعديل «جاكسون - فانيك»؛ ولكن الموقف الاميركي ربط الاستجابة لهذا المطلب بتحقيق الشرط المنصوص عليه في تعديل «جاكسون - فانيك».

وجاءت حركة الهجرة الجماعية لليهود السوفيات تحمل ملامح التغيير في السياسة السوفياتية؛ فكانت هذه الحركة جزءاً أساسياً من عملية اعادة صوغ العلاقات السوفياتية مع اسرائيل، وسياستها في الشرق الاوسط بشكل عام، مع التحلّل من العلاقات القديمة بحكومات عربية، كان التشدد فيها ينسجم مع الرؤية السوفياتية في سنوات مضت، وتوسيع العلاقات السوفياتية مع دول عربية أخرى كان العنصر الايديولوجي يباعد بينها وبين موسكو، مثل دول الخليج، وموازنة العلاقات الاسرائيلية بالعلاقات العربية. وكان غورباتشيف بادر، عقب تولّيه السلطة، في العام ١٩٨٥، بتنشيط الحوار الدبلوماسي مع اسرائيل؛ كما كان حريصاً على طرح خطوط سياسته الجديدة لضيوفه العرب. وكان التغيير يلزمه سفر وفود سوفياتية الى عواصم عربية لشرح وجهة النظر السوفياتية.

وتعتبر ظاهرة هجرة اليهود السوفيات، وتوطينهم في الاراضي المحتلة، احدى النتائج المباشرة لسياسة البيريسترويكا التي ينتهجها الرئيس السوفياتي، غورباتشيف. وحينما اعترض العرب على انه اذا فتحت الهجرة لنصف اليهود الموجودين في الاتحاد السوفياتي، فسوف يصبّ أكثر من مليون مهاجر جديد في اسرائيل، ممّا يعطيها دفعة حيوية منشّطة هي في أمسّ الحاجة اليها، الآن، لتنفيذ مخططات الصهيونية، حيث كان العنصر البشري، منذ البداية، هو شريان الحياة، بالنسبة الى اسرائيل، كانت وجهة نظر الاتحاد السوفياتي - على لسان مستشار الرئيس السوفياتي لشؤون العلاقات الدولية، اندريه غراتشوف، في اثناء زيارته لفرنسا، في شباط (فبراير) ١٩٩٠ - ان الاتحاد السوفياتي يقدر القلق العربي، وانه ينتابه قلق مزدوج: أولاً، لوجود هذه الهجرة من الاتحاد السوفياتي، فما يحدث هو انعكاس مؤلم لموقف صعب يمرّ به الاتحاد السوفياتي حالياً، له أسباب عدّة تؤججها الأزمة الاقتصادية وأزمة القوميات؛ وثانياً، ان هؤلاء المهاجرين يستوطنون أرضاً لا تملكها اسرائيل بل يملكها شعب آخر، واليهود يستخدمون سلاحاً سياسياً ومادياً لدعم السياسة العدوانية التوسّعية لدولة اسرائيل، وهي سياسة يدينها الاتحاد السوفياتي، ويواجهها، على الصعيد الدولي، بكل الوسائل السياسية المتاحة.

واستكمل غراتشوف شرحه لموقف الاتحاد السوفياتي، قائلاً: ان المشكلة التي تواجه الاتحاد السوفياتي هو تعهد الحكومة السوفياتية، من خلال سياسة البيريسترويكا والديمقراطية الجديدة، حل المشاكل التي تواجه البلاد بالوسائل السياسية وبدون اللجوء الى وسائل القسر والاجبار. فلا توجد وسائل قانونية لمنع المطالبين بالهجرة، او بفرض شروط مكان الهجرة الذي يقع عليه اختيارهم؛ وكل ما تستطيعه الحكومة السوفياتية هو اللجوء الى الوسائل السياسية. وفي هذا الصدد، تمّ الاتصال بحكومة الولايات المتحدة الاميركية، حيث ان السياسة الاميركية عامل مؤثر في هذه القضية؛ كما ان تغيير شروط الهجرة اليهودية الى الولايات المتحدة الاميركية يدفع هذه الهجرة تجاه اسرائيل. والشرط الرئيس لاستئناف العلاقات مع اسرائيل هو احراز تقدّم في عملية السلام، حيث يبقى تغيير الموقف الاسرائيلي من السلام شرطاً ضرورياً لاستئناف العلاقات. وتدرك الحكومة السوفياتية ان طريق السلام قد يكون طويلاً، والطرق التي تؤدي اليه متعدّدة، ولكن الهامّ هو بداية التحرك. وحتى الآن، لم تبدأ الحكومة الاسرائيلية بأي نوع من التحرك؛ ولذا، ستبقى العلاقات متجمّدة. وتدرك الحكومة السوفياتية، ايضاً، ان المهاجرين هؤلاء من الكوادر المتعلّمة والمتقّفة؛ لذا، فهم يمثلون خسارة كبيرة للاتحاد السوفياتي، ولكن منع الهجرة والحركة قد يأتیان بنتيجة عكسية، حيث يضاعفان من رغبة الناس فيهما. ومن المتوقع ان يؤدي التشريع الجديد للهجرة الى الحدّ من هجرة اليهود؛ ومن المحتمل حدوث هجرة عكسية من اسرائيل الى الاتحاد السوفياتي.

وفي تصريح للوزير المفوض في السفارة السوفياتية في واشنطن، اوليغ ديركوفسكي، في مؤتمر «اللجنة الاميركية - العربية لمكافحة التمييز»، في آذار (مارس) ١٩٩٠، أفاد بأن الاتحاد السوفياتي أبلغ الى اسرائيل ان توطين اليهود السوفيات في الاراضي العربية المحتلة سوف يهدّد أمن الدول العربية، وسوف يحرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير مصيره. وقال ان الاتحاد السوفياتي، مثلما يحترم حقوق المواطن اليهودي في الهجرة، فانه يضع في اعتباره النتائج السلبية للاستيطان، وفي مقدمها الاضرار بعلاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول العربية. وقال ديركوفسكي: «ان الحرب الدعائية التي يتعرّض لها الاتحاد السوفياتي حالياً، بادعاء اضطهاد اليهود، انما الهدف منها زيادة التهجير، وهو ما لا تعارضه موسكو، اذا ما اقترن ذلك بايقاف توطين اليهود في الاراضي المحتلة.

كما أشار السفير السوفياتي في القاهرة، غينادي غورافيلوف، الى معارضة موسكو لتوطين اليهود السوفيات في الاراضي العربية المحتلة. وأشار، ايضاً، الى عزم مجلس السوفيات الاعلى على مناقشة مشروع جديد لسفر المواطنين السوفيات الى الخارج، وامكانية عودتهم، مرة أخرى، الى الاتحاد السوفياتي، وينصّ على حق كل مواطن سوفيّاتي في الحصول على جواز سفر الى الخارج يكون نافذ المفعول لخمس سنوات، بغرض السفر المؤقت أو الإقامة الدائمة، وسوف يسمح لهؤلاء المواطنين بالعودة الى الاتحاد السوفياتي، ممّا يعني امكانية حدوث عمليات الهجرة العكسية من اسرائيل الى الاتحاد السوفياتي.

واخيراً، وافق وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزة، خلال اجتماعاته في واشنطن مع الرئيس الاميركي، بوش، ووزير خارجيته، بيكر، في أوائل نيسان (ابريل) الماضي، على السماح باستئناف الطيران المباشر بين موسكو وتلّ - أبيب اذا تلقّى الاتحاد السوفياتي تعهدات وتأكيدات من اسرائيل بأن الهجرة اليهودية لن تتجه الى الاراضي المحتلة، حيث ترغب موسكو التزام اسرائيل بالقواعد والقرارات والاتفاقيات الدولية، وان موسكو لا تربط اقامة العلاقات الدبلوماسية مع

اسرائيل باستئناف خطوط الطيران المباشر.

ويبقى منطق السوفيات، في بعض الاحيان، هو: اذا كان العرب سمحوا لليهود الذين كانوا يقيمون في بلادهم، وما زالوا يسمعون، بالهجرة والذهاب، أيضاً، الى اسرائيل، فكيف يطالبون الغير بتحريم ما أباحوه لأنفسهم، حيث يعتبر ذلك تدخلاً في أمور خاصة بسياسة دولة أخرى؟

وعلى الرغم من كل هذه المواقف الملعنة من الاتحاد السوفياتي، تبقى الحقيقة قائمة، وهي ان موسكو تزود اسرائيل بالرجال، بينما تزودها واشنطن بالمال، وعلى العرب دفع ثمن كل ذلك.

#### رابعاً: موقف اسرائيل

ان «قضية» يهود العالم (١٤ مليوناً) هي انهم يظنون ان لديهم «وعداً الهياً» بأرض تكون، في يوم من الايام، «وطناً» لهم يجمعهم بعد شتات، والخلاف على توقيت حلول هذا الوعد، وتنفيذه. فهناك من يرونه وعداً حالاً، وهم أقلية موجودة فعلاً في اسرائيل؛ وهناك من يرونه وعداً مؤجلاً، وهم أغلبية فضّلوا الحياة في شتات يعرفونه على الرحيل الى فردوس يبدو مغامرة مجهولة وخطرة.

ويرى يهود اسرائيل ان نموهم وازدهارهم وأمنهم أمور لا تتحقق الا بزيادة عددهم، بحيث يمكن ان تكون منهم دولة حقيقية لها مستقبل، الى جانب ان زيادة عددهم سوف يتغلب على الاغلبية العربية مستقبلاً. وبالتالي يمكن تجنب «القنبلة السكانية» التي قد تغير الطبيعة اليهودية للدولة الصهيونية، بكل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية، ومعنوية، وأمنية. وترتيباً على ذلك، فان حلم هجرة يهودية واسعة تنضم الى اليهود في اسرائيل أصبح هو «الضمان الحقيقي للحياة والمستقبل». ويتجسد الامل الرئيس في يهود الاتحاد السوفياتي الذين يعتبرونهم الاحتياطي الجاهز والمستعد لمغامرة «الفردوس الصهيوني». وقد عاونهم على هذا الامل فتح الاتحاد السوفياتي باب الهجرة لليهود. وسوف تؤدي زيادة هجرة اليهود السوفيات، وعدم السماح للفلسطينيين بالعودة الى ديارهم، على المدى البعيد، الى تحقيق المخطط الذي يريده شامير وارينيل شارون واليمين الاسرائيلي بأن «الاردن هو المكان الطبيعي لدولة فلسطين»، حيث يعتبر شامير ان هجرة اليهود السوفيات تعدّ أساساً لتطور دولة اسرائيل ومستقبلها.

وتعمل اسرائيل، وتفكر، طبقاً لخطة معدة سلفاً. فاذا جاءت المتغيرات الدولية فهي لا تفاجئها، بل يمكن لها استغلال هذه المتغيرات لتحقيق أهدافها التاريخية، وهي اقامة «اسرائيل التاريخية»، طبقاً لما جاء في التوراة. ومخطط اسرائيل الواضح هو استغلال المناخ الدولي، الذي انشغلت، في ظله، الدول العظمى، في اعادة صوغ علاقات دولية جديدة يمكن استغلالها لتحقيق: ١ - اجهاض الانتفاضة الفلسطينية، والقضاء عليها بعيداً من الاهتمام الدولي؛ ٢ - افشال جهود السلام، وعدم تقديم أي تنازلات؛ ٣ - التعجيل باستيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود السوفيات والاوروبيين الشرقيين، ومعظمهم عالي التدريب والتعلم والكفاءة، ليكونوا جيش المستقبل. ويتم كل ذلك بطرد الفلسطينيين من على أراضيهم، وتفريغ الضفة وغزة من الكثافة العربية، لتتسع للهجرة اليهودية السوفياتية الجديدة. وبذلك تحقق اسرائيل التوازن الديمغرافي المفقود حالياً، وتستعد لشن حرب جديدة للاستيلاء على المزيد من الاراضي العربية (هذه المرة من الدول العربية المجاورة)، تهيئاً لانشاء «اسرائيل الكبرى». وفي اسرائيل، قال شامير: «ان الهجرة الكبيرة تحتاج الى اسرائيل كبيرة». وتمارس اسرائيل سياستها مع الآخرين وفق قواعد، وقوانين، محددة، لا شيء تحكمه الصدفة، أو رد الفعل المتعجل.

وللتشجيع على هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، تُركِّز الجهود الاسرائيلية على:

١ - العزف على الوتر الديني لدى اليهود السوفيات، في محاولة لاقتناعهم بأن يهوديتهم لن تكتمل، وان موجة اضطهاد اليهود لن تنتهي، ما لم يهاجروا الى اسرائيل.

٢ - تغيير محطات الانتقال للدول المتعاطفة مع اسرائيل، ثم انشاء خط جوي مباشر بين موسكو وتل - ابيب لنقل اليهود السوفيات مباشرة الى اسرائيل.

٣ - ارسال الوفود الاسرائيلية الى تجمعات اليهود في البلدان المختلفة التي هربوا اليها، في محاولة لاقتناعهم بالهجرة الى اسرائيل.

٤ - الضغط على الاتحاد السوفياتي - بنفسها او من طريق الولايات المتحدة الاميركية - لكي يستمر في سماحه لليهود السوفيات في الهجرة الى اسرائيل، ومحاولة زيادة هؤلاء المهاجرين الجدد، وانتقاء النوعيات الراقية منهم.

٥ - التفاوض مع الولايات المتحدة الاميركية حتى تقلص عدد التأشيرات الممنوحة لليهود السوفيات للاقامة في الولايات المتحدة الاميركية، لاجبارهم على التوجّه الى اسرائيل.

وتدعيماً لهذه الجهود الاسرائيلية، تحركت الولايات المتحدة الاميركية في اتجاهين: اولهما تضيق الخناق على اليهود السوفيات وغلق الابواب امامهم؛ وثانيهما اقناع الاتحاد السوفياتي باقامة جسر جوي لنقل اليهود، من الاراضي السوفياتية، مباشرة الى اسرائيل، دون المرور بمحطات الانتقال. كما دخلت اسرائيل في علاقات سرية عقدت، خلالها، صفقات لمبادلة يهود بعض الدول بما تحتاجه هذه الدول من سلاح، أو مساعدات فنية وتكنولوجية، مثل ايران وأثيوبيا وبعض الدول الافريقية الاخرى.

وللتمويه على عمليات استيطان اليهود السوفيات في الاراضي العربية المحتلة، أكد شامير ان موضوع الهجرة والاستيطان غير مرتبطين ببعضهما، وان الحكومة ليست لديها سياسة معينة بشأن توجيه المهاجرين الجدد الى مناطق معينة، وانما توزعهم طبقاً لاحتياجات اسرائيل. وقد نفى مسؤول فلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية صحة هذا الكلام، وأعلن ان تدفق اليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة يشكّل عملاً من أعمال الحرب.

وعلى الرغم من ان الوكالة اليهودية ومؤسسات الاستيعاب والهجرة الاسرائيلية كانت أعدت العدة لاستقبال عشرات الالاف من المهاجرين، إلا ان القادمين من الاتحاد السوفياتي فاقوا كل توقع. ولم تعد السبعة عشر ألف شقة المجهزة لاستقبال العدد نفسه من الاسرتكفي لاستيعاب المئة وعشرين ألف مهاجر الذين وصلوا اسرائيل خلال العام الماضي فقط. ومن هنا، ظهرت ضرورة احداث تغييرات جوهرية في بنود الميزانية، تدور، كلها، حول الاستقطاع من الميزانيات المخصصة للخدمات الجماهيرية. كما أعلن مسؤول اسرائيلي كبير، في القدس، ان حوالي ربع مليون مهاجر سوفياتي سيصلون اسرائيل هذا العام، بزيادة ثلاث أضعاف التقديرات السابقة. وترجع هذه القفزة في عدد المهاجرين السوفيات الى فتح قنوات جديدة للهجرة، ممّا سيسمح لحوالي ٢٣٠ ألف يهودي بالحضور الى اسرائيل. وذكر المسؤول ان حضور هذا العدد يحتم زيادة ميزانية الاستيعاب الى سبعة مليارات شيكل، بدلاً من ثلاثة مليارات.

وأعلن رئيس المجلس البلدي للقدس، تيدي كوليك، ان الاحياء اليهودية الجديدة، في

القدس الشرقية، مستعدة لاستقبال المهاجرين من اليهود السوفيات، وقال ان هناك ٣٠ ألف وحدة سكنية جاهزة لاقامتهم. وسوف يقيم المهاجرون الجدد من الاتحاد السوفياتي، باعداد كبيرة، في الاحياء الثمانية التي بُنيت، مؤخراً، في القدس الشرقية. ومعروف ان اسرائيل كانت قامت، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ببناء ثمانية احياء جديدة في القدس العربية، يسكنها، الآن، نحو ١٢٤ ألف مستوطن يهودي. وقد بنيت الاحياء على أرض عربية تمّت مصادرتها من أملاك العرب، وما زالت عمليات البناء مستمرة في هذه الاحياء لتوطين جزء من المهاجرين السوفيات فيها. وهذه الاحياء هي: رامات اشكول (١١٦٠٠)، والتلّة الفرنسية (٩٦٠٠)، والنبي يعقوب (١٧٠٠٠)، ورموت (٢٩٠٠٠)، وسنهدريا (٤٥٠٠)، وقلعة زئيف (٦٥٠٠)، وتلببوت (١٥٠٠٠)، وجيلو (٢٨٠٠٠).

وفي رأي اليهود، ان الحل النهائي للمسألة الفلسطينية لن يتحقّق إلا في ظل حرب جديدة، من اجل اصلاح، وتعديل، نهائي دائم للنتائج غير المرضية لـ «حرب الاستقلال» التي لم تنته. ولتأكيد هذا الرأي، أعلن رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، على شاشة التلفزة الاسرائيلية، في أواخر نيسان (ابريل) الماضي، ان اسرائيل مستعدة لشنّ حرب جديدة في المنطقة، قد تكون اسرائيل هي البادئة بشنّها، اذا أُحسّت بأنها ضرورية لأمنها «القومي»، واعتبر ان التفاهم العربي بين العراق والاردن، خاصة في النواحي العسكرية، والمحاولات لاجراء مصالحة عراقية - سورية، قد تكون تمهيداً لاعادة احياء الجبهة الشرقية في مواجهة اسرائيل، وان ذلك يعتبر تهديداً للأمن «القومي» لاسرائيل، وكافياً لشنّ الحرب وبدء الصراع المسلّح.

ولم يكتف شومرون بالتهديد بأن اسرائيل مستعدة لشنّ مثل هذه الحرب الجديدة في المنطقة، بل وحدّد انها مستعدة لذلك هذا العام، وان قواته في حالة استعداد دائم للحرب، وتعمل على تطوير وسائلها القتالية، وجراء التدريبات المكثّفة لهذا الغرض. وقد أيد هذه الاشارات الواضحة من شومرون تصعيد اسرائيل من تحديها لاقرار السلام في المنطقة، ومضاعفة نبرة التوتر فيها، على لسان شامير الذي كان حينها مكلفاً بتشكيل الحكومة الاسرائيلية، حيث قال بوضوح: «ان موجات الهجرة هي مفتاح 'القوة' الجديدة في اسرائيل، وان السبيل الى توطيد هذه القوة هو التوسّع في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي [المحتلة]. ولذا، ستواصل اسرائيل اقامتها؛ وان الحكومة الاسرائيلية لن توافق على أي خطط تلزمها بالحد من 'التوسّع' في بنائها؛ وان الهجرة اليهودية الى اسرائيل، خلال السنوات المقبلة، ستسمح بأن تكون اسرائيل أقوى و'أكبر'؛ وان مهمة اسرائيل، في المستقبل المنظور، تتمثّل في اعطاء الاولوية لهجرة اليهود اليها». وأيد الرئيس الاسرائيلي، حاييم هيرتسوغ، موقف شامير وشومرون بقوله: ان الجيش الاسرائيلي هو الذي سيأتي لاسرائيل، بفضل الردع العسكري، بالسلام المنشود.

وبذا، فالموقف الاسرائيلي واضح؛ وكان واضحاً منذ البداية. والتأييد الاميركي الكامل لاسرائيل واضح؛ وكان واضحاً، أيضاً، منذ البداية؛ وقد تمثّل في تصديق الكونغرس الاميركي، بمجلسيه، على قرار الكنيست الاسرائيلي باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل. وتحاول الادارة الاميركية ان تهدىء خواطر العرب باعلانها ان قرار الكونغرس لا يشكّل الزاماً للادارة الاميركية؛ ولكن الوقت الذي تعترف فيه الادارة الاميركية بالقدس عاصمة لاسرائيل آت لا ريب فيه، وسوف تجد الحجج المناسبة لتبرير قرارها حينذاك.



## خامساً: تفاعلات الموقف الأميركي - السوفياتي - الاسرائيلي

كان الزلزال الذي وقع في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، في العام الماضي، مأساة بالنسبة الى العالم الاشتراكي، ولكنه كان فرصة ذهبية نجحت السياسة الاسرائيلية في استغلالها على أفضل وجه. وقد دفعت المتغيرات، في السياسة الدولية، غورباتشوف الى السماح لليهود السوفيات بالهجرة، كان المفترض ان يتوجه الجزء الاصغر منها الى اسرائيل، والاكبر الى الولايات المتحدة الاميركية. وقد نجح النفوذ اليهودي في اميركا في تغيير قانون الهجرة، فوضعت قيود كثيرة على هجرة اليهود الى الولايات المتحدة الاميركية، بحيث تحتم توجيههم الى اسرائيل. وبذا يمكن لاسرائيل ان تسعى الى تحقيق حلمها الاكبر في انشاء «اسرائيل الكبرى» من النيل الى الفرات.

وهنا لا يجب ان يغيب عن نظرنا، وحساباتنا السياسية، قاعدة ثابتة في حركة استراتيجيات القوى العظمى، وهي ان الشرق الاوسط كان، دائماً، بالنسبة اليها، مجرد جزء من دائرة الصراع والتنافس الدوليين فيما بينها، تتأثر مواقفها منه بمراحل تصاعد الصراع، أو تهدئته، وليس بناء على مطالب الاطراف الاقليمية وحققها المشروع، أو على الحق والقانون. وهذه التركيبة للعلاقات الدولية، التي حكمت سياسة القوتين العظميين بقواعدها ومتطلباتها لمدة أربعين عاماً، قد تحلّت، وعلى انقاضها تمّ تبني تركيبة جديدة في رؤيتها، ومواقفها، وأساليبها، تبنى على أساس المصالح، وليس على أساس ايديولوجي، أو توازن القوى.

والمستهدف من هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل هو توسيع نطاق الوطن المغتصب لفرض الامر الواقع وانهاء أي حديث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في اقامة دولته المستقلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ولهذا المخطط ثلاثة أطراف: اسرائيل، التي يعتبر تهجير اليهود السوفيات اليها مخرجاً من مأزقها التاريخي الذي وضعت فيه بتصاعد الانتفاضة، لذا تسعى الى افرار الاراضي المحتلة من سكانها واحلال المهاجرين السوفيات محلهم؛ والاتحاد السوفياتي، الذي استجاب لهذا المخطط بالسماح لتهجير اليهود تحت ضغوط مختلفة؛ وأخيراً الولايات المتحدة الاميركية، وهي الشريك الاول في الجريمة، بالتحريض والتسهيل والمساعدة، على الرغم من محاولتها انكار دورها تجاه الرأي العام العالمي.

وفي اطار المخطط هذا، استخدمت اسرائيل الضغط عبر الميدان الاميركي، فظهرت صفقة أميركية مفادها اشراك الاتحاد السوفياتي، بعد انتهاء مرحلة خطره على السياسة الاميركية، في قضية الشرق الاوسط مقابل أمرين، هما: تطبيع العلاقات بشكل كامل بين موسكو وتل - أبيب، والسماح بالترحيل المباشر لليهود السوفيات الى اسرائيل. ويلاحظ ان كلا الأمرين يفضي الى الآخر. وبالدعم الاميركي والموافقة السوفياتية تمضي الحكومة الاسرائيلية في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية الموضوعية، والتي تمتد حتى بدايات القرن الحادي والعشرين. وتحت ستار معارك سياسية داخلية مفتعلة، تسير الحكومة الاسرائيلية في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية في الاراضي المحتلة، لا سيما في المراكز التي تصددها مراكز دراساتها وهيئاتها الامنية باعتبارها مناطق لا يمكن اعادتها الى العرب، لأسباب استراتيجية. ويبدو ان هذه المخططات سوف تسير على طريق التنفيذ، طالما استقر اليهود، القادمون من على الاراضي السوفياتية، في الضفة، في سكينه وطمأنينة.

وتدور فصول مسرحية التأمّر هذه المرة - بعد التأمّر الاول الذي أدّى الى اقامة دولة اسرائيل - بين واشنطن وموسكو وتل - أبيب وعواصم اوروبية أخرى، وزعت الادوار فيما بينها بعناية فائقة، واحكام متقن. ومن المؤسف ان ذلك تمّ تحت مسمى «حقوق الانسان»، الذي ثبت ان له معنى

واحداً فقط هو «حق الاسرائيلي في ان يسلب العربي حقوقه دون ان يعترض». ولم يتم الاكتفاء بممارسة الضغوط على الاتحاد السوفياتي لاطلاق هجرة اليهود السوفيات، بل أُجبر اليهود أنفسهم على التوجه الى اسرائيل بطرق عديدة. وبذا تتحدد أبعاد المخطط في الآتي:

○ اتفاق اسرائيلي - اميركي على غلق باب وصول المهاجرين الى اميركا، من طريق قانون جديد يحدّد الذين يسمح لهم بدخول اميركا بعدد محدّد.

○ اتفاق اسرائيلي - سوفياتي على حرمان هؤلاء اليهود من فرصة التفكير في البقاء على أرض محايدة في الجهة التي يذهبون اليها بعد خروجهم من الاتحاد السوفياتي، على أساس ان يتم شحنهم مباشرة في طائرة تخرج بهم من على الاراضي السوفياتية مباشرة الى اسرائيل.

وقد أعلن، مؤخراً، في الاتحاد السوفياتي عن ان موسكو سوف تسمح لأربعة ملايين مهاجر سوفياتي بالهجرة الى الخارج خلال العام الحالي، بينهم عدد كبير من اليهود سيتوجه الى اسرائيل. وحجم اليهود من هذا العدد كبير، بما يعني ان ما سوف تستقبله الارض العربية المحتلة منهم، خلال هذا العام، سيزيد على بضع مئات من الآلاف. اذن، فهو خروج يهودي كبير يماثل الخروج من اوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية الذي اتجه الى فلسطين في العام ١٩٤٧، وساهم في نكبتها. وهذا الخروج اليهودي الكبير يستهدف، هذه المرة، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لانهاء القضية الفلسطينية، حيث يعطى كل مهاجر يهودي، يصل الارض المحتلة، ضعف فرصة فلسطيني من أهل الضفة في الاستمرار على أرضه.

وتتشابك خيوط المخطط في حلقات متلاحقة؛ ثم، بعد ذلك وكخداع سياسي، تصدر تصريحات اميركية تعلن ان استيطان اليهود في الارض المحتلة عائق للسلام، وذلك ارضاء للطرف العربي. ويلاحظ، في هذه المحاولة الفاشلة، ان درجة ادانة واشنطن لهذا المخطط قد انخفضت من اعتبارها عملاً غير قانوني الى اعتبارها «عائقاً» على طريق السلام، مع ما يعنيه هذا التخفيف بالنسبة الى حكومة اسرائيل المتشددة.

وعلى الجانب الآخر، صرّحت الحكومة السوفياتية بأنها لا تستطيع ان تمنع هجرة اليهود السوفيات الى أي مكان مراعاة لحقوق الانسان. ويكتمل المخطط باجبار هؤلاء المهاجرين بالتوجه الى اسرائيل. كما تمارس الولايات المتحدة الاميركية ضغوطاً على دول اوروبا الشرقية، لكي تسمح لطيرانها بالقيام برحلات مباشرة بين موسكو وتل - أبيب للاشتراك في نقل اليهود السوفيات، أو للمساهمة في نقلهم عبر عواصمها، لتسهيل التدفق اليهودي الكبير الى اسرائيل.

كل ذلك يجري دون محاولة من القوى العظمى التصدي لاسرائيل، ومطالبتها بأن توافق على التفاوض مع الفلسطينيين، مع عدم اثارة موضوع حقوق الشعب الفلسطيني، ولا ما يحدث في الارض المحتلة من عنف.

#### سادساً: موقف بريطانيا والدول الاوروبية

أعربت رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، عن معارضتها لتوطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة. وقالت ان الغرب عمل جاهداً لضمان حق اليهود في مغادرة الاتحاد السوفياتي، وانه سيكون من غير العدل، الى حد بعيد، ان تتحقق حرية اليهود السوفيات على حساب حقوق الفلسطينيين. وحدّرت تاتشر زعماء الطوائف اليهودية في بريطانيا، في وجود السفير الاسرائيلي في

لندن، من خطر توطين المهاجرين السوفيات في الاراضي العربية المحتلة، ممّا يعرض جهود السلام المبذولة لحل الصراع في منطقة الشرق الاوسط للفشل. وأعلنت انه يتعين على اسرائيل ان تعطي الارض مقابل السلام، وانه ليس من المعقول ان يحتل المهاجرون اليهود السوفيات منازل وأراضي السكان العرب في الاراضي المحتلة. وحثّت تاتشر على اجراء مباحثات مع ممثلي الشعب الفلسطيني، داخل الاراضي المحتلة وخارجها، بشأن اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة، وقالت ان هذا هو السبيل الوحيد الى تسوية الوضع المأساوي الذي تشهده الاراضي المحتلة.

والأمل في ان يكون موقف تاتشر مدخلاً أساسياً لتغيير حقيقي في موقف الولايات المتحدة الاميركية، التي تتحمل قسطاً من المسؤولية في هذه القضية، حيث انه باستمرار ضغطها على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، باسم حقوق الانسان، مكّنت لأكبر عملية هجرة يهودية من هذه البلدان، وأسهمت، بشكل او بآخر، في توجيه عملية الهجرة الى اسرائيل.

من جهة أخرى، أعلن رئيس مجلس الرئاسة اليوغسلافي، يانز درنوفشك، في مؤتمر صحافي قبل مغادرته القاهرة بعد زيارة رسمية في أواخر شباط (فبراير) الماضي، ان بلاده تؤيد ايقاف هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي العربية المحتلة حتى يتمّ التوصل الى حل المشكلة الفلسطينية العادلة. وقال ان يوغوسلافيا تشارك مصر والدول العربية الرأي في وجوب ايقاف الهجرة الى الاراضي المحتلة، ولكنه ليس من أنصار منع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى دول أخرى، مثل الولايات المتحدة الاميركية. ويجب ايجاد حل عادل للمكان الذي يذهب اليه هؤلاء المهاجرون، ويمكن ايجاد بعض الحلول مع بعض الدول الغربية بخصوص هذه المشكلة.

وأخيراً، يتلخّص الموقف الاوروبي في بيان وزراء خارجيات المجموعة الاوروبية، الذي ندّد، بشدة، بتوسّع اسرائيل في اقامة المستوطنات اليهودية، وحثّ اسرائيل من توطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة.

### سابعاً: الموقف العربي

يتلخّص الموقف العربي في نتائج وتوصيات «ندوة اتحاد المحامين العرب»، التي عقدت في شباط (فبراير) الماضي، والتي عقدها مركز البحوث والدراسات القانونية في اتحاد المحامين العرب، في مقر أمانته العامة، في القاهرة، وتمّت في حلقة نقاشية مغلقة تحت عنوان «هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل؛ الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية».

باستعراض أبعاد القضية وتطوراتها، تبينّت، بوضوح، اهميتها البالغة وتأثيرها في مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية وجهود السلام في المنطقة، خاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؛ ووضحت ضرورة وجود اهتمام عربي واسع، سياسياً واعلامياً وشعبياً، بها يلمّ بجوانبها وأهدافها كافة. ومن الناحية القانونية، فان حرية الانتقال، أو حق الهجرة، هو من أكثر الحقوق فردية، ولا يمارس بشكل جماعي، حيث ان القانون الدولي لا يعرف حقاً جماعياً للتنقل، وان الهجرة الجماعية، بهذا الشكل الذي تتمّ به الآن، تمثّل اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو الحق الذي تضمنه، الآن، كل المواثيق الدولية وقرارات الامم المتحدة، والتي تكفل له، بمقتضاها، حقه في تكوين دولته المستقلة، وقد حدث ذلك باعلان الدولة الفلسطينية في العام ١٩٨٨، ولا يمكن المساس بهذا الحق. من هنا تظهر أهمية تطبيق المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الخاصة بالاقاليم المحتلة، والزام اسرائيل بها كدولة قائمة بالاحتلال العسكري، مع ضرورة وضع

الإقليم المحتلة تحت حماية الأمم المتحدة، كخطوة مرحلية لانتقالها إلى السيادة الفلسطينية. ويمثل تهجير اليهود من الاتحاد السوفياتي، من وجهة النظر العربية، نسياً لمشروع السلام، حيث ارتبطت الهجرة، دائماً، عبر التاريخ الإسرائيلي، بتصاعد الاستعداد للحرب والعدوان؛ كما أنها تؤكد، من جديد، أن المشروع الإسرائيلي لم يصل إلى نهايته بعد؛ والاتحاد السوفياتي مطالب، الآن، بالتخلي عن شرط عدم عودة المهاجرين؛ كما أن الولايات المتحدة الأميركية مطالبة بالتخلي عن قرارها بغلاق الأبواب، أو تضييقها، في وجه من يريد الهجرة إليها من اليهود. وأحد الشروط الضرورية لتنفيذ ذلك هو العمل على تصعيد الانتفاضة في الأراضي العربية المحتلة. ويكتسب الخطر من الهجرة الحالية أهميته من الكم الذي تتم به، حيث أنها ستستوعب حوالي مليون مهاجر خلال السنوات الخمس المقبلة، على أن تؤدي إلى التوازن السكاني الذي تسعى إليه إسرائيل، في حالة ضم الضفة المحتلة وقطاع غزة. فالخطر يكمن في احتمال استيعاب الأرض المحتلة، وأحداث تغيير ملموس في بنية السكان في الضفة وغزة. والهجرة لا توفر لإسرائيل قوة عاملة متزايدة فحسب، بل ونوعيات ومهارات وكفاءات ذات إنتاجية مرتفعة، مصحوبة، دائماً، بتدفق رؤوس أموال ضخمة، سواء برفقة المهاجرين أو في صورة تعويضات حكومية، أو فردية، أو مساعدات اقتصادية، وعسكرية.

وعلى الجانب العملي، توجه وفد عربي إلى لوكسمبرغ لإجراء مباحثات مع المجموعة الأوروبية حول تهجير اليهود السوفيات إلى الأراضي العربية المحتلة وطرد سكانها منها. وضم الوفد وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبد المجيد، ووزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، ووزير خارجية تونس، اسماعيل خليل، ورئيس الدائرة السياسية لـ م. ت. ف. فاروق القدومي، والأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي. وحث الوفد المجموعة الأوروبية على القيام بدور في اقناع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية بالحد من تدفق هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة، لضمان عدم تغيير الوضع الديمغرافي للمناطق الخاضعة للاحتلال، والغاء القيود الأميركية المفروضة على دخول المهاجرين السوفيات إلى الولايات المتحدة الأميركية.

كما كلفت اللجنة الدائمة للإعلام العربي منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة العامة للإعلام في الجامعة العربية، بإعداد خطة إعلامية متكاملة للتصدي، إعلامياً، لخطر هجرة اليهود السوفيات إلى الأرض العربية المحتلة. ودعت اللجنة، في ختام أعمال دورتها الثامنة والأربعين، في تونس، الأجهزة الإعلامية العربية إلى تجنيد إمكاناتها لمواجهة هذا المشروع الاستيطاني الجديد، وأيدت المقترحات المتعلقة بتطوير التبادل البرامجي عبر القمر الاصطناعي العربي، والاستفادة من القناة غزيرة الإشعاع في تتبع هذا الخطر الجاثم على صدر الأمة العربية.

وقام الملك الأردني حسين، خلال زيارته لباريس ولقائه بالرئيس فرنسوا ميتران، بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦، بنقل رسالة إلى فرنسا مؤداها ضرورة تعبئة القوى الدولية لمواجهة الهجرة الجماعية لليهود السوفيات إلى إسرائيل، وتوطينهم في الأراضي المحتلة. وكرر الملك حسين قوله هذا خلال لقائه برئيس الوزراء الفرنسي، ميشال روكار، ووزير الخارجية، رولان دوما، ووزير الدفاع، جان بيير شوفنمان.

وعلى المستوى الفلسطيني، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، موافقة الاتحاد السوفياتي على منح اليهود السوفيات المهاجرين إلى إسرائيل حق العودة إلى الاتحاد السوفياتي، ومنح المهاجرين الجدد وثيقة سفر صالحة لأكثر من بلد.

يتضح ممّا سبق، ان الموقف العربي رافض، ولكنه عاجز. ومطلوب تحوّل رفضه الى خطة عمل عربية موحّدة، تدعمها الدول العربية، لمواجهة التخطيط الاسرائيلي لاتمام الاستيلاء على الاراضي العربية المحتلة، والاستعداد لشنّ اسرائيل حرب جديدة تكسب بها المزيد من الاراضي العربية لتضمّمها الى اسرائيل.

## خاتمة

أسفر قرار الرئيس السوفياتي، غورباتشيف، بفتح الابواب لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل عن نتيجة يمكن وصفها بأنها «الانبعاث الجديد للصهيونية». فتجسير اليهود السوفيات هو عملية «نقل دم» لتغذية، وتدعيم، القوة البشرية الاسرائيلية، وتطعيم القوى العاملة والجيش في الدولة اليهودية بوقود جديد. ويتخذ هذا التهجير ابعاداً مذهلة، ويسجّل أرقاماً قياسية. ولا غرابة في ذلك، ما دام المطلوب، هذه المرة، هو اقامة «اسرائيل الكبرى».

وهناك علاقة طردية بين استيلاء اسرائيل على مزيد من الاراضي العربية وعمليات تهجير اليهود من مختلف بقاع العالم الى اسرائيل. فكّلما استولت اسرائيل على المزيد من الاراضي، كلّما احتاجت الى قوى بشرية لملء هذه الاراضي، وبالتالي تنشط حركة الهجرة. وكلما ازدادت أعداد المهاجرين اليهود الى اسرائيل، كلّما ازداد احتياج اسرائيل الى أراضٍ جديدة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين، وبالتالي تسعى الى خلق الظروف المناسبة لشنّ حرب جديدة تحصل بمقتضاها على أرض عربية جديدة. وهكذا تستمر الدورة الى ان تحقّق اسرائيل نوعية، وعدد، السكان المناسبين، وتصل، بالتالي، الى حدود «اسرائيل الكبرى» التي حدّدتها الخطط الصهيونية، فتصبح القوة العظمى الوحيدة في المنطقة، فتدير مقدراتها، وتتحكم في مصائرنا.

ويؤكد هذا المعنى اعلان رئيس الاركاب الاسرائيلية، شومرون، أنف الذكر، والاسباب الظاهرية التي استند اليها شومرون في توجيهه هذا الانذار، هو عدوان في حدّ ذاته، فالاسباب هي:

١ - التفاهم العربي بين العراق والاردن الذي يؤدي الى التعاون فيما بينهما في المجالات كافة، وفي ما أطلق عليه شومرون التعاون العسكري فيما بينهما.

٢ - اذا كان السبب الاول له ما يبرره «نظرياً» نتيجة للتهديدات المتبادلة بين العراق واسرائيل، فالسبب الثاني لا يمكن تبريره، فهو، من وجهة نظر شومرون، المحاولات المتزايدة لاجراء مصالحة عراقية - سورية.

٣ - من هنا، فان التفاهم العراقي - الاردني، والمصالحة العراقية - السورية، اضافة الى تكوين التجمّعات الاقتصادية العربية الجديدة، هي من الاخطار الجسيمة التي «تعرّض أمن اسرائيل للخطر»، حيث ان ذلك، من وجهة نظر شومرون، قد يكون نواة لاعادة تشكيل جبهة شرقية جديدة تواجه اسرائيل.

ولم يكتف شومرون بالتهديد بأن اسرائيل مستعدة لشنّ مثل هذه الحرب الجديدة في المنطقة، بل وحدّد انها مستعدة لذلك هذا العام، وان قواته في حالة استعداد دائم للحرب، وتعمل على تطوير وسائلها القتالية، واجراء التدريبات المكثّفة لهذا الغرض. وآيد هذه الاشارات الواضحة من شومرون تصعيد اسرائيل من تحدّيها لاقرار السلام في المنطقة ومضاعفة نبرة تزايد التوتر فيها على

لسان شامير، حيث قال ان موجات هجرة اليهود السوفيات الجديدة هي مفتاح «القوة» الجديدة في إسرائيل، وان السبيل الوحيد الى توطيد هذه القوة هو «التوسّع» في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة؛ ولذا ستواصل إسرائيل اقامتها، وان الحكومة الاسرائيلية لن توافق على أي خطط تلزمها بالحد من «التوسّع»، وان الهجرة اليهودية الى إسرائيل، خلال السنوات المقبلة، ستسمح بأن تكون إسرائيل أقوى و«أكبر»؛ لذا، فان مهمة إسرائيل، في المستقبل القريب، تتمثل في اعطاء الاولوية لهجرة اليهود اليها. وأيد الرئيس الاسرائيلي هيرتسوغ ذلك، كما ورد سابقاً.

وعليه، فان احتمالات تجدد الصراع المسلح بين العرب واسرائيل قائمة. كما ان مرحلة «السكون» الحالية هي احدى مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي، وان إسرائيل هي التي ستنتهي هذه المرحلة، وليس مصر والعرب. فالنوايا العدوانية لاسرائيل لا حد لها، ولا توقّف لطموحات الدولة اليهودية قبل اتمام تحقيق «اسرائيل الكبرى»، ولا اعتدال لسياساتها في المنطقة قبل ان تصبح اسرائيل القوة العظمى الوحيدة في الشرق الاوسط. وهنا لا يكون الامر «اعتدالاً»، بل يكون «تقرّداً» في القوة، وفي السيطرة على مقدرات المنطقة، ودول المنطقة، وابقاء العالم العربي في حالة من التخلف، لا تسمح له، ليس فقط بمقاومة ما يحدث، بل، أيضاً، بمجرد المعارضة بالقول.

ولا يتطلب الامر دارساً للاستراتيجية القومية، او الاستراتيجية العسكرية، لكي يتبين بوضوح الخط العدواني الذي يبرز في تصريحات شومرون. فاسرائيل تقدّمت علمياً وتكنولوجياً، وطوّرت قدراتها التقليدية والنووية والصاروخية والفضائية المختلفة، وتعاونت مع الولايات المتحدة الاميركية في برنامج «حرب النجوم»، الامر الذي دفع بها الى البعد الرابع للاستراتيجية، وهو البعد الفضائي، وضغطت على كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي لتهجير هذا الكم الهائل من المهاجرين السوفيات الى إسرائيل وتوطينهم داخل الاراضي العربية المحتلة، قالبة بذلك التوازن الديمغرافي، والسكاني، والسياسي، والاستراتيجي، اضافة الى التوازن العسكري. اسرائيل، هذه، تعتبر ان التفاهم العراقي - الاردني، والتصالح العراقي - السوري، تهديداً لأمنها «القومي»، ولا تعتبر ان عناصر قوتها الجديدة كافة هي التي تعتبر تهديداً للأمن القومي العربي، بما في ذلك مصر، التي وقّعت معها معاهدة للسلام، كان من المفترض ان تصبح نقطة انطلاق تجاه سيادة السلام العادل والشامل في المنطقة.

وقد يعتبر العرب الموقف الاسرائيلي مفاجأة لهم. هذا غير صحيح. فالاشارات كانت، دائماً، واضحة، وازداد وضوحها مع بدء عمليات التهجير لليهود السوفيات الى الاراضي العربية المحتلة في فلسطين المحتلة. ويمكن تبين الحقيقة في الخطوط التالية:

○ بدأت إسرائيل وجودها بعمليات تهجير اليهود من الخارج الى فلسطين، ثم بعمليات عدوان مختلفة متتالية، أيّدها القوى العالمية في حينه، وأدّت الى اقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨.

○ ثمّ شنت إسرائيل حروبها المختلفة على العرب، في اطار خطة صهيونية محدّدة، تدعو الى بدء انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين، ثمّ التدرّج في تحقيق الاهداف المرحلية المتتالية لتحقيق الهدف النهائي للصهيونية، وهو انشاء «اسرائيل الكبرى»، من النيل الى الفرات.

○ كانت حرب العام ١٩٦٧ حرباً حاسمة في التاريخ الصهيوني، تمكّنت إسرائيل، فيها، من استكمال الاستيلاء على فلسطين بالكامل، اضافة الى بعض أراضي الدول العربية المجاورة.

○ استمرت إسرائيل، في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، في محاولة استيعاب الاراضي الجديدة،

وذلك بإنشاء المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، وتفريغ هذه الاراضي من سكانها العرب.  
 ○ بعد تأمين ذلك الى حد بعيد، كان لا بدّ من القوة البشرية التي تؤمن استمرار تفوق اسرائيل على كثافة السكان العرب في الدول المجاورة. ومن هنا كانت عمليات تهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل.

○ وكان لا بدّ، بعد ذلك، ولامكان تحقيق هدف انشاء «اسرائيل الكبرى»، ان تستمر اسرائيل في العمل، بشكل جادّ، على خطين استراتيجيين واضحين، هما: (أ) وضع خطة لاستمرار تدفق اليهود السوفيات، واليهود الآخرين من باقي دول العالم، الى اسرائيل، ثمّ تأمين وجود هؤلاء اليهود في جميع عناصر القوة للدولة اليهودية؛ (ب) التمهيد لشنّ حرب جديدة، يمكن لاسرائيل بمقتضاها زيادة رقعة الاراضي التي تضمّ اليها، وهذه المرة من الدول العربية المجاورة، خاصة سوريا والاردن ولبنان وسيناء مصر أيضاً، حتى يمكن تحقيق أكبر حدّ ممكن ممّا يطلق عليه «الكتلة الحيوية»، وهي الارض وسكانها، ليتمكن لها استمرار تحقيق التفوق وتحقيق هدف انشاء «اسرائيل الكبرى».

فالموقف الاسرائيلي واضح، وكان واضحاً منذ البداية. والتأييد الاميركي الكامل لاسرائيل واضح، وكان واضحاً، أيضاً، منذ البداية، وأنّ شابه الكثير من المواقف السياسية والدبلوماسية التي حاولت التصويه على الموقف الحقيقي للولايات المتحدة الاميركية. والمثل القريب لذلك هو اعتراف مجلس الشيوخ الاميركي أولاً بالقدس عاصمة لاسرائيل، ثمّ تشكيك السيناتور الاميركي روبرت دول في هذا الاعتراف خلال جولته على المنطقة وبعد ان عاد الى واشنطن، الامر الذي أدّى الى تهدئة خواطر العرب؛ ثمّ جاء اعتراف مجلس الشيوخ الاميركي بالقدس عاصمة لاسرائيل، وبذا اكتمل موقف الكونغرس الاميركي، بمجلسيه، بالكامل. والآن، تحاول الادارة الاميركية ان تهدىء خواطر العرب، مرة أخرى، باعلانها ان قرار الكونغرس لا يشكل الزاماً للادارة الاميركية. ولكن الوقت الذي تعترف الادارة الاميركية فيه بالقدس عاصمة لاسرائيل أت لا ريب فيه.

### نتائج تهجير اليهود السوفيات

سيؤدي تدفق المهاجرين السوفيات الى عدم استقرار الاوضاع في الشرق الاوسط، وسيزيد في التوتر في المنطقة، وسيقوّض فرص التوصل الى حل للنزاع في الشرق الاوسط. ويؤثر كل ذلك في فرص السلام في الشرق الاوسط، حيث ان أغلب القادمين الجدد من العناصر اليمينية، وسيقلّ قدومهم من فرص انسحاب اسرائيل من على الاراضي العربية المحتلة، في إطار السعي نحو السلام. ويرفض زعماء اسرائيل، بشدة، تحوّل الهجرة السوفياتية الى خارج اسرائيل، ويرون انه لو حدث ذلك لكان بمثابة كارثة على اسرائيل، التي هي «في أمس الحاجة اليهم». وان وصول مثل هذه الهجرات الى اسرائيل هو السبب الذي أنشئت من أجله اسرائيل. كما تشكل الهجرة السوفياتية سلاحاً سياسياً هاماً بالنسبة الى اسرائيل؛ فبسبب الارتفاع الكبير لمعدّل الانجاب لدى العرب، فان عدد اليهود في اسرائيل انخفض، في الثمانينات، من ٨٣,٩ بالمئة الى ٨١,٥ بالمئة. ويرى خبراء السكان انه ما لم يصل اسرائيل ٦٠ ألفاً من المهاجرين اليهود الجدد سنوياً وحتى نهاية القرن الحالي، فان معدّل عدد العرب داخل اسرائيل والاراضي المحتلة سوف يصل ٤٣ بالمئة من مجموع السكان في العام ٢٠٠٠.

وستظل قضية الهجرة اليهودية الى اسرائيل مصدر تهديد خطر للسلام في المنطقة كلها. وتدل الشواهد على ان الهجرة بدأت، وستستمر، بتواطؤ من أكثر من طرف، توجّهاً نحو اسرائيل. واذا كانت هناك جهود تبذل لمنعها، او تحديدها، او تسريبها الى قنوات أخرى، فان من الواضح ان هناك

تصميمًا عامًا، حتى وان كان خفيًا، على انها ستستمر الى غايتها الاصلية. وهناك أسباب عديدة تدفع اسرائيل الى التركيز على تشجيع هجرة اليهود السوفيات، يأتي في مقدّمها:

١ - الاستفادة من اليهود السوفيات، بوصفهم عمالة منتجة ماهرة تفوق على اليهود الشرقيين، مثل الفلاشا.

٢ - اعادة التوازن بين اليهود الغربيين، الذين نزحوا من أوروبا، واليهود الشرقيين الذين نزحوا من البلاد العربية وآسيا وأفريقيا، خاصة بعد ازدياد عدد اليهود الشرقيين على عدد اليهود الغربيين.

٣ - تغيير الميزان الديمغرافي في المنطقة لصالح اسرائيل، ممّا يعطيها دفعة قوية لاستمرار تفوقها على العرب.

٤ - تدعيم عناصر القوة في المجتمع الاسرائيلي، بما فيها القوات المسلّحة الاسرائيلية، لاستمرار القدرة على شنّ الحروب، وضّم المزيد من الاراضي للدولة اليهودية.

وتعتبر موجات الهجرة اليهودية الجديدة الى اسرائيل خطراً يمسّ الامن القومي العربي بشكل جسيم، حيث ترتبط الهجرة اليهودية بثلاثة عناصر، هي: مضمون التسوية التي يجرى السعي الى تحقيقها في الصراع العربي - الاسرائيلي؛ وضمانات هذه التسوية؛ والمصير التاريخي للصهيونية، فكرياً أو حركة.

وتعلّق هذه الارتباطات الثلاثة بالهجرة اليهودية، أيّاً كان مصدرها، وأينما كان مستقرها على أرض فلسطين. ويجب ان تعالج المسألة بناء على ذلك. ولعلّ ارتباط الهجرة بموضوع التسوية هو الارتباط الاوضح، حيث ان الخطر المائل هو توجّه هذه الهجرة، أو جزء منها، الى الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أي في الموقع المفترض للدولة الفلسطينية. وتوصف التسوية التي يُسعى اليها بأنها تسوية «دائمة»، والذي يقرّر «دوام» أي تسوية، في أي نزاع، هو ما تحاط به من ضمانات. والمطروح، في ضمانات التسوية، هو أقل ما يطرح بشأنها؛ كما انها تقع، في معظمها، على عاتق الطرف العربي في الصراع. ويطرح، في سياق هذه الضمانات، ان تكون الدولة الفلسطينية للسكان الحاليين فقط، وليس للقادمين من خارج الارض المحتلة، ولا يطرح مثل ذلك في الجانب الاسرائيلي، اذ يعني ذلك ايقاف الهجرة اليهودية اليها. ويقع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، أو التعويض، في قلب ضمانات التسوية، لأن الأخذ بمبدأ الدولة الفلسطينية للسكان الحاليين فقط يعني ترك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون حل، وهي «خميرة» جاهزة لقلقل ومنازعات تهدّد «دوام» التسوية. وفي المقابل، فانه حتى بافتراض عدم توجّه الهجرة اليهودية الى الاراضي المحتلة بل الى اسرائيل ذاتها، فهي «خميرة» أخرى أكثر نشاطاً تهدّد دوام التسوية، نظراً الى وجود فائض من السكان يفوق القدرة على الاستيعاب، ممّا يجعل السعي الى التوسّع الاقليمي، فيما بعد، أمراً وارداً، سوف يدفع اسرائيل، في وقت ما، الى شنّ حرب، أو حروب، أخرى.

والقدرة على الاستيعاب ليست فقط مناطق خالية، بل هي، أيضاً، موارد طبيعية أبرزها المياه، وقابلية ما هو متوفّر من هذه الموارد للتنمية، وهي أمور محدودة في حدود اسرائيل. وقد يكون من اجراءات الدولة اليهودية لتحقيق القدرة على الاستيعاب، أو زيادتها، التخلّص من العنصر العربي في تركيبها السكاني، وهو شكل من أشكال «التوسّع الداخلي» من شأنه ان يهدّد «دوام التسوية». وقد كانت الحركة الصهيونية تحلم، منذ نشأتها، بأن تقيم «دولة اليهود»، وتبنّت الحركة، العام



١٩٤٧، «تنازلاً تاريخياً»، اعتبرته وقتياً، أدى الى اقامة «دولة يهودية»، أي فيها أغلبية يهودية فقط؛ ولم يلبث هذا «التنازل» ان تحوّل الى ظاهرة معقّدة نتيجة عزوف اليهود عن الهجرة الى اسرائيل، وخطر تفاوت معدّلات النمو السكاني بين العرب واليهود داخل اسرائيل. ولعلّ الحمى الصهيونية لجذب يهود الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية هي المهرب الاخير من مصير محتوم ينتظر الحركة الصهيونية.

ولن نقف تفاعلات وتداعيات عملية الاستيطان عند هذا الحدّ، بل لا بدّ وان يصاحبها، بالضرورة، عمليات طرد وابعاد واسعة النطاق للسكان العرب، وتفريغ الارض من سكانها، وتهديدات اسرائيلية بشنّ حرب جديدة، وقيام هذه الحرب فعلاً. ويضع كل ذلك المنطقة على أعتاب مواجهة عسكرية ستجرى في ظل سباق رهيب للتسلّح بين دول المنطقة؛ كما سوف يطلق العنان لوجعات كاسحة من عمليات العنف والارهاب التي يصعب السيطرة عليها، أو التفرقة بين أهدافها المحتملة.

### اسئلة مطروحة

هناك العديد من الاسئلة المطروحة على الساحة تختص بتقويم عملية تهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل، وتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة، من أهمها: هل تؤدي موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل، لتقوية الدولة اليهودية، الى تحقّق احلام المخطط الصهيوني في انشاء «اسرائيل الكبرى» على المدى الطويل؟ هل تؤدي موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل الى خلق مشاكل اجتماعية داخل الدولة اليهودية على المدى الطويل؟ هل تؤدي موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل الى تفكك الدولة اليهودية على المدى الطويل، نتيجة لاستقطاب عناصر تكوينها (الاشكيناز - السفاراديم - موجات الهجرة اليهودية الجديدة - السكان العرب فيها) مع احتمال نشوب صراعات داخلية مسلحة بين هذه العناصر على نفس نمط الحرب اللبنانية؟ اذا كانت موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل، التي يتمّ توطينها في الاراضي العربية المحتلة تعتبر خطراً على العرب، فهل اذا اقتضت على اسرائيل تصحيح خطراً على اسرائيل؟ هل المبالغة في استغلال هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل هي خطة صهيونية مقصود بها ان تكون اسرائيل في وضع تفاوضي أقوى للحصول، في المستقبل، على شروط أفضل خلال مفاوضات التسوية الاقليمية مع العرب؟

كل هذه الاسئلة منطقية. ومن المحتمل ان تكون صحيحة بنسب مختلفة. ولكن الشيء المؤكد هو ان المحصلة النهائية لعملية تهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل، وتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة، هي قبلة زمنية قابلة للانفجار في أي وقت؛ كما انها تمثّل خطراً ماثلاً على الدول العربية، والامن القومي العربي. واذا استمرت عملية الهجرة بالمعدّل الحالي لها، فان تحقيق الصهيونية لهدف انشاء «اسرائيل الكبرى» هو قاب قوسين أو أدنى.

ان ما يجري على الساحة، حالياً، هو بمثابة اعلان حرب (قد تكون مؤجلة) على الأمة العربية، وغزوة جديدة تستهدف مساعدة اسرائيل على التوسّع الجغرافي على حساب العرب. فتهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل، وتوطينهم في الاراضي المحتلة، هو غزو، بكل ما تعنيه الكلمة، بل وغزو صريح، وواضح، ولا مثيل له في تاريخ البشرية. فالغزو يحتل الارض، ويحكم الشعب ويستغله، ولكن هذا غزو هدفه تهجير شعب واقتلعه من جذوره، واحلال شعب محل شعب بالقوة الغاشمة المطلقة.

وانتهى الامر في موضوع «حقوق الانسان» بوضع حقوق الانسان اليهودي في مرتبة مقدّسة، وحقوق الانسان الفلسطيني في مرتبة متدنية. وبذا، فهو استخدام لحقوق الانسان كسلاح ضد حقوق الانسان، حقوق الانسان اليهودي ضد حقوق الانسان الفلسطيني، وهذا ما لم تميّزه

الولايات المتحدة الاميركية في دفاعها عن حقوق الانسان. وباسم حقوق الانسان تنتهك حقوق الانسان، ويستجيب الاتحاد السوفياتي للابتزاز، فيسمح بالهجرة اليهودية المكثفة، ويتيح، بذلك، فرصة للمؤامرات الصهيونية الاسرائيلية، المدعومة امريكياً، ان تحقق اهدافها بتهجير مئات الألوف من اليهود الى اراضي فلسطين المحتلة، وكأن أصحاب هذه الاراضي من العرب ليس لهم حقوق الانسان. لذلك، فهو غزواً لما بقي من فلسطين بالمعنى الصحيح، مما سوف يجزّ على المنطقة مزيداً من الحروب والدمار والصراعات.

ويجب ان نحذر من السقوط في منزلق تصديق الدعايات الاسرائيلية بتصوير المهاجرين السوفيات بأنهم فجعوا لدى وصول طلائعهم اسرائيل، أو الاراضي المحتلة، وان فكرة الاستقرار التي تزئنها اسرائيل لليهود السوفيات قبل مجيئهم لتشجيعهم على الهجرة هي خدعة باطلة. فما يراد بهذه الاكاذيب هو التمويه على العرب، واقناعهم بأن ليس هناك ما يجب ان يزعمهم، وان ثورتهم هي انفعال في غير محله، وأنه يحسن بهم ان يتفرغوا لاهتماماتهم الخاصة، وقضاياهم الداخلية؛ هذا في الوقت الذي تستمر موجات الهجرة، وتجرى مشروعات الاستيعاب على قدم وساق.

ومن المتوقع ان تزداد كثافة «البيانات» الاسرائيلية عن التهجير والاستيعاب خلال الفترة المقبلة، وان تشتد حدتها مع توالي وصول الافواج، لا سيما ان الموقف يقتضي ترويج دعاية مباشرة، وعالمية، لهذه العمليات حتى يتسنى جمع الاموال اللازمة للاستيطان. ومن المتوقع، أيضاً، ان تصاحب الحملات الاسرائيلية المتوقعة تهديدات بالعدوان المسلح؛ فالهجرة الجماعية المرتقبة تحتاج الى حماية بالسلاح. هذا بالاضافة الى الاستعدادات الخاصة لمكافحة الانتفاضة، التي يتعين رفع درجتها تحسباً لاشتداد المقاومة الداخلية لتدابير النزح والترحيل.

وقد لا تكون الهجرة اليهودية الجديدة لصالح اسرائيل فقط، بل يمكن ان تكون نتيجة رغبة دول المهاجرين الاصلية في التخلص من اليهود لديها، لتحرير قرارها السياسي، واقتصادها القومي، ومؤسساتها المالية، ووسائلها الاعلامية، من سيطرة هؤلاء اليهود عليها. الا ان الامور تسير لغير صالح العرب خطوة خطوة، وقطعة قطعة، باستغلال انشغال نظم الحكم في بلادنا بالخلافات فيما بينها، ومحاولة ازالة هذه الخلافات.

وهناك مسؤولية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في هذا الموضوع. لذا يجب ان تقوم هاتان الدولتان بممارسة مسؤولياتهما، وصلاحياتهما، للعمل على ايقاف هذه الجريمة التي تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، واهداراً متعمداً لمبادئ حقوق الانسان، وتهديداً صريحاً ومباشراً للامن القومي العربي، فضلاً عن ان المضي في تنفيذ هذه الجريمة لن يؤدي الا الى وقف المسيرة السلمية واحباط مختلف الجهود المبذولة للوصول الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

ومحاولة التوجّه نحو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية بالاقتناع فقط لايقاف، أو تأجيل، الهجرة هي مضيعة للوقت، وربما كان الاجدى ان تواجه الدولتان باستخدام القوة العربية مجمعة، وبالضغوط الاعلامية والمعنوية المختلفة. فالتهجير اليهودي، قبل التسوية السلمية القائمة على الحل العادل للقضية الفلسطينية، امر يعيق، حتماً، مسيرة التعاون مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، وبقية الدول الاوروبية، شرقاً وغرباً. وبمعنى آخر، فان تأجيل التهجير اليهودي، دون المساس بحق الهجرة، الى ما بعد التوصل للتسوية السلمية، هو المساهمة المباشرة والمطلوبة من الدولتين العظميين، للمساهمة في فرض واقع جديد تتوحد به مواقف الدول المختلفة تجاه

قضية التسوية السلمية في الشرق الاوسط. ومن شأن هذا التحرك ان يثني اسرائيل عن التماذي في رفض الخطط العملية للتفاوض.

ويكمن حق الاتحاد السوفياتي القانوني، ازاء عملية تهجير اليهود السوفيات، في نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي أجازت تقييد الحق في التنقل بحرية ومغادرة الاقليم بعدد من القيود، من بينها حماية حقوق الآخرين وحياتهم، أي ان للاتحاد السوفياتي حقاً ثابتاً في تقييد حرية اليهود من مواطنيه من مغادرتهم الاقليم على نحو نهائي، ما دام ان ممارستهم لتلك الحرية تصطدم بحقوق الآخرين وحياتهم؛ والآخرين، هنا، هم الشعب الفلسطيني الذي تأتي الهجرة على حسابه، وتتطوي على المساس بأهم حق من حقوقه الاساسية، ألا وهو حقه في تقرير مصيره.

ان قضية الهجرة اليهودية لا تعالج بالتصريحات، والزيارات، والاحتجاجات، والاستنكارات، وعرائض الشكوى الى الامين العام للأمم المتحدة؛ كما لا تعالج بردود الفعل الآتية، والتحدث عنها في حينها، ثم يهدأ الغضب وتنتهي القضية. تحتل الارض، وتحول المياه، ويحرق المسجد الأقصى، ويهجر اليهود السوفيات الى اسرائيل، ويعترف الكونغرس الاميركي، بمجلسيه، بالقدس عاصمة لاسرائيل، وتعدّ المذابح للفلسطينيين في الارض المحتلة، ولا نكاد نرى ولو دفاعاً عن النفس، وذلك أضعف الايمان.

البعض يقول بمواجهة التهجير الى الاراضي العربية المحتلة، والبعض الآخر يرى ان التهجير داخل حدود اسرائيل سيسبب مشاكل للاسرائيليين أنفسهم، ومن ثمّ، فليس لنا ان نقلق منه او نعترض عليه، والبعض الأخير يرى دعوة الاتحاد السوفياتي الى تأجيل السماح بالتهجير اليهودي السوفياتي الى حين الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية المحتلة. ويوافق هؤلاء، جميعاً، على «التهجير» من حيث المبدأ، واعتراضهم محصور في المكان الذي يستخدمه، وحدود رقعته، والتوقيت المناسب لذلك. والحقيقة انه لا فرق بين ذلك كله. فهو، في جميع الاحوال، انتهاك لحقوق الانسان الفلسطيني، ويجب علينا رفض التهجير من حيث المبدأ الى أية رقعة من الارض العربية، حيث انه عدوان استعماري استيطاني لا بدّ ان يصبح عنصرياً، وان لم يبدأ كذلك.

ان الدعوة الى مواجهة خطر توطين اليهود السوفيات على الاراضي العربية المحتلة، لا يصحّ ان تأتي في سياق منفرد، حتى لا يصير هناك انطباع بأنها قضية مستقلة، بل يتعين ابرازها في اطار تهديد عملية السلام، والاضاع الاحتلالية عامة، وأعمال العنف التي تجرى لازالة معالم الارض الاساسية، من حيث البشر والممتلكات والطبيعة، لخلق بيئة صناعية لاستقبال المستوطنين الجدد. كما ان القضية ليست قضية فلسطينية فحسب، بل قضية كل العرب؛ وهي بمثابة اختبار صعب يتحدّد، على أساسه، حجمهم وثقلهم الدولي، ومدى قدرتهم على صنع مستقبلهم والتأثير في الاحداث، في ظل عالم جديد تحكمه معادلات وعلاقات معقّدة، لم يألّف العرب التعامل معها من قبل.

ان العرب مطالبون ببناء موقف موحد، والاتفاق على اجراءات فعّالة لايقاف هذه الموجة من الهجرة، أو تجديدها في الوقت الحاضر، أو على الاقل، حصر نقلها الى اسرائيل مباشرة. ان قضية الاستيطان تصلح، بكل المقاييس، «بنداً جديداً» في صالح الامة العربية، اذا أحسنت استخدامه لاعادة احياء القضية العليا بكل بنودها الاخرى. وأبسط مثال على ذلك، ان أفضل حل عملي لمنع الاستيطان في الاراضي المحتلة هو مطالبة العالم بتحقيق الوطن الفلسطيني في أرضه، واعادة

اللاجئين الفلسطينيين الى أرضهم المحتلة. كما ان الموقف، الذي اتخذته الحكومة البريطانية من عملية الاستيطان اليهودي في الارض المحتلة، يؤكد ان الوقت مناسب لقيام الدول العربية، مجتمعة أو منفردة، بالتحرك تجاه بريطانيا، تدعوها الى القيام بدور خاص في التصدي لهذه الجريمة النكراء وفاء بالتزاماتها تجاه العرب بشأن فلسطين، ونهوضاً بمسؤولياتها تجاه شعب فلسطين، باعتبارها الدولة التي انتدبتها عصابة الامم على فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الاولى. ان المصالح المشتركة التي تجمع بريطانيا بالدول العربية كثيرة، ولا شك في ان وفاء بريطانيا بالتزاماتها تجاه العرب سيشجع العرب على احترام هذه المصالح المشتركة والحرص عليها.

ان الدول العربية مطالبة بجهود جماعي لاستخدام كل الوسائل المتاحة أمامها سياسياً، ودبلوماسياً، واقتصادياً، واعلامياً، وعسكرياً، اذا اقتضى الامر ذلك، وتشكيل الوفود للاتصال بالمحافل الدولية والاطراف المؤثرة لشرح خطورة الاوضاع المترتبة على هجرة اليهود السوفيات، والحصول على ضمانات دولية بعدم توطين اليهود على الاراضي العربية المحتلة. ان تفسير النجاح الاسرائيلي على أساس نشاطها الدبلوماسي والسياسي فقط غير كاف، لأن العامل الاساسي وراء هذا النجاح هو تقاعس العرب، سياسياً ودبلوماسياً، على الساحة الدولية.

- | المراجع   | ضد العرب»، روز اليوسف (القاهرة)، ١٩٩٠/٥/٧.  |
|---|---|
| ابراهيم نافع، «خواطر من عمان»، الاهرام (القاهرة)، ١٩٩٠/٣/٢.         | — — «تحديات الامن القومي المصري في التسعينات»، السياسة الدولية (القاهرة)، نيسان (ابريل) ١٩٩٠.                                 |
| — «قدرة العرب في الميزان الدولي»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/٩.                | — «الموقف الحقيقي لشامير»، روز اليوسف، ١٩٩٠/٢/٢٦.   |
| — انظر «المؤامرة الكبرى»، الاهرام، ١٩٩٠/٤/٦.                        | د. أحمد صدقي الدجاني، «بريطانيا والوفاء بالتزاماتها»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/٢٦.   |
| أحمد بهاء الدين، «جريمة العصر»، الاهرام، ١٩٩٠/١/٣١ و ١٩٩٠/٢/٩.      | — «العرب وايجاد حقائق على صعد خمسة»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/١١.  |
| — «جريمة العصر والطريقة القديمة في نسف الجبال»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/١٢. | — «مواجهة شاملة للتهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم»، الاهرام، ١٩٩٠/١/٣٠.  |
| — «حول جريمة العصر»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/١.                             | — «مواجهة قانون التهجير الصهيوني»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/٣١.  |
| — «مطلوب قمة عربية»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٤.                             | — «الهجرة والتهجير وحقوق الانسان»، الوفد (القاهرة)، ١٩٩٠/٢/٢٤.  |
| — «يومييات»، الاهرام، ١٤ و١٧/٢/١٩٩٠ و ١٩٩٠/٣/٤.                     | «اسرائيل تراجع ميزانيتها لاستيعاب المهاجرين»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/١٢.   |
| أحمد بهجت، «هذه الهجرة»، الاهرام، ١٩٩٠/١/٢٧.                        | اسرائيليات؛ تقارير من الداخل، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة أحمد عبد الحليم، «اسرائيل تهدد: حرب جديدة |

- «الاهرام»، ١٩٩٠.
- جورج فهمي، «هجرة اليهود السوفيات؛ مأساة ١٩٤٨ تتكرر في التسعينات»، الوفد، ١٦/٣/١٩٩٠.
- «حديث الرئيس القذافي للاهرام»، الاهرام، ٢٢/٢/١٩٩٠.
- «حديث صحفي للرئيس مبارك والرئيس صدام»، الاهرام، ٣٠/١/١٩٩٠.
- حسين عبد الواحد، «شكوك عربية»، الاخبار (القاهرة)، ٢/٤/١٩٩٠.
- حمدي شفيق، «اتصالات لوقف هجرة اليهود السوفيات»، الوفد، ١٢/٣/١٩٩٠.
- حمدي فؤاد، «استمرار الهجرة الى اسرائيل»، الاهرام، ١١/٤/١٩٩٠.
- ، «اسرائيل تفرض الامر الواقع بخطة منظمة»، الاهرام، ١٣/٣/١٩٩٠.
- «خطة اعلامية لمواجهة خطر هجرة اليهود السوفيات»، الاهرام، ١/٣/١٩٩٠.
- داليا سعيد وهند مصطفى، معركة توطين اليهود السوفيات، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، نيسان (ابريل) ١٩٩٠.
- «رأي الاهرام»، الاهرام، ٤/٣/١٩٩٠.
- «رأي الاهرام: أول الغيث كارثة»، الاهرام، ٢٥/٢/١٩٩٠.
- «رأي الاهرام: بين هجرة وهجرة»، الاهرام، ٦/٣/١٩٩٠.
- «رأي الاهرام: تنسيق الضغوط»، الاهرام، ٢٢/٣/١٩٩٠.
- «رأي الاهرام: شدّ الحبل»، الاهرام، ١/٤/١٩٩٠.
- «رأي الاهرام: موقف شجاع لمارغريت تاتشر»، الاهرام، ٢٢/٢/١٩٩٠.
- «رأي الاهرام: الهجرة اليهودية السوفياتية والاقتراح المصري»، الاهرام، ٢٥/٢/١٩٩٠.
- «الرئيس درنوفشك في مؤتمر صحافي قبل مغادرته القاهرة»، الاهرام، ١/٣/١٩٩٠.
- سامي دسوقي، «جسر بحري ينقل اليهود من اوديسا الى حيفا»، الاهرام، ٨/٣/١٩٩٠.
- «أعنف انتقادات ضد اسرائيل»، الاهرام، ٥/٣/١٩٩٠.
- أميرة حسن، «بلدية القدس تستعد لاستقبال الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفياتي»، الاهرام، ١٣/٣/١٩٩٠.
- ، «تقرير رسمي اسرائيلي»، الاهرام، ٢٢/٤/١٩٩٠.
- ، «حوار مع فيصل الحسيني»، الاهرام، ١٢/٢/١٩٩٠.
- ، «وراء سور عال من الرقابة العسكرية»، الاهرام، ١٥/٣/١٩٩٠.
- «اضراب عام بالصفة احتجاجاً على توطين اليهود السوفيات بها»، الاهرام، ٢٠/٢/١٩٩٠.
- «أكبر حركة هجرة لليهود السوفيات الى اسرائيل»، الاهرام، ٢٥/١/١٩٩٠.
- «انتقادات حادة لاسرائيل في مجلس الامن»، الاهرام، ٢٩/٣/١٩٩٠.
- «بريطانيا تؤكد معارضتها للتوطين اليهودي»، الاهرام، ٣/٣/١٩٩٠.
- «البطالة تهدد المهاجرين السوفيات الى اسرائيل»، الاهرام، ١٠/٤/١٩٩٠.
- «تاتشر: ليس معقولاً ان يحتل اليهود السوفيات منازل الفلسطينيين»، الاهرام، ٢٠/٢/١٩٩٠.
- «تحذير من اليهود المهاجرين لزملائهم في موسكو: الجنة الموعودة كابوس مزعج»، الاهرام، ٢١/٢/١٩٩٠.
- «تحرك عربي لمواجهة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل»، الوفد، ٢/٤/١٩٩٠.
- «تطوير العلاقات بين مصر ويوغسلافيا»، الاهرام، ٢٨/٢/١٩٩٠.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٩.
- جميل مطر، «الهجرة الجديدة؛ خطوة لبناء اسرائيل الكبرى»، الاهرام، ٢٨/٢/١٩٩٠.

- ١٩٩٠/٢/٧ . سعد كامل، «حقوق الانسان وحقوق اليهود»، الاخبار، ١٩٩٠/٣/١٨.
- عبد الجواد علي، «في اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الافريقية»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/١٢.
- عبد الجواد علي وشريف العبد، «قرارات مؤتمر اتحاد البرلمانات الافريقية»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/١٥.
- «عرفات في حديث للتلفزيون الفرنسي»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٢٨.
- د. علي احمد عبد القادر، «غزة والضفة: وجهة نظر اسرائيلية»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/١١.
- عماد جاد، «اليهود السوفيات وحلم اسرائيل الكبرى»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٩.
- فهمي هويدي، «جريمة العصر بشهادة أهلها»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٢٠.
- «في ندوة اتحاد المحامين العرب: الهجرة اليهودية مخطط صهيوني ضد الأمة العربية»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/٤.
- «قرارات دليّة تدين الاحتلال الاسرائيلي»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/١٨.
- د. كمال الدين البتانوني، «تهجير اليهود السوفيات وحرب المياه»، الاهرام، ١٩٩٠/٤/٩.
- لطفى واكد، «سلاحنا لوقف جريمة التهجير»، الاهالي (القاهرة)، ١٩٩٠/٢/٢١.
- «مباحثات مكثفة لعبدالمجيد في واشنطن حول جهود السلام والقضايا الاقتصادية»، الاهرام، ١٩٩٠/١/١٩.
- «مبارك: اقتراح مصري بتوطين اليهود السوفيات خارج الاراضي العربية المحتلة»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/١٩.
- «مبارك في تصريحات بعد مراسم استقبال الرئيس التونسي»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/٧.
- «مبارك وحسين وصدّام يناقشون استراتيجية المواجهة لهجرة اليهود السوفيات»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٢٤.
- «مبارك يحذّر من الآثار السلبية الخطرة لتوطين المهاجرين السوفيات في الاراضي العربية المحتلة»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٥.
- «محادثات الاردن والكويت: هجرة اليهود
- سعد كامل، «حقوق الانسان وحقوق اليهود»، الاخبار، ١٩٩٠/٣/١٨.
- — ، «خطاب الى السفير السوفياتي بالقاهرة»، الاخبار، ١٩٩٠/٣/٤.
- سعيد خيال، «الهجرة واسئلة للرفاق السوفيات»، الاخبار، ١٩٩٠/٤/١٦.
- سعيد سنبل، «كفانا مزایدات»، الاخبار، ١٩٩٠/٣/١١.
- سلامة أحمد سلامة، «أقل ما يجب»، الاهرام، ١٩٩٠/٤/٣.
- — ، «قبل ان يفوت القطار»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/١١.
- سول كوهين، البعد الجيوبوليتيكي في قضية الحدود الاسرائيلية (ترجمة احمد عبد الحليم)، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧.
- شريف الشوباشي، «الزيارة الاوروبية للملك حسين»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/١١.
- — ، «مستشار الرئيس [ميخائيل] غورباتشوف في حوار خاص مع 'الاهرام'»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٢٢.
- صلاح الدين حافظ، «القتلة السوفياتية وحلم 'اسرائيل الكبرى'»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٩.
- د. صلاح الدين عامر، «القانون الدولي وهجرة اليهود السوفيات»، الاهرام، ١٩٩٠/٣/١٤.
- د. صلاح العقّاد، «المغزى والتوقيت في هجرة اليهود السوفيات»، الوفد، ١٩٩٠/٣/١٥.
- صلاح منتصر، «مأزق تهجير اليهود السوفيات، وكيف نواجهه؟»، اكتوبر (القاهرة)، ١٩٩٠/٣/٤.
- «ضمير العالم، متى تورقه كارثة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل؟»، الاهرام، ١٩٩٠/٢/٤.
- طه المجذوب، العسكرية الصهيونية، المجلد الاول، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٢.
- عاطف الغمري، «الهجرة اليهودية، وسياسة [ميخائيل] غورباتشوف في الشرق الاوسط»، الاهرام،

- التسوية»، الأهرام، ١٤/٣/١٩٩٠.
- مصطفى مشهور، «يا حكامنا؛ انتبهوا، تهجير اليهود حرب ضدنا جميعاً»، الشعب، ٦/٣/١٩٩٠.
- «موسكو أبلغت إسرائيل رفضها توطين اليهود»، الأهرام، ٢٧/٣/١٩٩٠.
- نبيل زكي، «بيان القدس»، الأخبار، ١٢/٤/١٩٩٠.
- — «عملية نقل دم»، الأخبار، ٤/٥/١٩٩٠.
- هادية الشربيني، «عصمت عبدالمجيد يشرح سياسة مصر الخارجية: هجرة اليهود السوفيات لا تكون على حساب الفلسطينيين»، آخر ساعة، ٢٥/٤/١٩٩٠.
- «هجرة اليهود السوفيات»، الأخبار، ١٣/٣/١٩٩٠.
- «واشنطن تجدد تأييدها لحرية هجرة اليهود السوفيات»، الوفد، ٢٤/٢/١٩٩٠.
- «واشنطن تؤكد رفضها توطين اليهود السوفيات في الأرض المحتلة»، الأهرام، ٢٨/٢/١٩٩٠.
- «وقف الهجرة اليهودية الى ما بعد حل القضية الفلسطينية»، الاهالي، ٢١/٢/١٩٩٠.
- ياسر هاشم وداليا سعيد وهند مصطفى، القدس وقرار الكونغرس، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، أيار (مايو) ١٩٩٠.
- السوفيات قبل حل النزاع تشكل أكبر عائق لمسيرة السلام»، الأهرام، ٢١/٢/١٩٩٠.
- محبوب عمر، «السبيل الى وقف الهجرة»، الشعب (القاهرة)، ٦/٣/١٩٩٠.
- «محمد حسنين هيكل في معرض الكتاب»، الأهرام، ٣١/١/١٩٩٠.
- محمد حسنين هيكل، «هوامش على قضية هجرة اليهود السوفيات»، الأهرام، ٢٧/٢/١٩٩٠.
- محمد سيد أحمد، «الهجرة اليهودية وكامب ديفيد»، الأهرام، ٢١/٢/١٩٩٠.
- د. محمد عصفور، «المؤامرة الكبرى ضد العالم العربي»، الوفد، ١٢/٤/١٩٩٠.
- محمد وجدي قنديل، «خفايا الهجرة اليهودية ومخطط الاستيطان»، آخر ساعة (القاهرة)، ٢١/٢/١٩٩٠.
- «مجلس الامن يناقش هجرة اليهود السوفيات»، الأهرام، ٢٨/٣/١٩٩٠.
- «مخطط توطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وطرد الفلسطينيين منها»، الأهرام، ٢٥/١/١٩٩٠.
- «مشاورات اردنية مع الدول العربية لبحث مخاطر هجرة اليهود السوفيات الى إسرائيل»، الأهرام، ١/٢/١٩٩٠.
- مصطفى الحسيني، «الهجرة اليهودية ومستقبل

## الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩١٨ - ١٩٤٨

د. علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ - ١٩٤٨، عمان: مركز الكتب الاردني، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ٣٨٧ صفحة.

على الرغم من الاهتمام المتزايد بكتابة تاريخ القضية الفلسطينية، خلال السنوات الاخيرة، وظهور المزيد من الكتب المتخصصة بمختلف الجوانب، إلا أن هذا الكتاب، هو الوحيد الذي يعالج جانب تطوّر الفكر السياسي الفلسطيني خلال الفترة المذكورة أعلاه.

أوضح مؤلف الكتاب، في مقدمته، أن نصيب الحياة السياسية من الدراسات والبحوث كان وافرًا. غير أن نصيب الفكر السياسي منها ضئيل، «ولذا، رأيت أن أسدّ هذه الفجوة، وعزمت على أن أتلاقى هذا النقص، فعدت الى المصادر الأولية من مؤلفات صدرت عن رجال الفكر والسياسة في ظل الاحتلال والانتداب البريطانيين [١٩١٨ - ١٩٤٨]، ومقالات وبيانات وشهادات، وغيرها من وثائق نشرت في المدة نفسها، وفي ما تلاها، ودرستها دراسة وافية؛ وأفدت كثيراً من الدراسات والبحوث المنشورة التي تناولت الحياة السياسية في هذه الحقبة الزمنية، فخرجت بهذه الدراسة التي أقدمها الى الباحثين والقراء العرب، مساهمة متواضعة في دراسة تاريخ فلسطين المعاصر، (ص ٣).

وتحت هذا المحتوى، جاءت مواد الكتاب مرتبة ترتيباً منهجياً، عبر سبعة فصول أساسية، تتفرع عن كل منها نقاط تفصيلية، وتركز، في مجملها، على الافكار السياسية المفصلية، دون أن يتحكم بها العامل الزمني فقط.

بدأت مواد الكتاب بمدخل عام، يشكّل، بمجمله، الاطار الاقتصادي - الاجتماعي، منذ نهايات الحكم العثماني وبيداتيات الغزو الصهيوني لفلسطين، وبرز الوعي السياسي، الذي تجسّد بالدعوة الى الجامعة الاسلامية، والى القومية العربية، وادراك الخطر الصهيوني، منذ ان اتخذ الغزو شكلاً منظماً في الربع الاخير من القرن التاسع عشر. وأشار الكتاب الى ان أول من أدرك طبيعة الحركة الصهيونية، ومستقبل صراعها مع الحركة القومية العربية، هو نجيب عازوري، في كتابه «يقظة الأمة العربية»، الذي أصدر في باريس سنة ١٩٠٥؛ وان أول الصحف العربية التي نُبّهت الى الخطر الصهيوني، كانت صحيفة «الكرمل» التي أسّست في حيفا سنة ١٩٠٩، حيث شنّ صاحبها، نجيب نصار، حملة قوية على الصهيونية، ونشر كتاباً بعنوان «الصهيونية؛ تاريخها، غرضها، أهميتها».

تعرّض الفصل الاول الى مفهوم الاستقلال الوطني والموقف من الاحتلال والانتداب البريطانيين، بدءاً من عدم وضوح الاستقلال السياسي في أذهان المفكرين ورجال السياسة العرب في فلسطين، حيث كان هؤلاء يعتبرون جوهر الاستقلال في «التحرر من نفوذ أجنبي أو حماية أجنبية، مع التمسك بوحدة فلسطين مع الاقطار الشامية الاخرى» (ص ٢٧)، انتقالاتاً الى تغيير هذا المفهوم، في أعقاب قرارات مؤتمر سان ريمو، في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، وسقوط مدينة دمشق في أيدي الفرنسيين، في السنة عينها؛ إذ مُنيت فكرة الاستقلال الوطني بتراجع، ظهرت نتائجه واضحة في قرارات المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث، الذي عقد في حيفا، في ١٨ كانون الاول



(ديسمبر) ١٩٢٠، وأصبح الاستقلال الوطني يعني «تأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضائه الشعب المتكلم باللغة العربية، القاطن في فلسطين حتى أول الحرب العالمية الأولى». ومثل هذا التغيير «اعتراضاً بواقع التجزئة المفروضة على المشرق العربي» (ص ٢٨).

أما بالنسبة الى الموقف من الاحتلال البريطاني، فتطرق الكتاب الى البدايات، مؤكداً ان السياسيين والمفكرين العرب نظروا الى القوات البريطانية نظرة الحليف، بينما نظروا الى العثمانيين نظرة «القوات المهزومة». وأبدى فريق من المسلمين أسفهم على زوال الحكم العثماني، إلا ان الفكرة السائدة كانت الترحيب بالقوات البريطانية، من جهة، وشعور معظم الفلسطينيين بأن الاحتلال العسكري البريطاني ما هو إلا أمر مؤقت اقتضته الضرورات، «ولا بد أن تتلوه تسوية سياسية تحدد مصير البلاد ومستقبلها» (ص ٣٤).

إلا أن هذه الفكرة سرعان ما أخذت في الانحسار، على أثر الاعلان عن نظام الانتداب؛ اذ اعتبرته الاكثية مناقضاً لميثاق عصبة الأمم والمواثيق الدولية، الامر الذي أسهم في تطوير الفكر السياسي الفلسطيني والانتقال الى مواقع المعارضة، ومن ثم الاختلاف، فالصراع مع الانتداب البريطاني.

تعرض الفصل الثاني الى النضال السياسي منذ بدايات العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وشعور القيادات السياسية العربية في فلسطين بخطورة التآمر البريطاني - الصهيوني على فلسطين، وكذلك من خلال ما تركته ممارسات الاحتلال البريطاني من آثار سلبية في الجانب الفلسطيني. وتبلور النضال السياسي الفلسطيني، فاتخذ اشكالاً مميزة مع اقتراب انعقاد مؤتمر سان ريمو، في نيسان (ابريل) ١٩٢٠؛ اذ حاولت «اللجنة التنفيذية العربية» ارسال وفد لايضاح وجهة نظرها للدول الحليفة؛ إلا ان السلطات البريطانية رفضت هذه المحاولة، وتأجل اللقاء حتى مجيء وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل، الى فلسطين، حيث التقت القيادة الفلسطينية في أواخر آذار (مارس) ١٩٢١، وسمعت منه «ان حق بريطانيا في فلسطين مبني على حق الفتح العسكري».

صدمت القيادة الفلسطينية من التعارض التام بين وجهة نظرها ونظرة تشرشل. وتعرض هذا الفصل، أيضاً، الى نشاط اللجنة التنفيذية، برئاسة موسى كاظم الحسيني، وارسالها الوفود الى لندن خلال فترة ١٩٢١ - ١٩٣١، وعدم جدوى تلك الوفود، من جهة، وما أثارته من غضب في اوساط الشباب الفلسطيني وقواه الناهضة، من جهة أخرى، الامر الذي أدى، بدوره، الى خلاف حول أولويات العمل الوطني، وتحديد العدو الاول الواجب مقاومته، أهو الحركة الصهيونية أو الانتداب البريطاني؟ «وانقسم هؤلاء الى فريقين: فريق تقليدي يعتبر الصهيونية العدو الاول، وينادي بالعمل على كسب الانكليز الى جانب العرب، لمقاومة المخططات الصهيونية؛ وفريق من الشباب يعتبر الانتداب العدو الاول الواجب مقاومته، لأنه حامي الحركة الصهيونية ومنفذ خططها. ويمثل الفريق الاول اللجنة التنفيذية العربية» (ص ٢٩)؛ أما الفريق الآخر، فممثل فريق الشباب «الذي يعتبر الانتداب هو العدو الاول والخطر الأكبر الواجب مقاومته» (ص ٦٠).

وتطرق هذا الفصل الى سياسة اللاتعاون، ثم فشلها والعودة الى مبدأ التفاوض، أملاً في تحصيل شيء. وبعدها تيقنت اللجنة التنفيذية من عدم جدوى التفاوض، بدأت بالدعوة الى العصيان المدني، الامر الذي تطور وصولاً الى اندلاع ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وتناول الفصل، بشيء من التفصيل، العمل السياسي في اثناء تلك الثورة، وصولاً الى القبول بـ «مؤتمر لندن» و«الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩، انتقالاتاً الى النضال السياسي في اثناء الحرب العالمية الثانية واتصال الحاج أمين الحسيني بدولتي المحور، ألمانيا وإيطاليا؛ ومن ثم التعرض الى النضال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وتشكيل «اللجنة العربية العليا» سنة ١٩٣٦، ومحاولات عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة، ورفض قرار التقسيم، والدعوة الى تأليف اللجان القومية في المدن لتنظيم شؤون الدفاع المحلي.

الفصل الثالث تم تخصيصه للمسائل المتعلقة بالكفاح المسلح، منذ بداية الصدامات الاولى، وانتقالاً الى هبة البراق سنة ١٩٢٩، فمظاهرات سنة ١٩٣٢ وبروز حركة القسام، فاندلاع ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩.

والتعرض الى أسباب فشلها. ثم تناول الفصل الحرب العربية - اليهودية في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨، وتحليل ظروفها، وابرز أسباب اندلاعها.

وتعرض الفصل الرابع الى ابعاد المواجهة الفلسطينية للتحدي الصهيوني، بدءاً من مقاومة الهجرة، ووعد بلفور، ومقاومة بيع الاراضي لليهود، انتقالاً الى مقاومة اتفاقية التحويل (هعفراه) الصهيونية - الالمانية سنة ١٩٣٣، والاحتجاج على المساعدات الاميركية للصهيونية، وكذلك المقاطعة العربية للبضائع والمنتجات اليهودية. وفي نهاية الفصل، تطرق المؤلف الى محاولات التعاون العربية - الصهيونية، ودور الحركة الصهيونية في التقرب من الاوساط العربية، من جهة، ومحاولة لعب دور سياسي داخل صفوفها، فاستخلصت «ان جهود الصهيونيين في شق صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية قد تكلت بالنجاح في حالات كثيرة، غير ان جهودها في ايجاد تنظيمات عربية متعاونة معها كانت محدودة جداً» (ص ١٦٠).

وفي الجزء السادس من الكتاب، تطرق الباحث الى مسائل في غاية الجدية والدقة، هي المسائل المتعلقة بالديمقراطية والحريات العامة. وعزا المؤلف أسباب انتشار تلك الافكار الى «تأثر رجال الفكر والسياسة في فلسطين بالتيارات السياسية العامة السائدة في الوطن العربي، ولا سيما في المشرق منه. وكان الفكر الليبرالي هو المهيمن على الساحة العربية. وكان الاقتداء بالغرب، المسيطر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، هو القاعدة» (ص ١٦٣).

وظهر تأثر رجال الفكر والسياسة الفلسطينيين بأفكار جون لوك وجان جاك روسو ومونتيسكيو وهبربرت سبنسر ودوركهايم وغيرهم من قادة الفكر الليبرالي، بتناولهم مسائل علاقة الفرد بالمجتمع، وحاجة الفرد الى الجماعة، والدعوة الى الحياة النيابية وممارسة الديمقراطية. واستعرض هذا الفصل، في السياق، النشاط السياسي الفلسطيني، وأبرزه المجلس الاستشاري والمجلس التشريعي والمفاوضات العربية - البريطانية حول تعديل مشروع المجلس التشريعي سنة ١٩٢٤، وكذلك المجالس البلدية والمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى والنزاع بين الطائفة الارثوذكسية العربية وأخوية القبر المقدس اليونانية، وأخيراً التأثر الفكري بالفاشية والنازية.

أما الفصلان، السادس والسابع، فقد خصصهما المؤلف لدرس ظهور ونمو التنظيمات السياسية القطرية، والعقائدية، بدءاً من تشكيل «النادي العربي» في القدس، أوائل حزيران (يونيو) ١٩١٨، من الحسينيين، ثم تأسيس «المنتدى الادبي» في السنة عينها كنادٍ موالٍ للنشاشيبي، وتأسيس الجمعيات الاسلامية - المسيحية. وانتقل الكاتب الى المؤتمرات العربية - الفلسطينية، والى الانقسامات في صفوف الحركة الوطنية في ما بين ١٩١٨ - ١٩٢٩، وتأسيس الاحزاب. وتعرض الى الاحزاب المنشقة عن الحركة الوطنية، وهي: الحزب الوطني، وحزب الاهالي، وحزب الاعيان، والحزب الحر الفلسطيني، وحزب الاحرار الفلسطيني، لينتقل، إثر ذلك، الى انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى وانتخابات البلدية. وبالنسبة الى الاحزاب الوطنية، تناول الكتاب أحزاب «الدفاع»، و«العربي الفلسطيني»، و«الاصلاح»، و«حزب الكتلة الوطنية»، و«حزب الجهاد».

في ختام الفصل السادس، تناول المؤلف ائتلاف الاحزاب والعمل السياسي المشترك، وعدم تمكّن الحركة السياسية من الاستمرار في فترة ما بعد العام ١٩٣٨، ومن ثم العودة الى التنظيم والنشاط بعد الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة الى التنظيمات السياسية العقائدية، فقد قسمها الباحث الى ثلاث فئات، وهي التنظيمات القومية وتشمل المؤتمر العربي في القدس، ومؤتمر الشباب العربي، وحزب الاستقلال العربي، وحركة القوميين العرب، والحزب القومي السوري، والتنظيمات الاسلامية التي تتألف من الأندية الاسلامية وجمعيات الشبان المسلمين وجماعة الاخوان المسلمين. وكذلك الى التنظيمات الشيوعية التي تشمل الحزب الشيوعي الفلسطيني وعصبة التحرر الوطني. وكان التركيز على المضمون الفكري - السياسي لهذه الاحزاب دون الغوص في عوامل ولادتها، ونشوتها، وتلاشيها، وذلك بهدف رسم الاطار التنظيمي للفكر السياسي الفلسطيني، الأمر الذي

اقتضى، بدوره، التوجه الى تتبع مؤتمرات الاحزاب، والخلافات فيما بينها، ومواقفها ازاء بعضها البعض، وموقف الرأي العام منها.

### ملاحظات عامة

بعد العرض الموجز لما تضمّنه الكتاب من فصول وآراء، لا بدّ من تسجيل بعض النقاط والملاحظات العامة على منهج الكتاب. فموضوع البحث، أولاً وقبل أي شيء، هو موضوع جديد، على الرغم من ظهور بضع مقالات ودراسات وآراء سبق وأن نشرت في هذا المجال. ولعل أبرز ما ساعد الكاتب في التصدي لهذا الموضوع الجديد، هو ما سبق له ان قام بدرسه، حيث سبق له ان نشر كتاباً بعنوان «النهضة الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩١٤»، سنة ١٩٧٥، ثمّ ألف كتاب «الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين وشرق الاردن، ١٧٧٥ - ١٩٢٥»، سنة ١٩٨٧. لذا، فقد جاء هذا الكتاب مكماً لما بدأه د. محافظة، بل انه شكّل لبنة جديدة في بناء دراسات الفكر السياسي المعاصر. وعلى الرغم من ان معظم الوقائع والاحداث الواردة في الكتاب هي وقائع وأحداث باتت متداولة، خاصة ما يتعلّق منها بالبنى السياسية والتنظيمية، إلا ان المؤلف تمكّن، من خلال امتلاكه القدرة المنهجية التحليلية، من جهة، وفهمه للاحداث ضمن اطارها التاريخي، من جهة أخرى، من اعادة تكوين، وتركيب، تلك الاحداث بما يتوافق ومنهج البحث وأهدافه.

ونظراً الى تعدّد أشكال الفكر السياسي الفلسطيني، وشرعية تطوره، وما تخلّله من تعددية وتطورات لا تخلو من مفاجآت، فقد كان المؤلف مضطراً، في حالات كثيرة ومتعدّدة، الى اللجوء الى سوق الاستشهادات الطويلة، وذلك بهدف عرض الشكل السياسي - الفكري الجديد الذي يتناوله. لذا، فانه لا يمكننا اعتبار طول الاستشهادات مثلباً في البحث، بل لقد شكّلت الاستشهادات ميزة ايجابية، من شأنها وضع القارئ في صورة التطور السياسي، وبالشكل الذي جرى به. وفي هذا السياق، لا بدّ من القول، ان الكاتب حرص على اختيار استشهاداته من الوثائق الاساسية، وشكّلت ملفات الصحف أحد أهم قنواتها.

باختصار، فان كتاب د. محافظة، يشكّل اضافة نوعية في سياق البحث التخصصي التاريخي المعاصر، من شأنها التمهيد لدراسات أكثر تخصّصاً وتحديداً في الميدان ذاته.

سميح شبيب

## حملات «عنصرية» عربية!

المتفجّر في الخليج؛ غايات تتعلّق بمستقبل الموقف المصري من القضية الفلسطينية، وبمستقبل الموقف المصري من م.ت.ف. إذ ليس من المستبعد أن تكون هذه الحملة بداية محاولة مصرية هدفها تحقيق حالة على غرار ما حدث في العام ١٩٨٣، عندما رتبت سوريا انشقاقاً فلسطينياً، ودعت الى اقالة ياسر عرفات، وسعت الى السيطرة على القرار السياسي الفلسطيني (بلال الحسن، اليوم السابع، باريس، ١٧/٩/١٩٩٠).

الى ذلك، رأت أوساط صحفية فلسطينية ان ما تشهده المنظمة من حملات عدائية «لا يمكن فصله عمّا شهدته المنظمة سابقاً من عداء جاء، في معظمه، جزاء سياسات الولايات المتحدة [الاميركية] في المنطقة» (القدس، لندن، ١٣/٩/١٩٩٠).

من جهة أخرى، سارع بعض وسائل الاعلام، عبر حملاته المعادية لـ م.ت.ف. الى القول ان من شأن أزمة الخليج أن تصرف أنظار العالم عن الانتفاضة، ومشكلة الشرق الاوسط، بحيث تتراجع الى مكان قصي من اهتمامات الناس ووسائل الاعلام العالمية. إلا أن ما اتخذته الأزمة من أبعاد، كان من شأنه احياء القضية الفلسطينية، واعطائها دفعة جديدة الى أمام، بفضل ربط القيادة العراقية بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، ممّا لا يستطيع العالم ان يتجاهله. ولأول مرة، يصبح عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ممكناً وعملياً، وتصبح نتائجه، اذا عقد، أمراً مفروضاً منه» (فهد الفانك، الراي، عمان، ١٥/٩/١٩٩٠).

كما رأت أوساط سياسية فلسطينية في رفض الولايات المتحدة الاميركية عقد مؤتمر دولي لمعالجة مشاكل المنطقة، واصرارها على عزل قضاياها، بعضها عن بعض، أمراً من شأنه ان يعكس النوايا المبيّنة لديها ضد الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. وحدّثت الأوساط تلك من مغبّة

لا يزال الوضع في أزمة الخليج يراوح مكانه، من حيث استمرار الاستعدادات العسكرية، واستمرار الجهود والتحركات للبحث في حل سياسي؛ إلا انه من الملاحظ، على الرغم من السباق بين الحرب والسلام، تزايد عدد الأصوات المطالبة بتجنّب الخيار العسكري، من جهة، ومحاولة التوصل الى حل عربي، من جهة أخرى.

هذه الحقيقة، في حدّ ذاتها، أعطت لتحرك منظمة التحرير الفلسطينية السياسي بُعداً جديداً، تجسّد في بلورة مفهومها للحل العربي، وتفعيل نشاطها، الشعبي والرسمي، اضافة الى استئناف الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، علاقاتهما مع بغداد، بعد طول انقطاع.

فمنذ اللحظات الاولى للأزمة، أوضحت م.ت.ف. انها لا تقف مع طرف ضد آخر. وفي هذا السياق، بذلت الجهود كافة من أجل التوصل الى حل عربي يكفل للجميع حقوقهم. إلا ان السؤال الذي برز، بعد وصول القوات الاميركية والاطلسية الى الخليج، هو على أي معيار يركّز موقف م.ت.ف.؟ وهل يمكن للمنظمة ان تقف في خندق غير الخندق المقابل للولايات المتحدة الاميركية؟ وهل يعني الوقوف في هذا الخندق عداء لهذا القطر، أو ذاك؟

لقد كان واضحاً ان مقومات الموقف الفلسطيني ترتكز، أولاً وقبل كل شيء، على استبعاد التدخل الاجنبي، بكل مؤثراته العسكرية والسياسية. إلا ان مواقفها تلك جوبهت ببعض الحملات المعادية، لعل أبرزها ما جاء من بعض الأوساط المصرية. فبدءاً من ٢٣/٨/١٩٩٠، ركّزت تلك الحملات على مهاجمة الفلسطينيين والموقف السياسي الفلسطيني، على نحو تجاوز مقتضيات الخلاف السياسي، واستعملت فيها دعوات وأوصاف «هي أقرب ما يكون الى الحملات العنصرية». وكشف الاسلوب المستخدم في الهجوم عن ان للحملة غايات تتجاوز الوضع

سويس [العام] ١٩٥٦ جديدة يصمد فيها العراق، وتنهض فيها حركة جماهير واسعة لمحاصرة الهجمة الاميركية، وشل يد اسرائيل، وعقد مؤتمر دولي موسع حول أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، على قاعدة الشرعية الدولية الواحدة التي لا تتجزأ، (الحرية، نيقوسيا، ١٦/٩/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، أكدت اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. في أول بيان لها منذ أزمة الخليج، ان الادارة الاميركية ما زالت تواصل حشودها العسكرية، واطلاق تصريحاتها الواعدة باستخدام القوة، واصرارها على فصل أزمة الخليج عن أزمة الشرق الاوسط، ورفضها عقد المؤتمر الدولي للسلام. «وبهذا الموقف ينكشف، بشكل سافر وواضح، نفاق الادارة الاميركية وازدواجية معاييرها في التعامل مع القضايا الاقليمية، والدولية، وتجزئة الشرعية الدولية، وتفصيلها على مقياس المصالح الاميركية، والاسرائيلية». وأضافت اللجنة التنفيذية، في بيانها، «ان التطورات الجارية في الفهم الدولي لابعاد أزمة الخليج، والربط بين حلها وبين حل أزمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين، والدعوة الى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، يزيدنا قناعة بالتمسك بخطنا القائم على أساس ضمان الأمن والسيادة والحقوق والاستقرار لجميع الدول العربية» (وفا، تونس، ٢٢/٩/١٩٩٠).

### «قمة هلسنكي»

بانعقاد القمة الاميركية - السوفياتية بين الرئيسين، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيفوف، في هلسنكي، بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠، تكون أزمة الخليج قد بلغت أعلى ذروة يمكن ان تبلغها قضية في الاهتمام الدولي. فقد امتازت تلك القمة، عن غيرها من القمم السوفياتية - الاميركية، بأنها «كانت القمة الاولى التي عقدت وكُرست من اجل واحدة من القضايا الاقليمية المتفجرة في العالم الثالث، بعد ان كانت مسائل نزع السلاح والامن الاوروبي والمسألة الالمانية والعلاقات الثنائية تحتل جداول أعمال القمم السابقة، تاركة هوامش صغيرة لبقية هموم العالم الثالث ومشاكله» (الحرية، ١٦/٩/١٩٩٠).

ورأت أوساط سياسية فلسطينية ان النتائج

الانخداع، مجدداً، بالوعود الاميركية لمعالجة القضية الفلسطينية في وقت لاحق؛ «ذلك ان الادارة الاميركية، بلا شك، عازمة على حل تلك القضية، ولكن على طريقته المعروفة، ووفق اهدافها المشتركة مع اسرائيل؛ أي على أساس اعتماد الامر الواقع، وفي أحسن الأحوال على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد» (القدس، ٢٣/٩/١٩٩٠).

### التدخل الأجنبي

حدت قيادة م. ت. ف. في دورة اجتماعاتها، التي عقدت في تونس، في الثالث والرابع من آب (اغسطس) ١٩٩٠، أسس تحركها السياسي ازاء أزمة الخليج، وهدت الى ضرورة ايقاف التدخل الأجنبي لحل الأزمة، سلمياً، في اطار عربي يحفظ المصالح القومية. ورأى البعض، انه مع الانتشار العسكري الاميركي في المنطقة، وتزايد احتمالات المواجهة العسكرية ضد العراق، يتضح، أكثر فأكثر، ان الامر يتعلق بصراع ارادتين: ارادة أميركا لانتزاع السيطرة العالمية المطلقة، والارادة العربية في اقتحام النظام العالمي الجديد بسلاح النفط، بحيث يحتل الكيان العربي المكان المرموق تحت شمس هذا العالم الجديد (جواد البشيتي، فلسطين الثورة، نيقوسيا، ٩/٩/١٩٩٠).

وعلى الرغم من وضوح ابعاد الصراع، فقد اكتنف الغموض مواقف بعض الدول العربية، وتوزعت مواقفها بين الارادتين، الاميركية والعربية القومية. وفي ملابسات مواقف هذه الدول، لوحظ «ان م. ت. ف. لا يمكن ان تكون الى جانب الولايات المتحدة [الاميركية] ضد دولة عربية من الناحية المبدئية، لان هذا مخالف لمبادئها السياسية، وان التأييد الفلسطيني الشعبي للعراق مبني على هذا الاعتبار المبدئي، وعلى اعتبارات أخرى عديدة، في صدرتها الاحباط الفلسطيني من الموقف الاميركي المؤيد لاسرائيل» (حسين حجازي، المصدر نفسه).

ولعل أكثر المواقف العربية خطورة، في هذا السياق، هو ما عبرت عنه نتائج «قمة القاهرة». الى ذلك، حذرت أوساط سياسية فلسطينية من مخاطر اعطاء الغطاء العربي للقوات الاميركية؛ ذلك لأن «الادارة الاميركية واسرائيل تفكران بحرب [العام] ١٩٦٧ ثانية، بينما تتطلع الشعوب العربية الى

فلسطين، د. جورج حبش، بزيارة مفاجئة لبغداد، بتاريخ ١٩٩٠/٩/٦، قابل، خلالها، الرئيس العراقي، صدام حسين، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، طه ياسين رمضان. وهذه هي الزيارة الاولى لحبش لبغداد بعد أكثر من ١١ عاماً من القطيعة. وحول تلك الزيارة، قال د. حبش لوكالة الصحافة الفرنسية انه «عندما تحتل القوات الاميركية أرض الجزيرة العربية، ويبدأ بوش بإرسال انذاراته وتهديداته الى شعب وجيش العراق، فاننا، في مثل هذه الحالة، كجبهة، لا نستطيع إلا ان نذهب الى العراق ونقول للشعب وللجيش العراقي اننا في خندق واحد ضد الامبريالية، وضد الغزو، و[ضد] التهديدات التي تطلقها الادارة الاميركية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٩٠/٩/٩).

وفي خطوة مماثلة، وصل بغداد، مساء ١٩٩٠/٩/٢٠، الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة. وفور وصوله، وصف حواتمة، في تصريح لوكالة الانباء العراقية، مبادرة الرئيس العراقي، في الثاني عشر من آب (اغسطس)، بأنها فرصة ذهبية أمام العالم والمعنيين لحل أزمة الشرق الاوسط. وأوضح ان الرد الاميركي السلبي على هذه المبادرة قد كشف زيف ونفاق الامبريالية الاميركية للرأي العام العالمي.

وبتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٤، استقبل الرئيس العراقي، صدام حسين، نايف حواتمة والوفد المرافق له، وتناول اللقاء تطورات الاوضاع في المنطقة اثر الحشود الاميركية والاطلسية والتهديدات بالاعتداء على العراق والحصار المفروض عليه.

ومن الجدير ذكره، انه سبق للأمينين العامين، د. حبش وحواتمة، ان قاما بزيارة عمّان لأول مرة منذ عشرين عاماً، وذلك بدعوة من التجمع العربي القومي الديمقراطي الاردني، للمشاركة في مؤتمر القوى الشعبية العربية، الذي بدأ أعماله بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٥، في مدينة الحسين للشباب، في عمّان، لنصرة العراق في مواجهة التهديدات العسكرية الاميركية والاطلسية. وحضر افتتاح المؤتمر عشرة آلاف مواطن عربي؛ وشارك فيه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السايح، ورئيس مجلس النواب الاردني، سليمان

التي خرجت بها «قمة هلسنكي» أوجت بأن المساعي السياسية لمعالجة الأزمة الخليجية ستتمنع بعض الوقت، وان التركيز سينصب، في الأسابيع القليلة المقبلة، على احكام الحصار الاقتصادي على العراق.

وإذا كان ادوارد شيفاردنازده اقترح معالجة مشاكل المنطقة كاملة، فان اصواتاً أخرى ارتفعت، مثل صوت وزير الدولة البريطاني، وليام ولدغريف؛ ان دعا الولايات المتحدة الاميركية الى ممارسة ضغوط على اسرائيل لمعالجة المسألة الفلسطينية. وحينئذ، «سيدرك العالم كله ان أمن الشعوب الحقيقي كل لا يتجزأ، ولا يمكن ان يتوفر في غياب العدل، وفي ظل العدوان، وفي ظل استمرار نزعات الهيمنة الاميركية، والاسرائيلية» (داود تحمي، المصدر نفسه). أمّا عن الموقف الاميركي، فقد رأت تلك الاوساط ان مختلف الصيغ الاميركية التي طرحت، ترتكز، في الاساس، على معطيات الموقف الاسرائيلي، وتستبعد م.ت.ف. وتأخذ بالاقتراح الاسرائيلي وفق خطة شامير، الداعية الى التفاوض مع الفلسطينيين الذين تعتقد اسرائيل بأنهم «مؤهلون» لذلك. و«الادارة الاميركية لم تتقدم بأية أفكار جديدة حول كيفية حل أزمة الشرق الاوسط. وهذا يعني ان ليس هنالك مفهوم بغير هذا المعنى للحل وفق المنظور الاميركي؛ وان هذا هو ما عناه الرئيس بوش في 'قمة هلسنكي' (فلسطين الثورة، ١٩٩٠/٩/١٦). وأضافت اوساط صحفية أخرى ان قمة هلسنكي أكدت: أولاً، تأجيل، وربما الغاء، التفكير بالحل العسكري الاميركي؛ ثانياً، الاستمرار في سياسة فرض الحصار على العراق، وفي حالة فشل الحصار، فان الرد لا يكون أميركياً، بل من خلال الأمم المتحدة؛ ثالثاً، ان الغذاء والدواء ليسا مشمولين بالحصار؛ رابعاً، ان قضية الخليج، وكذلك القضية الفلسطينية، مطروحتان على جدول الاعمال، وكذلك المؤتمر الدولي؛ خامساً، ان مسألة المدة التي ستبقى فيها القوة الاميركية في الخليج، باعتبار انها تثير سؤالات أمنياً متعلقاً بالاتحاد السوفياتي، هي، أيضاً، مطروحة على جدول الاعمال (بلال الحسن، اليوم السابع، ١٩٩٠/٩/١٧).

### التحالف الفلسطيني - العراقي

قام الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير

٢٣/٩/١٩٩٠).

من جهة أخرى، استقبل الملك الاردني حسين، مساء ١٦/٩/١٩٩٠، د. حبش وحواتمة. وقد شدّد الجانبان على أهمية الافساح في المجال للحل العربي لأزمة الخليج، باعتباره الحل الوحيد الذي يضمن الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة. وتوقف الجانبان تجاه حالة الانقسام العربي الرسمي الذي تشهده المنطقة العربية، ومخاطر التطوّرات الاخيرة التي شهدتها الجامعة العربية على التضامن العربي، وبحثاً في كيفة مواجهةها بما يضمن اعادة بناء التضامن العربي على أسس تضمن المحافظة على المصالح والاهداف والحقوق العربية (الهدف، ٢٣/٩/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، رأت أوساط اعلامية فلسطينية في عقد مؤتمر القوى الشعبية العربية أهمية استثنائية، ذلك لأنه، أولاً، جمع عدداً كبيراً من الشخصيات والقيادات الوطنية العربية؛ وثانياً، لأنه عقد في العاصمة الاردنية، عمّان، القريبة، سياسياً وجغرافياً، من قلب منطقة المواجهة الخليجية؛ وثالثاً، لأنه خرج بقرارات متقدّمة تعكس أجواء نهوض وطني عربي، واستعدادات عالية للتحدي ومواجهة محاولات الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها (الحرية، ٢٣/٩/١٩٩٠).

س. ش.

عرار، والامين العام للجبهة الشعبية، د. حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية، حواتمة، اضافة الى عدد كبير من الشخصيات الاردنية والفلسطينية والعربية (الدستور، عمّان، ١٥/٩/١٩٩٠).

وفي كلمته في المؤتمر، أشار د. حبش الى الربط المحكم بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، مؤكداً ان «التغيرات الانعطافية» التي حصلت على الصعيد العالمي، منذ حوالى السنة، جعلت قوى التحرر الوطني في العالم مضطرة الى ان تعتمد على نفسها بالدرجة الاولى، وربما بدرجة وحيدة فقط؛ «كما ان الولايات المتحدة [الاميركية] أصبحت، بفعل هذه التغيرات، تجرؤ على طرح فكرتها الداعية الى نظام عالمي جديد، وهو أمر سيعني الويل لكل بلدان العالم الثالث» (اليوم السابع، ٢٤/٩/١٩٩٠). وأكد حبش تأييد الجبهة الشعبية لمبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، التي وصفها بأنها كشفت، مجدداً، زيف الادعاء الاميركي بالحرص على الشرعية الدولية. ودعا الى «مواجهة الشرعية الدولية بالشرعية الثورية العربية، التي تقول، بوضوح، ان أرض العرب للعرب وبتروال العرب للعرب، وليس للسلطين والشيوخ، والتي [أيضاً] لا تعطي للصهيونية الحق باقامة دولة على متر واحد من الارض العربية» (الهدف،

## شرح مؤسسة التضامن العربي

«ان بلاده ستعمل، بعد حلّ مشكلة الكويت، على رحيل القوات الاجنبية من المنطقة، وان سوريا تؤمن بأن أمن المنطقة لا تحققه دول من خارجها» (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠/٩/٢٤، ص ٦).

بينما دعا الطرف الآخر، من الزعماء العرب، حسب قول الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، الى «وجوب انسحاب القوى الاجنبية، كذلك انسحاب العراق من الكويت» (الحياة، ١٩٩٠/٩/٥). ورأى رئيس وزراء اليمن، حيدر ابو بكر العطاس، ان القضية «قضية عربية - عربية، ومن المفروض ان تعطى الفرصة للدول العربية كي تعالج هذه الأزمة» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٤). وقال الملك الاردني حسين، في رسالة موجّهة الى الشعب الاميركي، عبر شبكة سي.ان.ان. التلفزيونية الاميركية: «ان العرب يفهمون ان الولايات المتحدة [الاميركية] لا تريد درس تسوية من طريق التفاوض بين العراق والكويت، أو أي حل وسط لا يستند الى انسحاب عراقي غير مشروط» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٢٤): في حين أوضح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، «ان الرئيس العراقي، صدام حسين، على استعداد للانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرهائن المحتجزين في العراق، مقابل الحصول على ضمانات بعدم قيام الولايات المتحدة [الاميركية] بشنّ هجوم ضده... [و] ان صدام يشترط، في هذه الصفقة، ان يحتفظ بقطاع من الاراضي الكويتية، بالإضافة الى جزيرة بوبيان على شرط أساسي آخر وهو ألا يعود الشيخ جابر الاحمد الصباح، أمير الكويت، الى حكم بلاده... [و] ان الرئيس العراقي يخشى من تعرّضه لهجوم أميركي عسكري... [وهو] مقتنع، تماماً، بأن الولايات المتحدة [الاميركية] لم تحشد كل هذه القوات العسكرية من أجل الكويت وحدها، وان واشنطن تريد ان تستمر الأزمة الحالية... [بهدف] تدمير ترسانة الاسلحة العراقية ووقف استخدام

تباينت مواقف الدول العربية من أزمة الخليج خلال مداوات القمة العربية الطارئة، التي عُقدت في القاهرة، في ١٠/٨/١٩٩٠، وانعكس ذلك على التصويت على قرارات تلك القمة، التي أيدتها ١٢ دولة عربية، وعارضتها تسع دول. وفي الاجتماع الطارئ، الذي عقده مجلس جامعة الدول العربية، في ٢١/٨/١٩٩٠، للبحث في سير تنفيذ قرارات القمة اياها، تركزت تباين الآراء انقساماً، حيث لم تحضر الدول التي عارضت قرارات القمة ذلك الاجتماع، باستثناء ليبيا. وكان عنوان الخلاف في ما بين الطرفين: وجوب انسحاب العراق من الكويت، تنفيذاً لقرارات مجلس الامن الدولي وقرارات جامعة الدول العربية، بالنسبة الى الطرف الذي أيد تلك القرارات، والداعم للكويت دون أي شروط؛ بينما رأى الطرف الآخر وجوب انسحاب القوى الاجنبية من المنطقة، والبحث في تسوية عربية للأزمة بين الكويت والعراق.

ورأى المطالبون، من الزعماء العرب، بانسحاب العراق، حسب قول رئيس وزراء البحرين، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، «ان وجود القوات الاجنبية في الخليج جاء نتيجة لاجتياح العراق [للكويت]؛ واذا انسحبت [القوات العراقية]، فلن تكون هناك حاجة الى بقائها أطول من ذلك» (السفير، بيروت، ١٨/٩/١٩٩٠). وقال الرئيس السوري، حافظ الاسد، الذي تشارك قواته الى جانب القوات الاجنبية الوجود في السعودية: «نعتقد بأنه لو وضع حدّ لوجود القوات الاجنبية في المنطقة يتعين، أولاً، ازالة السبب الذي يُعد هذا الوجود نتيجة له، وهو احتلال العراق للكويت... [و] نؤكد، مجدداً، اننا لن نسمح بوجود القوات الاجنبية بمجرد حل قضية الكويت» (الحياة، لندن، ٢٤/٩/١٩٩٠). وفي مأدبة العشاء التي أقامها له الرئيس الايراني، علي هاشمي رفسنجاني، في اثناء زيارة الأسد لايران، في ٢٢/٩/١٩٩٠، قال الاسد،



بتمكينه من جزيرة بوبيان الكويتية وحقل [الرميلة] النفطي؛ وتُمنى على «الأخوة الذين أضعفوا الصف العربي أن يرجعوا الى حظيرة الجامعة العربية، لترجع علاقاتنا بهم كما كانت في الماضي» (المصدر نفسه)؛ فالبيان الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة، في ٢١/٨/١٩٩٠، كما قال وزير خارجية الكويت، «أشار الى ان كل مبادرة لا تنبع من الجامعة العربية يجب ان تُرفض وتكون غير مقبولة» (الاهرام، ٢/٩/١٩٩٠)؛ حيث ورد في البيان اياه: «يرى المجلس ان جامعة الدول العربية، وهي بيت العرب، تشكل الاطار الصحيح والسليم لأية مبادرة تصدر باسم الدول العربية حسب مبادئ وأحكام ميثاق الجامعة. وبناء على ذلك، يدعو المجلس الدول العربية الشقيقة، التي لديها مشاريع لحل الأزمة، الى المشاركة في أعمال [هـ]... لمناقشة مشاريعها واتخاذ ما يراه المجلس مناسباً في شأنها» (الحياة، ١/٩/١٩٩٠). وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان هناك اجماعاً في الرأي على عدم تأييد أي مبادرة لا تقوم على أساس الانسحاب العراقي من الكويت وعودة النظام الشرعي للكويت... [وقد] وضع من خلال المناقشات [في اجتماع مجلس الجامعة]... ان هناك قدراً كبيراً من القلق، في الدول العربية، من احتمالات تعرّض التضامن العربي والعمل العربي المشترك لانتكاسة خطيرة قد تعصف بالجامعة العربية... اذا لم يتمّ التوصل الى تسوية سريعة وعادلة» (الاهرام، ٢/٩/١٩٩٠).

#### اتفاق على تأجيل الانقسام

بعد الخلافات التي برزت في القمة العربية الطارئة، كما أسلفنا، عقدت الدول العربية المطالبة بالانسحاب غير المشروط للعراق من الكويت، اجتماعين على مستوى وزراء الخارجية، كاجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية؛ الأول في ٢١/٨/١٩٩٠، بحثوا فيه في سير تنفيذ قرارات القمة الطارئة، والثاني في ١٠/٩/١٩٩٠، بحثوا فيه في مسألة تنفيذ قرار مجلس الجامعة بنقل مقرها من تونس الى القاهرة. وقد انتقدت وزارة الخارجية التونسية قرار الاجتماع الاخير الذي قضى بالتنفيذ الفوري لنقل مقر الجامعة، وورد في بيان منها: «ان تونس تحتفظ بحقها في صيانة جامعة الدول العربية، والمحافظة على موظفيها؛ كما انتقد

البتترول كسلاح سياسي... [و] صدام يدرك ان التخلي عن الكويت لن يغير اصرار الاميركيين على تحقيق هذه الأهداف» (الاهرام، ٥/٩/١٩٩٠، ص ٦).

وقد بادر عدد من الدول العربية، التي عارضت الوجود الاجنبي في الخليج، الى عرض مبادرات لحل أزمة العراق - الكويت عربياً. فقد نشرت الصحف الرسمية اليمنية، نقلاً عن مصادر مطلعة، ان اليمن أعدّ مبادرة تستند الى الأسس التالية: «١ - انسحاب العراق من الكويت في ضوء انسحابات شاملة لكل احتلال غير شرعي في الاراضي العربية، وذلك وفق ترتيبات متزامنة، وليس حسب تسلسل زمني لكل الاحتلالات في المنطقة؛ ٢ - ارسال قوات الى منطقة النزاع تحت علم الأمم المتحدة...؛ ٣ - انسحاب قوات التدخل في المنطقة سواء أكانت اجنبية أم عربية؛ ٤ - بدء مفاوضات مباشرة في اطار الجامعة العربية للوصول الى: (١) ابرام اتفاقيات في شأن الحدود، بما في ذلك الجزر؛ (ب) صوغ سياسة نفطية وتحديد مستوى كميات الانتاج والأسعار» (الحياة، ١/٩/١٩٩٠).

بدوره، عرض الرئيس الليبي، معمر القذافي، مبادرة من تسع نقاط، من بين ما تضمنته: «احلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت، وانسحاب [القوات] الغربية من الخليج، ورفع الحصار الاقتصادي المضر على العراق، وتمكين العراق من جزيرة بوبيان، ليكون له منفذ على الخليج، واعادة حقل الرميلة النفطي الى العراق، ووضع سياسة عربية نفطية موحدة؛ [و] عقد قمة عربية، وترك شؤون الكويت الداخلية للشعب الكويتي» (المصدر نفسه، ١١/٩/١٩٩٠).

وقد علّق وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الاحمد، على هذه المبادرات بالقول: «ان 'لا مجال لقبول، أو مناقشة، أي مبادرة قد تخرج جزئياً أو كلياً عن التنفيذ الكامل والناجز لقرارات مجلس الأمن الدولي'... [والمبادرات] 'مخالفة لقرارات الجامعة العربية التي نصّت على ضرورة ان تتم أي مبادرة من خلال جامعة الدول العربية'... [و] انها متعارضة، في جوانب منها، مع ارادة المجتمع الدولي، وانها انطوت، في بعض بنودها، على ما يمكن ان يفهم منه انه مكافأة للنظام العراقي... وذلك

[البيان] الاسراع في عملية النقل ' في وقت يواجه العالم العربي مشاكل أهمّ تشغل باله ' (الحياة، ١٢/٩/١٩٩٠).

وقد أثار عقد الاجتماعين اياهما، غياب بعض الدول العربية، الجدل حول امكانية استمرار العمل العربي المشترك، ومؤسساته التي تمثلها جامعة الدول العربية. فقد قال وزير خارجية السعودية، سعود الفيصل: «أن النظام العربي يركز على الجامعة العربية، التي بدورها، تعتبر ترتيباً تعاقدياً بين الدول العربية من أجل التعاون مع بعضها البعض للقيام بواجب الدفاع المشترك... [و] من سوء الحظ لم يحدث هذا؛ ومن سوء الحظ، أيضاً، ان الدول العربية التي تعلن رغبتها في التوصل الى حل عربي، هي الدول التي لم تحترم هذه العلاقة التعاقدية؛ ومن سوء الحظ، ثالثاً، ان هذه الدول وجدت ان من الملائم مقاطعة الاجتماع الاخير لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة [٣١/٨/١٩٩٠]... وأعرب... عن أملي في ان يعود العرب الى استخدام الجامعة العربية كوسيلة لتسوية المنازعات العربية عربياً، بعد ان تنتهي أزمة الخليج» (الاهرام، ٥/٩/١٩٩٠). وقال وزير شؤون مجلس الوزراء الكويتي، د. عبدالرحمن العوضي: «عموماً، لسنا المسؤولين عن انهيار العمل العربي المشترك؛ ولسنا مسؤولين عن انتهاء الجهود العربية، أو المظلة العربية». وأضاف: «لنتفق على اننا دولة عربية صغيرة تعرّضت لاعتداء، وقبله لاتهامات، فلجاناً، منذ البداية، الى مجلس الجامعة العربية، كجزء من التزامنا وانتمائنا وموقفنا القومي، ولا زلنا نعتقد بأنه لو وقف العرب جميعاً موقفاً مشرفاً وقوياً، لاستطاعوا ردع المعتدي؛ ولكن يؤسفنا ان هناك من حاول ان يبعدنا عن الحقيقة... فكل الامور تؤكد ان السبب فيما يحدث هو الاحتلال العراقي، وينتهي الوضع كله بخروج العراقيين» (من مقابلة مع د. العوضي، الحوادث، لندن، ٢١/٩/١٩٩٠، ص ٦). ورأى رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشورى المصري، مفيد شهاب، «ان الانقسام الواقع حالياً بين الدول العربية غير حقيقي، وشكلي، ومؤقت، وليس دائماً... [حيث] ان هناك اجماعاً من الدول العربية على ادانة الاجتياح العراقي للكويت

ورفضه... [و] ان قرار نقل مقر الجامعة من تونس الى القاهرة صدر بقرار عربي جماعي؛ ودعا [شهاب الى] التحرك لجمع الشمل ووحد الصف، وليس تكريس التجزئة أو زيادتها» (السفير، ١٨/٩/١٩٩٠).

وحين اقترب موعد اجتماع الدورة العادية لمجلس الجامعة، بدا موقف الدول المطالبة بانسحاب العراق وكأنه ردّ على الدول التي قاطعت الاجتماعين الطارئین، حيث لم تُعلم تلك الدول مقر الجامعة بمشاركتها. وحين طرح موضوع تأجيل الاجتماع الى موعد لاحق وافقت ١١ دولة على التأجيل، وتقرر ان يعقد الاجتماع العادي في ٢٧/٩/١٩٩٠. وعلّق ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجامعة العربية، حكم بلعوي، على تأجيل دورة المجلس العادية «بأنها خطوة متعمّدة هدفها شلّ التحرك العربي... [ف] معظم وزراء الخارجيات العرب سيكثرون، في هذا الوقت، في نيويورك، للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة... [و] هذا الامر سيخلق جوّاً سياسياً غير ملائم لمناقشات صريحة حول القضايا العربية الشائكة، وذلك بسبب الموقف غير المسؤول لبعض الأطراف، وبسبب تطبيق قرارات لا تحظى بالاجماع في العالم العربي، في الوقت الذي تحتاج فيه الأمة العربية، أكثر من أي وقت مضى، الى الاستعداد لمواجهة التحديات التي تواجهها، وفي المقام الأول التدخل الاجنبي المتعدد الاشكال» (المصدر نفسه).

ومنعاً من تكريس الانقسام في أوساط الجامعة العربية، قرّر المندوبون الدائمون للدول العربية، في اجتماعهم التمهيدي للدورة ٩٤ العادية لمجلس الجامعة، والتي كانت تأجّلت حتى ٢٧/٩/١٩٩٠، بدلاً من موعدها العادي في ١٧/٩/١٩٩٠، افتتاح الدورة بمشاركة مندوبي جميع الدول العربية، حيث تتم مراسم الافتتاح بتسليم دولة فلسطين رئاسة الدورة ٩٣ لدولة قطر التي ستراأس الدورة الحالية؛ ثمّ يعلن بعدها الامين العام بالوكالة، أسعد الاسعد، تعليق أعمال الدورة الى موعد آخر يحدده وزراء الخارجيات العرب خلال اجتماعهم في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان المغرب تقدّم بهذا الاقتراح، ووافق عليه المندوبون الدائمون في اجتماعهم في ٢٤/٩/١٩٩٠

الانشقاق» العربي (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٥).

لكن مراقبين في القاهرة، أشاروا الى ان «توقيت استقالة القليبي يرجع الى تعرّضه لضغوط هدفها عرقلة عملية تنفيذ نقل مقر الجامعة العربية الى مقرها في العاصمة المصرية، وفقاً للقرار الذي أصدره مجلس الجامعة العربية... في دورته السابقة، في آذار (مارس) الماضي في هذا الشأن» (المصدر نفسه)، وفي ذلك إشارة الى «تونسيته». لكن القليبي أوضح، في خطاب الاستقالة، خوفاً من «ان الدمار يهدّد، اليوم، المنطقة كاملة، وكذلك القضية المركزية، قضية الشعب الفلسطيني والانتفاضة المجيدة الباسلة، وقضية لبنان... فنحن، الآن، أمام وضع خطر وشديد التعقيد... لكن قلقنا يتجسّد أساساً في القضية المركزية التي تواجه مخاطراً لا مثيل لها منذ عقود...» (الحياة، ١٩٩٠/٩/٦، ص ٧).

### ضغوط على الفلسطينيين

رأى بعض الدول العربية ان أزمة الخليج دفعت القضية الفلسطينية الى الظل. فما نتج عن هذه الأزمة «انعكس سلباً على القضية الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة»، كما قال وزير خارجية مصر د. عصمت عبدالمجيد (الأهرام، ١٩٩٠/٩/٢). لكن العراق يحاول الربط بين مجمل قضايا المنطقة. فقد قال مسؤول أردني «ان صدام أبلغ [الى] الملك حسين، في آخر زيارة له لبغداد، انه يوافق، من حيث المبدأ، على سحب قواته من الكويت على ان يرتبط الانسحاب بتسوية خلافات اقليمية أخرى، بما في ذلك الصراع العربي - الاسرائيلي، في مؤتمر دولي للسلام» (القدس العربي، لندن، ١٩٩٠/٩/٢١، ص ٣)؛ إلا ان سفير السعودية لدى واشنطن، الأمير بندر بن سلطان، قال «ان انسحاب القوات العراقية من الكويت يجب ان يسبق عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط... [قـ] عندما ينتهي الانسحاب العراقي من الكويت سنكون راغبين في مناقشة المؤتمر الدولي للسلام؛ وهو ما أئدناه على الدوام لحل القضية الفلسطينية» (الحياة، ١٩٩٠/٩/٩)، وهو ما ينسجم مع الموقف الاميركي، الذي أعلنه الرئيس، جورج بوش، بعد قمة هلسنكي. فقد قال بوش: «ان أي محاولة للربط بين النزاعين تعني

### استقالة الشاذلي القليبي

عقب أول اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، بحضور بعض الدول ومقاطعة البعض الآخر، وجد الامين العام للجامعة نفسه في موقف لم يزل مخرجاً سوى الاستقالة. فكما قال الامين العام السابق لجامعة الدول العربية، محمود رياض، ان القليبي «وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه: فالدول العربية تطلب اليه اتخاذ خطوات هو غير قادر على القيام بها، بسبب انقسام العالم العربي وتضارب المواقف بالنسبة الى أزمة الخليج» (الحياة، ١٩٩٠/٩/٥). ففي ضوء هذا الانقسام، قال القليبي، في خطاب استقالته: «قررت ان أعلن قلقي على أملنا القومي من المخاطر المحدقة به، وأنهى الاضطلاع بمسؤوليتي كأمين عام لجامعة الدول العربية؛ ذلك انه كان لي أمل، حتى هذه الايام الاخيرة، في امكان الحل السلمي على رغم الصعوبات؛ ولكن اتضح لي، الآن، ان هذا الحل لم يعد مجدياً، حتى لو تمّ الاهتداء اليه، وقبلت به جميع الاطراف العربية المعنية، والسبب هو اصرار جهات أجنبية على استعمال القوة، وأولاً وأساساً القضاء على قوة عربية بإمكانها ان تحدّ من أطماع اسرائيل بالتوسّع والهيمنة على المنطقة» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٦ - ١٩٩٠/٩/٧). وأوضح القليبي «ان جامعة دولنا تواجه، اليوم، انقساماً خطيراً بسبب ما حدث في الكويت» (المصدر نفسه).

وقد علّق سفير مصر لدى جامعة الدول العربية، علي ماهر، على استقالة القليبي بالقول، انه في هذا الظرف الخطر «أشعر بأننا كنا في حاجة الى جهده، والى عمله المخلص، والى وجوده معنا، لِنواجه خطر الانقسام، ولكي نعمل على توحيد الشمل مرة أخرى» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٥)؛ في حين ركزت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، في تقويمها لخطاب استقالة القليبي، على انه «كان غامضاً ولم يشر الى العراق بشكل واضح كقوِّض للتضامن العربي... متحدياً بذلك الإرادة العربية» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/١١)؛ بينما رأى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سليمان النجاب، ان في استقالة القليبي ما يشكّل «خطراً في تكريس

محاولة احباط تنفيذ قرارات مجلس الامن [الدولي] المتعلقة بأزمة الخليج» (المصدر نفسه، ١٠/٩/١٩٩٠). وعارضت سوريا، أيضاً، الربط فيما بين الموضوعين، الخليجي والفلسطيني، اذ ورد في تعليق سياسي لاذاعة دمشق: «ان معركة الأمة العربية ومستقبلها يتقرران في فلسطين وليس في ايران والكويت، ومن يريد الانتصار لفلسطين يُسير جيوشه الى الساحة الفلسطينية، ويعمل على احياء الجبهة الشرقية والوحدة العراقية - السورية» (السفير، ١٨/٩/١٩٩٠).

ولأن الموقف الفلسطيني يُعتبر شهادة «حسن سلوك» قومي، مارست دول الخليج، والدول العربية الداعمة لها، ضغوطاً اعلامية وسياسية وحياتية على منظمة التحرير الفلسطينية بغية منع وقفها الى جانب العراق. ففي محاولة مكشوفة وساذجة، قال وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الاحمد: «ان الكويت، التي كانت دائماً دولة مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ستفترق، في المستقبل، بين الشعب الفلسطيني وبعض زعماء المنظمة... [و] أرجو ان نعزل ما يتعلّق بالشعب الفلسطيني عن الزعامة الفلسطينية. هناك شعب اسمه شعب فلسطين، شعب نؤيده؛ انما أرجو ألا نخلط بين الشعب وبين بعض الزعامات الفلسطينية» (الحياة، ٤/٩/١٩٩٠). وحذّر الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، عبدالله يعقوب بشاره، «منظمة التحرير الفلسطينية من انها ستخسر تأييد دول الخليج لمساندتها العراق... [ف] أهل الخليج مجروحون جداً من قيادة المنظمة...» (الأنوار، بيروت، ٢٢/٩/١٩٩٠).

وقد بدأت بوادر ممارسة ضغوط حياتية على الفلسطينيين في دول الخليج، عبر ابعاد عاملين فلسطينيين في تلك الدول. فقد أكدت مصادر فلسطينية «ان مئات من الفلسطينيين طُردوا من قطر وبعض دول الخليج، وشدّدت على ان موقف منظمة التحرير [الفلسطينية]... 'شُوّه بحيث فُسّر بأنه تأييد للاحتلال العراقي'... واعتبرت المصادر الفلسطينية طرد مئات من الرعايا الفلسطينيين

المقيمين في قطر وبعض دول الخليج... ' عملاً غير مبرر'، وأعربت عن أملها في ' ألا تكون هذه الاجراءات تنفيذاً لسياسات ضد الشعب الفلسطيني، بل احداث منفصلة يمكن معالجتها بهدوء وحكمة'، وأكدت ان موقف منظمة التحرير [الفلسطينية] لا يمثّل قبولاً للاحتلال العراقي للكويت، بل موقف متوازن يدعو الى ايجاد حل عربي بعيداً من التدويل الذي يعمّق الخلافات العربية» (الحياة، ١٢/٩/١٩٩٠)؛ وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد): «اننا نجهل أسباب هذه التدابير العدائية التي اتخذت بحق الفلسطينيين المقيمين في هذا البلد [قطر]... [و] انه يحتمل الحكومة القطرية مسؤولية هذه الاجراءات» (المصدر نفسه، ٥/٩/١٩٩٠). وفي بيان من سفارة فلسطين في عمّان، جاء: «مما زاد الأمر سوءاً هذه الحملات المسعورة والمشوهة والحاقدة والكاذبة التي تذيّعها أجهزة الاعلام الاميركية والصهيونية وبعض الاجهزة الاوروبية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي تشارك فيها، وبالأسف، بعض أجهزة الاعلام العربية، والمصرية منها بالخصوص... لقد دفع شعبنا، نتيجة هذه الحملات والتعبئة الحاقدة ثمناً غالياً، سواء في الكويت أو قطر وبعض البلدان العربية الاخرى، من طرد وحرمان من التعليم وعدم السماح بالتحرك والسفر، وحتى الاقامة والعمل» (السفير، ١٨/٩/١٩٩٠)؛ وكانت الصحافة المصرية أكثر وسائل الاعلام العربي تحاملاً على الفلسطينيين؛ ولذا، حملت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في بيان لها، الرئيس المصري، حسني مبارك، مسؤولية تلك الحملة التي «تحمل الشعب الفلسطيني، ظلماً وجوراً، مسؤولية ما حدث ويحدث في الخليج... [و] ترى في استمرار الحملة 'اصراراً من قبل السلطات المصرية الرسمية، وفي أعلى مستوياتها، على الاساءة الى شعبنا الفلسطيني المجاهد، سواء في أرضنا الفلسطينية المحتلة، أو في المنافي والشتات، بهدف التعريض به'... وحملت المنظمة، في بيانها، الرئيس حسني مبارك المسؤولية الكاملة عن هذه الحملة الظالمة» (الحياة، ٣/٩/١٩٩٠).

أحمد شاهين

## القفز فوق المشكلات

الى اسرائيل (دافيد ماكوفسكي، جيروزاليم بوست ويكلي، ١٩٩٠/٩/٢٢).

### تحرك مشترك

في اعتقاد عدد من المراقبين المتابعين، عن كثب، لتطورات العلاقة بين العملاقين، ان قمة هلسنكي، التي عقدت بين الرئيسين، الاميركي والسوفياتي، كانت «اختياراً» للعمل المشترك بين القوتين العظميين، بعد تحوّل الاتحاد السوفياتي من دور المنافس الى دور الشريك في تسوية النزاعات، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ودلّ هؤلاء المراقبون أنفسهم على هذا الاستنتاج بالإشارة الى انه، في اثناء محادثاته مع نظيره السوفياتي، رحّب الرئيس الاميركي بدور للاتحاد السوفياتي في المحور الجديد، القائم على الجمع بين المصالح والسياسات والامن. بل بدأ الرئيسان بوضع الآلية لتجسيد العزم على اهاء أزمة الخليج، ورسم خارطة «البنية الامنية الاقليمية بعيدة المدى»، في حال نجاح الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة لانهاء أزمة الخليج. وهذه الخارطة تتطلب، قطعاً، دوراً امريكياً عسكرياً طويل الأمد، ووجوداً عسكرياً «مستمراً» (دونالد نيف، ميدل ايست انترناشونال، ١٩٩٠/٩/١٤، ص ٣ - ٥).

الاستعداد، بل الحماس، السوفياتي للمشاركة في الهيكل الامني الاقليمي الجديد بدا واضحاً في تصريحات الزعيم السوفياتي، حين أشار الى «انقلاب» في المعارضة الاميركية لدور سوفياتي في دبلوماسية الشرق الاوسط، وتحولها الى دعوة الى التعاون. وبالنسبة الى تعاون موسكو وواشنطن في صدد النزاع العربي - الاسرائيلي، فانه، أولاً، قائم على الفصل بين أزمتي الخليج والشرق الاوسط، من منطلق رفض رهن الانسحاب العراقي من الكويت بانسحابات اسرائيل من على الاراضي العربية التي تحتلها، وثانياً، يقوم التعاون على الربط المعكوس

في الشهر الماضي، توقفت أوساط سياسية ودبلوماسية، في المنطقة وخارجها، تجاه الاشارات الصادرة من غير طرف دولي الى أهمية قيام «نظام» ما للامن والتعاون في الشرق الاوسط، من شأنه ان يساعد في استقرار دائم يضمن المصالح المتمثلة في استمرار تدفق النفط الى العالم الغربي، من جهة، ويحقق حل جميع الأزمات التي تعجّ بها المنطقة، من جهة أخرى.

في هذا الاطار، ثمة اعتقاد راسخ لدى تلك الاوساط بأن أزمة الخليج أوجدت المخارج اللازمة، واستعجلت انضاج الظروف والاضاع الملائمة لأحداث تغيرات جوهرية على القوى الدولية المعنية بالنزاعات في المنطقة. ولعلّ أول التغيرات التي فرضتها أزمة الخليج هو تخلي الولايات المتحدة الاميركية عن اصرارها على الانفراد بحل أزمة الشرق الاوسط. فقد أعلن الرئيسان، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف، في «قمة هلسنكي»، عن انهما سيعملان «معاً»، ومع بلدان المنطقة وتلك التي خارجها «لتحقيق هيكلية للامن الاقليمي، واجراءات تؤدي الى السلام والاستقرار» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٩/١٠). وثاني هذه التغيرات، ما يمكن تسميته بـ «عدم الارتياح» الاسرائيلي تجاه السياسة الاميركية الحالية في الشرق الاوسط، والتخوف من ان التحالف الاميركي - العربي الجديد ضد العراق قد يؤدي الى ابتعاد واشنطن من اسرائيل» (الواشنطن بوست، ١٩٩٠/٩/٦). وثالث التغيرات هو التقدم السوفياتي - الاسرائيلي نحو اعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، في محاولة من موسكو الى ممارسة دور كبير ومؤثر وفاعل في حل أزمة الشرق الاوسط، وهو أمر لم يكن سهلاً قبل أزمة الخليج، وان كانت موسكو تجاوبت، من قبل، مع الرياح الدولية الجديدة، بتفاهمها مع واشنطن على عدد من القضايا الرئيسية، من بينها هجرة اليهود السوفيات

مؤتمر شبهي بـ «محكمة دولية» (نيويورك تايمز، ١١/٩/١٩٩٠).

وتجنباً لاحتمال زيادة الضغوط عليها من أجل ايجاد حل مع الفلسطينيين حول مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، قام ليفي بزيارة لواشنطن، اجتمع، خلالها، بنظيره الاميركي، جيمس بيكر، الذي وصف المحادثات بأنها كانت «مفيدة، وودية، ومثمرة»، وبأنها تناولت مجمل العلاقات الاميركية - الاسرائيلية. وأضاف، ان المحادثات تناولت، بشكل مطوّل، الوضع في الخليج، و«أمضينا وقتاً في البحث في أهمية التقدم الى أمام في عملية السلام، بصرف النظر عن أحداث الخليج». وأعرب عن تقدير الادارة الاميركية «للموقف الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية، في هذه الفترة الحساسة والدقيقة، تجاه أزمة الخليج». وكشف عن انه ونظيره الاسرائيلي «اتفقا على العمل معاً، من أجل تنفيذ خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، والمضي من أجل تحقيق تقدّم نحو السلام في الشرق الاوسط» (بيرتس كدرون، ميدل ايست انترناشونال، ١٤/٩/١٩٩٠، ص ٦ - ٧؛ وجيروزاليم بوست ويكلي، ١٥/٩/١٩٩٠، ص ١ و٤).

من جهته، أكد ليفي ان ثمة تفاهماً بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، «في شأن العملية السياسية». وقال ان اسرائيل متمسكة بخطتها، «وستتابع العمل من أجل السلام مع الولايات المتحدة الاميركية»؛ وقال، أيضاً، ان الطرفين سيعملان من اجل ضمان «الامن والسلام» في المنطقة. وشدد على ان المحادثات توصلت الى «تفاهم واتفاق في وجهات النظر في شأن الوضع في المنطقة»، وانه سيعود الى اسرائيل ولديه «شعور جيد بالنسبة الى الالتزام الاميركي لسدّ احتياجات اسرائيل». واعترف بأن حكومته بقيت في الخلفية في أزمة الخليج الراهنة، لكنه قال ان السبب وراء ذلك هو الرغبة في ترك الولايات المتحدة الاميركية تنفذ مهمتها، «وليس لأن اسرائيل لا تشكل عاملاً هاماً في المنطقة». وأكد انه كان متفقاً في الرأي مع نظيره الاميركي على ضرورة «عدم ربط الوضع في اسرائيل والفلسطينيين بالوضع في الخليج» (كدرون، المصدر نفسه، و«جيروزاليم بوست ويكلي»، المصدر نفسه).

وعلى مبدأ «المعاملة بالمثل»، أعرب ليفي

بين الازمتين، بمعنى حل أزمة الخليج كأولوية، ثم النظر، فيما بعد، في مختلف صور وأشكال التعاون، الى حل النزاع العربي - الاسرائيلي (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٠/٩/١٩٩٠).

غير ان مراقبين آخرين رأوا انه اذا كانت «قمة الخليج» نجحت في ان تكون نموذجاً للتعاون الجديد بين العملاقين، فانها لم تُخف التباين في مقاربة المسائل، وابرزها علاقة أزمة الخليج بالنزاع في الشرق الاوسط؛ اذ لا تزال موسكو ترى ان الحل يمرّ عبر تسوية شاملة على مستوى المنطقة، في حين ان واشنطن مستمرة في تأييد تسوية دبلوماسية منفصلة لكل من النزاعين (المصدر نفسه).

وفي مؤتمرها الصحفي، أظهر الرئيسان، الاميركي والسوفياتي، تبايناً في شأن ربط النزاعين. ففي حين رأى الرئيس الاميركي انه «اذا كان من الهام حل القضية الفلسطينية، وبأسرع ما يمكن يكون الافضل، فان هذه القضية ليست مرتبطة بأزمة الخليج»، ردّ الرئيس السوفياتي: «بيدولي ان ثمة رابطاً؛ لأن عدم التوصل الى ايجاد حل لمشكلات الشرق الاوسط، برمتها، له تأثير على خطورة النزاع الذي نتحدث عنه» (المصدر نفسه).

والواقع، ان الولايات المتحدة الاميركية لا تريد ان تربط حل أزمة الخليج بحل أزمة الشرق الاوسط، لئلا يطول الحل، فضلاً عن ان كل أزمة تختلف بظروفها وملايساتها عن الأزمة الاخرى. لكنها أبدت استعدادها، وفقاً لظروف معينة، للبحث في حل أزمة الشرق الاوسط عبر مؤتمر دولي، بعد ان يتم حل أزمة الخليج (جين كيركباتريك، المصدر نفسه، ٤/٩/١٩٩٠).

### رهانات غير معلنة

لئلا تستخدم أزمة الخليج «أداة» للربط مع غيرها من النزاعات، وبخاصة النزاع العربي - الاسرائيلي، أسرع وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، الى الاعلان عن رفض اسرائيل عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية. وقال، في كلمة ألقاها بحضور زعماء يهود اميركيين، ان فكرة هذا الاقتراح تذكره باسم الفيلم الاميركي «ذهب مع الريح»؛ وشدد ليفي على ان اسرائيل تريد اجراء محادثات مباشرة، ولن تسمح لنفسها بأن تُجرّ الى

هامش الاتصالات المكثفة التي أجريت بين الطرفين في العاصمة السوفياتية، وفي نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي تقدير الاوساط الدبلوماسية المطلعة، في العاصمة السوفياتية، ان هذا الفيض من الاتصالات الرسمية بين موسكو وبل - أبيب، يشير، بوضوح، الى تحوّل ما يجري بسرعة في السياسة السوفياتية ازاء اسرائيل، وان الحرارة قد تدبّ، من جديد، في مفاصل العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ ٢٢ عاماً بين الجانبين (جوديث بيريرا، ميدل ايست انترناشونال، ١٤/٩/١٩٩٠، ص ٥ - ٦).

وتكرّس هذا الاعتقاد، بشكل أكبر، ليس من خلال الزيارات المتتالية لمسؤولين اسرائيليين الى العاصمة السوفياتية فقط، بل، أيضاً، من معاينة متفحصة للتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الاسرائيلية، حين أشار الى ان موسكو قادرة على الاضطلاع بدور أكبر في انهاء النزاع العربي - الاسرائيلي، «اذا هي أوقفت تسليح عدد من الدول العربية، وضغطت عليها لتنضمّ الى مسيرة السلام في المنطقة» (النهار، ١٣/٩/١٩٩٠).

غير ان عدداً من المراقبين المتابعين لتطورات العلاقة بين الجانبين، شدّد على أهمية النظر الى ما هو أبعد من هذه التصريحات والتحركات المغفلة، عادة، بعبارات دبلوماسية مطاطة، والسؤال عن الفرصة المتاحة لكلا الطرفين، خصوصاً بعد رفع مستوى التمثيل القنصلي، في التطبيع الدبلوماسي الكامل فيما بينهما.

وأول ما يلفت المراقبون الانتباه اليه، في هذا السياق، هو ان ثمة عوامل عدة ساهمت، بصورة أو بأخرى، في بلورة عناصر التقارب السوفياتي - الاسرائيلي المستجذّب؛ لعل أهمها: أولاً، التأكيد السوفياتي على حل الخلافات والازمات الاقليمية بالاسلوب السلمي، لا العسكري؛ وثانياً، السعي الى اداء دور أكبر كوسيط مقبول في أي مفاوضات للتوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط مستقبلاً؛ وثالثاً، الحرص على فتح قنوات الاتصالات مع جميع الاطراف المعنية بأزمات المنطقة، خصوصاً بعد انفجار أزمة الخليج (بيريرا، مصدر سبق ذكره).

بتعبير آخر، يمكن القول ان السوفيات

عن اقتناعه بأن الادارة الاميركية ستلغي الديون العسكرية المترتبة لها، البالغة ٤,٥ مليارات دولار، بعدما تمكّن الرئيس الاميركي، بوش، من شطب الديون العسكرية على مصر، والتي تصل الى ٧,١ مليارات دولار؛ ذلك انه «منذ بدأنا عملية السلام [في كامب ديفيد] تلازمت المعونة لمصر واسرائيل تماماً. وأمل، بل أنا مقتنع بأنه لن يكون ثمة موقف مختلف منّا، بالمقارنة مع الموقف من مصر» (النهار، بيروت، ٧/٩/١٩٩٠).

ومهما تكن النتائج التي انطوت عليها زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، ليفي، للعاصمة الاميركية، وأياً كان الشكل الذي سيتخذه شكل المساعدة الاميركية الى اسرائيل، فان من المستبعد ان يطرأ تغيير جذري في العلاقة الاسرائيلية - الاميركية، أقله في المدى المنظور (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٨ - ٩/٩/١٩٩٠).

في هذا الصدد، ثمة من المراقبين من يؤكّد حصول اسرائيل على تعهّدات رسمية من الولايات المتحدة الاميركية، بأن الاخيرة سترد، بقوة، على أي هجوم عراقي على اسرائيل. وان وزير الخارجية الاميركي أبلغ الى نظيره الاسرائيلي، لدى لقائه في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ان بلاده «لا تزال ملتزمة أمن اسرائيل، وفي وسعكم الاعتماد على هذه الحقيقة» اذا هاجم العراق اسرائيل (نيويورك تايمز، ٢٨/٩/١٩٩٠).

ولاحظ المراقبون هؤلاء ما ذكره مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية، الذي أكد انه «اذا هاجم العراق اسرائيل، فان واشنطن سترد، فوراً، وبشدة، على بغداد». وأشار الى ان القوات الاميركية في الخليج تستخدم للدفاع عن اسرائيل، ذلك «انها هناك، ومن الواضح انها هي التي ستواجه أي عدوان عراقي. واذا امتد هذا العدوان ليطاول اسرائيل، فان القوات الاميركية سترد عليه» (المصدر نفسه).

### اختبار النيات

كان بدء العدّ التنازلي لمسار تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل قد وحّد جملة التكهّنات الدبلوماسية والصحافية، الشهر الماضي، وتساعد اللاحق في طرحه على

للإهود السوفيات المهاجرين إلى إسرائيل، في مقابل تصدير ٦٠ طناً من الخضار والفواكه إلى العاصمة السوفياتية شهرياً (المصدر نفسه).

وإذا ما كان الطابع «الاجرائي» التنفيذي طغى على ما عداه في هاتين الزيارتين، فإن جواً من الكتمان الشديد رافق المحادثات التي أجراها الوفد الاستشاري الإسرائيلي مع نظيره السوفياتي، حيث يعتقد بأنها مفصل أساس للقاء الذي تم بين وزيرى خارجيتي إسرائيل والاتحاد السوفياتي في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك تايمز، ١٩٩٠/٩/٢٨).

وبالطبع، لم يكن متوقعاً أن يبرش شيء ذو مغزى من هذه المحادثات؛ غير أن مصادر دبلوماسية، في العاصمة السوفياتية، توقعت أن تُدرس فيها مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، وموقف إسرائيل من عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. ورأت المصادر تلك، أن مواقف الطرفين باتت تتلاقى حول المفاوضات بين الأطراف المعنية، وحول عدم فرض الحلول وأملاء المفاوضات على اللجان الثنائية، وحول ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة، إنما مع اختلاف حول تعريف جملة «تسوية شاملة»، التي تعتبرها تل - أبيب افتتاحاً للمؤتمر الدولي، وتفسرها موسكو بأنها «انتهاء» المؤتمر بترابط الاتفاقيات الثنائية في تسوية شاملة (بيير، مصدر سبق ذكره).

لكن الخلاف الأهم، غير القابل للتفاهم، دار حول «حق تقرير المصير» الذي رفض الإسرائيليون تطبيقه على الفلسطينيين، لقناعتهم بأن المطالبة بهذا الحق باتت مقترنة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي هذا المجال، حاول السوفيات اقناع الإسرائيليين بأن حق تقرير المصير، «يمكن تنفيذه في أشكال أو صيغ عديدة»، كما قال مسؤول في دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لوزارة الخارجية السوفياتية، وأضاف: «نحن ضد أي قيود على هذا الحق في تقرير المصير، ولكن لا نريد أن نقوم بأنفسنا بتحديد الشكل الذي يمكن، أو يجب من خلاله تنفيذ هذا الحق» (ماكوفسكي، مصدر سبق ذكره).

ولسنا بالطبع، بحاجة إلى الكثير من عناء

باتوا ينظرون من منطلق مفاده أن تجاوز الوضع السياسي والعسكري الخطر، الناجم عن الوضع المتفجر في الخليج، يمكن في تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط، خلال الفترة القريبة المقبلة، تقوم على جملة من الاتفاقيات والضمانات التي تلغي، عملياً، احتمالات المواجهة العسكرية في المنطقة، والتي تشكل، في مجموعها، «ميزاناً من المصالح» المتبادلة، وتراعي المطالب السياسية والأمنية والإقليمية لأطراف النزاع كافة (انظر، على سبيل المثال، كلمة إدوارد شيفاردنادزه في فلاديفستوك، النهار، ١٩٩٠/٩/٥).

من هنا، وفي الوقت الذي تصرّ موسكو على دعم القدرة الدفاعية العربية، للحؤول دون عدوان عسكري إسرائيلي جديد، فإنها تعمل، في المقابل، على تسهيل السبيل، قدر الإمكان، لمشاركة عربية في التسوية، عبر تطوير العلاقات السوفياتية - الإسرائيلية، ودعم إمكان قيامها بدور رئيس كقناة اتصال فعّالة بين الجانبين (المصدر نفسه).

على هذا الأساس، تقاطرت الوفود الإسرائيلية على موسكو. ففي غضون عشرة أيام، وصل العاصمة السوفياتية وزير المال، اسحق موداعي، والعلوم يوفال نئمان، وهما الوفد الإسرائيلي الثالث، خلال فترة وجيزة. وفيما غادرها وزير الإسكان، إريئيل شارون، بدأت محادثات بين الجانبين وصفت بأنها «جوهرية»، ضمت مستشارين في وزارتي الخارجية (جيروزاليم بوست ويكلي، ١٩٩٠/٩/١٥، ص ١ و٤).

واستناداً إلى المصادر الإسرائيلية، فإن محادثات الوزيرين الإسرائيليين مع المسؤولين السوفيات تركّزت على مشاريع مشتركة، وعلى سبيل يمكن، من خلالها، تطوير العلاقات التجارية. وأشارت، إلى أن أحد هذه المشاريع، هو إنشاء معهد مشترك للبحوث الفيزيائية والنووية، إضافة إلى بحوث في الرياضيات والإلكترونيات والكيمياء (المصدر نفسه).

من جهة أخرى، أشارت المصادر تلك، إلى أن وزير الإسكان الإسرائيلي، شارون، عقد، على هامش زيارته للعاصمة السوفياتية، اتفاقاً مع تعاونية «مودول» للبناء، يقضي بمشاركتها في بناء منازل



للجميع» (جبروزاليم بوست، ١٨/٩/١٩٩٠).  
يبقى السؤال الأهم الذي يجب ان يطرح: هل يمكن، في ضوء ما قاله غورباتشيفوف، توقع عمل جدّي من جانب موسكو في اتجاه القيام بتحرك مشترك مع واشنطن لتنشيط عملية التسوية، أم ان الامر كله لا يتعدى محاولة بارعة من الرئيس السوفياتي لـ «رفع العتب» عن الكرملين؟

على أي حال، ان هذا الكلام لا يشير، بالضرورة، الى ان عملية التسوية ستكون محور التحرك، بقدر ما يشير الى العكس من ذلك، وربما الى تأجيل البحث في هذا الملف، حتى الانتهاء من أزمة الخليج، وأن لم يكن هناك أي بارقة أمل في تحقيق شيء على هذا الصعيد. وهنا يصبح تفسير القفز فوق المشكلات معادلاً للقول بتغييب معالجة حاسمة لجميع قضايا المنطقة، وفي مقدمها النزاع العربي - الاسرائيلي.

البرهنة كي نلاحظ الترابط بين المناورات الجارية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل على هامش أزمة الخليج، من جهة، ومقدمات عملية اختبار النيات في ما بينهما، من جهة أخرى. ان هذا الترابط من الاهمية بحيث يبرر، من وجهة النظر السوفياتية، استخدام الاحداث الجارية في الخليج ورقة للضغط على اسرائيل، بغية الحصول على تنازلات في الدائرة التي تعني الامن السوفياتي مباشرة.

ربما كان في هذا الوصف شيء من الحقيقة، خصوصاً ان عدداً من المواقف السوفياتية يكتسي قدراً لا بأس به من الضبابية، ولم يجز، بعد، تحديده على نحو قاطع. من هنا، مثلاً، أكد الرئيس السوفياتي للوزيرين الاسرائيليين، حين التقاهما، ان بلاده مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة الاميركية «الى درجة تمكّنا من حل هذه المعضلة الاقليمية (أزمة الخليج) باتفاق كامل يتضمّن ضمانات

## تكثيف المواجهة ضد الاحتلال

الفلسطينية التابعة لـ «فتح» الى التدخل لاعادة الوضع القائم. وحسب المصادر المحلية، تضمّن ذلك دخول مقاتلي «فتح» القتال الى جانب حركة «أمل» من اجل استرجاع قرية كفرملكي، ممّا أدّى الى سقوط ٧٠ شهيداً و ٥٠ جريحاً بينهم، ليصبح مجموع خسائرهم بالاقليم مئة شهيد وعشرات الجرحى (الحياة، لندن، ١١/٩/١٩٩٠).

هذا وتخلّ القتال توتر، ثمّ تبادل للقصف، بين «فتح» وبين المواقع التابعة لأحد ضباطها السابقين الرائد جمال سليمان المؤيد لـ «حزب الله»، لينفجر الوضع الداخلي بمطلع آب (اغسطس)، ولينتهي بسيطرة «فتح» على الوضع الميداني، بعد معارك عنيفة داخل وحول عين الحلوة أدّت الى مقتل ٢٤ شخصاً وجرح ١٥٠، والى طرد الرائد سليمان الى البقاع، بعد اعتقال أوهرب، ٢٠٠ من أنصاره (المصدر نفسه). غير ان تداخل الاطراف المحلية والتنظيمات الاخرى جعل الوضع معقداً، اذ اتهمت «فتح» جماعة «فتح - المجلس الثوري» بالتورط في المعارك الى جانب المنشق الرائد سليمان.

في ضوء هذه الخلفية، جاء قرار «فتح» بانهاء تواجد أفراد ومكاتب جماعة «أبونضال» داخل عين الحلوة، وجواره. وقد بادر مقاتلو «فتح» بشنّ هجوم شامل، صباح السابع من أيلول (سبتمبر)، وتمكّنوا من السيطرة على غالبية مواقع جماعة «أبو نضال» خلال ثلاث ساعات، بعد قتال استخدمت فيه جميع أنواع الاسلحة المتوفرة من بنادق ورشاشات وقواذف صاروخية ومدافع هاون. وكانت حصيلة اليوم الاول سقوط عشرة قتلى و ٢٥ جريحاً على الاقل، علماً بأن المصادر المحلية رفعت التقدير الى ٢٦ قتيلاً و ٧٠ جريحاً، غالبيتهم من المدنيين (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٨ - ٩/٩/١٩٩٠؛ والحياة، ٨/٩/١٩٩٠).

غير ان نتائج معارك اليوم الاول لم تحسم

عاد الوضع العسكري الفلسطيني الى تصدّر الاحداث، خلال الآونة الاخيرة، اثر اندلاع المعارك بين «فتح» وجماعة «المجلس الثوري» التابعة للمنشق ابونضال، في مخيم عين الحلوة ومدبنة صيدا المجاورة، في جنوب لبنان. وأتى ذلك كحلقة ثانية، بعد حدوث معارك عنيفة في عين الحلوة بين مقاتلي «فتح» وجماعة أحد الضباط المنشقين عنها (جمال سليمان) في مطلع آب (اغسطس) الماضي. ووافق تحدّد القتال استمرار الحرب الدائرة منذ فترة بين حركة «أمل» و«حزب الله» في اقليم التفاح، شرق صيدا، ومناطق أخرى، صعوباً وهبوطاً، خلال الفترة عينها، ممّا يندرز بتصاعد وتفاقم التناقضات المحلية والاقليمية على الساحة اللبنانية.

غير ان احداث جنوب لبنان جاءت متأخرة نسبياً، ولم تطع على تطورات الانتفاضة بين منتصف آب (اغسطس) ومنتصف أيلول (سبتمبر)، والتي شهدت مزيداً من العمليات العسكرية شبه التقليدية، كاطلاق الرصاص وزرع العبوات الناسفة، واستمراراً لعمليات اعدام العملاء والمشبوهين. كما دلّت أعمال كشف واعتقال الخلايا السرية واصدار الاحكام القاسية بحق المواطنين الفلسطينيين على مدى وجود الاستعدادات التنظيمية والميل نحو تكثيف المواجهة العسكرية.

### معارك عين الحلوة

جاءت المعركة الدامية التي امتدت عبر ثلاثة أيام، بين السابع والتاسع من أيلول (سبتمبر)، في مخيم عين الحلوة وضواحي صيدا القريبة منه، اثر سلسلة من الاحداث المتواصلة والمتصلة خلال الاسابيع السبعة الفائتة. ويجدر بالذكر ان خلفية المعركة هي تجدد الصدام بين مليشيا حركة «أمل» و«حزب الله» في اقليم التفاح، شرق صيدا، في منتصف تموز (يوليو)، ممّا دفع قوة الفصل

قضايا السفر ونقل الاموال ومنح الرخص (ميدل ايست انترناشونال، ٣١/٨/١٩٩٠). انما عادت مؤشرات تجديد التصدي المباشر للاحتلال الى الظهور، بعد منتصف الشهر، وذلك من خلال تكرار أعمال المجابهة العسكرية، ثم من خلال تعاضل المواجهة غير المسلحة بعد مطلع ايلول (سبتمبر).

تمثلت الحالة الاولى لتجديد العمليات العسكرية بحادثة حصلت في مدينة الخليل، في ١٨ آب (اغسطس)؛ ان تعرضت دورية اسرائيلية لاطلاق ثلاث رصاصات باتجاهها، في اثناء مرورها بوسط المدينة، ولكن دون ان يصاب احد من أفرادها (الحياة، ١٩/٨/١٩٩٠). ولم يمض سوى يوم حتى وقعت الحادثة الثانية، حيث حصل اشتباك بين دورية اسرائيلية ورجلين مسلحين، عند نقطة تقع على مسافة ٢٠ كيلومتراً شمال اريحا. وقد صرح ناطق رسمي اسرائيلي، لاحقاً، بأن الرجلين هما جنديان في الجيش الاردني، عبرا الى عمق كيلومتر واحد غرب نهر الاردن، قبل اكتشافهما، فوقع احدهما شهيداً والآخر اسيراً، بعد جرحه (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٠/٨/١٩٩٠).

والمعروف ان هذه هي الحادثة الرابعة من هذا النوع منذ بداية السنة، آخرها خلال نيسان (ابريل) الماضي، وان خمسة حوادث مشابهة حصلت خلال العام ١٩٨٩. واللافت في الامر ان القيادة الاسرائيلية باتت تميل الى استغلال هذه الحقيقة خدمة لتوجهاتها المتبلورة تجاه الاردن في خضم أزمة الخليج؛ اذ أكد احد المسؤولين الاسرائيليين الكبار للصحف الغربية، دون ذكر اسمه، ان حكومته «لم تعد قادرة على الوثوق بالملك حسين»، ممّا يمهد الطريق لاختلاق المبررات للتدخل، عسكرياً، في الاردن (المصدر نفسه، ٢٠/٩/١٩٩٠).

استمرت العمليات الفلسطينية في ٢١ آب (اغسطس)، حين تعرض سائح من دولة جنوب افريقيا العنصرية للطنن، في حي السور القديم في القدس، فأصيب بجروح طفيفة، بينما تم اعتقال الشاب المهاجم. أمّا الموجة التالية من الهجمات، فتمت بواسطة المواد الناسفة، في ايلول (سبتمبر)؛ اذ انفجرت شحنة في القدس، في السابع من الشهر، فجرح، جراًءها، احد أفراد حرس الحدود، ثم أُلقيت قنبلة على دورية معادية في رام الله، في التاسع

الامر؛ اذ واصلت جماعة «ابونضال» قصف مواقع «فتح» والمخيم، انطلاقاً من التلال المحيطة ومن المرازب في الجهة الشرقية والشمالية - الشرقية لصيدا. كما ثبت ان جماعة «ابونضال» نجحت بالاحتفاظ بمقر رئيس لها داخل «روضة الطفل العربي» في الجانب الجنوبي - الشرقي لعين الحلوة؛ علماً بأن نقطة تركيز القتال، حين تجدد، باليوم الثاني، تمحورت في الجانب الشمالي للمخيم؛ اذ شن مقاتلو «فتح» هجوماً صباحياً باتجاه الاحياء القريبة من مدينة صيدا، في الثامن من ايلول (سبتمبر)، بهدف تصفية المكاتب المسلحة التابعة لجماعة «ابونضال» هناك. وقد عصف القتال، وانتقل الى داخل الاماكن السكنية اللبنانية، فأوقع عشرة قتلى و٥٠ جريحاً بين أهل صيدا، فيما ارتفعت المحصلة الاجمالية ليومي المعارك الى ٧٠ قتيلاً و٢٠٠ جريح (المصدر نفسه، ٩/٩/١٩٩٠). ودفع ذلك بعدة قوى لبنانية محلية الى تشكيل قوة فصل، قوامها عناصر تابعة للحزب اليسارية والفئات الاسلامية والتنظيم الشعبي الناصري، من أجل منع امتداد القتال الى داخل المدينة.

نجحت الخطوة اللبنانية الى حد ما؛ اذ انتقل القتال، في اليوم الثالث، الى الطرف الجنوبي لمخيم عين الحلوة، حيث تمكن مقاتلو «فتح» من اتمام سيطرتهم على «روضة الطفل العربي» وانهاء وجود جماعة «ابونضال» من الجوار تماماً. وارتفع عدد المصابين بذلك الى ٩٠ قتيلاً و٢٧٠ جريحاً، منذ بدء المعركة (المصدر نفسه، ١٣/٩/١٩٩٠). وقد أنذرت «فتح»، على لسان المسؤول السياسي في لبنان، زيد وهبه، مؤيدي «ابونضال» بوجود اخلاء مدينة صيدا نهائياً.

#### الانتفاضة: اشتداد السمات العسكرية

مرت الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة بفترة التقاط أنفاس واضحة، خلال النصف الاول من آب (اغسطس)، اذ ساد جو من الترقب والانتظار لمعرفة تطورات واحتمالات الوضع المستجد في الخليج العربي. وقد ظهر ذلك من خلال تراجع وتيرة المواجهات اليومية مع جنود الاحتلال، علماً بأن السلطات الاسرائيلية نفسها تبنت سياسة الحذر والضبط الذاتي، وأبدت بعض المرونة تجاه

واسعة ومنظمة من الافراد القادرين والمهيئين لتنفيذ عمليات المقاومة الشعبية والعسكرية ضد الاحتلال، وهو الامر الذي يؤكد الاعلان الاسرائيلي المتكرر عن اكتشاف الخلايا السرية الضالعة في تنفيذ العديد من تلك العمليات. فقد كشفت سلطات الاحتلال، في ٢٠ آب (اغسطس)، عن اعتقال ثلاثة مواطنين شكّلوا «خلية شعبية» تابعة لـ «حماس» في غزة. ولحق ذلك اكتشاف خلية تابعة لمنظمة «الجهاد الاسلامي» في قرية عيسان، في الرابع من ايلول (سبتمبر)، تضم ١٤ عضواً، قاموا بسلسلة من الهجمات المضادة على الاسرائيليين منذ العام ١٩٨٨. أمّا وقعت العملية الكبرى في السابع من الشهر عينه؛ ان أكد الناطق الاسرائيلي اعتقال ٩٠ شخصاً في منطقة القدس وجوارها، شكّلوا شبكة تنظيمية تابعة للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، واتهموا بتنفيذ العديد من العمليات، منها جرح ١٢ مستوطناً في اريحا، في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وجرح ١٧ من حرس الحدود في القدس، في شباط (فبراير) ١٩٨٧، وطعن مستوطن في العام ١٩٨٩ (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٨). غير ان السجل لذلك اليوم لم يكتمل بكشف تلك الشبكة، ان أعلنت أجهزة الأمن، أيضاً، عن اعتقال ١٧ عضواً في خلية تابعة لـ «حماس» في الخليل، قاموا بالعديد من عمليات القاء القنابل الحارقة (مولوتوف) خلال العامين الماضيين.

بموازاة هذه العمليات، أقرّ مصدر قضائي اسرائيلي بأن الاحتلال قام باعتقال ٦٠ ألف مواطن فلسطيني حتى الآن، منهم ٢٥ ألفاً مثلاً أمام المحاكم العسكرية، و١٢ ألف شخص تمّ احتجازهم ادارياً (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٩). واللافت في ذلك ان هذا الاحصاء يؤكد، الى حد بعيد، مصداقية الاحصاءات الفلسطينية الموثوقة؛ ان تشير احدى الدراسات الى اجمالي ٧٠ ألف معتقل منذ بدء الانتفاضة، منهم ١٥٣٠٠ محكوم و٩٧٠٠ معتقل اداري، بينما تشير دراسة أخرى الى ٩٠ ألف معتقل، منهم ٣٠ ألف محكوم (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩٩٠/٩/٢). والمهم في ذلك ان الارقام الاسرائيلية تزيد، في بعض جوانبها، عن التقديرات الفلسطينية. وفي هذا الاطار، أصدرت المحاكم العسكرية الاسرائيلية حكماً بالسجن المؤبد على

من الشهر عينه، دون ان تسجل اصابات. وفي اليوم التالي، انفجرت عبوة ناسفة عند المحطة المركزية للباصات في تل - أبيب؛ غير ان عبوة أخرى تمّ ابطال مفعولها في اليوم عينه، بعد اكتشافها تحت قوارير للغاز في بيتح تكفا. وانتهى المسلسل بمحاولة هجوم بالمواد الناسفة في رام الله، في ١٣ الشهر، غير ان الشباب الفلسطيني المهاجم أصيب بجروح، حين انفجرت العبوة البدائية التي كان يعدّ لالقائها على مركز الشرطة بين يديه، وهو مختبئ داخل متجر (الحياة، ٨ و١٠ و١١ و١٤/٩/١٩٩٠). هذا، وتجدر الملاحظة ان اشكال المقاومة الشعبية، بواسطة الاساليب البدائية، استمرت، أيضاً، خلال الفترة الاخيرة؛ وأفضل مثال على ذلك حرق ست سيارات في القدس، بتاريخ ١٢ ايلول (سبتمبر) وحده، علماً بأن ذلك يرفع مجموع السيارات المدنية والعسكرية التي تعرّضت للحرق في المدينة، منذ مطلع السنة الجارية، الى ٣٠٠ (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/١٣).

وفي اطار اعمال العنف، أيضاً، لا بدّ من الاشارة، مجدداً، الى استمرار التعرّض الى العملاء والمشتبه بتعاملهم مع أجهزة الامن الاسرائيلية. فقد توالت حالات اعدام أمثال هؤلاء، وذلك في ١٩ و٢٥ و٢٧ آب (اغسطس) و٤ و٧ و٨ و٩ و١٥ ايلول (سبتمبر). والملاحظ ان اثنين من المتعاونين، على الاقل، قضوا بالرصاص، وان احدهم عثر عليه مقتولاً بعد شهر من اختطافه، ممّا يدل على قدرة القوات الضاربة الفلسطينية على نقل واخفاء سجنائهم. والملاحظ، كذلك، ان اجمالي عدد العملاء الذين تمّ اعدامهم بلغ تسعة خلال الفترة قيد المراجعة، وهو رقم يعادل المجموع للشهر السابق، فيشير ذلك الى استقرار معين، من جهتها، أوضحت سلطات الاحتلال عن قلقها المستمر ازاء هذه الظاهرة، التي قضت على ٢٣٠ عميلاً أو مشتبه به، منذ بدء الانتفاضة. وتمثّل احد جوانب معالجتها للمشكلة بنقل العملاء وعائلاتهم الى أماكن أخرى، وتوفير الاوراق الثبوتية البديلة وسبل العيش، من اجل حمايتهم؛ ويقدر عدد هؤلاء بحوالى ٢٨٠، حسب المصادر المحلية الاسرائيلية (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/١١).

يضاف الى كل ما سبق انه توجد شبكة

الجرحي، بنسبة تتراوح بين ٧ و ١٥ بالمئة كمدّل عام، مقارنة بأوقات محدّدة خلال العام المنصرم.

ومن الجهة الأخرى، يلوح في الأفق استخدام سلاح هدم المنازل، كأسلوب لاختماد الانتفاضة، ممّا يتفق وتوجّه ارنس المزودج تجاه زيادة الضغوطات المعيشية والاقتصادية على المواطنين، مقابل تقليص حجم المظاهر العسكرية المباشرة للصراع. وأخطر ما في الامر هو قيام جمعية «بتسليم» الاسرائيلية لحقوق الانسان في الارض المحتلة بالكشف عن وجود خطة حكومية لهدم ١٣ ألف منزل فلسطيني خلال الفترة المقبلة، وذلك بحجة عدم حيازة اصحابها على رخص البناء اللازمة (الحياة، ١٩٩٠/٨/٢٤). وبانتظار المباشرة بتلك الخطة، والتي تلتقي تماماً مع أعمال مصادرة الاراضي وانشاء المستوطنات وشنق الطرقات الجديدة، فقد قام جنود الاحتلال، فعلاً، بهدم ثلاثة منازل في سلوان، في ١١ أيلول (سبتمبر)، بحجة ان اصحابها، أم ابناءهم، من أعضاء «فتح»، ممّن قاموا بعمليات بقتابل مولوتوف. كما تعرّض منزل عضو في المنظمة العسكرية للحزب الشيوعي الفلسطيني، في نابلس، للغلق، في ١٣ من الشهر عينه، بحجة القاء قنابل مولوتوف أيضاً. وتدل الاحصاءات على حقيقة هدم، أو غلق، ٢٦٥٥ منزلاً، بمختلف الحجج، منذ بدء الانتفاضة وحتى مطلع آب (اغسطس) (المصدر نفسه).

وأخيراً، لعلّ المؤشر الاوضح على المخاطر الكامنة وراء السياسة الاسرائيلية يتمثّل بحادثتين: الاولى هي العثور على صواريخ «لاو» مضادة للدروع كان اراحي اسرائيلي يخبئها لهاجمة المسجد الاقصى، في ٢٩ آب (اغسطس)؛ والثانية هي حالة تسعة ضباط الى التحقيق، بتهمة ممارسة التعذيب على المعتقلين الفلسطينيين، الى درجة استرعت انتباه دوائر الشرطة الاسرائيلية (الحياة، ١٩٩٠/٨/٣٠ و ١٩٩٠/٩/١٠).

د. يزيد صايغ

احد اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في غزة، في ١١ أيلول (سبتمبر)، بتهمة قتل عملاء، وحكماً مماثلاً على مواطن آخر من غزة بتهمة مشابهة، بعد يومين. إلا ان مثل هذه التدابير لم تخمد روح المقاومة؛ إذ تمرّد السجناء في أحد أقسام سجن كتسيعوت على حرّاسهم، في ٢٠ آب (اغسطس)، فجرحوا ستة منهم، دون ان يكشف العدو عن حجم الاصابات بين المعتقلين الفلسطينيين (الحياة، ١٩٩٠/٨/٢٢).

### ردة الفعل الاسرائيلية

تمحورت السياسة العسكرية الاسرائيلية للرّد على الانتفاضة الشعبية، خلال الفترة الاخيرة، في جانبين، يشيران الى الاتجاه الذي ستتبلور وتتجه فيه سلطات الاحتلال في المستقبل المنظور، وذلك بعد مهلة حذر وترقّب طرأت اثر اندلاع أزمة الخليج. فمن جهة أولى، تأكد استمرار المقترب الذي يتبعه وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، أي تقليص حجم المجابهة اليومية في الشوارع، وبالتالي تخفيض عدد الاصابات الفلسطينية، على الاقل المرئية منها والمتسببة بالرصاص؛ إذ لم يسجل سوى سقوط شهيد واحد بين ١٦ آب (اغسطس) و ١٥ أيلول (سبتمبر)، الى جانب العثور على مواطن مقتول بالرصاص لأسباب مجهولة، في السابع من أيلول (سبتمبر). وطبعاً، لا ينفي ذلك ارتفاع المحصلة العامة لعدد الشهداء، منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، والتي تبلغ ما بين ٩٣٨ و ١٢٢٩ شهيداً، حسب التقديرات الفلسطينية الدقيقة (فلسطين الثورة، ١٩٩٠/٩/٢)؛ كما لا ينفي تراكم عدد الجرحى، الذين بلغوا ١١٣٧٠٠ بين بدء الانتفاضة ومطلع آب (اغسطس) ١٩٩٠، منهم ٥٧١٦٩ في قطاع غزة و ٥٦٥٣١ في الضفة الفلسطينية (المصدر نفسه). إلا ان الملحوظ هو تراجع نسبة المصابين بالرصاص ضمن مجموع

## مرحلة «اقتناص الفرص»

الخجولة حول ربط أزمة الخليج بأزمة الشرق الاوسط، أطلقها بعض المسؤولين الاميركيين، إلا ان زيارة ليفي دارت حول تأكيد دور اسرائيل في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الاميركية، وضرورة التعويض عليها، عبر المساعدات المختلفة، لقاء لعب دور في الظل، خلال الأزمة الراهنة.

في هذا الخصوص، وعشية استقباله الوزير الاسرائيلي، ألمح وزير الخارجية الاميركية، بيكر، الى امكان الربط بين حل الأزميتين، الخليجية والشرق اوسطية؛ قال: «ان حلاً ناجحاً لأزمة الخليج يمكن ان يستخدم نقطة انطلاق الى احياء الجهود لتسوية المشاكل المتمثلة في الانتشار الواسع للسلاح النووي والكيميائي في الشرق الاوسط؛ وكذلك للمشكلة القابلة للانفجار بين اسرائيل وجيرانها الفلسطينيين والعرب» (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٢). وكانت هذه العبارات اول اشارة يطلقها مسؤول في ادارة الرئيس، جورج بوش، بشأن ربط حل أزمة الخليج بأزمة الشرق الاوسط.

هذه الاشارة اثارَت تفسيرات عدة لدى الاوساط الاسرائيلية. فمنهم من أولاهها اهتماماً كبيراً، خصوصاً ان بيكر ميّز، في أقواله، بين الفلسطينيين والعرب، وربط بين «التهديد العراقي في الخليج وبين التوجّه نحو الحل المطلوب للنزاع العربي - الاسرائيلي» (المصدر نفسه). بينما قال آخرون ان التصريحات، تلك، كانت موجّهة الى رئيس الاتحاد السوفياتي أكثر من أي طرف آخر، كرد ايجابي على أقواله التي عبّر فيها عن ضرورة اخماد بؤر التوتر، كافة، في منطقة الشرق الاوسط.

أمّا بشأن الموقف الاسرائيلي من أزمة الخليج، فقد أعرب بيكر عن تقديره للموقف الاسرائيلي؛ في حين ابدى ليفي بعض الامتعاض، حين قال: «ان البقاء في الظل، الذي حافظت اسرائيل عليه، ازاء ما يجري في الخليج، لا يعني اننا صامتون،

اذا كان من غير المقبول، لدى الاسرائيليين، «هضم» القرار الاميركي بضرورة التزام اسرائيل الهدوء في أزمة الخليج، استجابة لتكتيكات اميركية معروفة الأسباب، فانه من غير المقبول، بالنسبة اليهم، الغياب التام عن مجريات الاحداث، خصوصاً في ظل أوضاع دولية، واقليمية، سريعة التغير، وسعي أطراف محلية الى لعب دور اقليمي لصالح النظام العالمي الجديد، اعتاد الاسرائيليون ان يكون ذلك حكراً عليهم من دون منازع.

وانطلاقاً من مبدأ «اقتناص الفرص» في أوقاتها المناسبة، التي يجيدها الاسرائيليون، ومن أجل تأكيد مكانة اسرائيل الخاصة في منطقة الشرق الاوسط، فقد تحرك الاسرائيليون، خلال فترة قصيرة نسبياً، من أيلول (سبتمبر) الماضي، في اتجاهات ثلاثة، تمثلت في زيارات منفصلة لوزراء اسرائيليين الى كل من واشنطن وموسكو، تمّ التوصل، خلالها، الى اتفاقيات عدة، في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والعسكرية، أبرزت، الى حدّ ما، قدرة الاسرائيليين على التعامل مع الاوضاع المتغيرة، واستباق الاحداث، من أجل تأمين مصالح اسرائيل ودورها الاقليمي في المنطقة، استعداداً لما سوف يترتب على أزمة الخليج من نتائج على الخارطة الجيو-سياسية في منطقة الشرق الاوسط.

## ليفى في واشنطن

لم تكن زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في الاسبوع الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، في اطار السياق عينه الذي استهدفته الزيارة، التي تأجل القيام بها أسابيع عدة، قبل اندلاع أزمة الخليج. فقد تجاوزت الاحداث ذلك الجدل الذي استمر شهوراً عديدة بشأن الرد الاسرائيلي على أسئلة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بخصوص تشكيل الوفد الفلسطيني الى مباحثات القاهرة. وباستثناء بعض التصريحات

عن مفاجأتها... [وقد] منعنا أي ارتباط مباشر بين أزمة الخليج وأي موضوع آخر يتعلّق بإسرائيل» (دافار، ١٣/٩/١٩٩٠).

أمّا بشأن المساعدات المختلفة إلى إسرائيل، فقد تباحث ليفي مع الأميركيين حول الغاء جزء من الديون العسكرية، على غرار ما اتفقت الإدارة الأميركية بشأنه مع مصر. وفي تبريره لأسباب مطالبتة بالمساعدات الأميركية، قال الوزير الإسرائيلي: «إن أزمة الخليج فرضت على إسرائيل صعوبات ومتطلبات جديدة، إضافة إلى عبء استيعاب الهجرة». وطالب ليفي، كذلك، بأن تحافظ الولايات المتحدة الأميركية على التزاماتها بضمان التفوق النوعي الإسرائيلي. وحصل ليفي، من بيكر، على ضمان رسمي بتزويد إسرائيل بنظام الصواريخ من نوع «باتريوت» (يديعوت احرونوت، ٧/٩/١٩٩٠). كما تمّ التباحث في موضوع الحصول على ضمانات الحكومة الأميركية لتغطية دين بقيمة اربعمئة مليون دولار، من أجل استيعاب الهجرة من الاتحاد السوفياتي. وبشأن ذلك، أوضح ليفي أنه حصل على كل ما هو ضروري لإسرائيل. وأنه وجد «أكثر من مجرّد التفهّم للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل، وأن طابع المساعدة، وشكلها، سوف يتبلوران [مستقبلاً]» (عل همشمار، ٧/٩/١٩٩٠).

إنما على الرغم من ذلك، فإن الإدارة الأميركية لا ترى أن هذا هو وقت إثارة المشاكل مع إسرائيل، عبر الطلب إليها التعمّد بالتزامات محددة. وحسب ما أقاد به «نشييط» يهودي، مقرب من مبلوري السياسات الشرق أوسطية في الإدارة الأميركية، فإن الأميركيين قرروا الاهتمام بليفى، «ليس كمشاور لدفع مسيرة السلام فحسب، وإنما كمرشح محتمل لرئاسة الحكومة [الإسرائيلية] في المستقبل» (أوري نير، هآرتس، ٩/٩/١٩٩٠). وأضاف النشييط اليهودي: «صحيح، أن ليفي عاد ومعه وعود وليس خالي اليدين، فقد حظي بالثقة الشخصية من إدارة بوش - بيكر. فالإدارة لن تضغط، في هذه الأثناء، على إسرائيل لتقديم ردود على أسئلة بيكر، التي لا تزال من دون جواب. وهي لن تضغط، كذلك، للإسراع في الحوار مع الفلسطينيين، طالما تهدّد الحرب في الخليج الاستقرار في المنطقة؛ لكن عاجلاً أم

أجلاً، سوف تطلب الإدارة الأميركية تحقيق تقدّم، وليفى سيكون هو المطالب بأن 'يعرض البضاعة' (المصدر نفسه).

### أرنس و«هدايا العيد»

سعيًا وراء اقتناص الفرص، لم تجد إسرائيل أفضل من ذريعة الاعلان عن بيع كمّيات من السلاح الأميركي للعربية السعودية، من أجل مطالبة الولايات المتحدة الأميركية بـ «تعديل ميزان القوى الذي أصابه الخلل»، نتيجة الصفقة تلك. فبمجرد الاعلان عن عزم الإدارة الأميركية تزويد السعودية بالسلاح، أعربت مصادر اسرائيلية، في واشنطن، عن دهشتها، وذهولها، من حجم الصفقة مع السعودية، «لأنها تشكل إضافة جدية إلى الاخطار المحدقة بإسرائيل» (يديعوت احرونوت، ١٦/٩/١٩٩٠).

وساهم ضباط في الجيش الإسرائيلي في الاعراب عن قلقهم الكبير من امكان حصول السعودية على كمّيات كبيرة من السلاح النوعي، لأن بيع مثل هذا السلاح للسعودية «يلحق الضرر بالفجوة النوعية القائمة، ويمس الميزان الاستراتيجي». واستند الضباط هؤلاء، في تقويماتهم، إلى أنه عندما حصلت الكويت على السلاح الأميركي المتطوّر أعربت إسرائيل عن تحفظها من ذلك. «وقد وضع السلاح، الآن، تحت تصرف الجيش العراقي». وأضافوا أنه إذا ما حصلت السعودية على سلاح مطوّر، فمن المحتمل أن «ينتقل إلى أيدي جيوش عربية أخرى» (المصدر نفسه).

المعنى ذاته عبّر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي، موشي أرنس، في اثناء زيارته للولايات المتحدة الأميركية، منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، حين قال: «من المؤسف، والمدهش، أنه، على الرغم من كل التقدير الذي نكّه للولايات المتحدة الأميركية، فإننا لم نعد نستطيع الاعتماد عليها في ضمان التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي». وأضاف: «صحيح أن السلاح الذي يباع لنا هامّ، وجيد، ويقدم لنا في ظروف تسديدات مريحة، لكنه يباع، بالمقابل، إلى الدول العربية أيضاً». وفي اشارة ابتزاز واضحة لأسباب اعتراضه على بيع السلاح للسعودية، أشار أرنس إلى أن «بيع السلاح المتطوّر

## مرحلة «اقتناص الفرص»

الخجولة حول ربط أزمة الخليج بأزمة الشرق الاوسط، أطلقها بعض المسؤولين الاميركيين، إلا أن زيارة ليفي دارت حول تأكيد دور اسرائيل في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الاميركية، وضرورة التعويض عليها، عبر المساعدات المختلفة، لقاء لعب دور في الظل، خلال الأزمة الراهنة.

في هذا الخصوص، وعشية استقباله الوزير الاسرائيلي، ألمح وزير الخارجية الاميركية، بيكر، الى امكان الربط بين حل الأزميتين، الخليجية والشرق أوسطية؛ قال: «أن حلاً ناجحاً لأزمة الخليج يمكن ان يستخدم نقطة انطلاق الى احياء الجهود لتسوية المشاكل المتمثلة في الانتشار الواسع للسلاح النووي والكيميائي في الشرق الاوسط؛ وكذلك للمشكلة القابلة للانفجار بين اسرائيل وجيرانها الفلسطينيين والعرب» (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٢). وكانت هذه العبارات أول اشارة يطلقها مسؤول في ادارة الرئيس، جورج بوش، بشأن ربط حل أزمة الخليج بأزمة الشرق الاوسط.

هذه الاشارة أثارت تفسيرات عدة لدى الاوساط الاسرائيلية. فمنهم من أراها اهتماماً كبيراً، خصوصاً أن بيكر ميّز، في أقواله، بين الفلسطينيين والعرب، وربط بين «التهديد العراقي في الخليج وبين التوجّه نحو الحل المطلوب للنزاع العربي - الاسرائيلي» (المصدر نفسه). بينما قال آخرون ان التصريحات، تلك، كانت موجّهة الى رئيس الاتحاد السوفياتي أكثر من أي طرف آخر، كرد ايجابي على أقواله التي عبّر فيها عن ضرورة اخماد بوّز التوتر، كافة، في منطقة الشرق الاوسط.

أمّا بشأن الموقف الاسرائيلي من أزمة الخليج، فقد أعرب بيكر عن تقديره للموقف الاسرائيلي؛ في حين ابدى ليفي بعض الامتناع، حين قال: «أن البقاء في الظل، الذي حافظت اسرائيل عليه، ازاء ما يجري في الخليج، لا يعني اننا صامتون،

إذا كان من غير المقبول، لدى الاسرائيليين، «هضم» القرار الاميركي بضرورة التزام اسرائيل الهدوء في أزمة الخليج، استجابة لتكتيكات اميركية معروفة الأسباب، فانه من غير المقبول، بالنسبة اليهم، الغياب التام عن مجريات الاحداث، خصوصاً في ظل أوضاع دولية، واقليمية، سريعة التغير، وسعي أطراف محلية الى لعب دور اقليمي لصالح النظام العالمي الجديد، اعتاد الاسرائيليون ان يكون ذلك حكراً عليهم من دون منازع.

وانطلاقاً من مبدأ «اقتناص الفرص» في أوقاتها المناسبة، التي يجيدها الاسرائيليون، ومن أجل تأكيد مكانة اسرائيل الخاصة في منطقة الشرق الاوسط، فقد تحرك الاسرائيليون، خلال فترة قصيرة نسبياً، من أيلول (سبتمبر) الماضي، في اتجاهات ثلاثة، تمثّلت في زيارات منفصلة لوزراء اسرائيليين الى كل من واشنطن وموسكو، تمّ التوصل، خلالها، الى اتفاقيات عدة، في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والعسكرية، أبرزت، الى حدّ ما، قدرة الاسرائيليين على التعامل مع الاوضاع المتغيرة، واستباق الاحداث، من أجل تأمين مصالح اسرائيل ودورها الاقليمي في المنطقة، استعداداً لما سوف يترتب على أزمة الخليج من نتائج على الخارطة الجيو - سياسية في منطقة الشرق الاوسط.

### ليفى في واشنطن

لم تكن زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في الاسبوع الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، في اطار السياق عينه الذي استهدفته الزيارة، التي تأجل القيام بها أسابيع عدة، قبل اندلاع أزمة الخليج. فقد تجاوزت الاحداث ذلك الجدل الذي استمر شهوراً عديدة بشأن الرد الاسرائيلي على أسئلة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بخصوص تشكيل الوفد الفلسطيني الى مباحثات القاهرة. وباستثناء بعض التصريحات



ولسنا من خارج أخطار الحاضر، ولا من خارج آمال المستقبل» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٩/٧).

وفي تطوّر لاحق، حظيت مواقف اسرائيل من أزمة الخليج بالمديح من جانب الرئيس الاميركي، بوش، الذي قال، بدوره، في اثناء لقائه ليفي، بتاريخ ١٩٩٠/٩/٦، ان «النتائج التي سوف تسفر عنها أزمة الخليج، لن تؤثر في شبكة العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية؛ وهي لن تكون على حساب هذه العلاقة» (المصدر نفسه). وأعرب بوش عن تقديره لسياسة «ضبط النفس» التي اتبعتها اسرائيل. وأكد التزام الادارة الاميركية الواضح بأمن اسرائيل.

في خلال ذلك، لفتت المصادر الاسرائيلية الاهتمام، في اثناء زيارة بيكر لسوريا، ان الولايات المتحدة الاميركية، تعمل وفق أفكار لديها، مفادها انه من الضروري ان يكون ثمة تساوفاً بين السعي الى السلام مع الدول العربية والسعي الى حل المشكلة الفلسطينية. ورأى الاسرائيليون في هذا التوجّه الاميركي تغييراً جوهرياً في أفكار الادارة الاميركية، حيث أكد ذلك تصريح لبيكر قال فيه: «ان مباحثات السلام مع الدول العربية يجب ان توضع، منذ الآن، على جدول اهتمامات الادارة الاميركية، في ما يتعلّق بالنزاع العربي - الاسرائيلي» (دافار، ١٩٩٠/٩/١٣).

وأكثر من ذلك، فان اسرائيل تخشى كثيراً من اشارات اميركية بشأن استعداد الادارة منح الاتحاد السوفياتي دوراً رئيساً في مسيرة السلام. وعندما سئل ليفي حول هذا الموضوع، قال: «انه كلام. وسيقال كلام كثير آخر» (المصدر نفسه).

والثابت في الامر ان الاجواء غير مهيأة، في هذه الظروف، لتحديد مواقف ثابتة بشأن قضايا المنطقة، طالما لم تجد أزمة الخليج طريقها الى الحل. وهو ما أوضحه وزير الخارجية الاسرائيلية نفسه، حين قال، في اجتماع الحكومة، بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٦، ان زيارته ساهمت في «اصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٩/١٧). وأوضح ليفي انه اتفق مع نظيره الاميركي على ان «لا تعمل الولايات المتحدة الاميركية من خلف ظهر اسرائيل، وان تمتنع

وبالتأكيد لسنا موضع تجاهل» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٦).

وفي توضيح للاتفاق الذي توصل اليه الوزيران بشأن الربط بين الأزميتين، وإشارة الى تراجع ملحوظ لدى الوزير الاميركي، قالت مصادر اسرائيلية، انه أجري اتفاق على عدم جواز الربط بين حل النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني وبين حل أزمة الخليج. ورفض بيكر، حسب المصادر نفسها، اقتراح نظيره السوفياتي الداعي الى عقد مؤتمر دولي في الشرق الاوسط، يتم التباحث فيه حول النزاعات الاقليمية كافة؛ «فالربط بين الوسائل لحل النزاع العراقي - الكويتي، وبين الوسائل لحل النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني، ليس مقبولاً من الولايات المتحدة الاميركية، وانما هما موضوعان منفصلان ينبغي معالجتهما بشكل منفصل» (المصدر نفسه).

وليس ثمة شك في ان مسيرة السلام في الشرق الاوسط لم تحظ سوى باهتمام ضئيل في اثناء تبادل وجهات النظر بين ليفي ومسؤولي الادارة الاميركية. فقد أكد ليفي، بهذا الخصوص، انه لم يبحث مع بيكر في أسئلته بشأن مشاركة مبعدين وسكان القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني للمفاوضات مع اسرائيل؛ وأضاف: «ليس ثمة أسئلة أبدية، وانما توجد أجوبة للوضع الجديد الذي نشأ. لقد توصلنا الى تفاهم بالنسبة الى المسار السياسي. فاسرائيل مخلصه لمبادرتها، وسوف نواصل العمل، سوياً مع الولايات المتحدة الاميركية، بهدف الوصول، في النهاية، الى السلام» (هارتس، ١٩٩٠/٩/٦).

من هذا المنطلق، أكد ليفي «ان الاميركيين على استعداد، حقاً، للسير معنا في شبكة علاقات تستند الى تعاون سياسي وثيق». وأضاف: «اذا ما سارت الامور كذلك، فيمكن تحمّل المخاطرة. فنحن ندرك ان الولايات المتحدة الاميركية تريد بلورة شراكة مع دول عربية معينة؛ وهذا مقبول لدينا». ومع ذلك، لاحظ ليفي، في اشارة واضحة الى دور اسرائيل في أزمة الخليج، ان «ليس ثمة للولايات المتحدة الاميركية دولة ثابتة ومخلصة مثل اسرائيل. ويجب ان يكون واضحاً، ومعروفاً، ان البقاء في الظل لا يعني التلاشي. وسنبدل كل ما يمكن لكي لا نعرقل الاستراتيجية الاميركية؛ لكن يجب عدم الفهم، من ذلك، ان نختفي. فنحن لسنا من خارج المنطقة،

عن مفاجأتها... [وقد] منعنا أي ارتباط مباشر بين أزمة الخليج وأي موضوع آخر يتعلق بإسرائيل» (داقار، ١٣/٩/١٩٩٠).

أما بشأن المساعدات المختلفة إلى إسرائيل، فقد تبحث ليفي مع الأميركيين حول الغاء جزء من الديون العسكرية، على غرار ما اتفقت الإدارة الأميركية بشأنه مع مصر. وفي تبريره لأسباب مطالبته بالمساعدات الأميركية، قال الوزير الإسرائيلي: «أن أزمة الخليج فرضت على إسرائيل صعوبات ومتطلبات جديدة، إضافة إلى عبء استيعاب الهجرة». وطالب ليفي، كذلك، بأن تحافظ الولايات المتحدة الأميركية على التزاماتها بضمان التفوق النوعي الإسرائيلي. وحصل ليفي، من بيكر، على ضمان رسمي بتزويد إسرائيل بنظام الصواريخ من نوع «باتريوت» (يديعوت احرونوت، ١٦/٩/١٩٩٠). كما تمّ التباحث في موضوع الحصول على ضمانات الحكومة الأميركية لتغطية دين بقيمة اربعمئة مليون دولار، من أجل استيعاب الهجرة من الاتحاد السوفياتي. وبشأن ذلك، أوضح ليفي انه حصل على كل ما هو ضروري لإسرائيل. وأنه وجد «أكثر من مجرد التفهم للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل، وأن طابع المساعدة، وشكلها، سوف يتبلوران [مستقبلاً]» (عل همشمار، ١٦/٩/١٩٩٠).

انما على الرغم من ذلك، فإن الإدارة الأميركية لا ترى أن هذا هو وقت اثاره المشاكل مع إسرائيل، عبر الطلب اليها التعهد بالتزامات محددة. وحسب ما أفاد به «نشيط» يهودي، مقرب من ميلوري السياسات الشرق أوسطية في الإدارة الأميركية، فإن الأميركيين قرروا الاهتمام بليفى، «ليس كمحاور لدفع مسيرة السلام فحسب، وإنما كمرشح محتمل لرئاسة الحكومة [الإسرائيلية] في المستقبل» (أوري نير، هآرتس، ٩/٩/١٩٩٠). وأضاف النشيط اليهودي: «صحيح، أن ليفي عاد ومعه وعود وليس خالي اليدين، فقد حظي بالثقة الشخصية من إدارة بوش - بيكر. فالإدارة لن تضغط في هذه الأثناء، على إسرائيل لتقديم ردود على أسئلة بيكر، التي لا تزال من دون جواب. وهي لن تضغط، كذلك، للأسراع في الحوار مع الفلسطينيين، طالما تهدد الحرب في الخليج الاستقرار في المنطقة؛ لكن عاجلاً أم

أجلاً، سوف تطلب الإدارة الأميركية تحقيق تقدم، وليفى سيكون هو المطالب بأن 'يعرض البضاعة' (المصدر نفسه).

### أرنس و«هدايا العيد»

سعيًا وراء اقتناص الفرص، لم تجد إسرائيل أفضل من ذريعة الاعلان عن بيع كميات من السلاح الامريكى للعربية السعودية، من أجل مطالبة الولايات المتحدة الاميركية بـ «تعديل ميزان القوى الذي أصابه الخلل»، نتيجة الصفقة تلك. فبمجرد الاعلان عن عزم الادارة الاميركية تزويد السعودية بالسلاح، أعربت مصادر اسرائيلية، في واشنطن، عن دهشتها، وذهولها، من حجم الصفقة مع السعودية، «لأنها تشكل إضافة جدية إلى الاخطار المحدقة بإسرائيل» (يديعوت احرونوت، ١٦/٩/١٩٩٠).

وساهم ضباط في الجيش الإسرائيلي في الاعراب عن قلقهم الكبير من امكان حصول السعودية على كميات كبيرة من السلاح النووي، لأن بيع مثل هذا السلاح للسعودية «يلحق الضرر بالفجوة النوعية القائمة، ويمسّ الميزان الاستراتيجي». واستند الضباط هؤلاء، في تقويماتهم، الى انه عندما حصلت الكويت على السلاح الامريكى المتطور أعربت إسرائيل عن تحفظها من ذلك. «وقد وضع السلاح، الآن، تحت تصرف الجيش العراقي». وأضافوا انه اذا ما حصلت السعودية على سلاح مطور، فمن المحتمل ان «ينتقل الى أيدي جيوش عربية أخرى» (المصدر نفسه).

المعنى ذاته عبّر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي، موشي أرنس، في اثناء زيارته للولايات المتحدة الاميركية، منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، حين قال: «من المؤسف، والمدهش، انه، على الرغم من كل التقدير الذي نكنّه للولايات المتحدة الاميركية، فإننا لم نعد نستطيع الاعتماد عليها في ضمان التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي». وأضاف: «صحيح ان السلاح الذي يباع لنا هامّ، وجيد، ويقدم لنا في ظروف تسديدات مريحة، لكنه يباع، بالمقابل، الى الدول العربية أيضاً». وفي اشارة ابتزاز واضحة لأسباب اعتراضه على بيع السلاح للسعودية، أشار أرنس الى ان «بيع السلاح المطور

« O ان تنتقل الى اسرائيل، في الزمن الحقيقي، المعلومات المتوفرة بواسطة أقمار التجسس الاميركية.

« O ان يتم حشد مسبق لأنظمة سلاح وذخيرة اميركية في اسرائيل، لاحتمال استخدامها بواسطة الولايات المتحدة الاميركية، أو اسرائيل، في اثناء وقوع الأزمات» (رامي تال، يديعوت احرونوت، ١٨/٩/١٩٩٠).

الآن المراقبين، في العاصمة الاميركية، لاحظوا ان اسباباً مالية اميركية تحول دون تقديم كل ما تطلبه اسرائيل. لذلك، فقد تم التباحث في توفير بعض ما طلبته اسرائيل من فائض سلاح الجو الاميركي، وبشمن رمزي؛ لأن الاميركيين، وعلى لسان وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، لا يتفقون مع التقويم الاسرائيلي الذي بالغ كثيراً في تقدير أخطار صفقة السلاح مع السعودية. وأوضح تشيني، في هذا السياق، ان صفقات السلاح مع السعودية، التي «تجابه ٢٥٠ ألف جندي عراقي، يملكون سلاحاً سوفياتياً، لا تشكل خطراً على الاصدقاء الآخرين للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، واسرائيل من ضمنهم» (عل همشماس، ١٨/٩/١٩٩٠). وبغية تطمين اسرائيل، أكد تشيني التعهدات الاميركية السابقة بشأن المحافظة على التفوق النوعي لاسرائيل. اضافة الى ذلك، فان تقويمات الادارة الاميركية ترى ان «حجم الخطر على اسرائيل قد انخفض، في المدى المنظور، لأسباب، من بينها التواجد الاميركي الضخم في الخليج». ومع ذلك، فان موظفين، في الادارة الاميركية، اعترفوا بأنه، على المدى البعيد، ثمة مجال «للنظر، باهتمام، الى مشاكل اسرائيل الأمنية» (معاريف، ١٩/٩/١٩٩٠).

بلورت هذه المؤشرات انطباعاً لدى البعض بأن ارنس لم يحقق الاهداف التي سعى اليها خلال يومين من مباحثاته مع وزير الدفاع الاميركي، للحصول على الطلبات الاسرائيلية. فقد قالت مصادر اسرائيلية ان الاميركيين وافقوا على تقديم «هدية عيد» تتمثل في ١٥ طائرة اف - ١٥، وعشر مروحيات للنقل من نوع يسعور (سيكورسكي - CH - 53) وبطارتين من صواريخ باتريوت.

للسعودية، من دون ان تحصل اسرائيل على تعويض مناسب، يمكنه ان يمس ميزان القوى في المنطقة، الامر الذي يحتمل ان يقوّض الاستقرار فيها» (معاريف، ١٨/٩/١٩٩٠).

وانطلاقاً من مبدأ الابتزاز عينه، وفي اشارة الى امتلاك بلاده لسلاح غير تقليدي، أوضح ارنس ان اسرائيل «اضطرت، في السنوات الاخيرة، الى الاعتماد على نفسها في الوصول الى تفوق نوعي، ومميز، في مواجهة الجيوش العربية». وقال: «اننا نشعر، في هذه الايام المتوترة، بأننا أكثر أمناً واطمئناناً، لأننا على يقين من ان الجيش الاسرائيلي يمتلك، اضافة الى طائرة اف - ١٦، [ومروحية] أباتشي، وسائل قتالية خاصة به، من صنع اسرائيلي، لا يعرف العدو أداها. ونحن نعرف، كذلك، انها تتفوق على كل ما هو موجود في العالم، وان الصناعة الامنية [الاسرائيلية] قادرة على صنع ما كان يعتبر، قبل سنوات، خيالاً وطموحاً» (عل همشماس، ١٦/٩/١٩٩٠). وعلى الرغم من ذلك، اعترف الوزير الاسرائيلي، في محاضرة القاها في معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، بأن البيع المتزايد للسلاح في الشرق الاوسط، يؤدي الى سباق تسلح «لا تستطيع اسرائيل الصمود فيه، بسبب من مواردها الاقتصادية المحدودة». وادعى ارنس بأن حصول اسرائيل على السلاح الاميركي يوجد السبيل «للمحافظة على التوازن؛ وبذلك لا يكون للصفقة [السعودية] تأثير في عدم الاستقرار في المنطقة، وهي، كذلك، لن تشكل خطراً حقيقياً على اسرائيل» (هآرتس، ١٧/٩/١٩٩٠).

في ظل هذه المعطيات، ذكرت المصادر الاسرائيلية ان ارنس حمل معه الى الولايات المتحدة الاميركية الطلبات التالية:

« O زيادة كبيرة في المساهمة الاميركية في ميزانيات البحث والتطوير لأنظمة السلاح المستندة الى العلوم الاسرائيلية، وتقديم مساعدة تكنولوجية لتطوير هذه الأنظمة.

« O زيادة المساعدة الامنية الى اسرائيل وشطب الديون.

« O تعزيز التعاون الاستراتيجي، بما في ذلك التنسيق العملياتي.

في الولايات المتحدة الاميركية، لأن الادارة هناك «تعتزم التصدي لصدام حسين. وقد نجحت في انشاء محور هامّ ضده؛ وأن العملية اللوجستية لنقل القوات الاميركية الى الشرق الاوسط - الاضخم من نوعها في التاريخ - نجحت أكثر مما كان متوقعا لها؛ وأن الحصار المفروض حول العراق يعطي مفعولاً». وأضاف: «ثمّة لدي، إذاً، أسباب للاعتقاد بأن الامور تتقدّم في الاتجاه الصحيح» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٩/١٩).

### لقاء «تاريخي»

على الرغم من وصف المصادر الاسرائيلية للقاء الذي تمّ بين الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيف، وبين وزيرى المالية والعلوم الاسرائيليين، اسحق موداعي ويوفال نئمان، بأنه «تاريخي» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/١٦)؛ إلا أن تطوّر العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل لم يكن مفاجئاً، لأنه جاء بعد سلسلة طويلة من خطوات التقارب تمتّ في السنوات الثلاثة الاخيرة، وشملت مجالات عدة من أشكال التعاون الدبلوماسي، والتجاري، وتوّجت بفتح أبواب هجرة اليهود السوفيات على مصارعها الى اسرائيل، منذ أوائل العام الحالي.

وما استرعى الانتباه، في هذا المجال، ان زيارة الوزيرين الاسرائيليين، في منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، ولقاءهما الزعيم السوفياتي، تمتّ وسط تباعد في المواقف السياسية المعلنة لكل من الطرفين، وفي ظل انقطاع تامّ للعلاقات الدبلوماسية. فقبل الزيارة بأيام معدودة، وفي معرض رده على تصريحات نسبت الى وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، بشأن عقد مؤتمر دولي يعالج، من بين أشياء أخرى، النزاع الاسرائيلي - العربي، قال الناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ان «ليس ثمّة ارتباط بين الأزمة في الخليج والنزاع العربي - الاسرائيلي؛ وان كل محاولة للربط بين القضيتين ما هي الا طمس للحقائق، وتخدم صدام حسين. فاسرائيل لن تغرّر موقفها ازاء عقد مؤتمر دولي لأزمة النزاع الاسرائيلي - العربي» (دافار، ١٩٩٠/٩/٥).

وأكثر من ذلك، وحتى بعد لقاء موسكو، قال

وتعتبر الاسلحة بمثابة اعارة لاسرائيل «مقابل أجر منخفض جداً، لا يتناسب مع اسعارها الحقيقية» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٩/١٩).

وكشف، في وقت لاحق، عن انه تمّ الاتفاق على زيادة حجم المعدّات العسكرية الموجودة في اسرائيل، في اطار خطة الانتشار المسبق التي تخوّل اسرائيل حق استخدامها في حالات الطوارئ. واعتبر بعض الاوساط الاسرائيلية انه من الهامّ جداً الاشارة الى ما تعهّده الولايات المتحدة الاميركية من «تخزين احتياطي لأوقات الطوارئ في اسرائيل؛ وأن المعدّات التي ستكون في المستودعات ستشكل عاملاً حاسماً في اثناء الطوارئ، وفي ما اذا اندلعت الحرب [في المنطقة]» (عمانوئيل روزين، معاريف، ١٩٩٠/٩/١٩). أضف الى ذلك، ان بعض المراقبين أشار الى ان الاميركيين، الذين خفضوا قواتهم العسكرية في أوروبا، يريدون ايجاد أماكن أخرى لنشر تجهيزات عسكرية يجرى سحبها من دول حلف شمال الاطلسي؛ وان وضع معدّات عسكرية في اسرائيل تمنح الجيش الاميركي امكان ان يسّبح، بسرعة، قوات الانتشار السريع التي ترسل من أجل التدخل في نزاعات محلية في منطقة الشرق الاوسط (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٢٤).

على أي حال، وادراكاً من الادارة الاميركية لدور اللوبي اليهودي في التأثير في قرار الكونغرس بشأن المصادقة على صفقة السلاح الى السعودية، فقد ذكرت مصادر اميركية ان وزير الدفاع، تشيني، أبلغ الى نظيره الاسرائيلي، ارنس، ان الادارة الاميركية سوف «تفحص، بايجابية، طلب اسرائيل تقديم مساعدة عسكرية طارئة، مرة واحدة، بمبلغ مليار دولار، فيما اذا لم تحاول اسرائيل عرقلة الصفقة مع السعودية» (معاريف، ١٩٩٠/٩/٢٣). وبالفعل، فقد ذكرت مصادر في الكونغرس، مقرّبة من اسرائيل، ان هذه الاخيرة سوف تحصل على «تعويض مناسب، على الرغم من عدم تلبية جميع طلباتها» (دافار، ١٩٩٠/٩/١٣).

هذه المؤشرات دفعت بعض المراقبين الى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الاميركية بدأت تتقلّل من مكانة اسرائيل في سلّم الاولويات لديها، أقلّه في المدى القصير، ولأسباب مختلفة. ومع ذلك، فقد أعرب ارنس عن تفاوّلها من الاجواء التي لمسها

ونثمان، لموسكو، هي «الخطوة الاخيرة قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية». وأضاف: «علينا النظر الى هذه الزيارة باعتبارها خطوة متقدّمة جداً في مستوى العلاقة بين الجانبين» (معاريف، ١٦/٩/١٩٩٠).

من هذا المنظور، فقد وصفت مصادر اسرائيلية لقاء موسكو بأنه يؤدي الى استئناف العلاقات بين الدولتين، واقامة علاقات طبيعية فيما بينهما. كما وصفت مصادر سياسية للقاء بأنه «مفترق طرق يتضمّن أهمية كبرى» (المصدر نفسه). وبهذا المعنى، قال موداعي، ان الزيارة «فتحت امكانات كبيرة. فلأول مرة يفتح الباب لاقامة علاقات مستقبلية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي» (معاريف، ١٦/٩/١٩٩٠).

والثابت ان الموضوع الاقتصادي كان هو الجانب الابرز الذي سعى اليه السوفيات في اندفاعهم السريع باتجاه تطوير العلاقات مع اسرائيل. وفي هذا السياق، لخصت مصادر اسرائيلية الاهتمامات الاقتصادية السوفياتية بالنقاط التالية:

« ○ يطلب الاتحاد السوفياتي من اسرائيل المساعدة في مجال الحاسوب والتكنولوجيا المتعلقة به في وزارات الحكومة والمشاريع... »

« ○ اقترح السوفيات ان تنشئ اسرائيل في الاتحاد السوفياتي مصانع لتوضيب وتخزين المنتجات الزراعية. »

« ○ اقترح السوفيات بناء مشاريع لتصنيع المواد الغذائية الطازجة. »

« ○ طلب السوفيات مواصلة درس مشروع بقاء الطائفة المشتركة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل» (يديعوت احرونوت، ١٨/٩/١٩٩٠).

والواضح في هذا المجال، حسب أقوال الوزير نثمان، ان أبواب الاتحاد السوفياتي «مفتوحة، اليوم، للمبادرات الاقتصادية الاسرائيلية. وان على اسرائيل ان تستغل هذه الفرصة الكبيرة» (المصدر نفسه). وكان الوزير موداعي أكثر وضوحاً، حين قال: «ان اللقاء مع غورباتشيف تمحور في امكانية ان تعمل اسرائيل كجسر بين الولايات المتحدة

رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رداً على سؤال بشأن مشاركة السوفيات في مؤتمر دولي، «ان اسرائيل ليست معنيّة بذلك؛ ولسنا بحاجة، اليوم، الى مؤتمر دولي يشارك فيه كل الاطراف الذين يعبرون عن عداّتهم الشديد لاسرائيل» (يديعوت احرونوت، ١٩/٩/١٩٩٠).

وفي اعتقاد بعض المراقبين، ان الجانب السياسي لم يكن هو المحور الرئيس في زيارة الوزيرين الاسرائيليين لموسكو، على الرغم من ان كلا الجانبين طرحا وجهتي نظرها السياسييتين في ما يتعلق بالازمة في الشرق الاوسط. ففي لقاء بين ألقم خبراء سياسيين من الجانبين، في مبنى وزارة الخارجية السوفياتية، بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٠، أعرب المشاركون السوفيات عن أملهم في ان تتقدّم الاتصالات بين الدولتين في اتجاه «استئناف العلاقات الدبلوماسية، لأنهم يتوقعون مبادرة حقيقية من جانب اسرائيل تساهم في استئنافها». وقد تركّز البحث فيما بين الطاقمين، حول أزمة الخليج، حيث طرح مستشار شيفارد نادره لشؤون الشرق الاوسط، غينادي تاراسوف، اقتراح «انشاء مؤسسة اقليمية للتنسيق من أجل منع نشوب الحرب» (المصدر نفسه، ١٦/٩/١٩٩٠). وأكثر من ذلك، وحسب وزير المالية الاسرائيلية، ان غورباتشيف «طرح الموضوع الفلسطيني بشكل عرضي، فقط، وكذلك فان موضوع المؤتمر الدولي طرح في اطار النظرة الكونية» (معاريف، ١٦/٩/١٩٩٠).

وعلى الرغم من هذه التصريحات الواضحة، فقد أبلغ الوزيران الاسرائيليان الى الحكومة الاسرائيلية، في اجتماعها بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٠، ان غورباتشيف قبل التوضيح الاسرائيلي بشأن عدم توطئ المهاجرين السوفيات في المناطق المحتلة، وهو كما قال، لا يرى أي مشكلة في «استمرار الهجرة اليهودية». ونقل الوزيران عن غورباتشيف، قوله «انه لا يملك أي ادعاء ازاء اسرائيل في هذا الموضوع» (يديعوت احرونوت، ١٨/٩/١٩٩٠).

هذه المؤتمرات عن المواقف السياسية، التي أصبحت متقاربة، نوعاً ما، بين الجانبين، عزّزها تصريح للشخصية الثانية في الكرملين، الكسندر ياكوبليف، حين قال ان زيارة الوزيرين، موداعي

وطالما ان السياسة هي تعبير أمين عن العلاقات الاقتصادية، فان هذا ما يتطلع اليه الاسرائيليون من خلال شبكة علاقاتهم المتطورة مع الاتحاد السوفياتي. ويدرك الاسرائيليون انه اذا كان التحول الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي يحتاج الى وقت طويل قبل ان تتوضح اتجاهاته، فانهم يدعون، صراحة، الى «تركيز العلاقات الاسرائيلية - السوفياتية، في المرحلة الحالية، على المجال السياسي، والثقافي، والهجرة اليهودية» (يديعوت احرونوت، ١٧/٩/١٩٩٠).

وفوق ذلك كله، يدرك الاسرائيليون ان غورباتشيف لا يزال هو الآخر يحافظ على ورقة العلاقات الدبلوماسية لتعويض محتمل لموافقة اسرائيل على عقد المؤتمر الدولي. ومع ذلك، ثمة تقديرات اسرائيلية بأنه، تتبلور، منذ فترة، لدى الكرملين، آراء تدعو الى توسيع العلاقات العامة، والعلمية، مع اسرائيل. والسوفيات، حسب المصادر الاسرائيلية، «لم يخفوا نواياهم في هذا المجال. ولذلك، فان المعلومات الشائعة، في موسكو، حول رفع مستوى المباحثات الى مستوى رفيع جداً، لا تخفي نوايا سياسية. فهي اشارة الى العرب بأن عليهم متابعة السير خلف موسكو لمنع اقترابها من اسرائيل. وبالمقابل، التوضيح لاسرائيل انه ليس من باب الصدفة ربط التعاون العلمي مع اتفاق تبادل الممثلات التجارية الدائمة بين موسكو وتل - أبيب؛ وان ربط ذلك بدعوة وزيرى المالية والعلوم [الاسرائيليين] هو الطريق الذي تريد عليه موسكو حتّ الخطى الى اقامة علاقات مع اسرائيل» (موشي زاك، معاريف، ١٦/٩/١٩٩٠).

محمد عبد الرحمن

الاميركية والسوق المشتركة، من جهة، وبين الاتحاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية، من جهة أخرى» (معاريف، ١٦/٩/١٩٩٠).

وأكثر من ذلك، لقد ذكر غورباتشيف، في حضور الوزيرين الاسرائيليين، أسماء أغنياء بمليارات الدولارات من اليهود، يجرون، منذ فترة، اتصالات مع السوفيات. وأعرب موداعي عن دهشته لأن السوفيات «يقومون [قدرة اسرائيل] أكثر من التقييم الذي ترى نفسها فيه» (يديعوت احرونوت، ١٦/٩/١٩٩٠).

وفي اعتقاد بعض المراقبين، ان المبادرة بدعوة الوزيرين الى موسكو تمت بعد ان وضعت لغورباتشيف صورة تشير الى امكانات كبيرة تملكها اسرائيل في «التأثير في الولايات المتحدة الاميركية، وفي رأس المال اليهودي في العالم» (المصدر نفسه). وليس ثمة شك في ان انفتاح السوق السوفياتي أمام اسرائيل ورأس المال اليهودي سيفتح آفاقاً اقتصادية جديدة لنمو الاقتصاد الاسرائيلي. وحسب ما أوضحه عضو الكنيست الاسرائيلي، افرام غور، فان زيادة الانتاج «القومي»، والتصدير، وفق الخطة الاقتصادية الجديدة، سوف تتحقق، فقط، اذا ما اقتحمت الصناعة الاسرائيلية اسواراً جديدة كانت مغلقة في وجهها حتى الآن. وأضاف غور، ان السوق السوفياتي «مهتم بالحصول على العلوم والتكنولوجيا المطورة، والتي تستطيع اسرائيل توفيرها له، سواء بواسطة البيع أم بواسطة التبادل التجاري، أم بكليهما معاً» (هارتس، ١٧/٩/١٩٩٠).

## جملة حسابات لأزمة الخليج

الفعل مع تطورات الاحداث. فعلى الرغم من تأكيد وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان اسرائيل لن تتدخل في مجريات الاحداث، فقد ذهب بعيداً عندما قام بتشبيه الرئيس العراقي، صدام حسين، بـ «هتلر». وزعم ان تصرفات الرئيس صدام «تعيد الى الذاكرة الاحداث المأساوية التي شهدتها أوروبا في الثلاثينات؛ فقد خرج صدام من حربه مع ايران، وقام باجتياح الكويت. والمؤكد انه يواصل البحث عن أهداف أخرى» (عل همشمار، ١٩٩٠/٨/٣).

ومن جهة أخرى، تباينت المواقف والآراء الاسرائيلية ازاء انعكاسات أزمة الخليج على النزاع العربي - الاسرائيلي، والفلسطيني - الاسرائيلي. فقد اعتبرها البعض «تعبيراً صادقاً عن صحة الموقف الاسرائيلي التقليدي، القائل ان النزاع مع الفلسطينيين لا يشكل خطراً على السلام في المنطقة، بل ان الخطر الحقيقي يكمن في سياسة العراق». واتساقاً مع هذه الرؤية، أعربت أوساط حكومية اسرائيلية عن رضاها، لأن أزمة الخليج اسقطت عملية السلام من على جدول الاعمال الدولي. وعبر عن هذه الرؤية الوزير اريئيل شارون، حين طرح، في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية، تصوراً سياسياً شاملاً وصريحاً ازاء القضية الفلسطينية وازاء أزمة الخليج، ان قال: «أعارض اعادة احياء مبادرة شامير»، داعياً الى الغائها كلية وطرح مبادرة اسرائيلية جديدة. وأضاف، ان السلام بحاجة الى تمهيد واعداد دقيقين، وان تصفية الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين شرط أولي للسلام، على حدّ تعبيره؛ كما ان ديمقراطية الانظمة العربية والتساوي في حجم القوات المسلحة بين اسرائيل وكل العالم العربي، هما، أيضاً، شرط من شروط السلام. كذلك - أضاف - ينبغي الاتفاق بين اسرائيل والدول العربية بشأن الثروات المائية (الاتحاد، حيفا، ١٩٩٠/٨/١٧).

عند التطرّق الى انعكاسات أزمة الخليج على الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي لابدّ من النظر الى الحدث بشكل عام، ومن زاويتين مختلفتين. فتمّة رؤية قريبة المدى، وأخرى بعيدة المدى، ترصدان هذا الحدث الكبير وتأثيراته، وبشكل خاص بسبب حدوثه خلال انتهاء الحرب الباردة بين معسكري الجبارين، والبدء في تكوين معالم نظام عالمي جديد.

الرؤية قريبة المدى تقدّم صورة قاتمة بسبب طغيان الازمة على الحدث الفلسطيني واحتلالها العنوان الرئيس في وسائط الاعلام العالمية كافة، والتداول السياسي اليومي. فهي الازمة الدولية الأهم، الآن. وبسبب هذه الأهمية تراجع خبر الانتفاضة والقضية الفلسطينية، وغابت اخبارهما عن معظم النشرات الاذاعية والمتلفزة، وعن الساحة الدولية عموماً.

لكن من الجانب الآخر للصورة، يمكن رؤية حالة نهوض وتحفيز داخلية لدى جماهير الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة، عبر رؤيتهم بداية تبلور بُعد عربي جديد يصارع المشروع الاميركي - الصهيوني في المنطقة. وقد برز هذا البعد عبر المبادرة التي طرحها الرئيس العراقي، صدام حسين، الهادفة الى تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، كافة، ذات العلاقة بمنازعات المنطقة، من جهة، وعبر المبادرة الخجولة، من جانب الاتحاد السوفياتي وبعض دول أوروبا الغربية، للربط بين أزمة الخليج وبين الصراع في منطقة الشرق الاوسط، بشكل او بآخر، من جهة أخرى.

### التعامل الرسمي

أجمعت ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية، منذ اليوم الاول لأزمة الخليج، على ان اسرائيل تراقب، عن كثب، هذه الازمة. وقد تصاعدت نغمة ردود

لكن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، اسحق رابين، رأى الأمور على نحو مغاير: «ان نداءات وزراء في الحكومة الاسرائيلية الحالية بانضمام دول عربية الى مسيرة السلام هي خطأ فادح». فهداه النداءات جيدة من ناحية العلاقات العامة؛ أما من ناحية احتمالات المسيرة السياسية، فمن الافضل لاسرائيل مواصلة مبادرة الانتخابات في المناطق [المحتلة] باشتراك مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، على أرضية اتفاقيتي كامب ديفيد، والتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية، وعدم ادخال دول عربية أخرى في الصورة. هذا لأن ادخال دول مثل سوريا، الى اطار الاتصالات لن يكون من شأنه إلا تعقيد تلك الاتصالات وعدم التمكن من احراز تقدّم بالنسبة الى حل المشكلة الفلسطينية... أما فكرة ايجاد الحل للمشاكل كافة حول طاولة مستديرة، فهي فكرة رائعة، لكنها غير عملية؛ والسبيل الوحيد الى الحل السياسي يكمن في البحث في كل مشكلة على حدة» (عمل همشمبار، ١١/٩/١٩٩٠).

وأعلن وزير الخارجية الاسرائيلية الاسبق، ابايبي، عن انه «في الازمة الحالية ليس لاسرائيل أي وظيفة؛ ومهمتها تنحصر في المراقبة من بعد، وعدم دفع الآخرين نحو أية عملية». ورفض ابيبي الادعاءات القائلة بأن الازمة أعطت الافضلية لمعالجة علاقات اسرائيل مع الدول العربية. وأضاف: «المشكلة الفلسطينية هي مشكلتنا. وحل النزاع بيننا وبينهم لم يفقد أهميته بالنسبة لنا... اسرائيل بحاجة الى تسوية مع الفلسطينيين، من اجل المحافظة على ذاتها، وعلى هيكليتها وطابعها اليهودي. وهذه الامور ليست قضية خاصة بالسياسة الخارجية» (دافار، ٢٩/٨/١٩٩٠).

وأوردت صحيفة «زوهديرخ»، الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي، في معرض تعليقها على الموقف الاسرائيلي الرسمي من أزمة الخليج، «ان الاستنتاج انه اصبح بالامكان، على خلفية احداث الخليج، وضع القضية الفلسطينية على الرف، وعدم احداث أي تغيير في سياسة اللاءات الاسرائيلية، يعني ان اسرائيل تتوقع كطف ثمار الازمة؛ لكن الواقع ليس كذلك. فبالاضافة الى الخطر المحتمل ان ينتج عن نشوب حرب كبيرة، واستحالة استمرار

ومن جهته، أعلن الرئيس الاسرائيلي، حايم هيرتسوغ، ان أزمة الخليج تثبت، مرة أخرى، ان النزاع العربي - الاسرائيلي ليس الاخطر في الشرق الاوسط، بل ان هناك مخاطر أكبر منه على السلام في المنطقة والعالم (هآرتس، ١٣/٨/١٩٩٠). وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، اسحق شامير: «لقد أَلقت أزمة الخليج بظلالها على الاحداث كافة في المنطقة، بما فيها الانتفاضة والنزاع الاسرائيلي - الفلسطيني. وقد ثبت صدق ادعائنا بضرورة التوصل الى سلام بيننا وبين الدول العربية، بدلاً من مسيرة السلام مع الفلسطينيين» (عمل همشمبار، ٥/٨/١٩٩٠).

أما شارون، فقد كان أكثر وضوحاً في التعبير عن دور اسرائيل في المنطقة لخدمة المصالح الاميركية، حيث أشار الى ان اجتياح الكويت «يجسد، بصورة قاطعة، حقيقة حيوية، هي ان اسرائيل ليست عنصر عدم استقرار في المنطقة... فبفضل وجود اسرائيل تم الحؤول دون سيطرة [الرئيس الراحل جمال] عبدالناصر، النموذج السابق لصدام حسين، على شبه الجزيرة العربية ومصادر النفط فيها. ووجود اسرائيل، أيضاً، حال دون تحويل الشرق الاوسط الى منطقة نفوذ سوفياتي. أما الذين يشككون خطراً على الاستقرار في المنطقة، فهم الحكام العرب وسياساتهم. وبعد أزمة الخليج، اكتسب النزاع اليهودي - العربي، على أرض - اسرائيل، ابعاده الحقيقية كمشكلة هامشية، او ثانوية، من حيث الاهمية» (يديعوت احرونوت، ١٠/٨/١٩٩٠).

وفي السياق عينه، قال رئيس الحكومة، شامير، في حضور السيناتور الاميركي، الن كرنستون: «انني على ثقة بأنه، بعد انتهاء أزمة الخليج، سيكون من الاسهل دفع عملية السلام في المنطقة الى أمام» (عمل همشمبار، ٥/٨/١٩٩٠). واصدرت وزارة الخارجية الاسرائيلية بياناً غداة أزمة الخليج ذكرت فيه ان «اسرائيل تؤمن بأن السلام لن يستقر في الشرق الاوسط إلا عندما يدرك العالم العربي انه ينبغي عليه التخلي عن فكرة حل المنازعات السياسية من طريق القوة، وان العراق هو الخطر الحقيقي على السلام في المنطقة وفي العالم» (دافار، ١٧/٨/١٩٩٠).



الحل في هيكلية فيدرالية، أو كونفيدرالية، بين إسرائيل والاردن والفلسطينيين، في اطار تعاون دولي عربي واسع يقدر الامكان، وتكون سوريا مندمجة فيه» (عل همشمار، ٢٠/٨/١٩٩٠).

وفي الوثيرة ذاتها، قال ابراهام تامير: «عند التطرق الى المشكلة الفلسطينية، ينبغي ان تأخذ في الاعتبار ضرورة تضمّن الحل منح الفلسطينيين حقوقاً قومية؛ لكن لاعتبارات ديمغرافية وأمنية واقتصادية، ينبغي ان يأتي الحل في اطار كونفيدرالية اردنية - فلسطينية.

«كما ينبغي ان يفهم ان الحركة القومية الفلسطينية هي م.ت.ف. ولا بديل منها» (يديعوت احرونوت، ١١/٩/١٩٩٠).

وبوضوح أكثر، قال وزير التخطيط الاسرائيلي السابق، جاد يعقوبي: «اعترف بأنني لم أفكر قط بأن الحل الوسط بين اسرائيل والفلسطينيين مرغوب فيه، لأن الفلسطينيين يمتثلون مع اسرائيل، او لأنني أتماثل معهم. وكذلك ليس بسبب مستواهم الاخلاقي أو مفهومهم للديمقراطية؛ ذلك لأن الحاجة الى الحل نابعة، في الاساس، من مصلحتنا العليا: ان تكون دولة ديمقراطية ذات اكثرية يهودية؛ دولة تعيش بسلام مع جاراتها؛ ومن ثمّ يمكنها ان تعمل على التقدم في المجالات كافة، وان تكون دولة مقبولة من جانب مجتمع الدول المتطورة في العالم، ومن جانب الشعب اليهودي؛ أي ان السلام، في اعتقادي، هو حاجة نابعة، أساساً، من المشكلة الاسرائيلية، وليس من المشكلة الفلسطينية» («المشكلة الاسرائيلية»، معاريف، ١٨/٨/١٩٩٠).

### المبادرة العراقية

طرح الرئيس العراقي، صدام حسين، في اطار المساعي الدولية المبذولة للتوصل الى حل سياسي لازمة الخليج، مبادرة سياسية ترتكز على القيام بانسحابات متبادلة: «انسحاب اسرائيل من فلسطين ومن سوريا ومن لبنان، وانسحاب القوات السورية من لبنان، وانسحاب القوات العراقية من إيران، وتسويات بين العراق والكويت» (هآرتس، ١٣/٨/١٩٩٠).

وقد جاء الرد الراض لهذه المبادرة فوراً،

تعايش الولايات المتحدة الامريكية مع الاحتلال بعد الازمة، فان ذلك الاستنتاج يتجاهل الدور الذي يقوم به مجلس الامن الدولي في ظل النظام السياسي العالمي الجديد، كما يتجاهل التعاون الاميركي - السوفياتي في اطار حل النزاعات الاقليمية. وما يحدث، اليوم، في المنطقة سوف يزيد وتيرة هذا التعاون، في اطار التوصل الى حل للنزاع العربي - الاسرائيلي» (زو هديرخ، ١٥/٨/١٩٩٠).

واتساقاً مع هذا التحليل، أعرب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، اهارون ياريف، عن اعتقاده بأن وزن مصر ودورها الاستراتيجي في المنطقة، خدمة للمصالح الامريكية، سوف يزداد. وان اسرائيل ستجد، في المستقبل، صعوبة في اقناع واشنطن «بأننا ما زلنا نشكّل ثروة استراتيجية». وعندها تتوجه واشنطن نحو ايجاد حل للنزاع الاسرائيلي - الفلسطيني تحت شعار «القضاء على الاسباب والدوافع التي قد تؤدي الى اندلاع حرب اضافية» (الاتحاد، ١٦/٨/١٩٩٠).

واتفق مع ياريف، في التحليل، عضو الكنيست، شيفح فايتس (معراخ)، حيث ذهب بعيداً في تحليل الاحتمالات الجيو - سياسية الجديدة في المنطقة بعد ٢/٨/١٩٩٠. قال: «ان علاقات مصر وسوريا وليبيا، وربما الاردن أيضاً، مع الولايات المتحدة الامريكية واوروبا وباقي دول العالم سوف تتحسن كثيراً. والاعتقاد بأن اسرائيل ثروة استراتيجية وحيدة للعالم الحر، وبشكل خاص للولايات المتحدة الامريكية، سوف يتغير، وخصوصيته سوف تلغى، أو تقلص، حيث اتضح انه أصبح بالامكان استخدام ضغط دولي بشكل فعّال ضد الحرب، وكذلك من اجل السلام. أما مبادرة السلام، فسوف تنتقل الى عواصم الدول العربية... وليس الى القاهرة فقط. عندها ستضعف قوة م.ت.ف. لكن بمشاركة الدول العربية كافة في المسار، فانه سيصبح المسار أكثر فعالية، ويتقلص مجال المناورة التكتيكية، الاعلامية والسياسية والايديولوجية، لرافضي الحل الوسط في اسرائيل». وانطلاقاً من هذه الرؤية، دعا فايتس اسرائيل الى طرح مبادرة سلام بعيدة المدى تستند الى مبادرة شامير - راين، كمرحلة انتقالية، مع الاتفاق على اجراء مناقشة في العمق حول تسوية شاملة في نهاية السنوات الثلاث، على ان يتمحور

للغاية، في حال طرحت مبادرة مماثلة من قبل جهة غربية؛ إذ من المتوقع أن تسرع أوساط في الغرب، وفي الولايات المتحدة الأميركية، الى استغلال المبادرة» (هآرتس، ١٣/٨/١٩٩٠).

### المبادرة السوفياتية

لم يكن حظ المبادرة السوفياتية بشأن الربط بين أزمة الخليج والصراع في الشرق الاوسط، عبر عقد مؤتمر دولي لمعالجة النزاعات كافة، بما فيها النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني، بأفضل من حظ المبادرة العراقية، من جانب الحكومة الاسرائيلية. فقد رفض رئيس الحكومة، شامير، رفضاً قاطعاً، الربط بين أزمة الخليج وبين الصراع العربي - الاسرائيلي والفلسطيني - الاسرائيلي، حيث قال: «لن نسمح لأي كان بجزئنا الى مثل هذا المؤتمر، ولن نشارك فيه» (المصدر نفسه، ٥/٩/١٩٩٠).

وانسجاماً مع موقف شامير، قال مستشاره الاعلامي، بزئر، ان «من يريد حلّ مشاكل الخليج من طريق عقد مؤتمر دولي، فهذا شأنه؛ وإذا أرادوا فليفعلوا. لكن اذا كان القصد هو ان يشمل ذلك اسرائيل ومشاكل المنطقة، كافة، فهذا، بالتأكيد، لن يحدث. فموقفنا المناهض لعقد مؤتمر دولي، والمؤيد لمفاوضات مباشرة، معروف جيداً. كذلك نرى ضرورة عدم الخلط بين النزاع في الخليج وبين نزاعنا» (المصدر نفسه، ١/٩/١٩٩٠).

### اتجاهات الرأي العام

تمايزت، بعض الشيء، الآراء والتعليقات الاسرائيلية ازاء انعكاسات أزمة الخليج على الصراع في الشرق الاوسط. لكن غالبيتها أقرت بأنه على الرغم من الصورة التي سنتتهي اليها الأزمة، عسكرياً أو سلمياً، فلا بد من ان يتركز الاهتمام الدولي نحو التوصل الى حل للنزاع العربي - الاسرائيلي، وفي مقدّمه النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني. وانطلاقاً من هذه الرؤية، اعتقد البعض بضرورة قيام اسرائيل بطرح مبادرة سياسية جديدة تتلاءم مع الواقع المستجد في الشرق الاوسط، في اطار التعاون الدولي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وفي اطار العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الاميركية ودول اوربوا

حيث رفضت الحكومة الاسرائيلية، رفضاً قاطعاً، المبادرة، ووصفتها بأنها «خطوة ذكية» نحو توسيع دائرة التأييد الشعبي لصدّام في الدول العربية، ولدى الشعب الفلسطيني، كزعيم لديه الاستعداد للنضال من أجل المصالح القومية. كما أعربت مصادر اسرائيلية، رفيعة المستوى، عن خشيتها من ان تؤدي هذه المبادرة الى تركيز الاهتمام، من جديد، على القضية الفلسطينية والانقفاضة. وفي هذا المجال، قال المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة الاسرائيلية، آفي بزئر: «ان صدام حسين يحاول، من خلال أية مناورة محتملة، التملّص من الحصار الذي يطبق الخناق عليه» (المصدر نفسه).

كذلك عبّر معظم الصحفيين الاسرائيليين عن مواقف مشابهة. فاعتبر دان افيدان مبادرة الرئيس صدام محاولة لاختراق الجبهة العالمية التي انتظمت ضده، ودقّ أسفين بين الشركاء في هذه الجبهة، معرباً عن اعتقاده بأن المبادرة قد تكون مؤشراً الى عدم نيّة صدام القيام بأية خطوة عسكرية (دافار، ١٣/٨/١٩٩٠). كذلك اعتبر عوزي محنايمي المبادرة بأنها محاولة لكسب الوقت واعطاء الشعوب والانظمة العربية فرصة الانتظام والانتقال الى معسكر التضامن والتأييد للعراق، في مواجهة الولايات المتحدة الاميركية والغرب. وأضاف انها قد تكون اشارة من صدام الى الوسطاء بأن الباب مفتوح لمحاولات الوساطة (يديعوت احرونوت، ١٣/٨/١٩٩٠). أمّا عويد غرانوت، فقد وصف المبادرة بأنها وليدة «منطق أعوج» (معاريف، ١٣/٨/١٩٩٠).

خرج على هذا الاجماع المعلق العسكري الاسرائيلي، زئيف شيف، ان كتب: «ان المبادرة العراقية أثبتت عدم امكانية فصل النزاع الاسرائيلي - العربي عمّا يجري في الخليج، وعمّا يجري بين الولايات المتحدة الاميركية والعالم العربي. ان محاولة الفصل هي محاولة اصطناعية... وربما تستغل الادارة الاميركية الأمر لتوسيع دائرة اقتراحات الحلول للمشاكل الاقليمية؛ فالسياسة الخارجية الاميركية اعتادت على مثل هذه الخطوات؛ ومن المحتمل عودة الاميركيين الى هذه المبادرة في وقت متأخر، على الرغم من رفضهم الراهن لها». وخلص شيف الى ان «وضع اسرائيل سيكون صعباً

يتم عبر تنازلنا عن خمسة آلاف كيلومتر مربع من المناطق المحتلة» (تسفي كيسه، «فرصة تاريخية للتغيير»، عل هشمشان، ١١/٩/١٩٩٠).

واتفق مع هذا الرأي، صحفي ثالث، حيث كتب: «أن ضرورة قيام نظام سياسي جديد في الشرق الاوسط اصبحت، في موازاة التوصل الى حل لمشكلة الخليج، ليست نزوة عصبية طائشة من جانب زعماء الغرب، أو محاولة اميركية لاستغلال النجاح المتوقع، بل ان التسوية السياسية الجديدة في الشرق الاوسط قد تحولت الى ضرورة موضوعية، الى حد لم يعد بالامكان، دونها، اعطاء أي معنى لحل المشكلة في الخليج...

«لهذا ليس بالامكان حل أزمة الخليج دون تطبيق القواعد الجديدة في منطقتنا، التي يستوجبها هذا النظام. فالنزاع الاسرائيلي - العربي، الذي كان يقوم بدور وظيفي في السابق، لم يعد مقبولاً، ويستوجب حلاً فورياً. وعندما قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان حل النزاع في الخليج هو نقطة انطلاق نحو حل النزاع الاسرائيلي - العربي، كان يقصد ذلك بالضبط...» (غناد ياتسيف، «نظام جديد في الشرق الاوسط»، المصدر نفسه، ٧/٩/١٩٩٠).

### مبادرة اسرائيلية

وفي اطار الرؤية الشاملة لابعاد الازمة على منطقة الشرق الاوسط، وفي ظل امكانية تكوّن النظام السياسي الجديد، أكد المعلقون السياسيون ضرورة قيام اسرائيل بمبادرة سياسية جديدة. وفي هذا السياق، كتب اسحق غال - نور: «ينبغي على اسرائيل، بعد التوصل الى حل لأزمة الخليج، المساهمة في استقرار جبهة المعتدلين في العالم العربي، بزعامة مصر وسوريا. وهذا المسار سيعيد حكومة اسرائيل الى مواجهة المشكلة الفلسطينية؛ هذا لأن التحالف الدولي الذي تشكل ضد العراق سيوجه نظاره نحو الاستقرار في الشرق الاوسط. ومثل هذا الاستقرار لن يتم التوصل اليه، طالما وضعت المشكلة الفلسطينية اصدقاء الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة على جانبي المتراس؛ وعملية تحييد صدام حسين وأمن اسرائيل مرهونان باستعداد حكومة اسرائيل للكف عن رفضها،

الغربية على خلفية أزمة الخليج.

في هذا المضمار، كتب احد الصحفيين: «لقد عززت احداث الخليج، لدى الاغلبية بين صفوف اليمين الاسرائيلي، القناعة بأن ارض - اسرائيل الكاملة هي مسألة حيوية بالنسبة الى وجود اسرائيل. فمقابل العدوانية العراقية هناك أهمية كبيرة للعمق الاقليمي. وبالإضافة الى ذلك، فان تأييد عرب المناطق [المحتلة] لصدام حسين يعزز أكثر افتراض ان عداء الفلسطينيين لاسرائيل ولشعبها هو عداء مَرَضِي، وصل الى مستوى لا يمكن معه التفكير باقامة علاقات جوار عادية معهم. وهناك، أيضاً، من ينظر الى الاحداث من زاوية تكتيكية. وهؤلاء راضون، لأن الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني فقد ديناميته ودفع الى الزاوية.

«ان مثل هذه المناهج في التفكير والتحليل، على الرغم من كونها غير منطقية، إلا انها تحمل في داخلها نواة وهم تاريخي خداع... ففي المعركة ضد العراق تقف، أيضاً، دول عربية، وفي مقدمها مصر. فالولايات المتحدة الاميركية، والدول كافة المشاركة في المعركة، ستضطر، مع مرور الوقت، الى تعويض الدول العربية التي تضامنت مع الغرب. وهذا التعويض سوف يتدحرج بسرعة الى الملعب الاسرائيلي - العربي» (شيفغ فايتس، «الازمة ومسيرة السلام»، معاريف، ١٩/٨/١٩٩٠).

وأضاف آخر، انه، بعد هدوء أزمة الخليج، سيتضح للدول الغربية ان النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني لا يزال يشكّل بؤرة توتر خطيرة على الاستقرار في المنطقة. وهكذا، فان القوى العالمية نفسها التي اتحدت في بذل الجهد لضمان الهدوء في الخليج، سوف تعمل، بالتأكيد، على ضمان الهدوء على الساحة الاسرائيلية - الفلسطينية - العربية. واذا ثبتت صحة هذا الافتراض، فان السؤال الذي ينبغي ان يطرح هو: هل الاحداث تستوجب توقيتاً للتغيير في المسار الاستراتيجي الاسرائيلي ام لا؟ وأجاب المعلق نفسه: «اعتقد بأنه ينبغي علينا ادراك زيف الافتراض ان السيطرة على المناطق [المحتلة] تعزز قدراتنا الدفاعية. فاليوم، بعد ان شاهدنا ما فعله العالم في الخليج، ستبقى قلة من المجانين تعتقد بامكانية التخلص من الفلسطينيين عبر مشروع 'الترحيل'، بينما خلاصنا الحقيقي سوف

والقيام بخطوات تؤدي الى تقدّم مسار السلام مع الفلسطينيين ومع الدول العربية الكبيرة. وبدون تحقيق هذا، يحتمل أن نستيقظ ذات صباح لنجد ان إسرائيل هي وحدها التي خرجت مهزومة، جزاء أزمة الخليج» («ما بعد أزمة الخليج»، يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٩/٩).

أما يوسي بايلين، فقد كان أكثر وضوحاً، حيث اقترح على إسرائيل بناء سياستها، قبيل انتهاء أزمة الخليج، على أربعة مبادئ رئيسية، هي:

«(أ) القيام بدراسة موضوعية للخيار السوري. فإذا كانت سوريا مستعدة، فعلاً، للبدء في الاتصالات مع إسرائيل، فينبغي على إسرائيل استنفاد هذا الاحتمال.

«(ب) لقد ارتكب الفلسطينيون خطأ فادحاً بتأييدهم لصادم حسين؛ لكن الحكمة السياسية تقول: 'ينبغي على إسرائيل انتهاز هذا الضعف والتفاوض، الآن بالذات، معهم على أساس الموقف الكامل للارهاب'.

«(ج) في حال طرح فكرة المؤتمر الدولي من جديد، وبدا بالامكان التوصل الى اتفاق مماثل لاتفاق لندن في العام ١٩٨٧، الذي قضى بأن يكون هذا المؤتمر دون صلاحيات فرض حلول، وبدون استخدام حق النقض لاتفاقيات ثنائية، فمن الواجب الموافقة على هذا الاقتراح.

«(د) اذا ما اتضح، بالفعل، عدم امكانية اجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، يتوجب على إسرائيل طرح خيار من جانب واحد، وبكل جدية؛ على ان تقوم إسرائيل بتحديد حدودها الامنية، وتندسب من مناطق لا تراها حيوية لأمنها» («لحظة ما بعد صدام»، المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٦).

وفي السياق عينه، قال رئيس الادارة المدنية الأسبق في المناطق المحتلة، افرام سنيه، انه «من منظور المصلحة القومية، لا يوجد بديل من

بلورة سياسة اسرائيلية نشطة؛ سياسة غير منساقية ولا خاضعة؛ سياسة تستبق الضغط الخارجي بطرح مبادرة تركز على عنصرين: الاول، استعداد اسرائيلي للتخلي عن مليون ونصف المليون فلسطيني، والتخلي عن المناطق التي يعيشون فيها، وهذا، في المقام الاول، مصلحة اسرائيلية حيوية لاستمرار عضوية اسرائيل في اسرة الدول الديمقراطية، ولتطوير وتنمية الاقتصاد والمجتمع؛ والثاني، الحصول على مجموعة ترتيبات توفر لاسرائيل «غطاء أمنياً» ضد هجوم أرضي - جوي، ومن خلال التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية وتفهم الواقع الاقليمي بعد انتهاء أزمة الخليج» («الثابت والمتغير في معادلة الصراع»، دافار، ١٩٩٠/٨/٣١).

### دروس الأزمة

في سياق استخلاص العبر، قال د. امنون رفائيل «ان الدرس المستفاد من أزمة الخليج ليس 'لقد قلنا لكم' أو 'لقد عرفنا' أو سائر تعبيرات الرضى عن الذات؛ وهو، أيضاً، ليس تسليط الاضواء على الخليج بدلاً من النزاع العربي - الاسرائيلي. فالمشكلة الفلسطينية - الاسرائيلية لن تختفي بسبب أزمة الخليج، وانما ستظل تلاحقنا طالما لم نؤسس نظام سلام واحترام متبادلاً لحقوقهم وحقوقنا. الدرس المستفاد من الازمة يكمن، بالذات، في مصدر آخر تماماً. لقد اتضح انه عند تعرّض السلام للخطر، وتهدّد مصالح العالم الحيوية، فان هذا العالم يقف موحّداً... وفي النظام العالمي الأخذ بالتكوّن، لا مكان للمخْلِين بالنظام، الذين من شأنهم اعدتنا الى وراء. ويستفاد من هذا انه عندما يتعاضم خطر النزاع العربي - الاسرائيلي الى درجة تعريض السلم العالمي للخطر، عندها ستدخل الدول العظمى وتفرض ارادتها علينا، حيث يتعاون العالم أجمع معها» (معاريف، ١٩٩٠/٨/٢٧).

صلاح عبد الله

## حملة وحشية على البريج

في وزارة الدفاع، وشنّ حملته الشهيرة، في أوائل السبعينات، ضد الفدائيين، وتحت شعارات أمنية، وأسفرت، في حينه، عن هدم وتدمير مئات المنازل والبيوت في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة.

### بين المنظمة و«حماس»

بدأ الخلاف الاخير بين أنصار م.ت.ف. وأنصار «حماس» حول الموقف من أزمة الخليج ودخول القوات العراقية الكويت في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠، واضعاً، بذلك، حدّاً لاتفاق أبرم بين الطرفين في اعقاب محادثات ومفاوضات استمرت ثمانية عشر شهراً، بذل، في خلالها، عدد من الشخصيات الوطنية جهوداً كبيرة للتوصل الى صيغة تسوية تضمن عملاً مشتركاً للطرفين ضد الاحتلال الاسرائيلي (القدس العربي، لندن، ١٣/٩/١٩٩٠). فقد تمحور موقف القيادة الموحدة من أزمة الخليج في تأييد المواقف الداعية الى انسحاب القوات الاجنبية من منطقة الخليج، كمسألة لها أولوية على ما عداها من قضايا أفرزتها الأزمة؛ بينما رأت قيادة «حماس» ان الاولوية هي لانسحاب العراق من الكويت. وعبر د. عبدالعزيز الرنتيسي، وهو من زعماء «حماس» المعروفين، في المناطق المحتلة، عن موقف «حماس» هذا، في تصريح أدلى به، شدّد فيه على المطالبة بانسحاب القوات العراقية من الكويت قبل أي شيء آخر، منذاً «بالاحتلال العراقي للكويت بالقدر الذي ننذد به باحتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية»، على حدّ تعبيره! (المصدر نفسه).

أما الأسباب المحلية المباشرة للنزاع بين أنصار المنظمة و«حماس»، فقد اختلفت في طولكرم عنها في قطاع غزة. فقد تركّزت، في طولكرم، على حوادث وخلافات ذات طابع محلي يعود جذره الى الخلافات السياسية العامة؛ بينما تطوّرت الخلافات، في قطاع غزة، على قاعدة تعيين رئيس جديد للجامعة

في الوقت الذي كانت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تتابع تطوّرات أزمة الخليج، وترصد انعكاساتها وآثارها السلبية في الاوضاع الاقتصادية، في المناطق المحتلة، ساعية الى ايجاد سبل للتعامل مع المستجدات هذه، وقع حادثان تركا أثراً سلبية، وأخرى مأساوية، في قسم كبير من المواطنين في الضفة والقطاع؛ وفي العلاقات بين انصار منظمة التحرير الفلسطينية وأتباع حركة «حماس» في المنطقتين. فمن جهة، انفجر خلاف داخلي، سلبي ومؤلّم، بين «حماس» وم.ت.ف. في كل من الضفة والقطاع، تحوّل الى عنف جسدي ضد أنصار بعضهما البعض، خصوصاً في قطاع غزة، ومنطقة طولكرم في الضفة الفلسطينية. وعكس النزاع هذا، الذي كان، في جانب منه، أيديولوجياً وسياسياً، المشكلات الكثيرة التي تراكمت بين المنظمة و«حماس»، ولم تجد لها حلاً في خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت برزت، بوضوح، منذ رفضت م.ت.ف. مطالب «حماس» بتمثيل انصارها في المجلس الوطني الفلسطيني بنسبة أربعين بالمئة، كشرط لانضوائها تحت مظلة المنظمة (داود كتاب، «الانتفاضة تعود الى الحياة»، ميدل ايست انترناشيونال، العدد ٢٨٤، ٢٨/٩/١٩٩٠). ومن جهة أخرى، تعرّض مخيم البريج، الواقع وسط قطاع غزة، لحملة قمع وحشية، لم يتعرّض لمثلها من قبل، في أعقاب مقتل جندي اسرائيلي حرقاً داخل المخيم. وعكس ردّ فعل السلطات الاسرائيلية على الحادث تهاوت ادعائها بعودة الهدوء الى المناطق المحتلة؛ كما عكس فشل سياسة وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في التخفّي وراء عدد من الاجراءات والخطوات «المرنة» التي اتخذها، مؤخراً، وجاءت أحداث البريج لتفضحها وتكشف عن ان ارنس عمل، ولا يزال يعمل، وفق الخطوات التي قام بها اريئيل شارون، عندما كان في المنصب عينه

عقد في مقر بلدية طولكرم، في حضور عدد من الشخصيات الفلسطينية، من بينها مدير جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، والشّيخ صبحي عنبّاتوي. وتعرّض اللقاء لمحاولة تخريب قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، التي بعثت بقوة من الجيش اقتحمت مبنى البلدية واعتقلت رئيس مخيم طولكرم وعدداً آخر من المتواجدين، الذين أفرج عنهم فيما بعد. وأمكن، أخيراً، التوصل الى اتفاق مشترك بين م.ت.ف. و«حماس»، من ثلاث عشرة نقطة أعلنت في بيان وزّع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تحدث عن «الحاجة الى بدء مرحلة جديدة من التعاون القائم على الاحترام المتبادل». غير ان نقاط البيان لم تأت على ذكر الموضوعات السياسية الأساسية التي ما تزال موضع خلاف بين الطرفين، وسبباً في بقاء «حماس» خارج اطارات م.ت.ف. وتتعلّق الموضوعات هذه بقضية التمثيل والمبادرة السلمية الفلسطينية، وان كان تمثيل «حماس» في لجنة القيادة العليا الذي تمّ الاتفاق بشأنه ضمن بنود الاتفاق الجديد، يعد «خطوة في اتجاه التحاق الجماعة الاسلامية ب.م.ت.ف.» (كتاب، مصدر سبق ذكره).

في البيان المشترك ذي الثلاث عشرة نقطة، والذي دعا «الى تنسيق الجهود في مواجهة العدو الصهيوني، بما يعزّز الوحدة الوطنية الفلسطينية، على قاعدة حرية الرأي والاجتهاد الفكري، والسياسي»، أُشير الى تشكيل لجنة مركزية مشتركة من «فتح» و«حماس»، وأخرى فرعية لحل جميع الخلافات وتطوير العمل المشترك، فضلاً عن توحيد فعاليات المقاومة النضالية ضد الاحتلال الاسرائيلي (فلسطين الثورة، نيقوسيا، العدد ٨١٤، ٣٠/٩/١٩٩٠، ص ٩). ودعا البيان المشترك الجميع الى احترام حرية الاختلاف في الرأي، وحق كل فصيل في الاجتهاد الفكري، والسياسي، و«اعتماد الحوار البناء وسيلة لفض المنازعات»، وانهاء المشاكل العالقة، واحترام عقيدة الأمة وشعائرها، وحرمة المساجد ومكانتها المقدسة، وحشد الطاقات ضد العدو الصهيوني، والمحافظة على «حرمان شعبنا المجاهد، وممتلكاته، وأراضه، من كل يد عابثة، ورفض أسلوب جباية الاموال

الاسلامية في غزة لم يحصل على تصديق، أو موافقة. لجنة الثقة (كتاب، مصدر سبق ذكره). وعلى أثر تطوّر الخلاف وقعت اشتباكات بين أنصار م.ت.ف. من جهة، وأنصار «حماس»، من جهة أخرى، شاركت فيها مجموعات كبيرة من المتظاهرين في مخيمي البريج وجباليا، وامتدت الى غزة، حيث أصيب ممرض يعمل في المستشفى الأهلي في المدينة بعد تعرّضه للضرب بالدي والقضبان الحديدية على يد مجموعة من عشرة أشخاص من أعضاء «حماس» اقتحموا غرفة العمليات في المستشفى واعتدوا على الممرض (القدس العربي)، مصدر سبق ذكره). أمّا في طولكرم، فقد بدأت الاشتباكات والصدامات في مخيم بلعة، حيث اتهم أنصار «حماس» عناصر تابعة لـ «فتح» بالاعتداء على إمام المسجد. ونفت مصادر «فتح» الاتهام (المصدر نفسه). وعلى الرغم من النفي هذا، فقد أجبر أنصار «حماس»، في المخيم، أنصار «فتح» ومؤيديها على مغادرته (كتاب، مصدر سبق ذكره). وامتدت الخلافات الى مدينة نابلس، حيث أصدرت «حماس» بياناً دعت فيه سكان المدينة الى الاضراب، احتجاجاً على اعتداء تعرّض له د. نهاد المصري، وهو من مؤيدي «حماس» في نابلس. وذكر بيان «حماس» ان مقنعين اعتدوا بالضرب على المصري في عيادته؛ كما ان عدداً من الاشخاص تعرّضوا للاعتداء، في اثناء مرورهم في سيارة تحمل لوحة طولكرم. وربط البيان بين ما وقع في نابلس وما شهدته منطقة طولكرم من أحداث وصراعات (جيروزاليم بوست، ٢٤/٩/١٩٩٠). وكانت أجريت محاولات لوضع حدّ للخلافات الداخلية في منطقة طولكرم، قام بها القاضي الشرعي في طولكرم، حامد سليمان نصر، ومدير دائرة الاوقاف الاسلامية، بلال خيس، ومدير وكالة غوث اللاجئين في المنطقة، محمد هيكل، ورئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون؛ لكن محاولاتهم أخفقت. ودعا حنون الجميع، من مختلف الاتجاهات، الى «معاودة التفكير في كل الذي وقع»؛ وطلب بمعالجة الامور بعقلانية، ومن خلال «المحافظة على وحدة، وتماسك، شعبنا؛ فليس لنا، اليوم، إلا وحدتنا أمام المستجديات والمؤامرات التي تحاك ضدنا» (القدس العربي، ١٣/٩/١٩٩٠). وفي الاتجاه عينه، أجريت محاولة جدية ليجاد حل للخلافات في لقاء مصالحة بين أنصار م.ت.ف. وأنصار «حماس»،

خاصة، والأخريان تابعتان لجمعية كويكرز وبالإجمال، يعاني سكان المخيم من شدة الأزدحام؛ إذ تعتبر الكثافة السكانية فيه من أعلى الكثافات السكانية في العالم؛ كما يعانون من انتشار البطالة ومن سوء الأوضاع الصحية (القدس العربي، ١٠/١/١٩٩٠).

بدأت الاحداث في مخيم البريج بمقتل الجندي الاسرائيلي الاحتياط، امنون بوميرانتس (٤٦ عاماً)، حرقاً، بعد رجم سيارته. وكان بوميرانتس دخل المخيم بتاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ في سيارة مدنية، حيث ضل طريقه وسط المخيم. وخلال محاولته المغادرة مسرعاً صدم بسيارته طفلين فلسطينيين. وظنّ سكان المخيم ان الطفلين قتلا، فبدأوا برجم السيارة بالحجارة، ثم قلبوها وأشعلوا بها النار. وقع الحادث على بعد مئات الامتار من نقطة تفتيش اسرائيلية انطلق الجندي منها (كتاب، مصدر سبق ذكره).

بعد الحادث مباشرة، هرب مئات من سكان المخيم الذي اقتحمه آلاف الجنود، وشاركتهم في عملياتهم مروحيتان اسرائيليتان قامتا بتمشيط المناطق المحيطة بالمخيم. وقد فرض الجيش الاسرائيلي حصاراً محكماً على جميع مدخل المخيم، وانتشر الجنود في البيارات المحيطة به، وفُرض عليه حظر تجول. وقامت مجموعات من الجيش، ضمت عشرات الجنود، بتفتيش البيوت في المخيم، بيتاً بيتاً، وأخرجت الرجال والنساء والاطفال من بيوتهم وجمعتهم في الساحات، حيث بدأت عمليات تحقيق داخل بنايتين تقعان عند مدخل المخيم حولهما الجيش الاسرائيلي الى مركزين للتحقيق، الذي خضع له مئات المعتقلين ممن واجهوا تهمة المشاركة في حادث قتل الجندي الاسرائيلي وحرقه. واستمر حظر التجول مفروضاً على المخيم لأكثر من اسبوع، وظل، كذلك، مدة أطول على المنطقة التي وقع فيها الحادث، وهي المجمع الرقم واحد، ويضمّ حوالي مئتي منزل (الحياة، لندن، ٣٠/٩/١٩٩٠).

وسط الاجواء هذه، صعّدت القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية تهديداتها ضد المواطنين في مخيم البريج. فدعا وزير الدفاع الاسرائيلي، ارنس، الجيش الاسرائيلي الى استخدام الحزم وملاحقة المسؤولين عن مقتل الجندي الاسرائيلي؛ وقرّر

تحت أي مبرر، وصيانة المؤسسات الوطنية، وفتح ابوابها أمام الجميع دون تمييز، واعتماد الكفاءة المهنية في التوظيف، وحق كل فصيل فلسطيني في أداء فعالياته كاملة دون تعرّض أي فصيل آخر له، وعدم تبادل الاتهامات؛ كما أشار البيان الى اتفاق الطرفين على حلّ المشاكل العالقة في السجون بين أنصار الجانبين. وأكد الاتفاق على تمثيل «حماس» في اللجان كافة، بما فيها اللجنة القيادية العليا، أسوة بغيرها من الفصائل. وأكد كذلك على اعادة المهجّرين الذين أُجبروا على مغادرة قراهم في اثناء الصدامات، والعودة الى أعمالهم، وضمان عدم التعرّض لهم بأي سوء؛ وكذلك صرف مرتبات موظفي الجامعة الاسلامية دون تمييز بين فئة وأخرى، واحترام قوانين ومؤسسات وهيئات الجامعة (المصدر نفسه).

### البريج تحت الحصار

يقع مخيم البريج، الذي تعرّض، خلال أيلول (سبتمبر) لأعنف اعتداء عرفه منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، على بعد ثلاثة عشر كيلومتراً من مدينة غزة. وتبلغ مساحته ١٠,٩ كيلومترات مربعة، أي ما يوازي ١٠٩٠٠ دونم. ويشكل المخيم ما نسبته ثلاثة بالمئة من مساحة القطاع الاجمالية، البالغة ٣٧٠ كيلومتراً مربعاً. يقطن في البريج حوالي عشرين ألف مواطن هم لاجئون أساساً قدموا الى المنطقة، العام ١٩٤٨، واستقروا فيها. ويضمّ المخيم ٢٤٠٠ منزل. وكان قبل العام ١٩٤٨ عبارة عن معسكر من معسكرات الجيش البريطاني يستخدمه للاستراحة وللتدريب أيضاً. يعمل سكان المخيم في مهن عديدة. فمنهم حوالي ألفين وخمسمئة يعملون في قطاع البناء والزراعة والصناعة في اسرائيل؛ ويعمل مئتان منهم في التجارة، أو يمتلكون محال تجارية داخل السوق الرئيس وسط المخيم؛ في حين تعيش نسبة كبيرة من العائلات على ما تقدمه وكالة غوث اللاجئين (اونروا) من مساعدات، وكذلك على ما يصل بعضهم من مساعدات من أقاربهم العاملين في الخارج، وخصوصاً في دول الخليج العربي. وتشرّف «اونروا» على تعليم ٤٥٩٥ طالباً وطالبة من أبناء المخيم، يدرسون في ست مدارس ابتدائية ومدرستين اعداديتين. وهناك ثلاث رياض أطفال، احداها

جزئي. وهدّدت السلطات بهدم أربعة منازل أخرى. وذكر شهود عيان، هربوا من المخيم، ان الجيش الاسرائيلي منع أصحاب البيوت التي تعرّضت للهدم من اخلائها من الأثاث والحاجيات، وسمح للنساء، فقط، باخراج بعضها خلال مهلة نصف ساعة. كما ذُكر ان عشرات النسوة شاركن في نقل الخزائن والأجهزة الكهربائية وأكياس الطحين الى خارج البيوت. وأقام من هدمت بيوتهم في بناية قديمة لمستشفى مهجور داخل المخيم، واضطرت عائلات بأكملها الى الاقامة في مطابخ، أو حمامات، أو بقايا بيوت مهدمة. ورفض الجيش الاسرائيلي السماح لهم بنصب خيام وسط الساحات الخالية (المصدر نفسه).

في وقت لاحق، صادقت محكمة العدل العليا على هدم البيوت في البريج «لأسباب أمنية». وكانت المحكمة رفضت الالتماس لأمر احترازي الذي قدّمته جمعية حقوق المواطن في اسرائيل. وقال المدير القانوني للجمعية، جاشوا شونغمان: «ان الجيش [الاسرائيلي] حاول تفسير وجهة نظره بالقول ان السلطات [الاسرائيلية] تواجه مشاكل أمنية على هذا الشارع [الرئيس في مخيم البريج]؛ وان السيطرة عليه أصبحت أصعب». وأضاف، ان هدم البيوت في البريج، بحجة الأمن، تشكّل «سابقة قانونية» يمكن للجيش استخدامها في المستقبل. وكان قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، متان فلنائي، حضر الى محكمة العدل العليا خصيصاً، لاقتناعها بأمر الهدم. واعترف فلنائي، في المحكمة، بأن قرار هدم البيوت جاء «كردّ فعل على الحادث» الذي وقع في البريج. وقال مبرراً ذلك «ان قطاع غزة على استعداد للاشتعال، وان على الجيش الاسرائيلي ان يستعيد سيطرته عليه» (المصدر نفسه). غير ان مصادر اسرائيلية رأّت ان الاستئناف الذي تقدّمت به جمعية حقوق المواطن، من أجل منع الهدم، استند، فعلاً، الى أمر الأساس الذي اتخذ في المحكمة العليا، في العام ١٩٨٩، حين قرّرت المحكمة، بلسان رئيسها القاضي مئير شمعار، بأن سلطات الجيش الاسرائيلي غير مخوّلة بهدم مبان في المناطق المحتلة، من دون أن تمنح امكانية للمتضررين لطرح مشاكلهم ورفع أقوالهم وادعاءاتهم الى محكمة العدل العليا (القدس

طرد المتورّطين في العملية؛ وأمر بتدمير جميع المنازل الواقعة على مقربة من مكان وقوع الحادث (الحرية، نيقوسيا، العدد ٣٧٨ / ١٤٥٣، ١٩٩٠/٩/٣٠). كما دعا زعيم حركة «تسوميت» المتطرّفة، رفائيل ايتان، في حديث بثّته الاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢١، الى «تدمير مخيم البريج ومسحه من على وجه الارض، وطرد جميع سكانه [الى] خارج الحدود» (المصدر نفسه). أمّا وزير الاسكان، شارون، فعرض، بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٣، على رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بياناً اتهامياً بحق «المسؤولين العسكريين الذين يؤكدون ان الانتفاضة في تراجع». وقال شارون: «انها في ذروة قوتها». وطالب بطرد زعماء الانتفاضة المقيمين في الضفة والقطاع، وكذلك طرد عدد من عائلات المعتقلين المتهمين بحادث البريج (المصدر نفسه). وساهمت الصحف الاسرائيلية في حملة التحريض هذه، فوصفت صحيفة «معاريف» مقتل الجندي في المخيم بأنه «عمل وحشي رهيب». وزعمت ان «الوحشية في مخيم البريج وصلت الى أسفل الدرك، وخلقت سابقة جديدة». وذكرت «معاريف» ان «المطلوب هو القاء القبض على القتلة ومحاكمتهم، بحيث لا يتورع القضاة عن فرض عقوبة الاعدام [بحقهم]» (المصدر نفسه). ودعا نواب اسرائيليون يمينيون الى اتخاذ اجراءات صارمة ضد ما وصفوه بـ «العمل الارهابي الوحشي» (الحياة، ١٩٩٠/٩/٢٩).

لم تتأخر سلطات الاحتلال في تنفيذ الجانب الاكبر من المطالب والتهديدات هذه، فشرعت في عمليات هدم بيوت لم يسبق ان تعرّض لمثلها مخيم في قطاع غزة أو الضفة الفلسطينية، منذ قام وزير الاسكان الحالي، شارون، بحملته الشهيرة، آنفة الذكر، في غزة، عندما كان وزيراً للدفاع في أوائل السبعينات وأسفرت عن هدم ما لا يقل عن ستمئة منزل في قطاع غزة، بحجة القضاء على المقاومة المسلّحة فيها (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٣٠). فبعد رفض محكمة العدل العليا اصدار أمر مؤقت لمنع تنفيذ قرار الهدم، الذي اتخذته السلطات العسكرية الاسرائيلية، قامت أربع جرافات ثقيلة تابعة للجيش الاسرائيلي بهدم ٢٧ محلاً تجارياً وعشرة منازل هدماً كاملاً، وعشرين بيتاً بشكل



سكانه (الحياة، ١٩٩٠/٩/٢٩). من جانبها، أعلنت القيادة الموحدة للانتفاضة الأيام التي تلت أحداث البريج أيام تصعيد «حتى يرفع الحصار المقروض على المخيم». وأكدت ان القوات الضاربة الفلسطينية «ستلاحق الجنود الاسرائيليين أينما وجدوا». وأشارت القيادة، في بيانها، الى ان «كل المجموعات الضاربة واللجان الشعبية» في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مدعوة الى «توجيه ضربات قاسية الى الجنود والمستوطنين الاسرائيليين في هذه الأيام». وطلبت من العمال الفلسطينيين، العاملين في اسرائيل، عدم التوجه الى أعمالهم، الى حين يتم رفع الحصار عن مخيم البريج. وأكدت انها ستردّ على الاجراءات القمعية التي اتخذها الجيش الاسرائيلي. ودعت القيادة الموحدة الهيئات الدولية ومنظمات حقوق الانسان الى التدخل لوضع حدّ للممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٣٠).

٠٤٠

العربي، ١٩٩٠/١٠/١). وعلى أساس ذلك، أثار قرار المحكمة، الذي سمح بهدم البيوت في مخيم البريج من دون اعطاء حق الادعاء، استغراباً كبيراً (المصدر نفسه).

في الجانب الفلسطيني، أثارت عمليات هدم البيوت في مخيم البريج، والممارسات القمعية التي صاحبته والتي طبقت بعدها، غضباً عارماً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ فاعتصم مئات الفلسطينيين في مقرّ الصليب الأحمر، في غزة، احتجاجاً على الاجراءات القمعية التي فرضت على سكان البريج. ودعا المعتصمون الهيئات الدولية الى وضع حدّ لتدمير الجيش الاسرائيلي ممتلكات الفلسطينيين. وطلبوا بدعوة مجلس الامن الدولي الى اجتماع عاجل «لحظر مواصلة مثل هذه التدابير القمعية»؛ كما تظاهر عدد كبير من سكان مخيم رفح، مطالبين برفع حظر التجول عن البريج؛ وأعلنت رام الله الاضراب لمدة ثلاثة أيام تضامناً مع

## موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٨/١٩٩٠ الى ١٥/٩/١٩٩٠

١٩٩٠/٨/١٧

• عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً طارئاً، برئاسة رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، خصص للبحث في التطورات في منطقة الخليج. وذكرت مصادر فلسطينية ان البحث تركّز على خطورة المجابهة العسكرية، وسبل منع وقوع انفجار يؤدي الى كارثة في المنطقة. كما درست القيادة الفلسطينية التطورات والاتصالات المتعلقة بالمبادرة الفلسطينية الجديدة لاجتياز حل سياسي عربي لازمة الخليج (الدستور، ١٩٩٠/٨/١٨).

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُسفرت عن اصابة ستين مواطناً بجروح؛ وحطمت القوات الضاربة الفلسطينية، في اثنتائها، أكثر من خمس وعشرين سيارة اسرائيلية، وجرح جندياً قرب حاجز ايرز، شمال قطاع غزة. وذكرت تقارير ان قوات الاحتلال شنت حملة دهم أسفرت عن اعتقال أربعين مواطناً، كما قامت بهدم منزلين في قرية الولجة، قضاء بيت لحم، وحيّ الطور في مدينة القدس (الدستور، ١٩٩٠/٨/١٨).

١٩٩٠/٨/١٨

• أُصيب أكثر من ستة وعشرين مواطناً بجروح وكسور واختناقات وتسمّم، في اثناء اشتباكات وقعت، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي واصلت حصارها لمدينتي نابلس والخليل، اللتين اعتبرتهما منطقتين عسكريتين مغلقتين خضعتا لحملة تمشيط ودم. وذكرت تقارير ان سيارة للشرطة الاسرائيلية تحطمت في القدس، كما أُضرمت النار بسيارة أخرى عند باب الخليل في المدينة، وألقى مواطنون في رام الله مادة حارقة على قوة عسكرية اسرائيلية، ممّا أدّى الى اصابة أحد الجنود بحروق (الدستور، ١٩٩٠/٨/١٩).

١٩٩٠/٨/١٦

• شهدت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مسيرات وتظاهرات حاشدة، رفع المتظاهرون، في خلالها، علمي فلسطين والعراق، وهتفوا ضد التواجد الاجنبي في منطقة الخليج والاحتلال الاسرائيلي. وقد تحوّلت المسيرات الى مواجهات وصادمات ضارية مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت العيارات الحيّة والغازات السامة، ممّا أدّى الى اصابة عشرات المواطنين بجروح، واختناق عشرات آخرين، واعتقل عدد كبير منهم. من جهة أخرى، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية، التي شنت هجمات ضد دوريات العدو، من الحاق الضرر بثلاث وعشرين سيارة اسرائيلية، منها ١٣ سيارة عسكرية، وعشرة يملكها مستوطنون (الدستور، عمان، ١٩٩٠/٨/١٧).

• علم من مصادر مسؤولة مصرية ان السلطات المصرية أغلقت اذاعة «صوت فلسطين»، التي كانت تبث برامجها من القاهرة. ووضع القرار موضع التنفيذ بدءاً من الساعة السابعة مساء الأول من أمس، الخميس، الموافق في ١٥/٨/١٩٩٠ (الحياة، لندن، ١٩٩٠/٨/١٧).

• عبّرت أوساط سياسية اسرائيلية عن قلقها من تسلّح الدول العربية بأسلحة متطورة وبكميات كبيرة، في أعقاب أزمة الخليج. وتعتقد الأوساط نفسها بأنه ينبغي على اسرائيل المحافظة على الهوية القائمة في مجال التسلّح بينها وبين الدول العربية، حتى لا تجد اسرائيل نفسها، في نهاية الامر، امام جيوش عربية مسلّحة تسليحاً متطوراً (معايير، ١٩٩٠/٨/١٧).

• أقرّت اللجنة المالية التابعة للكنيست اقتراح وزارة المالية الاسرائيلية رصد ١١٨٥ مليار شيكل لوزارة البناء والسكان، كاعتماد من أجل استيراد واقامة بيوت ثابتة وأخرى متنقلة للمهاجرين الجدد والازواج الشابة والذين لا يملكون منازل خاصة بهم (هآرتس، ١٩٩٠/٨/١٧).

• تعتقد أوساط رفيعة المستوى، في إسرائيل بأن تعزيز القوات الاردنية قرب الحدود مع اسرائيل، والاجواء السائدة في الاردن، على خلفية أزمة الخليج، سوف تزيد احتمالات قيام جنود اردنيين بعمليات جهادية خاصة ضد اسرائيل. وأكدت الاوساط نفسها ان حادث أمس، الذي ذهب ضحيته جندي اردني واعتقل آخر بعد اصابته بجروح خلال محاولتهما التسلل الى اسرائيل، جنوب جسر دامية، لا يبشّر بتغيير في السياسة الاردنية، العاملة على الحؤول دون وقوع مثل هذه الحوادث (معايير، ١٩٩٠/٨/٢٠).

١٩٩٠/٨/٢٠

• أصيب نحو خمسين مواطناً، واعتقل خمسة وثلاثون آخرون، في اثناء صدامات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في أنحاء متفرقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج خمس عشرة سيارة عسكرية اسرائيلية، بينها عدد من سيارات المستوطنين، واصابة جنديين اسرائيليين. من جهة أخرى، بدأ المعتقلون، في سجن الخليل، اضراباً عن الطعام، احتجاجاً على الظروف السيئة التي يعانون منها داخل السجن (الدستور، ١٩٩٠/٨/٢١).

• أصدر وزير الداخلية الاسرائيلية، آرييه درعي، اوامر منع سفر من البلاد لكل من فيصل الحسيني وزهيرة كمال وعطا خليل محمد قمري، وجميعهم من سكان القدس الشرقية، بعد ان تلقى معلومات من قبل أجهزة الامن الاسرائيلية تشير الى ان سفرهم من البلاد قد يمسّ جوانب أمنية. وحسب المعلومات، فقد كان مقرراً ان يجتمع الفلسطينيون الثلاثة بأوساط اعتبرت معادية لإسرائيل (دافار، ١٩٩٠/٨/٢١).

• تسلّم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رسالة من الرئيس الاميركي، جورج بوش، تضمّنت شكر بوش لإسرائيل على موقفها المؤيد لواشنطن في أزمة الخليج. واثنى بوش، في رسالته، على تفهّم إسرائيل للوضع الدقيق الذي تمرّ به الأزمة. ووصف مكتب شامير رسالة بوش، التي سلّمها سفير الولايات المتحدة الاميركية في اسرائيل، وليام براون، الى مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن - اهرن، بأنها «حارة وودية جداً». وأعلن المكتب ان بوش أكد التزام الولايات المتحدة الاميركية بأمن إسرائيل (دافار، ١٩٩٠/٨/٢١).

• استشهد فدائيان في اشتباك مع دورية تابعة للجيش الاسرائيلي قرب منطقة المطلة على الطريق باتجاه الحدود مع اسرائيل. وقد وجدت في حوزتهما بندقيتا كلاشنكوف ومخازن وذخيرة وصواريخ «تاو» وجعبة عسكرية (دافار، ١٩٩٠/٨/١٩).

• نفى ناطق رسمي فلسطيني، نقيماً قاطعاً، الأنباء التي تناقلها بعض أجهزة الاعلام حول انخراط فلسطينيين في ميليشيا مسلحة تقوم بأعمال الشرطة في الكويت. وقال الناطق ان الاخبار، هذه، عارية من الصحة، وهي جزء من حملة مغرضة تستهدف تشويه الدور الفلسطيني، الساعي الى ايجاد حل عربي لأزمة الخليج ونزع فتيل الحرب والدمار في المنطقة (الدستور، ١٩٩٠/٨/١٩).

• اعتقلت شرطة لواء حيفا، احمد نجم، من حيفا، وهو صاحب منجرة بتهمة استغلال منجرته لتصنيع «قاذفات» حجارة يستخدمها نشطاء الانتفاضة. وعثر، في اثناء تفتيش المنجرة، على ٥٢ قاذفة جاهزة وخمس قاذفات في مراحل التصنيع (دافار، ١٩٩٠/٨/١٩).

• حدّرت لجنة المتابعة العربية العليا، المؤلفة من أعضاء الكنيست العرب ومن رؤساء المجالس المحلية العربية، من تدهور العلاقات بين اليهود والعرب، في الأونة الاخيرة، وحملت مسؤولية ذلك للحكومة الاسرائيلية، وللشرطة التي أظهرت افلاسها تجاه الغوغائيين اليهود. وكانت اللجنة، التي اجتمعت في مدينة شفاعمرو، خصّصت جلستها للبحث في موجة التحريض والتمييز العنصري ضد المواطنين العرب من جانب وزراء واعضاء كنيست من اليمين الاسرائيلي (دافار، ١٩٩٠/٨/١٩).

١٩٩٠/٨/١٩

• تواصلت تظاهرات الدعم والتأييد للعراق في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتحولت الى اشتباكات وصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن جرح أكثر من خمسة وسبعين مواطناً. من جهة أخرى، دهمت القوات الاسرائيلية قرية جيبوس وأجبرت سكانها على انزال علم فلسطين ومسح الشعارات من على جدران المنازل؛ كما كتّفت من تواجدها العسكري في جنين، بعد رفع حظر التجول عنها. وكانت قوات الاحتلال دهمت البلدة، واقتحمت عدداً من منازلها، خلال فترة حظر التجول الذي فرض عليها (الدستور، ١٩٩٠/٨/٢٠).

١٩٩٠/٨/٢١

النطاق، في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأُسفرت عن اصابة ٤٦ مواطناً في القطاع وحده، بينهم ١٨ حالة اصابة بالعيارات الحية والمعدنية، و٣٦ حالة اغماء، جزاء استنشاق الغاز المسيل للدموع، وحالاتها اجهاض؛ في حين واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية أعمال القمع والعقوبات الجماعية ضد المواطنين، فأغلقت منزلين ونصف منزل ثالث في مدينة غزة، تعود الى ذوي اربعة معتقلين فلسطينيين (الاتحاد، ١٩٩٠/٨/٢٣).

• أطلق عدد من صواريخ آر.بي.جي باتجاه دورية تابعة لـ «جيش جنوب لبنان» العميل لاسرائيل كانت تقوم بأعمالها في جوار قرية قنطرة، في القطاع الاوسط من «حزام الامن»، في جنوب لبنان. وقد وقع الحادث على بعد حوالي سبعة كيلومترات من الحدود اللبنانية الجنوبية، على مقربة من المكان الذي استشهد فيه، خلال الاسبوع الماضي، فدائيان، كانا في طريقهما الى اسرائيل للقيام بأعمال عسكرية (دافار، ١٩٩٠/٨/٢٣).

١٩٩٠/٨/٢٣

• دهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية عدداً من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. واقتحم الجنود الاسرائيليون المنازل، وعبثوا بمحتوياتها، ونكّلوا بساكنيها، واعتقلوا العشرات منهم. ولاحظ المراقبون ان القوات الاسرائيلية وسّعت نطاق استخدامها للغاز المسيل للدموع، فأطلقت قنابل منه بكثافة في عدد كبير من المناطق، منها نابلس وغزة، وخصوصاً مخيم جباليا؛ كما فرضت نظام منع التجول على قرية قفّين، وواصلت فرضه على خريبتا بني حارس، لليوم الثالث على التوالي، وعلى الاحياء الشرقية في جنين، لليوم الخامس على التوالي. من جهة أخرى، أُصيب جندي اسرائيلي بجروح في وجهه، جزاء تناثر زجاج سيارة ركاب كانت متوقفة في مرآب في نابلس، عندما قام الجندي بتحطيم زجاجها (الاتحاد، ١٩٩٠/٨/٢٤).

• دعا اللواء (احتياط) ابراهام تامير، اسرائيل الى التنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية لمواجهة احتمالات التعرّض لضربة عراقية، أو عند دخول قوات عراقية الى الاردن. وقال: «ان كل خطوة مستقبلية من جانبنا ينبغي ان تأتي في إطار السعي نحو تسوية

• عمّ الاضراب الشامل مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تلبية لدعوة مشتركة من القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة «حماس»، بمناسبة ذكرى محاولة احراق المسجد الاقصى؛ فيما كتّفت قوات الاحتلال الاسرائيلية من تواجدها في غير منطقة، وقامت بعمليات دهم، واعتقلت عشرات المواطنين. وأصيب أكثر من ١٧ مواطناً في قطاع غزة وحده، في اثناء تظاهرات وصدّامات شهدتها القطاع، واستمرت حتى ساعة متأخرة من الليل (الاتحاد، حيفا، ١٩٩٠/٨/٢٢).

• أجرى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، في عمان، لقاء مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الاردنية، مروان القاسم، تمّ، في خلاله، تبادل الرأي حول الوضع القائم في الخليج. وأكد القدومي أهمية التنسيق العربي، والعمل على ايجاد حل جدي وسريع للأزمة الراهنة، بعيداً من التصعيد العسكري. وعرض مبادرة فلسطينية ركّزت على حل عربي للمشكلات القائمة. كما أكد، في تصريح أدلى به، لاحقاً، أهمية التنسيق بين الاردن وم.ت.ف. (الدستور، ١٩٩٠/٨/٢٢).

• قام العشرات من المعتقلين الفلسطينيين في معتقل كتسعوت - ٢ (انصار - ٢) بأعمال احتجاجية حيث حطّموا الاراتك الخشبية وبدأوا بضرب الجنود، ممّا تسبّب في جرح ستة منهم. وعلى الأثر، قررت سلطات المعتقل اتّخاذ عقوبات ضد المعتقلين، فأخرجت الاراتك من الخيام، وألغت توزيع السجائر، وقُلّصت ساعات الاضاءة، ومنعت توزيع الزعتر والزيت اللذين كان المعتقلون يحصلون عليهما في السابق من قبل محاميهم العرب، كما نقل زعماء التمرد الى زنزين (معاريف، ١٩٩٠/٨/٢٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «ان من مصلحة اسرائيل بقاء الاردن مستقراً، وسيطرة الملك حسين عليه مطلقاً». وأضاف ان «اسرائيل تتابع، عن قرب، كل ما يجري في الاردن. وحتى الآن، لا توجد دلائل على ضعف، أو وهن، سلطة الملك حسين، وان كان وقع في الاردن بعض التطوّرات المقلقة» (معاريف، ١٩٩٠/٨/٢٢).

١٩٩٠/٨/٢٢

• استمرت التظاهرات الجماهيرية، واسعة

الامبريالي لا يمكن فصلها عن النضال من أجل القضية الفلسطينية لتحرير فلسطين والقدس من الاحتلال الاسرائيلي. وردّ الرئيس العراقي، صدام، على الرسالة بقوله ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل تتآمران على العراق وعلى الامة العربية كلها (الدستور، ١٩٩٠/٨/٢٦).

• تواصلت الصدمات والاشتباكات العنيفة في انحاء المناطق الفلسطينية المحتلة كافة. وواصل المواطنون التعبير عن تضامنهم مع العراق، وتأييدهم له، في مواجهة العدوان الاميركي. وأصيب، في اثناء ذلك، خمسون مواطناً بجروح، في حين حطمت القوات الضاربة الفلسطينية سيارات عدة للجيش الاسرائيلي وللمستوطنين (الدستور، ١٩٩٠/٨/٢٦).

• أظهر استطلاع جزئي نفّذته ادارة الدفاع المدني الاسرائيلي، وأرسلت نتائجه الاولية الى وزارة المعارف الاسرائيلية، عدم توقّر ملاحىء في المدارس لمئتين وخمسين ألف طالب، لن يستطيعوا الهرب الى أماكن آمنة، اذا وقع قصف مفاجىء (معاريف، ١٩٩٠/٨/٢٦).

١٩٩٠/٨/٢٦

• أسفرت الاشتباكات والصدمات التي وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة أكثر من ٣٥ مواطناً بجروح. وذكرت التقارير ان القوات الاسرائيلية واصلت حملات القمع المتمثلة في الدهم واقتحام المنازل، واعتقلت ٤٤ مواطناً، بينهم ثلاث فتيات اعتقلن في بيت لحم ونابلس. وأضافت التقارير ان المسيرات الجماهيرية عمّت مختلف مناطق الضفة والقطاع، حيث دعا المواطنون الى شجب التدخل الاميركي في شبه الجزيرة العربية. من جهة أخرى، أعلن، في احد مستشفيات غزة، عن استشهاد المواطن جمال حمدان عبيد (٢٥ عاماً)، من حي الشجاعية، اثر اصابته بجروح، أمس، في اشتباك مع قوات الاحتلال (الدستور، ١٩٩٠/٨/٢٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان تأييد الملك الاردني حسين للعراق «يتعارض مع مصالح اسرائيل، ويشكل خطراً على أمنها، ولا يساعد على استقرار سلطة الملك». وقد أبدت أوساط سياسية وأمنية مفاجأتها من موقف شامير الذي جاوز خط الحكومة تجاه الاردن، والذي اتفق، مؤخراً،

شاملة في المنطقة، وليس نحو حل مرحلي لهذه المشكلة، أو تلك. فالحل السياسي في الخليج سوف يخلق أجواء ايجابية لاحراز حل شامل مشابه له في المنطقة» (معاريف، ١٩٩٠/٨/٢٤).

• أفادت مصادر صحفية في العاصمة الاميركية، واشنطن، ان المسؤولين الاميركيين باتوا يركّزون، في أحاديثهم، على الانعكاسات الراهنة، والمرتبقة، لأزمة الخليج على أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي، مع الاشارة الى ان أي حل لأزمة الخليج يجب ان ينطوي على تحقيق تقدّم ملموس في عملية السلام في الشرق الاوسط (الواشنطن بوست، ١٩٩٠/٨/٢٤).

١٩٩٠/٨/٢٤

• أسفرت المواجهات التي خاضها المواطنون، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية، عن اصابة اربعين مواطناً بجروح وكسور وحالات اختناق وتسمّم، بينهم ١٢ طفلاً. واعتقلت سلطات الاحتلال عشرين مواطناً، بينهم صبي في الثامنة من عمره، من مخيم الجازون، بحجة اشتراكه في فعاليات الانتفاضة، فيما أعلنت مدينة الخليل منطقة عسكرية مغلقة. ولا يزال حظر التجول مفروضاً على عدد من احياء مدينة جنين منذ ستة أيام، وعلى خربتا بني حارس وحوسان وبدرس (الدستور، ١٩٩٠/٨/٢٥).

• نقلت مصادر دبلوماسية مطلعة، في واشنطن، عن مسؤولين اميركيين في الادارة، اقتناعهم بصعوبة احراز تقدّم حقيقي في أزمات المنطقة، بسبب الرفض الاسرائيلي؛ الاّ انهم يبدون اصراراً على استمرار التحرك، للايحاء بأن شيئاً ما يجري العمل من اجله (نيويورك تايمز، ٢٥ - ١٩٩٠/٨/٢٦).

١٩٩٠/٨/٢٥

• أعلنت مصادر عراقية ان رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، تتهدّد مساندة العراق في نضاله العادل. جاء ذلك خلال استقبال الرئيس العراقي، صدام حسين، لكل من وزير خارجية الجزائر، سيد احمد غزالي، ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، كلاً على حدة، حيث سلّم القدومي للرئيس صدام رسالة من الرئيس عرفات أعرب فيها عن مساندته للعراق في معركته العادلة ضد أعداء العرب. وجاء في الرسالة، ان مواجهة العدوان

بشأنه (دافار، ٢٧/٨/١٩٩٠).

أية دولة عربية، بمن فيها الأكثر تطرفاً. وقال، رداً على تصريحات أدلى بها وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، أشار فيها الى احتمال قيام إسرائيل بهجوم على بلاده، التي وضعت مثل هذا الاعتبار ضمن حساباتها، ان إسرائيل «تريد العيش بسلام. وانها لن تعتدي على احد ما لم يعتدى عليها» (معاريف، ٢٨/٨/١٩٩٠).

١٩٩٠/٨/٢٨

• أجرى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، محادثات مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، فأكد الجانبان، في خلالها، حرصهما على تنسيق المواقف، ومواصلة بذل الجهود من أجل إيجاد حل سلمي لأزمة الخليج، ومعالجتها في الإطار العربي، بعيداً من التدخّلات الاجنبية، كما يجنب المنطقة كارثة المواجهة العسكرية. وتعهّد الرئيسان التعاون من أجل التوصل الى حل عربي للأزمة (الدستور، ٢٩/٨/١٩٩٠).

• استمرت الصدمات والمواجهات العنيفة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وانطلق العديد من المسيرات الشعبية المنددة بالدور الاميركي في منطقة الخليج، والمؤيدة للعراق في «معركة الشرف والضمير». وقد تصدّى جنود الاحتلال الاسرائيلي للمواطنين بقصد تفريقهم، ممّا دفع المواطنين الى رشق الجنود بالحجارة والزجاجات الفارغة، ودارت اشتباكات متفرقة، أسفرت عن اصابة خمسين مواطناً بجروح، واعتقال ٣٥ آخرين. وقد أضرمت القوات الضاربة الفلسطينية النار بسيارة اسرائيلية في مدينة قلقيلية، وألقت زجاجة حارقة على حافلة اسرائيلية، في بيت ساحور، وزجاجتين حارقتين باتجاه دورية عسكرية كانت تمر في حي الشجاعية في غزة (الدستور، ٢٩/٨/١٩٩٠). كذلك

انفجرت شحنتان صغيرتان على طريق مستوطنة تكواع، في اثناء مرور حافلة تابعة لشركة ايفد، وأسفر الانفجار عن تحطم زجاج بعض نوافذها (دافار، ٢٩/٨/١٩٩٠).

• أصدر وزير الداخلية الاسرائيلية، آرييه درعي، أمراً يمنع بموجبه د. احمد الطيبي، من الخروج من البلاد، ويسري الامر لمدة شهرين. وقد نفّذ الأمر قبل ثلاث ساعات من مغادرة د. الطيبي للمشاركة في المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يفتتح في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة (دافار،

• تعتقد أوساط سياسية في القدس وأخرى في واشنطن انه، مع انتهاء الأزمة في الخليج العربي، سوف تستخدم الولايات المتحدة الاميركية كامل قوة تأثيرها على إسرائيل، لدفعها الى تقديم تنازلات سياسية في ما يتعلق بالنزاع الاسرائيلي - الفلسطيني (دافار، ٢٧/٨/١٩٩٠).

• أشارت مصادر دبلوماسية مطلعة، في واشنطن، الى ان ثمة اعتقاداً قوياً بأن الادارة الاميركية لم تضع أزمة الشرق الاوسط على جدول اعمالها في المرحلة الراهنة، على الرغم من ان هناك اتصالات وتقويمات أجريت في الكواليس، بل وترى تلك المصادر ان هذه الادارة فقدت حماسها على العمل من أجل قيام الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٧/٨/١٩٩٠).

١٩٩٠/٨/٢٧

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة ما لا يقل عن ثلاثين مواطناً بجروح مختلفة، جزاءً لضرب المبرح والعبارات الحية وقنابل الغاز التي أطلقتها قوات الاحتلال؛ كذلك أجهضت سيدتان، وتمّ اعتقال أربعين مواطناً آخرين. وذكرت التقارير ان القوات الضاربة الفلسطينية حطمت زجاج ٢١ سيارة اسرائيلية، وسيرت عروضاً عسكرية في طولكرم وقلقيلية. من جهة أخرى، قررت السلطات الاسرائيلية تعديل ساعات حظر التجول الليلي في قطاع غزة، لبدء من الثامنة مساءً بدلاً من التاسعة، ويستمر حتى الرابعة فجراً (الدستور، ٢٨/٨/١٩٩٠).

• ذكر مصدر اسرائيلي مقرب من الوكالة اليهودية انه ينتظر وصول حوالي ١٧ ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي الى إسرائيل حتى أواخر آب (اغسطس)، وهو أعلى رقم يسجل خلال شهر واحد منذ استئناف هجرة اليهود بكثافة في مطلع العام ١٩٩٠. وكان ١٥ ألفاً وصلوا إسرائيل الشهر الماضي، على الرغم من التوقعات بتراجع اعداد المهاجرين، بسبب أزمة الخليج (الحياة، ٢٨/٨/١٩٩٠).

• نفى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان تكون لدى إسرائيل أية خطة لمهاجمة

١٩٩٠/٨/٢٩

وجيوس وطولكرم ونابلس وغزة؛ فيما حطمت القوات الضاربة الفلسطينية خمساً وعشرين سيارة للجيش الاسرائيلي وللمستوطنين، وأحرقت سيارة أخرى في قلقيلية، بعد انزال سائقها منها؛ كما أصابت جنديين بجروح في قريتي قباطية والطيبة. وعلم ان حسام سليم قرعان، المعتقل في أنصار - ٣، قد استشهد. وكان قرعان يمضي فترة حكم اداري لمدة ستة شهور (الدستور، ١٩٩٠/٨/٣٠).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برسالة شفوية الى ملك الاردن، حسين، عبر الرئيس المصري، حسني مبارك، القصد منها تهدئة مخاوف الملك حسين من احتمال قيام اسرائيل باعتداء على الاردن (معاريف، ١٩٩٠/٨/٣٠).

١٩٩٠/٨/٣٠

• استشهد المواطن عبد الجبار قرط، من بلدة بيتونيا، متأثراً بجروح بليغة أصيب بها، جراء تعرضه للضرب والتعذيب على أيدي عصابة من المستوطنين. وكان هؤلاء اختطفوا قرط قبل حوالي الشهر، حيث عدّوه وألقوا به في مكان قرب قريته. من جهة أخرى، تواصلت، أمس واليوم، الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، فأسفرت عن اصابة حوالي خمسين مواطناً بجروح مختلفة. واعتقال ٤٦ آخرين. وذكرت تقارير انه عثر، أمس، في منزل الاهابي اليهودي، شمعون بردا، على قذيفتين صاروختين موجهتين باتجاه المسجد الأقصى المبارك. وكان بردا حاول، في وقت سابق، تفجير الحرم القدسي الشريف (الدستور، ١٩٩٠/٨/٣١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان «اسرائيل أثبتت انها تعرف كيف تدافع عن نفسها، وان من يعتدي عليها سوف يندم على فعلته»؛ فيما قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان التهديدات العراقية لم تهدش احداً في اسرائيل. وكان شامير ورنس يردان على تصريحات قائد سلاح الجو العراقي، الذي قال ان بلاده سوف تقصف اسرائيل والسعودية بالقنابل والصواريخ (هآرتس، ١٩٩٠/٨/٣١).

١٩٩٠/٨/٣١

• شهد معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، مواجهات وصدامات

• تَوَقَّع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في نقاش أجري في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الاسرائيلي، ان يحوّل الرئيس العراقي صدام حسين، صراعه مع المحافل الدولية الى صراع بين العرب واسرائيل. وقال شامير، ان اسرائيل تفعل كل ما من شأنه افشال الغاية هذه، وتحافظ على ضبط النفس (دافار، ١٩٩٠/٨/٢٩).

١٩٩٠/٨/٢٩

• غادر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، باريس، في ختام زيارة استغرقت ثلاث ساعات، اجتمع خلالها، بناء على طلبه، مع رئيس الوزراء الفرنسي، ميشال روكار. وخلال الاجتماع، عرض الرئيس عرفات وجهة نظره بشأن حل سلمي لأزمة الخليج. وقال عرفات للصحافيين، بعد اللقاء، انه بحث مع رئيس الحكومة الفرنسية في الأزمة الراهنة في منطقة الخليج، وفي سبل حلها بالطرق السلمية، بعيداً من الاساليب العسكرية، اضافة الى تطورات القضية الفلسطينية، وضرورة تنشيط المساعي الدبلوماسية لعقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط. من ناحيتها، أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً، عقب اللقاء، أوضحت فيه ان اللقاء تمّ بناء على طلب الرئيس عرفات، وان روكار أكد، في اثناء اللقاء، ان تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي حول أزمة الخليج هو السبيل الأوحيد للوصول الى تسوية سلمية. وأضاف انه تمّ، أيضاً، بحث في الالتزام التي يشهدها العالم العربي، وخصوصاً القضية الفلسطينية، مؤكداً موقف فرنسا الثابت، الذي يستند الى ضرورة تحرك الأسرة الدولية من اجل ايجاد تسوية بالمفاوضات، تحقق الامن والعدالة في الشرق الاوسط (الدستور، ١٩٩٠/٨/٣٠).

• تواصلت الاشتباكات والصدامات، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين، من جهة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية، من جهة أخرى. وشرعت القوات الاسرائيلية، منذ الصباح، بدهم واقتحام العديد من المناطق والاعتداء على سكانها بالضرب واطلاق العيارات الحية وقنابل الغاز عليهم، ممّا أدّى الى اصابة ستين مواطناً بجروح مختلفة، واجهاض أكثر من خمس نساء حوامل؛ كما اعتقلت السلطات الاسرائيلية مئة مواطن آخرين، خصوصاً من مخيم شعفاط وقرى الطيبة ورمّانة والزبائدة وقباطية

١٩٩٠/٩/٢

• استمرت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. ورفع المواطنون، في غير منطقة، علم فلسطين، وأعلنوا تأييدهم لمواجهة العدوان الاجنبي ضد الامة العربية ومقدراتها. وذكرت تقارير ان أكثر من أربعين مواطناً اصيبوا بجروح، في اثناء الاشتباكات؛ كما اعتقل ثلاثون آخرون، وأصيب جنديان اسراييليان تعرّضاً لرشق الحجارة في قباطية وبيت لحم، حيث حطّم المواطنون زجاج خمس سيارات اسرائيلية (الدستور، ١٩٩٠/٩/٣). من جهة أخرى، أُلقيت ثلاث زجاجات حارقة على مركز للشرطة في مدينة الناصرة، فألحقت اضراراً طفيفة بموقع الحارس. وقامت قوات ضخمة من الشرطة الاسرائيلية بعمليات تمشيط، بحثاً عن الفاعلين، وتمّ اعتقال ٢٥ شخصاً للتحقيق معهم (عل همشمار، ١٩٩٠/٩/٣).

• اتهمت قيادة م.ت.ف. السلطات الرسمية المصرية، في أعلى مستوياتها، بالوقوف وراء «حملة اعلامية يومية شرسة، ومدبرة، وظالمة»، تشبّتها وسائل الاعلام المصرية «وصلت الى حدّ التحريض على الشعب الفلسطيني والتعريض به أينما كان». جاء ذلك في بيان أصدرته قيادة المنظمة، في أعقاب اجتماع عقده في تونس، مؤخراً. وذكر البيان ان الحملة تلقي على الشعب الفلسطيني، «ظلاماً وجوراً، مسؤولة ما حدث ويحدث في الخليج»، وان م.ت.ف. ترى في استمرار الحملة «اصراراً من قبل السلطات المصرية الرسمية، وفي أعلى مستوياتها، على الاساءة الى شعبنا الفلسطيني المجاهد، سواء في أرضنا الفلسطينية المحتلة أو في المنافي» (الحياة، ١٩٩٠/٩/٣).

• صرّح وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيريس، بأن معدّل الهجرة الى اسرائيل أثبت عدم تأثير أزمة الخليج في معدّل الهجرة وبرامجها (عل همشمار، ١٩٩٠/٩/٣).

١٩٩٠/٩/٣

• أكد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في خطاب القاه في تونس، بمناسبة مرور ألف يوم على بدء الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ان منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكنها إلا ان تقف في «الخدق المعادي للصهيونية وولفائها الامبرياليين». ونقلت

عنفية، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أصيب، في خلالها، ٤٨ مواطناً بجروح، واعتقل ١٧ مواطناً. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة ما لا يقل عن ٥٣ سيارة عسكرية اسرائيلية والقاء زجاجة حارقة على سيارة في مدينة الخليل. وفي أعقاب مهاجمة سيارات تابعة لمستوطنين عند مفترق طريق خرما - اريحا قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بعمليات انزال بواسطة مروحية في قرية خرما، بهدف ملاحقة المهاجمين (الدستور، ١٩٩٠/٨/١).

١٩٩٠/٩/١

• تواصلت الاشتباكات والصدامات، في المناطق الفلسطينية المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ وأصيب، في اثنائها، أربعون مواطناً بجروح، واعتقل أكثر من عشرين آخرين. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج احدى عشرة سيارة عسكرية اسرائيلية وأربع سيارات أخرى لمستوطنين. من جهة أخرى، استشهد في عين ديوك، قرب اريحا، احمد خلف سمرا (١٦ عاماً)، اثر اصابته بصعقة كهربائية، في اثناء محاولته رفع علم فلسطين على عمود كهرباء في مدينة اريحا (الدستور، ١٩٩٠/٩/٢).

• ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية، رفيعة المستوى، في قطاع غزة المحتل، ان دراسة احصائية أشارت الى ارتفاع عدد الجرحى بين الجنود الاسرائيليين، في الشهور الاخيرة الماضية، مقارنة بانخفاض عددهم بين الفلسطينيين. وأوضحت المصادر نفسها ان ثمة ٥٠ - ٦٠ جندياً اسرائيلياً يصابون، شهرياً، بجروح، نتيجة تعرّضهم لرشق الحجارة (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٢).

• وصفت مصادر اسرائيلية زيارة مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، دافيد عبري، لواشنطن بأنها ناجحة، وأظهرت ادراك الولايات المتحدة الاميركية لضرورة تقوية، وتعزيز، سلاح الجو الاسرائيلي بأسرع ما يمكن؛ وذلك بالنظر الى التهديدات والمتغيرات في المنطقة، بما في ذلك صفقات السلاح الجديدة (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٢). وفي السياق عينه، نقلت مصادر صحفية اميركية في واشنطن ان الادارة الاميركية تدرس، حالياً، امكان اعطاء اسرائيل أسلحة اضافية متطورة بقيمة مليار دولار، لتقوية دفاعها في مواجهة العراق (نيويورك تايمز، ١ - ١٩٩٠/٩/٢).



• قال المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة الاسرائيلية، آفي بزنن، في تعليق له على الاقتراح السوفياتي بعقد مؤتمر دولي لحل النزاعات في الشرق الاوسط، بما فيها النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني، انه اذا كان المقصود ضمّ اسرائيل الى المؤتمر ومعالجة مشاكل المنطقة كافة، فان ذلك لن يحدث بالتأكيد؛ «فنحن لا نرى ضرورة لخلط النزاع في الخليج بنزاعنا» (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٥).

• كشف وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في حضور اعضاء وفد البوندز، الذي يزور اسرائيل، عن ان اسرائيل تتحمل نفقات باهظة بسبب الاستعدادات التي تقوم بها لمواجهة التهديدات بالحرب من جانب الرئيس العراقي، صدام حسين، حيث طرأت زيادة كبيرة على نفقات الامن، نتيجة لزيادة درجة الاستعداد والتأهب في الجيش الاسرائيلي، والتي تشمل الاحتفاظ بطائرات كثيرة في الجو، واستخدام دائم لنظم الانذار المبكر (معاري، ١٩٩٠/٩/٥).

١٩٩٠/٩/٥

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي دفعت بتعزيزات عسكرية مكثفة الى المناطق المحتلة بمناسبة بدء الدراسة. وأسفرت الاشتباكات هذه عن اصابة حوالي اربعين مواطناً واعتقال ١٥ آخرين. من جهة اخرى، ألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجة حارقة على نقطة مراقبة عسكرية اسرائيلية في جنين؛ كما أصابت جنديين اسرائيليين بجروح، في اشتباكات وقعت في رام الله ومخيم بلاطة، وأعطبت، ودمرت، وأحرقت، ٣٤ سيارة للجيش الاسرائيلي ولمستوطنين (الدستور، ١٩٩٠/٩/٦).

• نفى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ما نسبته اليه صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، في عدها الصادر أمس (١٩٩٠/٩/٤). حول انسحاب العراق من الكويت، أو من جزء منه، أو عدم عودة آل الصباح، كحل سياسي لازمة الخليج (وفا، ١٩٩٠/٩/٥).

• أبدى وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ارتياحه لمحادثاته مع نظيره الامريكى، جيمس بيكر، وقال انها «كانت طيبة ومثمرة؛ وقد بحثنا في مسائل عديدة ومتنوعة، وكانت الردود ايجابية، واتفقنا

مصادر فلسطينية عن الرئيس عرفات قوله: «من يسألون عن الموقف الفلسطيني نسألهم، بدورنا، أين تقف اسرائيل في هذه المواجهة؟ وما هو دور قوات الاحتلال الصهيوني في هذه المنازلة؟» (الدستور، ١٩٩٠/٩/٤).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مزيداً من الاشتباكات والصدامات بين المواطنين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الحارقة والفاغرة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين، الذين استخدموا العيارات الحية والمطاطية والمعدنية وقنابل الغاز، مما أدى الى جرح أكثر من خمسين مواطناً، في الوقت الذي واصلت قوات الاحتلال حملاتها القمعية، فاقتحمت عدداً من المناطق واعتقلت اربعين مواطناً (الدستور، ١٩٩٠/٩/٤).

• أعلن متحدثون من ألمانيا الاتحادية، في ختام المصادثات التي أجريت في بون بين وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ونظيره الالمانى، غرهارد شتولتنبيرغ، ان بناء الغوّاصات لسلاح البحرية الاسرائيلي سوف يستمر. لكنهم لم يعطوا أية تفاصيل (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٤).

• قال وزير الخارجية الامريكى، جيمس بيكر، بعد اجتماعه بنظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، في واشنطن، انه «من المهم، في ظل الوضع الحالي في الشرق الاوسط، ان تجرى عملية صادقة للسلام... اننا نأمل، في الوقت ذاته، في الأربيط الوضع بين اسرائيل والفلسطينيين بالوضع في الخليج، كما يقترح البعض» (الواشنطن بوست، ١٩٩٠/٩/٤).

١٩٩٠/٩/٤

• جرح أكثر من ٥٣ مواطناً، واعتقل أكثر من اثنين وخمسين آخرين، في اشتباكات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي قامت بحملة دهم في مناطق قلقيلية وطولكرم ورام الله. وفي الوقت عينه، هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية عدداً من السيارات العسكرية والمدنية الاسرائيلية، وألقت زجاجتين حارقتين على مدرسة اسامة بن منقذ التي حولتها السلطات العسكرية الاسرائيلية الى تكتة عسكرية؛ كما أُلقيت زجاجة ثالثة على سيارة دورية، في اثناء مرورها في منطقة نمره، في الخليل، ورابعة على سيارة للمخابرات الاسرائيلية في طولكرم (الدستور، ١٩٩٠/٩/٥).

على مواصلة الحوار عبر قناة مفتوحة ومباشرة بيننا في كل المواضيع، ولم أكن أتوقع ما هو أكثر من ذلك» (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٦).

• أعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، عن ان تسوية أزمة الخليج ينبغي ان تكون مقدّمة لتسوية النزاعين الآخرين «الكامنين خلف عدم الاستقرار في الشرق الاوسط»، وهما الارض الفلسطينية المحتلة ولبنان (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٩/٦).

١٩٩٠/٩/٦

• عمّ الاضراب الشامل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين مع دخول الانتفاضة شهرها الخامس والثلاثين، فيما استمرت الاحتفالات بهذه المناسبة، ورفع علم فلسطين وشعارات وطنية في أماكن عدة، اعتزازاً باليوم الألف للانتفاضة. ونظمت مسيرات في عدد من قرى ومخيمات الضفة والقطاع، تخلّلتها اشتباكات مع جنود الاحتلال الاسرائيلي، أصيب، في اثنائها، جنديان اسراييليان، وتمّ تحطيم زجاج اثنتين وعشرين سيارة اسرائيلية وأحرقت سيارة للمخابرات الاسرائيلية؛ كما أسفرت الاشتباكات عن جرح أكثر من عشرين مواطناً، واعتقال خمسة عشر آخرين (الدستور، ١٩٩٠/٩/٧).

• اكتشف جهاز الامن العام الاسرائيلي (الشاباك)، مؤخرأ، خليتين فدائيتين في المناطق المحتلة؛ احدهما تابعة لـ «حماس» والآخرى للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ وقد ألقى القبض على اعضائهما؛ كما تمّ اكتشاف مستودعات أسلحة ضخمة ووسائل قتال، يعود بعضها الى الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٧).

• وصف وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، اجتماعه بالرئيس الاميركي، جورج بوش، بأنه «جيد جداً وبناء». وصرّح للصحافيين بأنه لا يوجد للولايات المتحدة الاميركية صديق أكثر استقراراً وموثوق فيه من اسراييل. وأعرب ليفي عن ارتياحه لاعلان بيكر وبوش عن التزامهما الحفاظ على التفوق النوعي لاسرائيل في الشرق الاوسط (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٧).

١٩٩٠/٩/٧

• انطلق آلاف المصلين في المسجد الاقصى المبارك، عقب صلاة الجمعة، في تظاهرة حاشدة

طافت ساحات المسجد، ونذّر المتظاهرون بالوجود الاميركي في الخليج، وأحرقوا علمي الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل. وفي الوقت عينه، تواصلت الصدامات والاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب، في اثنائها، شرطي اسرائيلي بجروح، اثر انفجار قنبلة محلية الصنع، وتمّ تحطيم زجاج أكثر من ١٢ سيارة اسرائيلية. كما أصيب أكثر من أربعين مواطناً بجروح، واعتقلت السلطات الاسرائيلية أكثر من خمسة وأربعين آخرين (الدستور، ١٩٩٠/٩/٨).

• أبلغ وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي انه يتعيّن على الولايات المتحدة الاميركية ان «تبحث في طريقة لايجاد بنية جديدة للأمن في المنطقة، تكون قادرة على احتواء الميول العدوانية» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٨ - ١٩٩٠/٩/٩).

١٩٩٠/٩/٨

• أكد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في اثناء استقباله وفداً من النواب الاوروبيين، «خطورة تصوّر الحل العسكري لأزمة الخليج، لأنه لن يكون هناك منتصر». وأدلى عرفات بتصريح الى الصحافيين، في أعقاب اجتماع استمر أكثر من ثلاث ساعات مع وفد من البرلمان الاوروبي، قال فيه ان اندلاع الحرب سيؤدي الى آلاف القتلى والجرحى وتدمير البنية الاقتصادية للمنطقة. وأضاف الرئيس عرفات انه عرض، بالتفصيل، للوفد الاوروبي، الذي ترأسه نائب رئيس البرلمان الاوروبي، روبرتو فورميجوني، المبادرة السلمية التي قدّمها للتوصل الى حل سياسي لأزمة الخليج (الدستور، ١٩٩٠/٩/٩).

• أصيب ٤٨ مواطناً بجروح، واعتقل ثلاثة وخمسون، وتمكّنت القوات الضاربة من مهاجمة ١٦ سيارة للعدو واصابة جنديين، في اثناء اشتباكات وقعت بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، أعلنت الانتفاضة في قرية اكتابا، في منطقة طولكرم، استنكارها للاعتداء الذي تعرّضت له المواطنة شفيقة راشد عبدالدايم (٢٨ عاماً)، والتي استشهدت على أيدي عصابات صهيونية بعد التنكيل بها وربطها بحبل من عنقها (الدستور، ١٩٩٠/٩/٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير،

مواقف م.ت.ف. والمجموعة الأوروبية مختلفة حول موضوع أزمة الخليج». وقال: «شرحنا موقفنا الذي يقوم على تأييد قرارات مجلس الامن الدولي بتنفيذ الحظر على العراق، ولكن أضحنا ان ما نريده ليس خنق هذا البلد، أو الوصول الى حرب، لكن الحصول على الاجلاء من الكويت واطلاق سراح الرهائن» (الدستور، ١٩٩٠/٩/١١).

١٩٩٠/٩/١١

• أصيب أكثر من خمسين مواطناً في اشتباكات وقعت الليلة الماضية واليوم بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي شنت حملة اعتقالات أسفرت عن اعتقال أكثر من خمسة وثلاثين مواطناً. وذكرت التقارير حول فعاليات الانتفاضة ان قوات الاحتلال ألقت غازاً ساماً، لأول مرة، في غزة، وواصلت حصارها لقرية بيتا، وفرضت حظر تجول على مخيم طولكرم، وانتشلت جثة الشهيد مراد عثمان الشرفا من المقبرة ونقلتها الى جهة مجهولة. من جهة أخرى، حكمت محكمة عسكرية اسرائيلية على مواطن فلسطيني بالسجن المؤبد. وذكرت مصادر المحكمة ان المحكوم اعترف بقتله اثنين من المتعاونين مع السلطات الاسرائيلية في قطاع غزة (الدستور، ١٩٩٠/٩/١٢).

• كشف وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، عن انه توجد في المناطق المحتلة، اليوم، قوات أكبر مما كانت عليه في أواخر فترة وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين. كذلك أشار الى ان حجم الاتصالات مع سكان المناطق المحتلة أكبر مما كان عليه في تلك الفترة. وأكد ارنس انه على الرغم من تحسّن الاوضاع في المناطق المحتلة، فانه لا ينبغي الغرق في الاوهام، لأن المشكلة لا تزال قائمة. ورفض ارنس الاقتراحات القائلة بضرورة انتهاء الأزمة في الخليج للتعامل مع الانتفاضة بمزيد من الشدة (معاريف، ١٩٩٠/٩/١٢).

١٩٩٠/٩/١٢

• أجرى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الرباط، مباحثات مع ملك المغرب، الحسن الثاني. ولم ترد أية تفاصيل حول ذلك (وفا، ١٩٩٠/٩/١٢).

• تصاعدت حدة الاشتباكات بين المواطنين في

في حضور اعضاء النادي التجاري والصناعي في تل-أبيب، ان «علاقتنا مع الولايات المتحدة الاميركية أخذت في التحسّن؛ والدليل على ذلك الحفاوة البالغة التي حظي بها وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في الولايات المتحدة الاميركية» (هآرتس، ١٩٩٠/٩/٩). من جهة أخرى، ادعى شامير بأنه «كلما كانت م.ت.ف. أكثر ضعفاً وأقل بروزاً على الساحة الدولية، كلما ازدادت احتمالات السلام» (دافار، ١٩٩٠/٩/٩).

١٩٩٠/٩/٩

• استشهد المواطن، مراد عثمان ابوسيف (٢٠ عاماً)، في اثناء مواجهات وقعت في قرية بطيحة، قرب نابلس، بين المواطنين في القرية وسلطات الاحتلال الاسرائيلية؛ فيما عمّ الاضراب الشامل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تلبية لنداء وجّهته القيادة الموحدة للانتفاضة وحركة «حماس». وعلى الرغم من الاضراب، فقد استمرت الاشتباكات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة حوالي ٧٢ مواطناً بجروح واعتقال ٢٣ آخرين. وألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجة حارقة في القدس؛ كما حطمت زجاج ست سيارات عسكرية، وأصابت ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح (الدستور، ١٩٩٠/٩/١٠).

١٩٩٠/٩/١٠

• اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية سبعين مواطناً من مناطق مختلفة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث وقعت اشتباكات واسعة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة خمسة وستين مواطناً بجروح، واصابة جنديين اسرائيليين في بلدة سلفيت وقرية بيتا؛ كما أصيبت ثلاث مستوطنات في انقلاب سيارة كانت تقلهن قرب بلدة باقة. من جهة أخرى، تمكنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج عشرين سيارة عسكرية اسرائيلية وأخرى لمستوطنين (الدستور، ١٩٩٠/٩/١١).

• نفى مصدر فلسطيني تصريحات نسبتها وكالة الصحافة الفرنسية الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، صرّح بها في اثناء استقباله وفداً من النواب الاوروبيين في تونس الاسبوع الماضي. وقال المصدر ان هذه التصريحات «كاذبة وملفقة». وكانت وكالة الصحافة الفرنسية ذكرت «ان عرفات كشف ان

• أشارت مصادر صحفية، في واشنطن، الى ان مسؤولين اميركيين واسرائيليين تفاوضوا حول صفقة أسلحة جديدة قد تشمل طائرات مقاتلة من طراز «اف - ١٥» و«اف - ١٦» وصواريخ أرض - جو من طراز «باتريوت»، ودبابات «م - ٦٠» وطلائرات مروحية من طراز «اباتشي» المضادة للدبابات (الواشنطن بوست، ١٤/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/١٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، حيث أُجري استعراض شامل لتطور الأوضاع في الخليج، والجهود العربية والدولية المبذولة من اجل ايجاد حل سياسي لأزمة المنطقة (وفا، ١٤/٩/١٩٩٠).

• أُصيب ٣٧ مواطناً بجروح مختلفة في اثناء اشتباكات وصادمات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي شنت حملة أسفرت عن اعتقال أربعين مواطناً. من جهة أخرى، قامت القوات الضاربة الفلسطينية بعمليات عدة ضد اهداف اسرائيلية وتمكنت من تحطيم زجاج خمس عشرة سيارة؛ كما هاجمت سيارة الحاكم العسكري لمنطقة الخليل (الدستور، ١٥/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/١٥

• تواصلت الصدامات والاشتباكات في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة ٤٥ مواطناً بجروح؛ كما واصلت قوات الاحتلال حملات الدهم والاعتقال العشوائي الذي طاول أكثر من ستين مواطناً (الدستور، ١٦/٩/١٩٩٠).

• صرّح مسؤولون كبار في الاسرة الأوروبية، في بروكسل، بأن الاسرة الأوروبية لم تتنازل عن رغبتها في ارسال ممثل عنها يكون مسؤولاً عن العلاقات مع سكان المناطق المحتلة، ويحظى بمكانة دبلوماسية غير محددة، مقابل تحسين العلاقات بين دول السوق واسرائيل في مجالات مختلفة. أعلن هذا في اثناء زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، لبروكسل (هآرتس، ١٦/٩/١٩٩٠).

الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة أكثر من خمسة عشر مواطناً واعتقال حوالي خمسين آخرين. وأقدمت قوات الاحتلال على هدم ثلاثة منازل تعود الى مواطنين من سلواد، بحجة قيام ابناء اصحاب المنازل بالقاء زجاجات حارقة على سيارات عسكرية اسرائيلية (دافار، ١٠/٩/١٩٩٠).

• كشف السفير الاميركي في اسرائيل، وليام براون، النقاب عن ان الولايات المتحدة الاميركية ستزوّد اسرائيل، قريباً، بعشر طائرات عمودية من طراز «يسعور». وأضاف براون، في حفل تسلّم طائرتين عموديتين من طراز «اباتشي» في إحدى قواعد سلاح الجو الاسرائيلي، ان اسرائيل ستحصل على اسلحة أخرى من الولايات المتحدة الاميركية، الامر الذي يعبر عن التزام الاخيرة ضمان أمن اسرائيل (هآرتس، ١٣/٩/١٩٩٠).

١٩٩٠/٩/١٣

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في عمّان، مع ملك الاردن، حسين، وأجري بحث في الاوضاع الراهنة (وفا، ١٣/٩/١٩٩٠).

• استشهد المواطن عبد الفتاح هاشم الأنفح (٣٠ عاماً)، من إحدى قرى شمال غزة، متأثراً بجروح أصيب بها بعد ان صدمته سيارة اسرائيلية. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، فأصيب أربعون مواطناً بجروح، واعتقل حوالي ٩٥ آخرين، غالبيتهم من مناطق نابلس والخليل وجنين ورام الله وطولكرم وغزة. وهدمت قوات الاحتلال عدداً من القرى، من بينها سلواد وسيلة الحارثية وعزابة، فيما تمكنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج إحدى عشرة سيارة عسكرية، ومهاجمة عدد من نقاط المراقبة الاسرائيلية المقامة على سطوح الأبنية (الدستور، ١٤/٩/١٩٩٠).

• تسلّم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رسالة من الرئيس الاميركي، جورج بوش، أكد بوش فيها رفضه لأي ربط بين أزمة الخليج وتسوية النزاع الاسرائيلي - العربي. ومع ذلك، أعلن بوش ان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي سيواصلان التباحث في مسائل مختلفة طرحت في قمة هلسنكي، بما فيها فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (دافار، ١٤/٩/١٩٩٠).

## القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي

( قائمة مختارة )

### ○ الشؤون العسكرية

- ٨ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ تصاعد الرهان الكيميائي - النووي [ تقرير ]»، *شؤون فلسطينية*، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٠٧ - ١١١.
- ٩ وصفي، توفيق؛ «اهتزاز الوحدة والقدرات القتالية للجيش [الاسرائيلي، جزاء الانتفاضة]»، *فلسطين الثورة* (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ١٩٩٠/٩/٢، ص ٧٢ - ٧٧.
- ١٠ Inbar, Efraim; "Attitudes toward War in the Israeli Political Elite", *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, Summer 1990, pp. 431 - 445.
- ١١ Levran, Aharon; "Threats Facing Israel from Surface - to - Surface Missiles", *IDF Journal*, No. 19, Winter 1990, pp. 37 - 44.

### ○ العلاقات الخارجية

- ١٢ خليفة، احمد؛ «اسرائيل تشترك في أي حرب [في الخليج العربي] وتسعى لمضمون جديد للتعاون الاستراتيجي»، *اليوم السابع* (باريس)، السنة ٧، العدد ٢٣١، ١٩٩٠/٩/١٠، ص ٨ - ١٠.
- ١٣ الشؤاف، نجدة؛ «الدبلوماسية الصهيونية، ١٨٩٧ - ١٩٤٨»، *شؤون فلسطينية*، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٨٠ - ١٠٦.
- ١٤ عبد الرحمن، محمد؛ «اسرائيل تواجه ما بعد أزمة الخليج [تقرير]»، *الملف*، المجلد ٧، العدد ٧٨/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٤٩١ - ٤٩٨.
- ١٥ — ، — ؛ «اسرائيليات؛ الدور المفقود في

### اسرائيل

### ○ الاجتماع

- ١ الصوّاف، محمد؛ «قضية الاستيطان؛ آثارها واحتمالاتها [تقرير]»، *الملف* (نيقوسيا)، المجلد ٧، العدد ٧٨/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٤٩٩ - ٥١٠.
- ٢ عبدالعال، حسن؛ «الهجرة اليهودية؛ التدفق الاشكنازي والمشكلة السفارادية»، *الحرية* (نيقوسيا)، العدد ٢٧٥، ١٩٩٠/٩/٩، ص ٣٢ - ٤٠.
- ٣ الناشف، تيسير؛ «هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»، *شؤون فلسطينية*، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٦٩ - ٧٩.
- ٤ Aronson, Geoffrey; "Soviet Jewish Emigration, the United States, and the Occupied Territories", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 4 (76), Summer 1990, pp. 30 - 45.
- ٥ Ro'i, Yaacov; "The Historical Link between Soviet Domestic Development and Jewish Emigration", *The Jerusalem Quarterly*, No. 53, Winter 1990, pp. 137 - 144.
- ٦ Ginat, Joseph; "The Elections in the Arab Sector; Voting Patterns and Political Behavior", *The Jerusalem Quarterly*, No. 53, Winter 1990, pp. 27 - 55.
- ٧ Paz, Reuven; "The Islamic Movement in Israel and the Municipal Elections of 1989", *The Jerusalem Quarterly*, No. 53, Winter 1990, pp. 3 - 26.

Workers from Abroad", *The Israel Economist*, May / June 1990, pp. 33 - 35.

"Taxing Israelis Employed Overseas", *The Israel Economist*, May / June 1990, pp. 31 - 33.

"Tourism; Still a Depressing Picture", *The Israel Economist*, May / June 1990, pp. 36 - 37.

## العالم العربي

٢٩ ابو عيَّاش، رضوان: «أزمة الخليج؛ قراءة أولية لعوامل الأزمة»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ١٩٩٠/٩/٢، ص ٢٥ - ٢٧.

٣٠ «اسرائيل تنتهك حقوق الانسان في الجولان»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٢، ١٩٩٠/٩/١٦، ص ٣٥ - ٤٠.

٣١ حبيب، هاني: «أبعاد المواقف الأوروبية ازاء أزمة الخليج»، الهدف (دمشق)، السنة ٢١، العدد ١٠١٨، ١٩٩٠/٨/١٩، ص ١٨ - ٢١.

٣٢ عمران، عدنان: «العلاقات العربية - الأوروبية في ظل التطورات الراهنة»، صامد الاقتصادي (عمّان)، السنة ١٤، العدد ١٤٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٠ - ٤٨.

٣٣ «المحضر الكامل لقمة الانقسام العربي في القاهرة»، اليوم السابع، السنة ٧، العدد ٣٢٨، ١٩٩٠/٨/٢٠، ص ٨ - ١١.

## فلسطين

### ○ الاجتماع

٣٤ «التكافل الاسري إنجاز هام للانتفاضة»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ١٩٩٠/٩/٢، ص ٦٣ - ٦٥.

٣٥ عطايا، أمين محمود: «الخصائص السكانية والاجتماعية لفلسطيني الضفة وقطاع غزة»، بلسم (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ١٨٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥٦ - ٦٣.

٣٦ الغنيمي، زينب: «تطور وضع المرأة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٣٨ - ٥٨.

أزمة الخليج [ تقرير ]، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٣٧ - ١٤٨.

١٦ مجلي، نظير: «اسرائيل [وأزمة الخليج]: العشق الخفي»، صوت البلاد (نيقوسيا)، السنة ٦، العدد ١٩٤، ١٩٩٠/٩/١٥، ص ٤٠ - ٤٢.

١٧ مصطفى، مازن: «الايهام الاسرائيلية - الاميركية تتساقط أمام حقائق المنطقة العربية ومتغيرات التوازن الدولي»، الحوادث (لندن)، العدد ١٧٦٣، ١٧/٨/١٩٩٠، ص ٢٨ - ٢٩.

١٨ Herzog, Chaim; "The Gulf Crisis and Israel", *The Jerusalem Post International Edition*, 8/9/1990, p. 8.

١٩ Kidron, Peretz; "Israel [and the Gulf Crisis] Vacillation and Ambiguity", *Middle East International*, No. 382, 31/8/1990, pp. 10 - 12.

٢٠ Marcus, Jonathan; "Discordant Voices; The US Jewish Community and Israel during the 1980s", *International Affairs*, Vol. 66, No. 3, July 1990, pp. 545 - 558.

٢١ Telhami, Shibley; "Israeli Foreign Policy; A Static Strategy in a Changing World", *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, Summer 1990, pp. 399 - 419.

### ○ الاقتصاد

٢٢ "The Bank of Israel's Greatest Accomplishment", *The Israel Economist*, May / June 1990, pp. 24 - 30.

٢٣ Greilsammer, Ilan; "Economic Sanctions against Israel; Are They Credible?", *The Jerusalem Quarterly*, Vol. 53, Winter 1990, pp. 67 - 83.

٢٤ "The Results of the Banking System in 1989", *The Israel Economist*, May / June 1990, pp. 18 - 24.

٢٥ Salpeter, Eliahu and Yaval Elizur; "The Effects of the Arab Boycott on the Israeli Economy", *The Israel Economist*, May / June 1990, pp. 13 - 14.

٢٦ "Should Israel Import Construction

في المشاريع الاسرائيلية»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ١/٢/١٩٩٠، ص ٤٦ - ٥٤.

### الفلسطينيون

#### ○ الاضرابات والتظاهرات

٤٦ البشيتي، جواد؛ «حقائق الانتفاضة تحاصر أوهام السياسة الاسرائيلية»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ١/٢/١٩٩٠، ص ٦٦ - ٧١.

٤٧ بنيهو، آفي؛ «الف يوم على الانتفاضة؛ عنف أقل، تأمر سياسي أكبر»، الملف، المجلد ٧، العدد ٧٨/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥٤١ - ٥٤٢؛ نقلاً عن عل هشممار، ١/٧/١٩٩٠.

٤٨ «تقرير عن الاجهاض بالغاز وهدم البيوت في قطاع غزة؛ معدّل عمليات القتل ٦٠ جينياً كل شهر»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٢، ١/٦/١٩٩٠، ص ١٥.

٤٩ «ثورة صغيرة في انصار - ٣»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٢، ١/٦/١٩٩٠، ص ١٨ - ١٩.

٥٠ «حملة عنصرية عنيفة يشنها المتطرفون اليهود على المواطنين الفلسطينيين بعد مقتل اسرائيليين قرب القدس»، الحرية، العدد ٣٧٢، ١/٨/١٩٩٠، ص ١٤ - ١٨.

٥١ خلف، عبدالهادي؛ «مسيرة ألف يوم من الانتفاضة»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ١/٢/١٩٩٠، ص ٢٨ - ٣٠.

٥٢ روزن، عمانوئيل؛ «الف يوم على الانتفاضة؛ على نار هادئة»، الملف، المجلد ٧، العدد ٧٨/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥٣٩ - ٥٤١؛ نقلاً عن دافار، ١/٢٨/١٩٩٠.

٥٣ السعدي، غازي؛ «كشف بحساب الدم؛ ألف وثلاثة وتسعون شهيداً، وفي كل شبر مقاومة»، صوت البلاد، السنة ٦، العدد ١٩٤، ١/٥/١٩٩٠، ص ٨١ - ٨٣.

٥٤ سليمان، محمد؛ «الانتفاضة تقيم السلطة الوطنية بديلاً [من] سلطة الاحتلال في فلسطين؛ التصعيد والاستمرارية شعار المرحلة»، فلسطين

٣٧ المدي، رشاد؛ «ضحايا القمع من الاطفال في قطاع غزة»، صوت الوطن (نيقوسيا)، السنة ٢، العدد ١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٧ - ١٩.

٣٨ مناصرة، نجاح؛ «الانتفاضة والطفل الفلسطيني؛ في خضم الانتفاضة، أطفالنا الى أين؟»، صوت الوطن، السنة ٢، العدد ١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٤ - ١٦.

#### ○ الاقتصاد

٣٩ ابو شكر، عبدالفتاح؛ «أوضاع الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، صامد الاقتصادي، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز - أيلول (يوليو - سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٥ - ٢٩.

٤٠ روي، ساره؛ «المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية»، صامد الاقتصادي، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز - أيلول (يوليو - سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٣٠ - ٦٠.

٤١ ساره، فايز؛ «العاملون في الكيان الصهيوني من الضفة والقطاع؛ توصيف حالة»، صامد الاقتصادي، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز - أيلول (يوليو - سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٣٤ - ١٤٥.

٤٢ سليم، عطا؛ «انتاجية العمل في قطاع الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، صامد الاقتصادي، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز - أيلول (يوليو - سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٠٧ - ١٢١.

٤٣ فايس، دايتز؛ «التنمية الصناعية لفلسطين؛ اطار عمل تصوري مع اشارة خاصة لقيد الحجم»، صامد الاقتصادي، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز - أيلول (يوليو - سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٩١ - ٩٥.

٤٤ مناصرة، محمد موسى؛ «اجراءات اسرائيلية محمومة للاستيلاء على المياه الفلسطينية»، صوت الوطن، السنة ٢، العدد ١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٨ - ١٣.

٤٥ روزن، عادل؛ «معاناة العمال الفلسطينيين

الذكرى الثالثة والعشرين للانطلاقة»، نضال الشعب (نبيقة وسيا)، العدد ٥٤٧، ١٥/٢٨/١٩٩٠، ص ١٣ - ١٥.

٦٥ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ [نص النداء الرقم ٦١؛ نداء النصر]، فلسطين الثورة، السنة ١٢، العدد ٨١١، ٩/٩/١٩٩٠، ص ٨ - ٩.

٦٦ [نص] بيان صادر عن الشخصيات الوطنية الفلسطينية في دولة فلسطين المحتلة [ بشأن أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ]، الحرية، العدد ٣٧٤، ٩/٢/١٩٩٠، ص ٢٢ - ٢٣.

### القضية الفلسطينية

٦٧ الجريباوي، علي؛ «حكومة اليمين الاسرائيلي والقضية الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥٩ - ٦٨.

٦٨ درور، يحرزقئيل؛ «المشكلة الفلسطينية؛ مخطط عام (Grand Design) للخروج من الورطة»، الملف، المجلد ٧، العدد ٧٨/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٤٨٣ - ٤٩٠؛ نقلاً عن استراتيجية شاملة لاسرائيل، القدس: أكدمون، ١٩٨٩.

٦٩ سنيه، أفرايم؛ «الثابت والمتغير في معادلة النزاع»، الملف، المجلد ٧، العدد ٧٨/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥٣٢ - ٥٣٤؛ نقلاً عن دافار، ٨/٣١/١٩٩٠.

٧٠ شاهين، أحمد؛ «المقاومة الفلسطينية - عربياً؛ انعكاس أزمة الخليج على فلسطين [ تقرير ]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٢١ - ١٢٧.

٧١ شبيب، سميح؛ «المقاومة الفلسطينية - سياسياً؛ تحرك باتجاه 'حل عربي' لأزمة الخليج [ تقرير ]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١١٦ - ١٢٠.

٧٢ المدهون، ربيعي؛ «المناطق المحتلة؛ الفلسطينيون وأزمة الخليج [ تقرير ]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٤٩ - ١٥٣.

٧٣ موسى، طلعت (مُعد)؛ «الانتفاضة وتطورات

الثورة، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ٢/٩/١٩٩٠، ص ٣١ - ٣٧.

٥٥ — ، — ؛ «اللجان الشعبية القاعدة التنظيمية للانتفاضة»، فلسطين الثورة، السنة ١٢، العدد ٨١٠، ٢/٩/١٩٩٠، ص ٣٨ - ٤٥.

٥٦ شاهين، أحمد؛ «صراع الارادات على فلسطين؛ قراءة في نداءات الانتفاضة»، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٣ - ٣٧.

٥٧ شاهين، مي؛ «الأوجه المتعددة لمشكلة المتعاونين في المناطق المحتلة [ تقرير ]»، الملف، المجلد ٧، العدد ٧٨/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥١١ - ٥١٦.

٥٨ شحادة، حسام؛ «الفشل في احتواء الانتفاضة»، بلسم، السنة ١٦، العدد ١٨٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٧٠ - ٧٥.

٥٩ كيالي، ماجد؛ «اللجان الشعبية؛ الاداة السياسية والاطار المؤسسي للانتفاضة الفلسطينية»، صامد الاقتصادي، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز - أيلول (يوليو - سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٢٢ - ١٣٣.

٦٠ "Gaza Hell-Hole; Intifadah Coverage in the Hebrew Press; An Eyewitness", *The Jerusalem Quarterly*, Winter 1990, pp. 56 - 66.

٦١ Immanuel, John; "Dehaishe's Introduced Intifadah", *The Jerusalem Post International Edition*, 1/9/1990, p. 11.

٦٢ Stein, Kenneth W.; "The Intifadah and the 1936 - 1939 Uprising; A comparison", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 4 (76), Summer 1990, pp. 64 - 85.

٦٣ Stockton, Ronald R.; "Intifadah Deaths [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 4 (76), Summer 1990, pp. 86 - 95.

### ٥ بيانات وتصريحات وخطب

٦٤ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ «بيان سياسي صادر عن اللجنة المركزية بمناسبة



▷ اللجنة التنفيذية

٨٠ «نص بيان، بتاريخ ٢١/٨/١٩٩٠، في الذكرى الثانية والعشرين لاحتراق المسجد الأقصى»، *فلسطين الثورة*، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ٢/٩/١٩٩٠، ص ٨٤ - ٨٨.

٨١ «[نص بيانها، بتاريخ ١٢/٩/١٩٩٠، بشأن أزمة الخليج وحلها بالطرق السلمية الى جانب أزمة الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية]» *شؤون فلسطينية*، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٦٠ - ١٦٢.

○ العلاقات الخارجية

٨٢ Lalor, Paul; "The PLO's Attitude to Saddam Hussein", *Middle East International*, No. 382, 31/8/1990, pp. 30 - 31.

٨٣ Andoni, Lamis; "The PLO [and the Gulf Crisis]; Arafat Risks All", *Middle East International*, No. 382, 31/8/1990, pp. 14 - 15.

○ العمليات الفدائية

٨٤ ي. ص.: «المقاومة الفلسطينية - عسكرياً؛ قوة فصل في لبنان [تقرير]»، *شؤون فلسطينية*، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٣٣ - ١٣٦.

الكتب - عروض ومراجعات

٨٥ الحسن، يوسف: البعد الديني في السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي؛ دراسة في الحركة المسيحية الاصولية الاميركية، صامد الاقتصادي، السنة ١٤، العدد ١٤٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٣٧ - ١٤٢ (مراجعة عبد الخبير محمود عطا).

٨٦ Charters, David A.; *The British Army and Jewish Insurgency in Palestine, 1945 - 1947*, *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, Summer 1990, pp. 504 - 505 (Reviewed by Michael Collins Dunn).

٨٧ Dshen, Shlomo; *The Mellah Society; Jewish Community Life in Sherifian Morocco*, *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, Summer 1990, pp. 520 - 521 (Reviewed by Daniel J. Schroeter).

الموقف الاوروبي من قضية فلسطين»، *فلسطين الثورة*، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ٢/٩/١٩٩٠، ص ٨٤ - ٨٨.

٧٤ Palumbo, Michael; "What Happened to Palestine? The Revisionists Revisited", *The Link*, Vol. 23, No. 4, September / October 1990, pp. 1 - 12.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات وخطب

٧٥ «[نص بيان صادر عن اجتماعات القيادة الفلسطينية في تونس، خلال الفترة ١٥ - ١٨/٨/١٩٩٠ بشأن أزمة الخليج]»، *شؤون فلسطينية*، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٥٨ - ١٦٠.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٧٦ «[نص] نداء المكتب السياسي للجبهة في اليوم الالف للانتفاضة»، *الحرية*، العدد ٣٧٥، ٩/٩/١٩٩٠، ص ١٨ - ١٩.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٧٧ «[نص] مشروع البرنامج السياسي المقدم [الى] المؤتمر الوطني الخامس للجبهة»، الهدف، السنة ٢١، العدد ١٠١٩، ٢٦/٨/١٩٩٠، ص ٢٤ - ١.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

٧٨ «نص بيان المجلس الثوري في دورته العادية في تونس، بتاريخ ٨/٩/١٩٩٠، بشأن مرور ألف يوم على الانتفاضة وأزمة الخليج وطرد عائلات فلسطينية من دولة قطر»، *فلسطين الثورة*، السنة ١٩، العدد ٨١٠، ٢/٩/١٩٩٠، ص ٨.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٧٩ «[نص خطابه في مؤتمر المنظمات غير الحكومية في جنيف، بتاريخ ٢٩/٨/١٩٩٠]»، *فلسطين الثورة*، السنة ١٩، العدد ٨١١، ٩/٩/١٩٩٠، ص ٤ - ٧.

- ١٩٩٠، ٨٤ صفحة.
- ٩٥ الرازم، عائشة الخوaja؛ حوارية؛ سميح القاسم، عمان: دار الخوaja للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.
- ٩٦ شرابي، نظام؛ امريكا والعرب؛ السياسة الاميركية في الوطن العربي في القرن العشرين، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ٨٠٠ صفحة.
- ٩٧ الفكر الاسرائيلي قبل الانتفاضة. بعد الانتفاضة، عمان: دار الشروق، ١٩٩٠.
- ٩٨ محادين، موفق؛ العلاقات الاردنية - الفلسطينية من الالحاق الى الكونفدرالية، بيروت: دار الصداقة، ١٩٩٠.
- ٩٩ محافظة، علي؛ الفكر السياسي في الاردن؛ وثائق ونصوص، عمان: مركز الكتب الاردني، ١٩٩٠.
- ١٠٠ *Can Israel Survive a Palestinian State?* Jerusalem: The Jerusalem Post, 1990, 164 Pages.
- ١٠١ Frankel, William (Ed.); *Survey of Jewish Affairs 1989*, Oxford: Blackwell for the Institute of Jewish Affairs, 1989, 253 Pages.
- ١٠٢ Klieman, Aaron S.; *Israel & the World after 40 Years*, Washington and London: Pergamon - Brassey's International Defense Publishers, Inc., 1990, 275 Pages.
- ١٠٣ *Palestine; Profile of an Occupation*, London and Atlantic Highlands (N.J.): Zed Books, 1989, 183 Pages.
- ١٠٤ Ramras-Rauch, Gila; *The Arabs in Israeli Literature*, Bloomington: Indiana University Press, 1989, 227 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

Friedman, Robert; *The False Prophet; Rabbi Meir Kahane; From FBI Informant to Knesset Member*, *The Link*, Vol. 23, No. 4, September / October 1990, p. 13 (Reviewed by Stephen Green).

Green, Stephen; *Living by the Sword; America and Israel in the Middle East, 1968 - 1987*, *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, Summer 1990, pp. 518 - 519 (Reviewed by Nicholas G. Thatcher).

Hadawi, Sami; *Bitter Harvest, The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. IX, No. 3, July / August 1990, p. 52 (Reviewed by George Shadraui).

Ilan, Amitzur; *Bernadotte in Palestine, 1948; A Study in Contemporary Humanitarian Knight - Errantry*, *The Jerusalem Post International Edition*, 1/9/1990, p. 16 (Reviewed by Avi Shlaim).

Lesch, Ann and Mark Tessler (Eds); *Israel, Egypt, and the Palestinians; From Camp David to Intifadah*، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٠، ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١١٢ - ١١٥ (مراجعة نبيل حيدري).

Lockman, Zachary and Joel Beinin (Eds); *Intifadah: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation*, *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, Summer 1990, pp. 514 - 515 (Reviewed by Fouad Moughrabi).

### الكتب

٩٤ الاسمر، حلمي؛ جريمة الاحد الاسود؛ قراءة تحليلية توثيقية، عمان: دار الدليل الوطني،

## شؤون فلسطينية

ترحب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الأخرى، على أن يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بإبعادها المختلفة خاصة والصراع العربي - الصهيوني عامة. وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة أن المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ - يفضل أن ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ - في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والأرقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وأن تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ - عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الإشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

○ بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم إذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلد أو الطبعة إن وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الإشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.

○ بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. أما إذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.

○ بالنسبة إلى المجلات الأسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسمها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الأعداد أو المجلدات، وكذلك أسماء كُتاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وأرقام الصفحات.

○ عند الاقتباس من مصدر بأحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. أما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.

○ في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواشٍ تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.

○ في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

## SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 211 , October 1990

**Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by**

**Al - Abhath Publishing Co. Ltd**

16 Artemidos Street, Strovolos

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

### ***Annual Subscription***

*Surface Mail:* Arab countries & Europe - Individuals: \$40, Institutions: \$50 (add \$30 for airmail postage); Other countries - Individuals: \$50, Institutions: \$60 (add \$50 for airmail postage)

دينار في الاردن والكويت ■ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ■ ١,٥ دينار في العراق  
الثلثين وليبيا ■ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ■ دينار في تونس ■ ١٠  
دراهم في المغرب ■ ١٠ دنانير في الجزائر ■ دولاران في الاقطار العربية الاخرى